

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

أثر تقلبات أسعار النفط على سياسات الاستثمار في الجزائر- دراسة حالة-

إعداد الطالب :

قرساس حياة.

تحت إشراف:

أ.د. بوخاري عبد الحميد.

المشرف المساعد:

أ.د محمد زوزي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبادة عبد الرؤوف	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
بوخاري عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
محمد زوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرف مساعدا
أويابة صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
إبراهيم عبد الحفيظي	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مناقشا
محسن عواطف	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين، اللهم منك التوفيق ومنا
الحمد والشكر، فلك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال
وجهمك وعظيم سلطانك

لا يسعني إلا أن أخص بالشكر والامتنان
العظيم كل من المشرف الأستاذ الدكتور عبد الحميد بوخري والمشرف المساعد
الأستاذ الدكتور زوزي محمد لتفضلها بقبول
الإشراف على هذا العمل
ففظها الله ورعاها وجعل ذلك في ميزان حسناتها.
كما أتوجه بأسمى معاني التقدير والشكر
لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم تقييم هذا العمل العلمي، وتحملهم
عبء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أعز إنسانين في الحياة أمي وأبي حفظهما الله وبارك لي
فيهما.

إلى زوجي الكريم وابنتي الغالية رعاهما الله وحفظهما.

إلى أختي العزيزة

إلى إخوتي، جميع الأهل والأحباب.

ملخص:

تهدف الدراسة الى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على سياسات الاستثمار في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1990-2022 مع التركيز على سياسات الاستثمار الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر بصفته مهما بشكل كبير في زيادة تراكم رؤوس الأموال، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR بالاعتماد على Eviews 9. حيث انطلقاً من استخدام اختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي واختبار ديكي فولر المطور (ADF) بينت النتائج أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الا أنها تكون مستقرة عند الفروق الأولى، وقد توصلنا الى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات وعليه يمكن دراسة العلاقة في المدى القصير، ووفق تقدير النموذج بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR تم التوصل الى وجود علاقة بين المتغيرين حيث أن المتغير المستقل وهو أسعار النفط يساهم في تفسير التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2022.

الكلمات المفتاحية: سياسات الاستثمار. الاستثمار الأجنبي المباشر. تقلبات أسعار النفط. نموذج الانحدار الذاتي

Abstract:

The study aims to measure the impact of oil price fluctuations on investment policies in Algeria, based on annual data for the period extending between 1990-2022, with a focus on investment policies directed at foreign direct investment as it is significantly important in increasing capital accumulation. To achieve this goal, a regression model was used. Subjective VAR based on Eviews 9. Based on the use of the significance test of the autocorrelation function and the developed Dickey-Fuller (ADF) test, the results showed that the variables are unstable at the level, but they are stable at the first differences. We have concluded that there is no long-term relationship between the variables, and accordingly The relationship can be studied in the short term, and according to the model estimation based on the VAR autoregressive model, it was found that there is a relationship between the two variables, as the independent variable, which is oil prices, contributes to explaining changes in the volume of foreign direct investment during the period 1990-2022.

Keywords: investment policies. Foreign direct investment. Oil price fluctuations. Autoregressive model

قائمة المحتويات

1- الفهرس:

الصفحة	العنوان
I	كلمة شكر
II	الإهداء
III	الملخص
V	الفهرس
V	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
أ-ط	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري لسياسات الاستثمار
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأسس النظرية للاستثمار
03	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار
11	المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار
18	المطلب الثالث: القرارات الاستثمارية
27	المبحث الثاني: مدخل عام لسياسات الاستثمار
27	المطلب الأول: أساسيات حول سياسات الاستثمار
35	المطلب الثاني: سياسات الاستثمار ومناخ الاستثمار
41	المطلب الثالث: تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي
49	المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
49	المطلب الأول: تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2010-2019
54	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
59	المطلب الثالث: تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في ظل جائحة كورونا (2019-2021)
65	المبحث الرابع: تقييم سياسات الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية
65	المطلب الأول: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
72	المطلب الثاني: مؤشر سهولة أداء الاعمال

77	خلاصة الفصل
79	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له
80	تمهيد
81	المبحث الأول: النفط من وجهة نظر اقتصادية
81	المطلب الأول: موقع النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية
89	المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للنفط
98	المطلب الثالث: أطراف الصناعة النفطية
108	المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط
108	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لأسعار النفط
112	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اسعار النفط
119	المطلب الثالث: الية ومراحل تسعير النفط
125	المبحث الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة (قبل 1985-2022)
125	المطلب الأول: تطورات أسعار النفط قبل 1985
131	المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط من 1986 ال 1999
136	المطلب الثالث: تطور أسعار النفط من 2000 الى 2022
147	المبحث الرابع: سوق النفط العالمية
147	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسوق النفطية
153	المطلب الثاني: الإنتاج والاستهلاك العالمي للنفط
164	المطلب الثالث: احتياطي النفط العالمي
171	خلاصة الفصل
172	الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط
173	تمهيد
174	المبحث الأول: واقع سياسات الاستثمار في الجزائر
174	المطلب الأول: سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل قوانين الاستثمار قبل الإصلاحات
178	المطلب الثاني: سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل قوانين ما بعد فترة الإصلاحات
185	المطلب الثالث: سياسات الاستثمار في الجزائر (المزايا والحوافز)
192	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

192	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
196	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
202	المطلب الثالث: تقييم سياسات الاستثمار في الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية والإقليمية
208	المبحث الثالث: تقييم أداء قطاع النفط في الجزائر
208	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع النفط في الجزائر
211	المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية
217	المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي لقطاع النفط في الجزائر
223	المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر
223	المطلب الأول: دراسة استقراريته متغيرات الدراسة
229	المطلب الثاني: تقدير النموذج
234	المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج وتحليل دوال الاستجابة
238	خلاصة الفصل
239	خاتمة
245	قائمة المراجع
268	قائمة الملاحق

2- قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
49	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم خلال الفترة (2010-2019)	01
52	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم خلال الفترة (2010-2019)	02
55	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال 2018-2019	03
57	أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2019	04
58	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية 2018-2019	05
60	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2019-2021	06
62	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال 2019-2020	07
63	أهم الدول المستثمرة في الدول العربية 2020	08
64	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الربع الأول من 2020-2021	09
69	أداء مجموعات الدول في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019	10
75	أفضل عشر دول التي حققت تحسناً في ثلاث أو أكثر من المجالات التي قاسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019	11
84	تاريخ اكتشاف النفط في أهم مناطق العالم	12
85	تصنيف النفط حسب معهد البترول الأمريكي (API)	13
86	درجة الكثافة النوعية والكثافة (API) لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية.	14
88	أنواع النفط الخام ونسب المنتجات النفطية لبعض البلدان العربية	15
89	نسب الكبريت في بعض النفوط العربية	16
92	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند (مليون برميل/يوم)	17
92	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند (مليون برميل/يوم)	18
100	الدول الأعضاء لمنظمة الدولي المصدر للبتترول سنة 2022	19

102	الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية مصدرة للنفط	20
105	أكبر شركات النفط على مستوى العام من حيث الإجراءات في 2019	21
106	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك	22
127	تطور أسعار النفط الأمريكي الخام خلال الفترة 1860-1959	23
129	تغيرات أسعار النفط الأمريكي الخام خلال 1960-1985	24
137	تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة 2000-2010	25
138	تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة 2011-2019	26
142	تغيرات أسعار النفط خلال أزمة 2014	27
145	تغيرات أسعار النفط خلال 2020-2022	28
155	تطور الإنتاج النفطي العالمي خلال 2009-2019	29
156	موقع الدول العربية من إنتاج النفط في العالم 2014-2018	30
157	مقارنة الإنتاج النفطي العالمي خلال 2019-2020	31
161	تطور الاستهلاك النفطي العالمي خلال الفترة 2009-2019	32
162	مقارنة الاستهلاك النفطي العالمي خلال 2019-2020	33
167	إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من النفط خلال الفترة الممتدة من 1999-2019	34
168	مقارنة الاحتياطي النفطي العالمي خلال 2019-2020	35
190	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية مع الجزائر	36
192	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 1996-2019	37
194	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة خلال 1996-2019	38
195	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2020-2021	39
197	تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال 2018-2021	40
199	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال 2015-	41
	2019	
200	أهم الدول المستثمرة في الجزائر الفترة 2015-2019	42
201	توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال 2015-	43
	2019	

203	ترتيب الجزائر بين الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال 2019-2020	44
204	ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال لعامي 2019-2020	45
211	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019	46
214	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019	47
215	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021	48
216	تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2019	49
216	تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021	50
217	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال 2009-2019	51
219	صادرات الجزائر خلال الفترة 2009-2020	52
220	إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب خلال 2009-2020	53
221	مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2020	54
224	نتائج الدراسة الإحصائية لأسعار النفط وتدفقات الاستثمار الاجنبي	55
228	اختبار استقرارية السلسلتين باستخدام (ADF)	56
229	درجة الابطاء المثلى	57
230	نتائج اختبار الأثر Trace statistic	58
230	اختبار القيمة المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue)	59
231	تقدير نموذج الاحدار الذاتي (VAR)	60
235	اختبار ثبات تباين البواقي	61
236	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	62

3- قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
33	أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار	01
51	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاقتصاديات المضيفة العشرة الكبرى خلال الفترة 2018-2019	02
53	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة للاقتصاديات المضيفة العشرة الكبرى خلال الفترة 2018-2019	03
56	الأقاليم المستثمرة في الدول العربية حسب التكلفة الاستثمارية لعام 2019	04
64	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2020-2021	05
67	الدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية	06
70	قيم المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية مقارنة بالعالم وعدد من المناطق	07
87	أنواع النفط حسب درجة الكثافة (API)	08
91	المواد المستخرجة من برميل واحد من النفط الخام	09
96	استهلاك النفط العالمي حسب القطاع (2019)	10
115	تغيرات العرض والطلب العالمي على النفط خلال العام 2014	11
132	أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1986-1999	12
141	المتوسط العام لأسعار النفط الخام خلال 2007-2008	13
148	مكونات سوق النفط العالمية	14
159	أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم خلال 2020-2021	15
163	أعلى عشر دول العالم استهلاكاً للنفط خلال 2020-2021	16
169	أكبر 10 دول من حيث الاحتياطي النفطي خلال 2020	17
197	تطور المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر خلال 2010-2020	18
201	تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم القطاعات خلال 2015-2019	19
205	اداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال 2019	20
206	الاداء في المجموعات الرئيسية خلال 2019	21
206	ترتيب الجزائر العالمي في المؤشرات الفرعية لسنة 2019	22
212	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021	23

213	حصة الجزائر من حيث الاحتياطي ضمن دول الأوبك سنة 2020	24
225	تطور سلسلة fdi خلال الفترة 2002-2021	25
225	تطور سلسلة oil خلال الفترة 2002-2021	26
226	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي للسلسلة fdi	27
227	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي للسلسلة oil	28
234	اختبار استقرارية النموذج	29
235	التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للأخطاء	30
236	استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر عند أحداث صدمة على أسعار النفط	31

مقدمة

1- توطئة

يعتبر الاستثمار بمختلف اشكاله محور اهتمام العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية وذلك باعتباره من اهم مصادر التنمية الاقتصادية، وخاصة ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرف في السنوات الأخيرة تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات. حيث أصبح يمثل أحد أهم مصادر التمويل التي شهدت تطورا، ما جعل مختلف دول العالم تسعى جاهدة لإعطائه أكبر قدر ممكن من الاهتمام.

إن جاذبية أي بلد ما للاستثمار يتوقف بالأساس على تحقق الاستقرار في كل من الميدان السياسي، والاقتصادي، والمالي وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي وكذا التشريعي والميدان الإداري... الخ، ولكن إن كان توفر هذه الشروط أمر ضروري، فإن ذلك يبقى غير كافي، خاصة في الدول التي ليس لها مكانة مهمة في الساحة الاقتصادية الدولية، وعليه يجب على هذه الدول القيام بالترويج للفرص الاستثمارية وذلك بإتباعها سياسات من شأنها تحسين مناخ الاستثمار فيها واستقطاب أكبر قدر من الاستثمار وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي لما له من أهمية في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، توفير مناصب عمل، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ونقل الخبرات، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.... وغير ذلك من المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار.

وفي هذا السياق ومن أجل الظفر بهذه المزايا، ولجذب المزيد من هذه الاستثمارات عملت الجزائر وعلى غرار مختلف اقتصاديات العالم على تحسين مناخها الاستثماري من خلال محاولة إتباع سياسات استثمارية مناسبة واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات وكذا تطوير التشريعات، والإصلاح من سياساتها العامة بما يجسد المزايا التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الا أنه ورغم عوامل الجذب التي تتوفر عليها الجزائر إلا أنها لا تخلو من المعوقات والحواجز التي تحول دون بلوغ الأهداف. ولعل أهمها نابع من خاصية الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصاد ريعي خاضع لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية التي تعرف تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها. وبالرغم من أهمية النفط الذي فرض نفسه كسلعة استراتيجية منذ الحرب العالمية الأولى، وتعزز هذا الفرض خلال الحرب العالمية الثانية ومع مرور الزمن، الا ان مشكلة نضوب هذه المادة أصبح يورق منتجها وحتى مستهلكها، فكان لا بد من وضع رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري تعتمد على التخلص من تبعيته للريع البترولي ولعل من اهم تلك السبل هو اتباع سياسة الانفتاح على الاستثمار المباشر الأجنبي، فهذا الأخير أضحى أحد أهم الركائز الهامة في التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري.

بما انه في الوقت الحاضر لايزال الاقتصاد الجزائري يرتبط بمصادر الطاقة، ويعتمد على مداخل النفط في تمويل المشاريع، بالإضافة الى توجه اغلب الاستثمارات الواردة الى الجزائر بشدة الى الاستثمارات في الغاز والبترو، هذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

" الى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على سياسات الاستثمار المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟ وما طبيعة العلاقة بينهما؟

لنتناول هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة، تستدعي اهتماما خاصا وهي كما يلي:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين على المدى الطويل؟
- هل تمكنت السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في زيادة حصتها من تدفقات رأس المال الأجنبي؟
- ما هو واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وما هي التحديات المنتظرة والتطلعات المستقبلية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فيها؟
- كيف تؤثر أسعار النفط على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسات الاستثمار بشكل خاص؟.

2- الفرضيات:

- توجد علاقة بين أسعار النفط وسياسات الاستثمار على المدى القصير.
- تحرص الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط على تهيئة مناخ استثماري ملائم من خلال إصلاحات وتعديلات على مستوى سياسات وقوانين الاستثمار.
- العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية حيث كلما زادت أسعار النفط زاد حجم الاستثمار.
- عند احداث صدمة على أسعار النفط فان ذلك لا يؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر.

3- أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من عدة عوامل، منها تأصيل الوعي بمعطيات كل من دور النفط والاستثمار باعتبارهما يعدان من القضايا الأساسية التي تشغل اهتمام العديد من الدول، بالإضافة الى محاولة الإشارة الى تأثير كل منهما المباشر وغير المباشر على السياسات العالمية من جانبها الاقتصادي.

كما تكمن أهمية الدراسة في كون أن هناك ندرة نسبية في الدراسات الاقتصادية حول أثر تقلبات أسعار النفط على سياسات الاستثمار، حيث أن معظم الدراسات بحثت في أثر هذه التقلبات على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي أو على الدول المصدرة والمستوردة، بينما نحاول في هذه الدراسة العمل على توضيح تأثير تقلبات أسعار

النفط وبشكل خاص على مستوى سياسات الاستثمار ، وهو ما يعتبر قيمة إضافية للبحوث والدراسات في هذا المجال، بحيث نحاول ان نقدم عدة معلومات وتتناول عددا من الجوانب الرئيسية حول الموضوع دون ان نزعم امكانيتنا إعطاء تحليل شامل او إجابة نهائية للإشكالية التي تم طرحها.

4- أهداف الدراسة:

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل تأثير تغيرات أسعار النفط على سياسات الاستثمار في الجزائر، حيث يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف نبينهما كما يلي:

- إعطاء صورة واضحة حول واقع سياسات الاستثمار في الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف الإصلاحات والإجراءات المتبعة من طرف الدولة.
- محاولة تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز المتمثلة في منح الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب والمحليين بغية الظفر بأكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية؛
- تحليل تأثير تغيرات أسعار النفط على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وكيف يؤثر ذلك على قرار الاستثمار.
- المساهمة في اثراء المعرفة الاقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل ومناقشة جوانب هذا الموضوع، مع جمع الاحصائيات والمعطيات والمؤشرات الكمية ذات الصلة به.

5- منهجية الدراسة:

ان طبيعة هذا البحث يفرض علينا استخدام مناهج مختلفة، حيث انه من أجل الوصول الى الهدف المقصود من هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج القياسي، حيث تم التطرق إلى المنهج الوصفي من خلال استعراض أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسة الاستثمار وكذا أسعار النفط وذلك بتسليط الضوء على بعض جوانبهما الأساسية.

أما عن المنهج التحليلي فتم الاعتماد عليه من خلال عرض مؤشرات وبيانات من هيئات ومؤسسات دولية وإقليمية حول واقع الاستثمار في الجزائر في ظل التغيرات الحاصلة في أسعار النفط وخاصة في المرحلة الأخيرة التي عرفت تذبذب كبير وعدم استقرار في أسعار النفط مما أثر تأثير كبير على القرارات الاستثمارية في الجزائر، وفي الأخير نقوم بتقديم نموذج قياسي نحاول من خلاله تفسير العلاقة بينهما، ولاختبار الفرضيات وذلك من خلال استعمال برنامج Eviews9.

6- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم الاعتماد على أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، كالناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، ... الخ. وبالاعتماد على البيانات المتوفرة في ثنايا الكتب، المجلات، ومقالات الخبراء والمختصين، رسائل الدكتوراه، ومواقع الانترنت، بالإضافة الى الإحصائيات والتقارير والنشريات والدوريات الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية.

7- الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات على المستوى العالمي والإقليمي لبحث المسائل المتعلقة بسياسات الاستثمار وأسعار النفط، وفي مايلي نتطرق لنماذج من هذه الدراسات:

* قوال زاوية إيمان، صلعة سمية، اثر تقلبات أسعار البترول على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر(دراسة قياسية للفترة)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 01، افريل 2020

هدفت الدراسة الى محاولة الإجابة على الاشكالية المتمثلة في تحديد الاثر بين متغيرين هما تقلبات أسعار البترول وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وذلك من خلال الاعتماد على النموذج الخطي البسيط وأسلوب التكامل المتزامن، واختبار السببية لمعرفة اتجاه العلاقة. خلصت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، كما توصلت الدراسة القياسية من خلال اختبار التكامل المتزامن وجود علاقة توازنه طويلة الأجل هذا ما أكدته النتائج المتوصل إليها باختبار السببية لجراجر والذي أكد عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار البترول نحو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. وبالتالي يمكن القول إن أسعار البترول وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة يرتبطان بعلاقة موجبة توازنه طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المغطاة.

* بلعابد فايضة، موري سمية، كروش صلاح الدين، تحليل تأثير التغيرات في أسعار البترول على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02، 2020.

هدفت الدراسة الى توضيح طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من أسعار النفط، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016. وذلك من خلال بناء نموذج قياسي للدراسة لأجل تقدير العلاقة في المدى القصير أو الطويل باعتماد اختبار التكامل المشترك واختبارات السببية، هذا وخلصت الدراسة الى ان أسعار النفط لا تؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة والعكس صحيح، على هذا الأساس تم التوصل في النهاية الى أن

هناك عوائق أخرى تحد من استقطاب هو لهذا وجب على الجزائر تفعيل آليات تعمل على استقطاب الحجم المطلوب منه.

*رزقو سيدي عمر، غريب بولرباح، أثر تقلبات أسعار النفط عمى الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018)، مجلة المؤسسة، المجلد 01، العدد 09، 2020

تهدف الدراسة الى توضيح مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية لشركة سوناطراك في مرحلة المنبع، حيث استخدمت هذه الدراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بمرحلة المنبع النفطي والمتمثلة في (مؤشر الاستثمار في الاستكشافات النفطية ، مؤشر إنتاج النفط، مؤشر أسعار النفط) ، كما قسمت الدراسة التطبيقية إلى جزئين أولا بالقيام بدراسة تحليلية وذلك من خلال توضيح حركة الاستثمارات في نشاط الاستكشافات النفطية في مرحلة المنبع ومقارنتها مع تقلبات أسعار النفط وثانيا بدراسة قياسية من خلال توضيح العلاقة بين انتاج النفط وأسعار النفط باستعمال نموذج ARDL حيث توصلت الدراسة في الأخير الى وجود علاقة طردية بين مؤشرات الدراسة على المدين المتوسط والبعيد، اي انه كلما انخفضت أسعار النفط أدت إلى انخفاض حجم الاستثمارات النفطية

Kamel Bouadam, Le Climat Des IDE En Algérie : Tendances Et - Perspectives, Revue des Sciences Humaines -Université Mohamed Khider Biskra, N°12, 2007.

تتناول الدراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من حيث الاتجاهات والآفاق، حيث خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ورغم زيادة حجمه سنة 2004 إلا أنه لا يزال يبقى يقتصر فقط على قطاعات محدودة، ولا يؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وهذا يرجع إلى العراقيل التي تحول دون ذلك،.

لذا يرى صاحب الدراسة أنه من الضروري على الجزائر أن تواصل إصلاحاتها لتحسين بيئة الاستثمار فيها وذلك من خلال تحسين الجانب التنظيمي والإداري وكذا القانوني، تطوير قطاع الاتصالات، تنظيم اللوائح المتعلقة بتحويل الأرباح، مواصلة الإصلاحات الخاصة بالقطاع المصرفي، تحسين إدارة الموارد البشرية.

Investissements Directs Etrangers (IDE) etGouvernance ,Joseph DJAOWE - ,Revue africaine de l'Intégration, : les pays de la CEMAC sont-ils attractifs ? Vol. 3, No. 1, janvier 2009

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في هل توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد؟ ذلك من خلال استخدام الاقتصاد القياسي على مجموعة من البيانات التي تم جمعها لستة دول مأخوذة من مجتمع اقتصادي ونقدي من وسط إفريقيا (cemac) وذلك للفترة الممتدة من 1993 إلى 2004 وكانت

نتائج التقدير الاقتصادي تظهر أن هناك أربع متغيرات ذات دلالة إحصائية وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي pib (متغير المخاطر الاقتصادية)، الميزان الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (متغير المخاطر الاقتصادية)، الديون الخارجية (متغير المخاطر المالية)، الاستقرار السياسي (متغير الحوكمة)، وخلصت الدراسة إلى أنه وفي الوقت الذي تتنافس فيه دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عمدت دول cemar إلى انتهاج سياسات تماشى وتحسين بيئة الأعمال فيها، البنية التحتية للاتصالات، الحكم الراشد وهذا كله للاستفادة من تدفق الأموال بأقل التكاليف.

8- صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في شساعة الموضوع وتشعبه رغم توفر وتعدد المراجع وتنوعها واختلافها أحيانا حول فكرة واحدة الاستثمار مثلا او النفط لذلك كان لابد من الاعتماد على الموضوعية في سرد المعلومات والأخذ بالأفكار المتقاربة حتى يمكن الوصول الى الفكرة المطلوبة.

ومن بين العقبات التي واجهتنا هي صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات بصفة شاملة وكاملة بالإضافة الى عدم تطابقها بين المصادر الدولية والوطنية، مع صعوبة الوصول الى بعض المصادر الأساسية خاصة المتعلقة بالجانب العملي والتطبيقي.

9- حدود الدراسة:

• الحدود الزمانية: من أجل معالجة إشكالية الموضوع فقد تم تحديد إطار زمني من 1860 الى 2022، محاولين بذلك تحليل الموضوع واستخلاص العبر من التجارب السابقة. مع التركيز على الفترة 1990-2022 في الدراسة القياسية لحالة الجزائر.

• الحدود الجغرافية: امتدت الحدود الجغرافية للدراسة لتشمل مختلف بقاع العالم لتصل الى الدول العربية بشكل عام ويتم التركيز بعدها على الجزائر بشكل خاص.

10- هيكل الدراسة:

من أجل تناول الموضوع بشكل جيد والإلمام بمختلف جوانبه والوصول إلى أهداف البحث قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسات الاستثمار من خلال الإشارة إلى الأسس النظرية للاستثمار لتتطرق بعدها إلى مدخل عام لسياسات الاستثمار واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي لنحاول في الأخير تقييم سياسات الاستثمار وفق بعض المؤشرات

اما الفصل الثاني فسنخصصه لتحليل موضوع النفط بشكل عام وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى اربعة مباحث بحيث نتناول في المبحث الاول النفط من وجهة نظر اقتصادية، اما المبحث الثاني فسوف نتكلم عن الإطار النظري لأسعار النفط ليكون المبحث الثالث حول تطور أسعار النفط خلال الفترة (قبل 1985-2022) لتتطرق في الاخير في المبحث الرابع الى سوق النفط العالمية

اما الفصل الثالث سنحاول من خلاله تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وذلك بالإشارة اولا الى واقع سياسات الاستثمار في الجزائر و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثم تقييم أداء قطاع النفط في الجزائر لنخلص الى دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على سياسات الاستثمار في الجزائر.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

المبحث الأول: الأسس النظرية للاستثمار

المبحث الثاني: مدخل عام لسياسة الاستثمار.

المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

المبحث الرابع: تقييم سياسات الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية.

تمهيد الفصل:

شهدت حركة رؤوس الأموال في مختلف أنحاء العالم تغيرات كبيرة سواء من حيث الحجم أو التكلفة أو حتى على مستوى التوزيع الجغرافي والقطاعي، حيث هذه التغيرات فرضت على الدول سواء النامية منها أو المتقدمة العمل على تعزيز موقعها وقدرتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة، فكل دولة أصبحت تسعى جاهدة إلى تحسين مناخها الاستثماري بما يتماشى مع التطورات العالمية وهذا من خلال مجموعة من القوانين ووضع جملة من السياسات الاستثمارية التي من شأنها أن تحقق الأهداف المرجوة، المتمثلة في جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية من أجل المساعدة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة الدول التي تعاني من شح الموارد الاقتصادية المتاحة من مادية أو بشرية وعلى هذا الأساس ومن أجل إثراء وتحليل موضوع سياسات الاستثمار ارتأينا أن نتطرق من خلال هذا الفصل المعنون بالإطار العام لسياسات الاستثمار إلى أربع مباحث والتي تضمنت النقاط التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للاستثمار

المبحث الثاني: مدخل عام لسياسات الاستثمار

المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

المبحث الرابع: تقييم سياسات الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية

المبحث الأول: الأسس النظرية للاستثمار

يعرف العالم تقلبات وتحولات كبرى تتمثل في محاولة أغلب دول العالم اكتساح الأسواق العالمية أو ما يعرف بالتنافسية الاقتصادية وهذا في ظل تزايد حاجيات سكان العالم وتزايد مشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. بما أن الاستثمار يعتبر رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية فهو يمثل مصدر قوة الدول المتقدمة وحل للمشاكل بالنسبة للدول النامية، وعلى هذا الأساس سوف نحاول الإشارة إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار وكذا أنواعه وأهدافه.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.

سنحاول في هذا الجزء التركيز على بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار وكذلك أهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى أهم مقومات الاستثمار الناجح والجيد.

أولاً: مفهوم الاستثمار:

لقد أخذ مصطلح الاستثمار حيزاً كبيراً من طرف الكتاب والخبراء وكذا الاقتصاديين من حيث إمكانية تعريفه ووضع مفهوم واضح ودقيق له، ورغم تقارب التعاريف إلا أن مصطلح الاستثمار يبقى تعريفه يختلف في الاقتصاد منه في الإدارة المالية، وكذا المحاسبة، يمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- المفهوم الاقتصادي للاستثمار: هناك العديد من التعاريف الاقتصادية للاستثمار نذكر منها:

يعرف الاستثمار بأنه " التضحية بالموارد التي نستخدمها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار ومن هنا فإن الاستثمار يتمحور حول مدة حياة الاستثمار، المردودية والفعالية، العملية الاستثمارية، وكذا الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار".⁸

كما يعرف بانه: " إيجاد أصول رأسمالية جديدة مثل إنشاء مصانع ومزارع وإنتاج آلات ومعدات رأسمالية والتي تساعد في إيجاد مزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية".⁸

ويعرف أيضاً بأنه " الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع وبمعنى آخر هو كل إضافة جديدة إلى الأصول الرأسمالية المملوكة للمجتمع كالألات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل وكذا المخزون من السلع

⁸ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 307.

⁸ أحمد محمد محمود نصاره، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010، ص: 05

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

والخدمات التي سوف يجري استخدامها في إنتاج سلع استهلاكية أو إنتاج سلع استثمارية فضلا عن الإنفاق الاستثماري على أعمال الصيانة الجوهرية التي تؤدي إلى زيادة عمر الآلات والمعدات أو زيادة إنتاجها.⁸ ومن تعريفاته أيضا أنه "الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلى رأس مال الدولة المتاح"⁸ الاستثمار هو: "عبارة عن تخصيص موارد آنية ومتاحة بغية تحقيق في المستقبل إيرادات موزعة أو مقسمة على فترات أو سنوات عمر المشروع بحيث تكون القيمة الإجمالية للإيرادات الصافية أكثر من الإنفاق المبدئي، وقد تكون هذه الموارد كموارد خارجية أو قد تكون موارد ذاتية".⁸

2- المفهوم المالي للاستثمار: من بين أهم التعاريف التي أعطيت للاستثمار من الجانب المالي هي:

يعرف الاستثمار بأنه كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل، والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل).⁸ ويعرف أيضا على أنه "اكتساب الموجودات المالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية"⁸، كما يعرف أيضا على أنه "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، يقصد به الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل".⁸

كما يعرف على أنه "إنفاق يحدث مداخيل أو اقتصاد في فترة طويلة وبالتالي يسترجع خلال عدة سنوات، بمعنى حبس أرصدة حاضرة بعرض الحصول على عائد مستقبلي في صورة دخل أو على هيئة زيادة في قيمة رأس المال"⁸، ويعرف كذلك "توظيف الأموال بوجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة"⁸، وأيضا يعبر عن "شراء فرد أو مؤسسة لأحد الأصول المالية كالأسهم، السندات، أدوات الخزينة وحتى

⁸سمير عبد الحميد، أسواق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الأسواق، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص: 166.

⁸أحمد محمد لطفي، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2013، ص: 14.

⁸معراج هوارى، وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، كنوز المعرفة، 2013، ص: 41.

⁸خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والحفاظ المالية، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016، عمان، ص: 48.

⁸سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، عمان، 2009، ص: 15.

⁸منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، 2013، ص: 18.

⁸بن عمارة أحلام، اتجاهات الاستثمار العالمية الحالية ومستقبل الاستثمار العالمي، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 12، العدد 01، ص: 351.

⁸سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 23.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

الكيميالات، شهادات الإيداع، وهي التي تحمل عائد يتناسب مع حجم المخاطرة المفترضة خلال فترة الاستثمار.⁸

3- المفهوم المحاسبي للاستثمار: لعل من أهم التعاريف ما يلي:

يعرفه المخطط المحاسبي للاستثمار على أنه " الأصول المادية وغير المادية المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة، ويمكننا أن نميز بين العقارات بالاستغلال هي عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس لغرض بيعها أو تحويلها ولكن لاستعمالها كأداة عمل أي عقارات إنتاجية كالعتاد، أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات من خلالها تقوم المؤسسة باكتساب عقارات أخرى مثل شراء الأراضي وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار هو اكتساب للمؤسسة ويشمل ما يلي:

- الاستثمارات المادية (الأراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد....الخ)؛
- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءة اختراع، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية...)
- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات،....الخ).⁸

يعرف الاستثمار أيضا بأنه " كل منتج مادي وغير مادي حيث أن المؤسسة أو المشروع قام بشرائه أو إنجازه وحيث أن هذا المنتج يهدف إلى البقاء لدى المؤسسة بنفس الشكل ودون تغيير خلال مدة حياته⁸. من خلال ما سبق وكتعريف شامل للاستثمار يمكن القول بأنه " استخدام الأموال من خلال توظيفها في تمويل نشاط معين خلال فترة زمنية معينة مقابل عائد متوقع تحقيقه في المستقبل أي الحصول على ربح مستقبلي نظير التعامل بالأموال على أن يتحمل المستثمر جزء من المخاطرة، وعليه من التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:⁸

- إن الاستثمار عملية يحل تحولا ديناميكيا وفق أسلوب معين يتميز بوجود الخصائص الآتية:
- الزمن كمتغير مستقل أساس في تغيير النشاط الاستثماري؛
- تغيير معدل التغير بسبب عدم اشتراط تكرار أو انتظام أو ثبات أو دورية التغييرات التي تحدث في دوائر الإنتاج وأحجامه ومنافذ التسويق؛

⁸سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009، ص: 50.

⁸بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، رسالة دكتوراه، جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص: 21.

⁸معراج هواري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

⁸هويشار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 17-20.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- الاستثمار عملية اقتصادية، حيث أنه يهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية وإنه يعتمد على معايير اقتصادية في حساباته المختلفة؛
- يتسم بتعميم القائمين به سواء كانوا أفراد طبيعيين أو مجموعات من الأشخاص تدير أعمالهم مؤسسة معينة؛
- يقوم على أسس علمية مدروسة وحتى قواعد محددة، ويعني ذلك أن القرارات الاستثمارية يتم وضعها وفق مناهج معينة بالاعتماد على دراسات الجدوى للمشروع وتخضع القرارات المعنية لمتابعة دقيقة يمكن أن تجري من قبل المستثمرين أنفسهم أو مدراء محافظهم الاستثمارية أو من قبل الجهات الرسمية المتخصصة بالرقابة؛
- الاستثمار يعمل على توجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية، المعلوماتية واعتماد على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد إن كان ماديا حقيقيا أو ماليا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو تكنولوجيا على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد أو المجتمع؛
- الاستثمار يبحث عادة على عن ضمان عوائد تتسم بتدفقات مستمرة والتي يفترض بها أن تجري في ظروف واضحة ومستقرة؛
- لا بد وأن يجري في ظروف تتسم بالشفافية والوضوح وبذلك تتميز شخصية المستثمر عن غيره بالالتزام بالمحددات التشريعية وبالقيود التكتيكية والشروط الاقتصادية وكل ذلك بما يرفع من سمعته الاقتصادية في المجتمع ويجنبه التكاليف أو الأضرار الأخرى المترتبة على عدم التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية سواء تعلق ذلك بما تفرضه الأجهزة الحكومية أو كما تتبناه المؤسسة الاستثمارية التي ينتمي إليها المستثمر أو يتعامل معها؛
- الاستثمار يفترض مسبقا القبول بهامش معين من المخاطر، هذا يتأتى بطبيعة الحال عن عدم إمكانية التأكد المطلق ومهما كانت الظروف واضحة أمام النشاط المعني، وهنا من الضروري اعداد دراسة تحليلية مقارنة للعوائد والمخاطر المتوقعة.

ثانيا: المقومات الأساسية للاستثمار

تستلزم الضرورة أن يكون الاستثمار ناجحا وذلك يستند على المقومات التالية:⁸

⁸ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص: 04

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

1- الموارد المتاحة: تتمثل في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادرها المختلفة أو ما يمكن اقتراضه من السوق أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشأته في شكل احتياطات أو أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لاهتلاك الأصول الثابتة أو غيرها.

2- المستثمر: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من مخاطرة توظيف موارده الخاصة أو تلك التي تأخذ على عاتقه ردها لمستثمر آخر أكثر تحفضا على أمواله من المستثمر الرئيسي وذلك من أجل تحقيق أغراضه التي في العادة الحصول على أكبر قدر من الأرباح المادية، وغيرها من العوائد أو المكاسب غير المادية.

3- الأصول: وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في ستي الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والتعدين والصيد البحري والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس آثارها على الإنتاج.

4- أغراض المستثمر: أي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته ويتحمل قدر من المخاطرة من أجلها.

5- الثروة المتراكمة: هي الزيادة أو المحافظة على رأس المال وهذا المفهوم واسع يغطي مجالا واسعا من الأنشطة الإنتاجية نتيجة تعدد الأنشطة الاستثمارية وتعدد أنواع التمويل اللازمة لها.

ثالثا: نظريات الاستثمار:

فيما يلي استعراض لأهم النقاط التي تناولتها نظريات الاستثمار التي في حقيقة الأمر ما هي إلا نظريات تكشف بدورها العوامل المفسرة لدالة الاستثمار، ويمكن عرض باختصار تلك النظريات وذلك على النحو التالي:

1- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: لقد اعتبر رواد هذه المدرسة (1750-1859) بأن الربح المصدر الأساسي للادخار وهو يتحول إلى استثمار مساو له تماما، العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة عند الكلاسيكيين هي علاقة عكسية، في حين أن العلاقة بين الادخار والفائدة علاقة طردية، ولكي يتساوى الاستثمار مع الادخار لابد من وجود سعر فائدة توازني، عن الكلاسيكيون ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار، كما حاولوا إيجاد العلاقة التي تربط بين الادخار والاستثمار وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال، وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة، ويعتبر آدم سميث أن الادخار

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دفيد ريكاردو وجان باتيست ساي.⁸

2- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي: إن النتائج التي توصلت إليها المدرسة الكلاسيكية كانت مخالفة لنتائج المدرسة الماركسية رغم وجود بعض التشابه في التحليل حيث أخذ ماركس مفهوم نظرية القيمة عن الكلاسيكيين، غير أنه وصف النظام الرأسمالي الذي حكم عليه بالزوال ويرى أن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباط وثيق يقوي الإنتاج،⁸ وفي هذا السياق نتطرق لبعض الأفكار المهمة لدى ماركس وعلاقتها بالاستثمار حسب المحاور التالية:⁸

- يعتبر ماركس أن قيمة السلعة تقاس بالعمل التي تتضمنه تلك السلعة؛
- يتمحور تحليل ماركس في نظرية فائض القيمة على أن الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله ويدفع له قيمة لقاء ذلك وهكذا يحصل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة أي العمل وقيمة الأجر يسمى هذا الفرق " فائض القيمة"؛
- علاقة الاستثمار بالتراكم حيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة، ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار أي شراء رأس المال، لقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين:
 - رأس المال الثابت الذي يتكون من الآلات، المعدات والمواد الأولية؛
 - رأس المال المتغير أو الدائر ذلك الذي تدفع منه الأجور أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير.
- إن الاستثمار يؤدي إلى خلق مواد إنتاجية وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار؛
- حسب ماركس فإن الفائض في الاقتصادي يقصد به الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي أو شكله القيمي بالنسبة للعمل الضروري اجتماعيا للإنتاج، وقد قسم ماركس الاستثمار إلى استثمار تعويضي لرأس المال واستثمار إضافي لرأس المال.

⁸رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 07.

⁸المرجع السابق، ص: 12.

⁸بن لخصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

3- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي: حدث الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى لسنة 1929 في الدول الرأسمالية التي تمثلت أساسا في تقلص الطلب وانتشار البطالة، كانت نقطة انطلاق لصدور كتاب " النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة"، لصاحبه جون مينير دكينز سنة 1936 مفسرا أسباب الظواهر الخطيرة التي تنخر النظام الرأسمالي مبينا وسائل العلاج،⁸ حيث أقام نظريته التي تعتبر من النظريات التي تندرج في تفسير الأزمة الاقتصادية الرأسمالية تحت باب نقص الاستهلاك، إذ يعتقد أن الاستهلاك يحدد الإنتاج في الوضع الاعتيادي للمجتمعات الصناعية الحديثة، وليس العكس وأن رأس المال يتكون ليس نتيجة الميل للادخار بل استجابة للطلب الناتج عن الاستهلاك الحالي، أو الاستهلاك المتوقع ويستنتج بأن التدابير المتخذة لإعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يرفع الميل للاستهلاك قد تكون مواتية لنمو رأس المال،⁸ انطلقت النظرية الكينزية من افتراض مؤداه أن الرأسمالية فقدت القدرة الذاتية على النمو، وعجزت القوى التلقائية للسوق عن تصحيح الاختلال بعد أن دخلت الرأسمالية مرحلة الاحتكارات وركز الفكر الكينزي حول دور سياسات الاستثمار في خلق فرص عمل منتجة، وتشجيع الاستثمار كما وكيفا لخلق طلب فاعل على العمل، وأكدوا أن الإجراءات الاستثمارية الخاصة بتفعيل الطلب على العمل هي بطبيعتها إجراءات مداها الزمني قصير وعليه تؤتي أكلها في الأغلب في الأجلين المتوسط والقصير.⁸

كذلك حسب التحليل الكينزي فإن سعر الفائدة يعتبر المحدد الرئيسي في دالة الاستثمار وهو أيضا محدد هام في دالة الاستهلاك وإن الاستثمار غير المستقل ما جعل دور أسعار الفائدة يكون أكبر في المدرسة الكينزية، وما يجدر ذكره أن أسعار الفائدة حسب الرؤية الكينزية تتحد في سوق النقود الذي يعبر مستقبلا عن السوق المالي، ويعتبر نتيجة لذلك أن سعر الفائدة هي الحصول على النقود لا غير وبالتالي فهو غير متعلق بمعدل العائد على الاستثمار (معدل الربح).⁸

⁸مرجع سبق ذكره، ص: 33

⁸عبد الجبار محمود العبيدي، الحل الكينزي للأزمة الاقتصادية الرأسمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 47، 2007، ص: 26.

⁸شيماء السيد إبراهيم حطب، نحو علاج جذري لمشكلة البطالة في مصر دور صياغة الأفكار والمؤسسات في السياسات التنموية، ضمن كتاب جماعي بعنوان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

⁸محمود حامد محمود، الاقتصاد النقدي، دار حميشر، القاهرة، 2017، ص: 139.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- 4- الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي: في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعذر الوقوف على مفهوم صريح للاستثمار وذلك لعدم استخدام مصطلح الاستثمار من قبل الفقهاء واستبداله بلفظ الإنماء أو التنمية أو النماء، ومن العناصر المهمة التي تنسجم مع الفكر الاقتصادي الإسلامي هي:⁸
- عنصر القيمة والمبادئ العامة حيث لا تبيح الشريعة الإسلامية إلا الأعمال النافعة المبنية على القيم من الأمانة والصدق والطهارة؛
 - عنصر التشغيل وعدم تجميد المال بحيث الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى التشغيل الكامل لرأس المال من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية؛
 - تحقيق المصالح المادية وغير المادية فيمكن الاستثمار في الزراعة واستصلاح الأرض البور فضلا عن التصنيع والتعدين والطاقة والتجارة وفي نفس الوقت حسن الإسلام سبل الاستثمار في طلب العلم والمعرفة؛
 - اشتراك الجميع في مسؤولية الاستثمار حيث يمكن التمييز بين نوعين من الملكية في الإسلام هما الملكية العامة والملكية الخاصة،
 - أن يكون المال مقوما أي أن يكون محرزا بالفعل وأن الاستثمار يكون في السعة والاختيار فلا يجوز استخدام مال الغير؛
 - عنصر الوسيلة التي تتم بها عملية الاستثمار حيث ينكر الفكر الاقتصادي الإسلامي استخدام الوسائل الضارة لتحقيق الأرباح فضلا عن أنه ينكر إنتاج السلع والخدمات التي يترتب عنها منفعة حقيقية للفرد والمجتمع.

رابعاً: أهداف الاستثمار

يمكن تبيانها في النقاط التالية:⁸

- 1- تحقيق العائد الملائم: مهما كان نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وريح ملائم يعملان على استمرار المشروع لأن تعثر الاستثمار ماليا يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة.
- 2- تكوين الثروة وتنميتها: يتحقق ذلك عندما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة في المستقبل وتنميتها.

⁸ يوسف علي عبد الأسدي، جواد كاظم حميد، الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20، العراق، 2012، ص

ص: 6-8

⁸ أحمد زكرياء صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، 2003، ص ص: 20-21

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

3- المحافظة على قيمة المنتجات: أي القيمة التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر، وتعد المحافظة على الموجودات من بالنسبة للمستثمر من الأمور الاستراتيجية لأن التضحية بجزء من الموجودات أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في استثمارات في وقت ماضي، وتؤدي هذه التضحية بالمستثمر إلى الدخول في ديون قد لا تستطيع الوفاء بها في ظل الشروط المحددة، وبالتالي تعد المحافظة على الموجودات من بين الأهداف العامة الأساسية للاستثمار.

4- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجيات: يحرص المستثمر على توفير سيولة نقدية وذلك من أجل تسديد تكاليف الاحتياجات التشغيلية التي يحتاجها في استثماره ولا تعد السيولة المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة.

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار

يعد عرض مفهوم الاستثمار ومقوماته وكذا أهميته وأهدافه فإنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك أنواع وتصنيفات كثيرة للاستثمار في الواقع العملي، ولكي نتعامل مع هذا الموضوع بطريقة علمية كان لا بد من الاعتماد على مجموعة من المعايير التي تساعدنا في التعرف على أكبر قدر ممكن من أنواع الاستثمار هي كما يلي:

أولاً: تصنيف الاستثمار حسب معيار الزمن

يتم تصنيفه حسب الزمن إلى ما يلي:

1- استثمارات قصيرة الأجل: هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية،⁸ كما تضم أدوات الأسواق النقدية التي تتجاوز آجالها في الغالب سنتين ومن أهم هذه الأوراق:⁸

- شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول؛
- القبولات أو الضمانات المصرفية؛
- أذونات الخزينة المصرفية والأدوات المحلية؛
- الأوراق التجارية التي تصدرها بعض الشركات.

⁸منصوري زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 22

⁸هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

2- استثمارات متوسطة الأجل: هي الاستثمارات التي تكون أكثر من سنة وحتى 5 سنوات وبالتالي فهو لا

يسعى الى العائد السريع ولديه خاصية التجدد والقدرة على الاستمرار كما أن المخاطرة ليست كبيرة.⁸

3- استثمارات طويلة الأجل: يستخدم هذا النوع لإنشاء المشاريع الكبيرة كإقامة الفنادق والمباني التي إما

للإيجار أو السكن أو التعليم ونحوها.⁸ يضم هذا النوع الأدوات المتداولة في أسواق رأس المال وهي:

- الأسهم الممتازة التي تصدرها الشركات لتحقيق أهداف معينة أو بسبب ظروف استثنائية؛
- الأسهم العادية التي تصدرها الشركات المساهمة؛
- السندات التي تصدرها الشركات بغرض الحصول على القروض لتمويل العجز في الميزانية؛
- السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي وذلك لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة.

ثانيا: تصنيف الاستثمار حسب الطبيعة القانونية

حسب هذا المعيار يمكن تصنيفها إلى:

1- استثمارات عمومية: مصطلح يستخدم للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج

السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية أي سواء اتخذت شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة ولا يكون هدفه الربح بل تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.

2- استثمارات خاصة: هو ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص

على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويدرار وفقا لاعتبارات الربحية المالية.⁸

3- الاستثمارات المختلطة: تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي

تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.⁸

⁸عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 49

⁸محمد معلم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

⁸هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 37

⁸مسلم قاسم حسن العلي، مروان عبد المالك العباسي، العلاقة بين الاستثمار الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الريفين، العدد 119، العراق، 2018، ص: 12.

⁸منصوري زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

ثالثا: تصنيف الاستثمارات حسب مجالاته

يمكن توزيع الاستثمارات حسب مجالاته الرئيسية كما يلي:

1- الاستثمارات المادية (الحقيقية): وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادات التكوين

الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية ك شراء آلات ومعدات ومصانع جديدة.⁸ ينقسم هذا النوع إلى:

1-1 الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت: وهو يمثل كل إضافة إلى الأصول المؤدية إلى توسيع الطاقات

الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها وصيانتها وتجديدها، هذه الأصول هي دائمة الاستعمال وكما تسمى

"الأصول المعمرة" وتكون صالحة الاستعمال خلال فترة زمنية معينة بهدف خلق السلع والخدمات.

2-1 الاستثمار في المخزون: إن التوسع في المخزون السلعي يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها

دون تعطل، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف، فالتغير في المخزون السلعي إنما ينعكس

أساسا في التغير في الاستثمار من سنة لأخرى، ويتكون المخزون السلعي من سلع تامة الصنع، و سلع نصف

مصنعة ومواد أولية تعد ضرورية لمختلف العمليات الإنتاجية لدى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، لأن

هذه السلع المنتجة ليست كلها استهلاكية، بل يشمل أيضا سلع وسيطة و سلع استثمارية، وعليه فإن التغير في

المخزون أي الإضافة إلى الرصيد الكلي للمخزون يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار.

2- الاستثمارات المالية: هو كل حق ينشأ عن المعاملات المالية بين الأشخاص ويسمى الحق بالأصل المالي

الذي يتم تداوله في السوق المالي، لكن هذه الأصول المالية لا تعطي كاملها حق حيازة الأصل الحقيقي وإنما

المطالبة به، ويعكس الاستثمارات الحقيقية، فإن الاستثمارات المالية لا تنشأ عنها أي منفعة اقتصادية أو زيادة في

الناتج القومي رغم الارتفاع الذي تعرفه أسعار الأوراق المالية.⁸

يشير مفهوم الاستثمار المالي إلى التصرفات الخاصة بطلب الأصول المالية التي تمثل حقوقا على أصل الثروة وإذا

أمعنا النظر فيما تناوله هذا المفهوم من حيث كون الأصول المالية تمثل حقوقا على أصل الثروة، فقد يكون من

المفيد أن نتناول هذه العبارة بقدر من التفصيل، حيث أن الأصول لا تخرج عن كونها حقوقا للملكية كصكوك

الأسهم أو صكوكا للمديونية على الشركة المصدرة لها كصكوك السندات، وكافة الصكوك بمختلف أنواعها ليست

أصولا مادية ملموسة وليس لهل قيمة في ذاتها وإنما تمثل حقوقا على مصدرها سواء كان المصدر شركة أو فرد.

⁸ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 170.

⁸ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004،

ص ص: 39-40.

⁸ مفهوم الاستثمار ومكوناته، من موقع www.universitylifestyle.net، تاريخ الاطلاع: 2019/12/18.

فإن كانت الصكوك أسهما فإن كلمة السهم تعني الصك المثبت للملكية أو حق الشريك في الشركة ومن المعلوم أن حق الشريك في الشركة إنما يكون فيما تملكه من صافي الأصول المملوكة لها أو ما يسمى بصافي حقوق أصحاب المشروع لذلك جرت التفرقة بين الأسواق المالية وغيرها من الأسواق السلعية على أساس أنه بينما يجري التعامل في الأسواق السلعية على الثروة ذاتها، فإنه يجري التعامل في أسواق الأوراق المالية في حقوق على هذه الثروة وهي الأسهم التي في حوزة المساهمين ذلك أن حقوق أصحاب المشروع تتمثل في أصول يتعذر تصفيتها لحساب أحد المساهمين إذا ما رغبت في الخروج من الشركة، ولذلك ظهرت هذه الأسواق حيث تباع الحقوق وتشتري دون مساس بأصل الثروة المتمثلة في أصول المشروع.⁸

3- الاستثمارات البشرية: تقوم هذه الاستثمارات على تطوير البنية الفوقية للاقتصاد والمجتمع من خلال مؤسسات عامة وخاصة تعاونية وخيرية وطنية أو أجنبية متخصصة أو متعددة الأهداف تعمل على بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات أو المؤهلات و الخيرات العلمية والشفافية والتكنولوجية والمهنية النظرية والتطبيقية المتباينة وذلك بما يجعل القوى العاملة الموجودة قادرة على إنجاز الوظائف التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفء في كافة النشاطات الصناعية والزراعية والثقافية والصحية والخدمية الأخرى مع بناء مجتمع واع فيما يخص التصرفات الاستثمارية والتمويلية والاستهلاكية والقرارات السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كل ذلك بهدف إيجاد مجتمع مرن قادر على الاستجابة لمختلف الظروف وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والتقلبات السياسية حيث يكون أفراد هذا المجتمع أكثر قدرة على إنجاز المهام المختلفة وفي أطر تتناسب المؤهلات الشخصية لهؤلاء مع المواصفات الوظيفية للأعمال التي تعرض عليهم لممارستها.⁸

4- الاستثمارات في البحث والتطوير: يكتسي هذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة، لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا، وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية وتحسين جودة المنتج وتدئنة تكاليفه، ولأن المؤسسة تكون دائما في وضع منافسة أمام عدة منشآت أخرى وبالتالي عندما تستثمر في مجال البحوث العلمية وتطوير المنتجات يعطي للمؤسسة وضعاً جدياً حسن في السوق المحلي والأسواق العالمية.⁸

⁸سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005، ص ص: 50-51.

⁸هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-34.

⁸عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

رابعاً: تصنيف الاستثمار حسب المبادرة

تصنف إلى نوعين أساسيين هما:⁸

1- استثمارات مستقلة: هي الاستثمارات التي تمثل المبادرة الذاتية الخارجية عن التأثيرات السلوكية لعوامل معينة مثل الدخل أو الفائدة.

2- استثمارات تابعة: تتعلق بمجموعة كبيرة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد أنواع وأحجام و اتجاهات الاستثمار (مثل التأثيرات السلوكية كالتقليد والمحاكاة والمظهرية) والادخار الخاص أو القومي الذي يعتمد على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والاستثمارات التكميلية وأسعار الفائدة.

خامساً: تصنيف الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي

يتم التمييز بينها على النحو التالي:⁸

1- الاستثمار الزراعي: هو الاستثمار الذي يشمل شراء الأرض بالإضافة إلى استصلاحها وإقامة مجتمعات عليها وليس شرط أن عائد كبير وخاصة العائد المباشر، كما أن العائد الكبير يظهر على المدى الطويل، حيث أنه من المعروف أن استصلاح الأراضي لا تأتي بعائد إلا بعد فترة طويلة تتراوح من 5 إلى 10 إلى 15 عاما.

2- الاستثمار الصناعي: يتميز هذا الاستثمار بقيمة مضافة أكبر من الاستثمار الزراعي في كثير من المجالات وبعائد استثمار أعلى ويتم في شكل صناعة تحويلية في معظم الأحوال.

3- الاستثمار الخدمي: يتميز بتنوع العائد على الاستثمار فهناك العائد السريع وهناك العائد الكبير وهناك أيضا عدم وجود عائد أو ربح وهنا نفرق بين العائد الاقتصادي بمنظور الاقتصاد الجزئي أي من وجهة نظر المستثمر الفرد والعائد الاجتماعي من منظور الاقتصاد الكلي في بعض المشروعات يكون العائد الاجتماعي أعلى بكثير من العائد الاقتصادي الذي يعود على المستثمر فقط بينما يعود العائد الاجتماعي على المجتمع ككل.

سادساً: تصنيف الاستثمار حسب الموطن

تنقسم هذه الاستثمارات إلى ما يلي:

1- الاستثمارات الأجنبية: وتتمثل في تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.⁸ وهو ذلك

⁸جامعة كربلاء، كلية العلوم السياحية، أشكال الاستثمار، من موقع www.tourism.uokerbala.edu.iq تاريخ الاطلاع: 2019/12/17.

⁸عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 49-50

⁸عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 10

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيقة غير التي ينتمي إلى جنسيتها.⁸ فالاستثمارات الأجنبية تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي تسويقي إداري في الأجل الطويل وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها.

وبذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير المباشر حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة كما تبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض والإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.⁸

وما يميز الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة، حيث يسعى المستثمرون في المحافظ الدولية إلى تعديل مراكزهم الاستثمارية وبالتالي الخروج أو الدخول إلى أسواق الأوراق المالية في الدول المضيفة وفقا لتطور الأسواق المالية لهذه الدول، وما لذلك من انعكاسات على استقرار أسواق الأوراق المالية في هذه الدول، ومن مزايا هذا النوع من الاستثمار أنه يعمل على زيادة السيولة وعمق الأسواق المالية حيث أنه في غالب الأحيان يكون على شكل استثمار مؤسسة تتصف قراراتها الاستثمارية بطول الأمد وتكون مبنية على أسس علمية رشيدة إضافة إلى سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه في مثل هذا النوع من الاستثمارات ومن أبرز سلبياته هو صعوبة تحكيم الأسواق المالية المضيفة لهذه الاستثمارات وكذا ضبط إيقاعها حيث قد تنسحب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بصورة مفاجئة وعلى شكل موجات بيع ضخمة نتيجة عوامل عديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى أثر سلبي على استقرار تلك الأسواق المالية وكذا فإن هذا النوع من الاستثمار قد لا يساهم بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض معدلات البطالة ورفع الطاقة

⁸Unctad.fdi and stocks. **Unctad training manual on statistics for fdi and operation tnc.** Volum1.unctad nation. 2009. P; 35.

⁸منصور الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 23

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

الإنتاجية وزيادة معدلات النمو، وذلك كونه يمثل استثمارا في الأدوات المدرجة في سوق الأوراق المالية ولا يأخذ بالضرورة الأولويات الاقتصادية الكلية.⁸

2- الاستثمارات المحلية: يعد الاستثمار جزءا من الدخل لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه ويدخل في ذلك الإضافة إلى المخزون السلعي لما يعرف بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول رأسمالية متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل، أو هو الإضافة إلى تكوين رأس المال العيني المتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، أي أن الاستثمار بهذا المفهوم يمثل إضافة إلى رأس المال المجتمع.⁸

الاستثمارات المحلية أو الوطنية هي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن ويعرف البعض الاستثمارات المحلية بأنها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار.

ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وتقوم بها الشركات أو الأفراد، وتشمل شتى مجالات الاستثمار، وما يميز الاستثمارات المحلية التي تقوم بها الدولة أنها يصعب تقييمها من خلال الأساليب المادية في التقييم، حيث تتسم عملية تقييمها بشمولية تتسع لتشمل بحث المنافع المتداخلة وكذلك التكاليف المنظورة لعدد كبير من الأطراف الذين يتأثرون سلبا أو إيجابا بمثل هذه الاستثمارات، ومن أمثلة هذه الاستثمارات مشروعات البنية الأساسية والمشروعات التي لها آثار إيجابية على البيئة والمشروعات الاجتماعية والخدمية.⁸

سابعا: تصنيف الاستثمارات حسب اتجاهات التأثير

يمكن تبيانها في النقاط التالية:⁸

1- استثمارات إنتاجية مباشرة: تهتم هذه الاستثمارات بتوليد قيم جديدة سواء أكانت قيم السلع أو الخدمات أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في الأسواق المالية.

⁸عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، 17-18 نوفمبر 2008، دمشق، ص: 4

⁸مروان عبد الملك ذنون، قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي وأثرها على النمو الاقتصادي في تركيا 1970-2011، مجلة تنمية الرافدين، العدد 117، العراق، 2018، ص: 183

⁸أحمد عبد الاله المرغني، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016، ص: 36.

⁸هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

2- استثمارات إنتاجية غير مباشرة: هي الاستثمارات التي تساهم في بناء مشروعات أو أُنما ركائز اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية تخدم الإنتاج المباشر، وتشمل هذه الاستثمارات كلا من مشروعات البيئة التحتية ومشروعات البنية الفوقية، وتتضمن المشروعات الأولى كافة النفقات الاستثمارية التي تتم على مباني السكن والتعليم والصحة وشبكات الري والصرف ومراكز الطاقة ومواقع الأسواق والمؤسسات والنوادي المالية، بينما تتناول مشروعات البنية الفوقية إعداد القوى العاملة المؤهلة للعمل في الوحدات الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية وكذلك تلك العاملة في الأسواق والمؤسسات والنوادي المالية.

المطلب الثالث: القرارات الاستثمارية

يستخدم مصطلح القرار الاستثماري من طرف العديد من المختصين في مجال الاستثمار لأنه يعتبر من القرارات الهامة التي من خلالها يمكن الاختيار بين البدائل الاستثمارية وحتى طرق التمويل اللازمة للاستثمار المختار وعليه فقرار الاستثمار له أهمية كبيرة في العملية الاستثمارية ككل.

أولاً: مفهوم القرار الاستثماري

إن اتخاذ القرار هو لحظة اختيار بديل معين من بين بديلين أو عدة بدائل مختلفة يتم تقييمها على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار⁸، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف القرار الاستثماري كما يلي:

يعرف القرار الاستثماري على أنه "القرار التي ينصب اهتمام متخذه على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها"⁸

كما يعرف بأنه "القرار الذي يتخذ من قبل مدراء الاستثمار والذي بموجبه يتم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوزيعها بين الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة وبناء هيكل الأموال الذي من خلاله الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة"⁸

⁸سندية مروان سلطان الحياي، ليث محمد سعيد محمد الجعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00، 2015، ص: 19.

⁸هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والحاسبية والإدارية، العدد 09، 2018، ص: 635

⁸سعدي أحمد حميد الموسوي، حسين عبد الحسن علي الضرب، "أثر قرار الاستثمار على الأداء المالي"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 4، 2018، ص: 553.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

إن القرار الاستثماري هو ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين، وهو اختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة، إن الأصل في القرار هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل متعددة، لذلك يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الإدارة ويجد المستثمر متخذ القرار نفسه وسط ثلاثة ظروف هي:⁸

1- حالة التأكد: هو الظرف المثالي لاتخاذ القرار لمعرفته بالبدائل المتاحة والظروف المحيطة بها والنتائج عنها والأهداف التي ينشدها المستثمر.

2- حالة المخاطرة: التي يكون عندها متخذ القرار على بينة بالمعلومات الجزئية وغير الكاملة عند تقدير احتمال تحقق النتائج.

3- حالة عدم التأكد: وهي حالة عدم توفر المعلومات عن الاحتمالات والبدائل ونتائجها وتوزيعها الاحتمالية وهنا يعتمد اتخاذ القرار على طبيعة التخمينات التي بموجبها يتم تقدير العوائد المستقبلية تعد قرارات الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة، إذ أن تلك القرارات تهدف إلى تحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار إذ توفر هذه القرارات على بقاء واستمرار ونمو الوحدات الاقتصادية، وتأخذ القرارات الاستثمارية أهميتها لأن المبالغ المنفقة على هذه الاستثمارات عادة ما تكون ضخمة وتمثل وزناً مهماً من الهيكل المالي، وأن قرارات الاستثمار ومهما كان حجمها تعد من أكثر القرارات حساسية كونها تمثل جوهر عملية تخصيص الموارد، فضلاً عن أنها تعد شكلاً من أشكال توزيع الدخل الوطني، إذ أن القرارات سليمة ومستندة إلى أسس رصينة بغرض حماية الموارد النادرة وعدم تبديدها.⁸

ثانياً: خصائص القرار الاستثماري: يتميز القرار الاستثماري بجملة من الخصائص يمكن ذكر البعض منها وذلك كما يلي:

- يعتبر هدف وأساس دراسة الجدوى لذلك يتضمن عدداً من القرارات الفرعية التي ينبغي اتخاذها قبل اتخاذ (كصياغة الفرصة الاستثمارية، تقدير إجمالي التكلفة الاستثمارية، تقدير العائد، تقدير صافي التدفق النقدي، التنبؤ بالقيمة الاقتصادية للمشروع الاقتصادي)؛

⁸ دريد كامل آل شبيب، إدارة الاستثمارات تحليل الأسواق المالية، المحافظ الاستثمارية، دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص: 28-29.

⁸ بشرى فاضل خضير الطائي، انعكاس الإبلاغ المالي على رأس المال الفكري على قرارات الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 95، العراق، 2017، ص: 454

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- يساعد في تحديد مخاطر الأعمال المصاحبة للمشروع الاستثماري الناتجة من احتمالات نقص العرض أو الطلب على منتجات المشروع؛
- يعتبر القرار الاستثماري قرار غير متكرر لأن عمليات الإحلال والتجديد والتوسع كمشروعات استثمارية لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة، لذلك فإن المستثمر يتحمل الخطأ نتيجة في اتخاذ قرار الاستثمار؛
- يتصل القرار الاستثماري بشكل مباشر بنوع وطبيعة ودرجة أهمية الفرصة الاستثمارية، كما يرتبط بدوافع ونمط السلوك الاستثماري للمستثمر ونمط المخاطر التي يمكن أن يتحملها،
- يؤدي القرار الاستثماري إلى امتلاك مشروع استثماري ذو شخصية اعتبارية، بذلك يختلف عن القرار المالي الذي يؤدي إلى الحصول على قدر من الأموال في ظل التسهيلات المالية والنقدية المتاحة؛
- يرتبط القرار الاستثماري بالقوانين والنظم واللوائح المنظمة للاستثمار؛⁸
- من خصائص القرارات الاستثمارية أنها قرارات ترتبط بنتائج يمتد آثارها لفترات طويلة فمتى تم إنشاء المشروع فإن النتائج المالية المترتبة على هذا القرار فسوف تستمر لعدة سنوات وخلال عمر المشروع حتى يتم إهلاكه أو تصفيته أو تحويله لاستخدامات أخرى.⁸

ثالثاً: أنواع القرارات الاستثمارية

عموماً تنقسم القرارات الاستثمارية إلى عدة أنواع لعل من أبرزها ما يلي:

- 1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:** وهي القرارات التي تكون صالحة وتشكل فيما بينها بدائل محتملة، لتحقيق نفس الأهداف، ويجب على المستثمر اختيار واحدة منها فقط في المرحلة الحالية على أن يتم تأجيل تنفيذ بقية القرارات الأخرى إلى وقت آخر في المستقبل، أي تحديد أولويات للاستثمار بناء على اهتمامات المستثمر والعائد على الاستثمار الذي سيحصل عليه خلال فترة زمنية معينة، والاختيار بين البدائل الاستثمارية هنا واسع لوجود عدد وفير من البدائل الاستثمارية.
- 2- قرارات قبول المشروع:** حيث يكون المستثمر أمام اتخاذ قرار بقبول استثمار الأموال في نشاط معين أو يرفض لأنه أمام قرار واحد لاستثمار في مجال نشاط واحد، ويصبح الاختيار هنا قائم على القبول أو الرفض والاختيار هنا ضيق للغاية.⁸

⁸ زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص: 19-20

⁸ صلاح الدين حسن السيسى، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني)، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2011، ص: 528

⁸ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

3- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا: هي حالة وجود فرص متعددة أمام المستثمر إلا أنه لا يستطيع أن يتخذ قرار إلا في نشاط واحد منها فقط، وتتوقف هذه الأولويات على مدى اهتمامات المستثمر بكل بديل وما يعود عليه من منفعة خلال فترة زمنية معينة.

4- قرارات استثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: من النادر أن يتم اتخاذ القرار في ظروف التأكد حيث تنعدم المخاطرة وبالتالي يكون المجال واسعا لاتخاذ قرارات الاستثمار بكل سهولة وبساطة، ويتوفر للمستثمر المعلومات الكاملة والدراية التامة بمستقبل المشروع ونتائجه إلا أنه في الواقع العملي نجد أن اغلب القرارات الاستثمارية تتخذ تحت درجة من المخاطرة، وهنا تلعب دراسة الجدوى الدور الكبير في إتخاذ القرار الاستثماري وحل العديد من المشاكل التي تواجه هذا النوع من القرارات أما القرارات الاستثمارية التي تتخذ في حالة عدم التأكد فهي التي تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب متقدمة جدا حتى يمكن اتخاذ القرار الاستثماري.⁸

رابعا: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

يعتبر قرار الاستثمار قرار استراتيجي مهم سواء في حياة الأفراد أو المؤسسات فهو تقرير يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة وغير ذلك وعلى هذا الأساس يمكن الإشادة إلى أهم العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري وذلك كمايلي:

1- التعلم: يقصد بيه المبادئ والعوامل المؤثرة فيه والاستراتيجيات التي تفعله والعمليات المعرفية والانفعالية والسلوك الذي يشكل أهداف عملية التعلم.

2- الحاجات: تندرج حاجات الإنسان وبشكل هرمي بحسب المتطلبات البشرية من الأسفل إلى الأعلى.

3- الدافعية: تعرف بأنها العملية أو سلسلة من العمليات التي تعمل على إثارة السلوك الموجه نحو الهدف وصيانته والمحافظة عليه وإيقافه في نهاية الأمر.

4- الشخصية: وهي مجموعة ثابتة نسبيا من الخصائص التي تم تشكيلها بواسطة الوراثة والعوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية.⁸

⁸ زهية حوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-19.

⁸ حسين وليد حسين وآخرون، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، محاسبية ومالية العدد 22، 2013، ص: 231.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

5- الأخلاق: عبارة عن مجموعة ثابتة نسبياً من المبادئ والمثاليات التي تساعد الفرد في التمييز بين الصبح والخطأ والتصرف بناء على ذلك التمييز.

6- المواقف: هي إظهار اتجاهات ثابتة نسبياً نحو الآخرين أو الأحداث التي يمر بها الفرد في حياته.

7- الإدراك: هو عملية الإرشادات الحسية البسيطة التي هي تمثيلات عقلية معينة.⁸

خامساً: أسس اتخاذ القرار الاستثماري

حتى يتخذ القرار الاستثماري بشكل عقلائي وبعيدا عن الارتجال فإنه لا بد من مراعاة الأسس الموضوعية التالية:

1- عوائد الاستثمارات: يمثل العائد الهدف الرئيسي من عملية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين ويمكن تناول هذا الموضوع كما يلي:

1.1 مفهوم عائد الاستثمار: هناك العديد من التعاريف التي تناولت مصطلح العائد إذ تعكس هذه التعاريف رؤية ووجهات نظر الباحثين المختلفة ولعل من أهم نذكر ما يلي:

يعرف العائد بأنه المكافأة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن مدة الانتظار والمخاطرة المحتملة لرأس المال المستثمر معبرا عن هذه المكافآت بنسبة مئوية من قيمة الاستثمار في بداية الأمر.⁸

كما يعرف كذلك الأرباح أو الخسائر الكلية المتحققة من استثمار معين خلال فترة زمنية محددة، ويعبر عن نسبة مئوية إلى الاستثمار⁸، ويعرف أيضاً التدفقات النقدية المتحققة للمستثمر لقاء التوظيف في رأس المال المشروع الاستثماري خلال مدة محددة⁸، كم يعرف كذلك الفرق بين صافي قيمة الثروة بين بداية مدة الاستثمار ونهايتها سواء كان الفرق إيجابياً أو سلبياً والذي يعبر عنه في حالته السالبة عن الخسارة⁸، ويجسب العائد على الاستثمار في العلاقة التالية:⁸

⁸ إيمان عبد المطلب حسن المولى، أهمية المعرفة المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية، مجلة تكرير للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 43، العراق، 2018، ص: 35

⁸ فراس خضير الزبيدي؛ العلاقة بين العائد والمخاطرة وأثرها على القيمة السوقية للأسهم، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2014، ص: 235

⁸ مهدي عطية الجبوري، أقداس حسين هادي الناصر، أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 19، العراق، 2016، ص: 72.

⁸ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار البازوري، عمان، 2012، ص: 90.

⁸ عباس فاضل رسن التميمي، التضخم وانعكاساته على العائد والمخاطرة، مجلة أهل البيت، العدد 24، العراق، 2019، ص: 309.

⁸ Alexeie Botchkarere, peter Andru, **information Systems, intredixiplinory, journal of information, knowledge, and managment**, volume 6, 2011, p; 246.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

$$1. \dots\dots\dots \frac{\text{ربح الاستثمار} - \text{تكلفة الاستثمار}}{\text{تكلفة الاستثمار}} = \text{العائد على الاستثمار}$$

ويمكن حسابه كذلك من الصيغة التالية:⁸

$$2. \dots\dots\dots \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{\text{المبلغ المستثمر}} = \text{العائد على الاستثمار}$$

2.1 أهمية عائد الاستثمار: تكمن أهمية عائد الاستثمار في أهمية المستثمر ليعرف أن يضع أمواله وما الذي سيحدثه، فعندما يفكر أي شخص يوضع أمواله في استثمار معين يجب عليه أن نظر إلى العائد المتوقع من الاستثمار، كما أنه مهم لإدارة الشركات والقائمين عليها على اعتبار أن ما يعكسه السوق هو مقياس دقيق وسريع لانجازاتهم ومؤشر يوضح لهم ما إذا كانوا يسيرون في الطريق الصحيح أو الخاطئ، كذلك يعتبر مهما لأصحاب القرار القائمين على إدارة الاقتصاد الوطني لأن كل قرار سواء كان سياسياً أم اقتصادياً يؤثر في السوق وبالتالي فإن السوق سيعكس للمسئول مدى صحة قراره أو مدى تأثيره على حالة الاقتصاد الوطني.⁸

3.1 أنواع عوائد الاستثمار: يمكن تبيانه في النقاط التالية:

1.3.1 العائد المتوقع: هو تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار،⁸ وهو العائد الذي يستطيع المستثمر التنبؤ به أو يكون قابل للتوقع اعتماد على المعلومات التي يملكها.⁸ ويقصد به المتوسط الموزون لاحتمالات العوائد التي يمكن تحقيقها وفق لاعتقادات متخذ القرار (المستثمر) لطبيعة الحالة الاقتصادية المطلوب التنبؤ بها للاستثمارات ذات المخاطرة، ويعبر عنه وفق الصيغة الآتية:⁸

$$E(r) = \sum_{i=1}^n R_i \times P_r \dots\dots\dots 3$$

حيث:

$E(r)$: العائد المتوقع.

R_i : العائد المحتمل.

P_r : احتمال تحقق العائد.

⁸ غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج، الأردن، 2008، ص: 65.

⁸ قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

⁸ حاكم محسن محمد، بشرى سامي محمد، السلوك المالي لمنظمات الأعمال وأثره في العائد والمخاطرة، مجلة أهل البيت، العدد 08، العراق، 2009، ص: 11.

⁸ فراس خضير الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

⁸ عدنان تايه التميمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 94

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

2.3.1: **العائد المتحقق (الفعلي):** هي العوائد التي يحققها المستثمر فعلا نتيجة لاقتنائه أو بيعه تلك الأداة الاستثمارية وبالتالي فالعوائد هنا إما أن تكون عوائد جارية أو رأسمالية أو الاثنین معا.⁸ يعرف العائد المتحقق بأنه العائد الذي يحصل عليه المستثمر بصورة فعلية والذي يكون عادة مختلف عن العائد المتوقع إذ يمثل المعدل الفعلي للنتائج على الاستثمار والاحتفاظ به مدة زمنية معينة، وهو النسبة المئوية للتغير في ثروة المستثمر في نهاية المدة عما كانت عليه في بدايتها.⁸

3.3.1: **العائد المطلوب:** هو العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه بما يتلائم مع مستوى المخاطر الذي سيتعرض لها الأصل أو أداة الاستثمار، فهو يمثل أدنى عائد يعوض المستثمر عن عملية تأجيل الاستهلاك ودرجة المخاطر المصاحبة للاستثمار ويقصد بها المخاطر النظامية التي تزداد بزيادة معدل العائد على الأموال المستثمرة وسوف يقبل المستثمر الاستثمار بنوع من أنواع الاستثمارات المقترحة أمامه فإذا كان معدل العائد المتحقق أقل أو يساوي معدل العائد المتوقع من الأصل فإنه يرفضها ويبحث عن فرص استثمارية أخرى تحقق عائد أعلى من المطلوب ويمكن حساب العائد المطلوب وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$ER = R_f + (R_m - R_f)\beta_i \dots \dots \dots 4$$

حيث:

ER : العائد المطلوب من الاستثمار.

R_f : العائد الخالي من المخاطر

R_m : عائد السوق.

β_i : معامل بيتا.

2- **مخاطرة الاستثمارات:** يمكن الإشارة لذلك كما يلي:

1-2 **مفهوم المخاطر:** تعددت المفاهيم التي تحاول تحديد تعريف دقيق للمخاطر ولعل من أهمها التي أعطت لها مفهوم عدم التأكد المرتبط بتحقيق خسارة مادية أو معنوية التي تلازم الشخص عند اتخاذ قرارها ما ينتج عنه حالة

⁸ مهدي عطية الجبوري، أقداس حسين هادي الناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

⁸ فراس خضير الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

معنوية تتصف بالقلق والتردد وعدم التأكد من نتائج القرارات المتخذة⁸، فهي تعبر عن الانحراف الحاصل في النتائج المحققة عن النتائج المتوقعة.⁸

وتعرف مخاطر الاستثمار بأنها احتمال تحقق مردود أو عائد أو تدفق نقدي أقل من المردود أو العائد المتوقع⁸، وهي احتمال الوصول إلى أكثر نتيجة وعدم إمكانية التعرف على النتيجة النهائية الواجب تحقيقها.⁸

2-2 أنواع المخاطر: تعددت تصنيفات المخاطر، وسنحاول ذكر البعض منها وذلك كما يلي:

1-2-2 المخاطر الاستاتيكية والمخاطر الديناميكية: يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر التي تنشأ من حدوث تغيرات في الاقتصاد⁸، أما المخاطر الاستاتيكية فتتضمن الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في لاقتصاد وتنشأ هذه الخسائر من أسباب بخلاف التغيرات في الاقتصاد مثل أخطار الطبيعة وعدم نزاهة الأفراد....الخ⁸

2-2-2 مخاطر حسب طبيعتها: وتقسم هذه المخاطر إلى:

1. مخاطر السوق: تنتج عن التحرك السلبي أو العكسي في القيمة السوقية للأصل، سواء كان سندا قرضيا صرف أجنبيا سلعة أو عقد مشتق مرتبط بهذه العقود الأصلية.⁸

2. مخاطر أسعار الصرف: تنشأ عن التحركات غير الموازية في أسعار الصرف.⁸

3. مخاطر التشغيل: تشير إلى احتمالية وجود اختلافات وتباين كبير في نفقات التشغيل من ما هو متوقع أو الحصول على انخفاض في القيمة الصافية والقيمة الثابتة.

4. المخاطر الائتمانية: تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه البنوك والتي تنشأ من عدم قدرة المقترضين من سداد أصل القروض وفوائدها.⁸

⁸ يوسف مسعداوي، أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ، دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص: 278.

⁸ Zahvgir Alam, Masukujaman, **Risk Management paractices: Acritical Diagnosis of some selected commercial Banks indogladecer**, Journal of busines and technologie, volum 01, January, June, 2011, p: 16.

⁸ أسعد حميد العلي، الادارة المالية، دار وائل، عمان، 2013، ص: 205.

⁸ Jorion Phillippe and Sarkis . J.Khoury, **Financial Risk Management. Domestic and international Dimensions**, Black well publisher cambridge, mossachsetts, p:02

⁸ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 25.

⁸ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر، دار إي كتب، لندن، 2018، ص: 41.

⁸ Erik Banks and Richard Dumu, **Practical risk management: an executive guide to ovo ding surprises and losses**, John wiley. England, 2003, p:15

⁸ محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار البازوري، عمان، 2018، ص: 132.

⁸ عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص: 151.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

5. مخاطر أسعار الفائدة: هي احتمال تأثير علة نتيجة تقلبات سعر الفائدة حيث يتأثر بها كل من المقترضون والمستثمرون.⁸
6. مخاطر السيولة: هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها، تظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة⁸
7. مخاطر قانونية: هي المخاطر المتعلقة بتوثيق العقود وإنفاذها وهي المخاطر الناتجة عن عدم تواجد أنظمة التقاضي لحل المشاكل المرتبطة بتوثيق العقود.⁸

⁸ كارين أ. هورش، ترجمة عطاء الله وراذ خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، أساسيات إدارة المخاطر، مكتبة الحرية، مصر، 2008، ص: 60.

⁸ بن علي بن عزوز، وآخرون، إدارة المخاطر، الوراق، الأردن، ص: 40.

⁸ Ahmad Arif Karim, **The impact of Islamic financial instruments on risk and return**, Journal of baghdad colbge for university economic scirnces, issue, 21, baghdad, 2009, p: 22.

المبحث الثاني : مدخل عام لسياسات الاستثمار

بعد العرض الموجز لموضوع الاستثمار من خلال الإشارة إلى مفهومه، مقوماته، تصنيفاته، فإنه لا بد من التطرق إلى سياسات الاستثمار، حيث تعتبر من أهم السياسات التي تتخذها الدول من أجل تحسين مناخها الاستثماري وذلك بغية رفع حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية بما في ذلك من أهمية في دعم اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

المطلب الأول : أساسيات حول سياسات الاستثمار

من خلال هذا العنصر يمكن التطرق إلى أساسيات سياسات الاستثمار وذلك بالإشارة إلى مفهومها، أهدافها، خطوات تطورها بالإضافة إلى التكلم عن سياسات الاستثمار من خلال بحث الإجراءات والحوافز وذلك كما يلي:

أولاً : التعريف بسياسات الاستثمار

سنحاول من خلا لهذا الجزء الإشارة إلى بعض التعاريف المتعلقة بسياسات الاستثمار وذلك كما يلي :

تعرف سياسات الاستثمار بأنها : "عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيعه وكذا جنسيته وملكيته، بالإضافة إلى إستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة".⁸

وتعرف أيضا بأنها : "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن من خلال فترة زمنية معينة".⁸

من هذين التعريفين تتضح مجموعة من الملاحظات لعل أهمها:⁸

- إن القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير تقوم بها الحكومة أو الدولة ولا بد أن تتصف بالوضوح والثبات والاستقرار؛

⁸ قسيموري كفية -علوي شمس برمان، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقدم بيئة استثمارية أكثر جاذبية، الضمانات والحوافز، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 03، 2018، ص 730.

⁸ العيداني إلياس، أهمية سياسة تشجيع الاستثمار في تعزيز مقومات التنمية في القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 01، المجلد 12، جانفي 2020، ص 1121.

⁸ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 190-192.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى الوطني؛
- أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه؛
- إن سياسات الاستثمار طالما أنها مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة سياسات للاستثمار من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسيته وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية ونمط مصادر تمويله؛
- إن توجهات سياسات الاستثمار كمتغير يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف؛
- إن سياسات الاستثمار لا بد أن تكون تحفيزية أي تنفع المستثمرين وقبلهم المدخرين، في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة، وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة؛
- هناك حاجة لوجود سياسات الاستثمار على المستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة؛
- إن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالبا في تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن وتحقيق التوظيف الكامل، وزيادة القيمة المضافة الوطنية، المساهمة في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية.

ثانيا : أهداف سياسات الاستثمار

على العموم تهدف سياسات الاستثمار بكامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني والمحلي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة.⁸

فالسياسات الاستثمارية تشكل أهم ركائز التنمية في مختلف دول العالم، فالتجاهات هذه السياسات ومرونة تطبيقها لها انعكاسات كبيرة على معدلات النمو وعلى تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل.⁸

⁸ مجادي مروان، سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، ص 62.

⁸ محمد العسومي، سياسات الاستثمار الخارجية، الشرق الإدارة الإلكترونية، 17 فيفري 2020، www.al-sharpi.com/opinion/15/04/2012

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

فإذا كان تحقيق الأرباح هو الهدف الرئيسي للمشاريع الاستثمارية فإن سياسة الاستثمار الحكومية تتجاوز هذا الهدف إلى أهداف أخرى تعتبر أهم بالنسبة للمجتمع ككل، والتي تتميز بتكاملها وتربطها وتشابك العلاقة بينها وتلازم بعضها لدرجة يصعب الفصل بينها، ونلخص الأهداف الكلية لسياسة الاستثمار فيما يلي:⁸

1- المحافظة على الاستثمارات القائمة وحمايتها : إذ أن الطاقة الإنتاجية لأي دولة تقاس بما تملكه من أدوات الإنتاج المتاحة والمستغلة في آن واحد.

2- تطوير القدرات الإنتاجية للوطن : نظرا لتطور حاجيات المجتمع من السلع والخدمات كما ونوعا، فإن من المنطقي أن تتطور الأدوات المنتجة لهذه الأخيرة، بما يحقق التوازن بين الطلب عليها والعرض المتوفر لها.

3- إحداث فائض في الإنتاج : وذلك بهدف تصديره والحصول على العملات الصعبة الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد.

4- خلق مناصب الشغل وتخفيض البطالة : من الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية هو البحث عن التشغيل الكامل، وينصرف هذا الأخير بمفهومه الواسع إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبع العمل.

5- توفير البنى القاعدية الضرورية للنشاط الاقتصادي : إن شق وتعبيد الطرقات وتشبيد الجسور وبناء المطارات والموانئ وغيرها من الهياكل والبنى الضرورية التي صار النشاط الاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عنها، أصبحت تمثل أحد الاهتمامات الأساسية لأي سياسة استثمارية.

6- توفير البنى القاعدية الضرورية لرفاهية أفراد المجتمع : مثل المرافق الصحية والتعليمية والتكوينية والترفيهية... الخ، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة برفع مردودية اليد العاملة وتحسين ظروف الحياة، فهناك جانب من هذه البنى يمكن للقطاع الخاصة أن يساهم فيها، وعلى الحكومة تدعيمه وتسيير ذلك، وإكمال الجانب المتبقي والذي يقع على عاتق الحكومة، إذ يجب أن تتكفل به وتضعه في حساباتها عند تخطيط سياسة الاستثمار للبلد المعني.

ثالثا : سياسات الاستثمار (الإجراءات والحوافز):

لاشك أن العديد من الدول تسعى جاهدة من أجل تعظيم منفعة من خلال جذبها للاستثمارات، الأمر الذي ألزم هذه الدول إلى البحث والتفكير جديا في وضع سياسات لضبط وتوجيه الاستثمارات بما يخدم أهداف

⁸ عبد الكريم بغداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 43-45.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

كل دولة، الأمر الذي جعل من سياسات الاستثمار تختلف من دولة لأخرى، وعلى هذا الأساس سنحاول إعطاء بعض الأمثلة لبعض أنواع سياسات الاستثمارات من طرف معظم الدول المتقدمة وكذا النامية وذلك كما يلي :

1- سياسة استهداف الاستثمار : يمكن الإشارة إلى ذلك على النحو التالي :

1-1- تعريف سياسة استهداف الاستثمار: يقصد بسياسة استهداف الاستثمار بأنه استخدام المواد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار بدلا من جذب الاستثمارات بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة (مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات والإنتاج وإحلاله محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفرن الإنتاجي وذلك للاستفادة من الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى⁸.

والمقصود بالمواد الترويجية المختلفة كل الطرق التي تمكن المستثمر من التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة، ومثال ذلك الجهود الترويجية التي تقوم بها الهيئات والوكالات المعنية لتشجيع الاستثمار، كإطلاق الخريطة الاستثمارية، وبطاقة المستثمر، وإنشاء سوق إلكترونية مشتركة، وإنشاء مكاتب لترويج الاستثمارات⁸.

1-2- أهمية تطبيق سياسة استهداف الاستثمار: وتتمثل في⁸ :

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة المضيفة إذ تساهم سياسة الاستثمار في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للدولة مثل : (خفض معدلات البطالة، زيادة التوظيف، نقل التكنولوجيا، تنمية الصادرات)، يضاف إلى ذلك دعم وتحسين تنافسية الصناعة المحلية، وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية.
- زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم، إذ أن زيادة حدة المنافسة بين الدول في ظل عولمة الأسواق تتطلب أن تخصص كل دولة والمجالات والأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية، أي التركيز على الأنواع التي تحقق مكان على خريطة الأسواق العالمية.
- انخفاض تكاليف تبني سياسة استهداف الاستثمار مقارنة بتكاليف السياسات الاقتصادية التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة.

⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، التقرير السنوي 2004، العدد 03، الكويت، 2005، ص 11.

⁸ بلال بوجعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2012)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 06.

⁸ طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية (حالة مصر)، المنظمة العربية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 03.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

1-3- آليات تطبيق سياسة الاستثمار: لتطبيق سياسة الاستثمار هناك بعض الآليات والخطوات التي يجب القيام بها وهي كالتالي :

(أ)- تحديد الميزة التنافسية : يقصد بالميزة التنافسية، القيمة التي تخلقها المؤسسة لعملائها في ظل التكاليف التي تتكبدها لأجل خلق هذه القيمة⁸، ويتمثل هذا الهدف في تحديد الميزة التنافسية للدولة المضيفة وقطاعاتها ونشاطاتها المختلفة، حيث أن قوة أو ضعف سياسة الاستثمار في الدولة المضيفة يعتمد على التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة ذلك لأنه يساعد على التأكد من العائد المتوقع من سياسة الاستثمار يكون أكبر من التكاليف والجهود التي تتطلبها عملية الاستثمار هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا التحديد يؤدي إلى تجنب المخاطر التي تنجم عن الترويج للاستثمار في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى.

(ب)- تحديد المستثمرين المستهدفين : تركز هذه المرحلة على تحديد الدول والأسواق التي سوف يتم التركيز عليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتمد في تحديد هذه الدول والأسواق على العديد من المعايير مثل المعيار الاقتصادي والجغرافي والديمقراطي⁸، ومن الممكن أن تقوم استراتيجيات الاستثمار بالدمج بين آليات أكثر من معيار.

(ج)- إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار : تقوم الدول المضيفة بإنشاء أجهزة حكومية مخصصة لتخطيط وتنظيم الاستثمار، ويمكن تلخيص الأنشطة والمهام العامة للأجهزة الاستثمارية في الدول المضيفة فيما يلي⁸ :

- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة.
- متابعة الانجازات والممارسات للشركات المتعددة الجنسيات.
- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين وتطويرها.
- توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين.

⁸ Michel Porter, *l'avantage concurrentiel*, traduite par Philippe de la vergue, Fleury, Hubert, 1999, p 03.

⁸ سندس جاسم -شدى سالم دل، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (العراق حالة دراسة)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، العراق، 2018، ص ص249-250.

⁸ جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة، الجزائر، مصر، السعودية، 2000-2012)، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص52-53.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- القيام بإجراءات القبول والاعتماد بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد الدراسة.
- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الأجانب.

2- سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار :

الحوافز هي تدابير يعتمدها البلد المضيف أو البلد الموطن من أجل تشجيع المستثمر على العمل في قطاعات معينة أو من أجل تنفيذ مشاريع معينة يرجح أن يكون لها أكثر من غيرها تأثيراً على التنمية الاقتصادية أو على زيادة الإنتاجية والربحية، وفي سياق تدابير البلد المضيف قد تأخذ الحوافز شكل فوائد اقتصادية متنوعة أو مزايا لمستثمرين معينين لتشجيعهم على الاستثمار في قطاع أو نشاط أو إقليم معين مثل حوافز مالية أو حوافز ضريبية أو حوافز تنظيمية... الخ⁸.

فالحوافز هي مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تقوم بها الدولة لمصلحة جهات وفئات محددة بقصد توجيه نشاطهم الاستثماري وخاصة مؤسساتهم التي يعملون بها لدوافع اقتصادية⁸ بحيث تكون المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحققة تساوي على الأقل قيمة الحافز الممنوح⁸، وتقدم الحكومة حوافز متنوعة بهدف جذب الاستثمارات والتي أكثرها شيوعاً الحوافز المالية بالإضافة إلى دعم البنى التحتية والإعفاء من التعريفات الجمركية... الخ⁸.

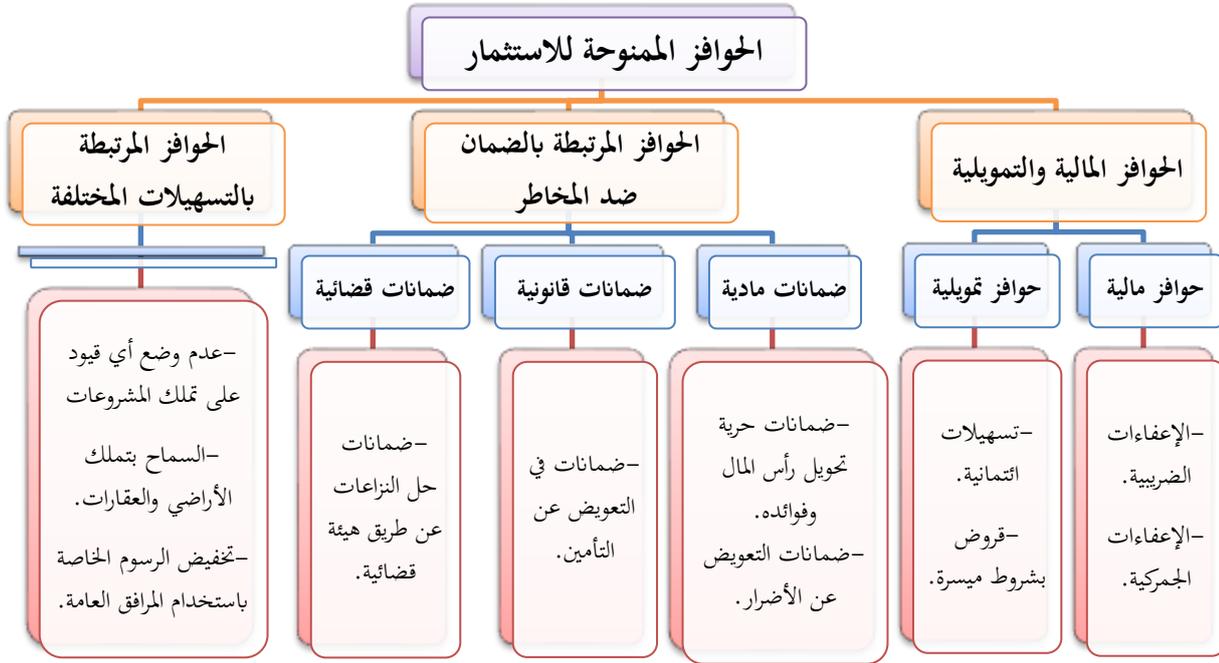
وتتجلى هذه الحوافز في ثلاثة أشكال كما هو موضح في الشكل رقم (01).

⁸ سارة الجزائر، الحوافز والعوامل المؤهلة للبيئة الاستثمارية في العالم العربي، دائرة البحوث الاقتصادية، ابتداءً من الغرفة العربية، 2019، ص 03.
⁸ حيدر نجيب أحمد المفتي، سياسة الامتيازات والحوافز الضريبية وتطبيقاً في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد، العراق، ص 223.

⁸ مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، ص 1178.

⁸ UNCTAD, Investment, Trade and International policy Arrangements, world Investment report 1996, United Nations, New York and Geneva, 1996, p 178.

شكل رقم (01) : أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على جوامع لبيبة، أثر سياسة الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة، الجزائر، مصر، السعودية، 2000-2012، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 55-56.

تتجلى سياسة الاستثمار في التنظيمات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، تتمثل هذه التدابير خاصة في الحوافز والضمانات الممنوحة، والتي تصنف سياساتها كالتالي :

أ) سياسات التمييز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمرين : وهذه السياسات تقوم على عدد من الأسس مثل :

- مدى إسهام المشروع في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة أو النائية.
- مدى مساهمة المشروع في خلق أكبر قدر ممكن من فرص العمالة وتنميتها.
- مدى حداثة وتمييز المنتج أو النشاط الاستثماري على المستوى الدولي والمحلي.

ب) السياسات التي تستهدف الربط بين الحوافز وبين أداء المشروع الاستثماري : وهذه السياسة تعني بل تشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها إما على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع وحتى بداية تشغيله أو

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

بعد مرحلة التشغيل بالفعل، ومن الممكن أيضا أن يتم الربط بين السياسات من النوع الأول المذكور سابقا وهذا النوع من السياسات في وقت واحد.

(ت) السياسات والضوابط الخاصة بمتطلبات الأداء والسياسات الموجهة للإنجاز: وهذا النوع يتشابه نسبيا مع النوع الأول والثاني إلا أن في هذا النوع من السياسات تشترط الحكومة مجموعة من الشروط والقيود مثل:

- ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية.

- ضرورة استخدام الموارد المالية المحلية طالما متوفرة بالكمية والجودة اللازمة.

- تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير.

- تحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنويا⁸.

(ث) السياسات المرتبطة بنقل التكنولوجيا: تقوم بعض الدول النامية بوضع سياسة معينة لها على أساس مستوى التكنولوجيا المستعملة في مشاريعها الاستثمارية، لذا فإنها تصنع أجهزة متخصصة لتقييم نوعية التكنولوجيا المستوردة والتي على أساسها يتمكن المستثمر الأجنبي من الاستفادة من الحوافز الممنوحة إذا احترمت الشروط المحددة لنوعية التكنولوجيا المستعملة من أمثلتها:

- استبعاد أنواع التكنولوجيا الواردة المتقدمة أو التي لها نظائر في السوق المحلي.

- استبعاد أنواع التكنولوجيا التي لها آثار سلبية على المحيط والبيئة⁸.

رابعا: خطوات تطوير سياسات الاستثمار

هناك جملة من الخطوات التي من شأنها أن تعمل على تطوير سياسات الاستثمار يمكن تلخيصها فيما يلي⁸:

1- الخطوة الأولى: تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الأولويات الوطنية لسياسات الاستثمار والقيود والمعوقات الخطيرة التي قد تمنع تحقيقها من خلال الممارسة الاستثمارية التي تتفاعل مع الحكومات الأخرى للإستراتيجية الإنمائية الوطنية، وسوف تتغير هذه العملية من بلد لآخر لعدة أسباب.

2- الخطوة الثانية: وتتمثل في عملية وضع المالية من خلال تحديد أدوات ومقاييس السياسة لمعالجة القيود الأكثر أهمية والتي تمنع تحقيق أهداف وترقية سياسة الاستثمار التي تم تحديدها في الخطوة الأولى.

⁸ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 290.

⁸ جوامع ليبية، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

⁸ مشتاق هـ. خان، سياسات الاستثمار والتقنية، مذكرات توجيه في السياسات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2007، ص 05

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

3- الخطوة الثالثة: وتتمثل في ضمان أن السياسات والأدوات التي تمت مناقشتها في الخطوة الثانية قابلة للتنفيذ بالفعل مع مراعاة قدرات الإدارة المتاحة، وغالبا ما يكون تنفيذ ومراقبة السياسات والأدوات غير مرض في البلدان النامية بسبب القيود السياسية التي تحول دون تصويب أخطاء السياسة وإخفاقات التنفيذ.

المطلب الثاني : سياسات الاستثمار ومناخ الاستثمار

إن جاذبية بلد ما للاستثمار يتوقف بشكل أساسي على توفر سياسات استثمار فعالة في ظل مناخ استثمار ملائم، حيث توفر هذه الشروط يعتبر أمر ضروري لجذب الاستثمارات بشتى أشكالها سواء المحلية منها أو الأجنبية، وعليه فعلى الدول وخاصة التي ليس لها مكانة مهمة في الساحة الاقتصادية الدولية القيام بالترويج للفرص الاستثمارية من خلال إتباع سياسات استثمارية وذلك في ظل تحقق الاستقرار في كل من الميدان السياسي والاقتصادي والمالي وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي وكذا التشريعي والإداري.

أولا : مفهوم مناخ الاستثمار

يرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة سياسات الاستثمار، فهو الذي يعكس سياسات الاستثمارات بالمعنى الواسع حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد وطني.⁸

يقصد بمناخ الاستثمار "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجيهها".⁸

ويعرف أيضا بأنه : "مجمّل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، بتنظيماته الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق

⁸ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 197.

⁸ نعمان عباس - ندى الخياني، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (إشارة خاصة لدولة العراق)، مجلة الدنانير، العدد 03، ص 39.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية. ذلك يشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار⁸.

ويعرف البعض مناخ الاستثمار بأنه : "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية⁸.

وينصرف إلى أنه : "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها فمناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه مرتبط بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية الأساسية، وبعضها بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات⁸.

ثانيا : خصائص مناخ الاستثمار : يتصف مناخ الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمميزات نذكر منها⁸ :

1- وحدة مناخ الاستثمار : يظهر من خلال تأثير مناخ الاستثمار على المؤسسات التي تعمل فيه أي لكل مؤسسة مناخ استثمار خاص بها، لكن مناخ الاستثمار يخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو صناعة معينة، وإنما كل واحدة منهم تتأثر انطلاقا من الجوانب التي تهمها أو من المعلومات التي تتحصل عليها حوله.

2- الترابط بين متغيراته : إن المتغيرات المكونة لمناخ الاستثمار ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض، ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها، فمثلا الممارسات الحمائية من جهة يمكن اعتبارها ذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات تأثيرات اقتصادية.

3- التعقيد : إن مناخ الاستثمار معقدا جدا، وذلك لأن المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها.

4- التغير والتقلب : يميل مناخ الاستثمار إلى التغير والتقلب وذلك لما على مستوى سوق معين أو صناعة أو منطقة معينة، وهذا ما يصعب عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات.

⁸ عبد القادر هاملي - سفيان بولعراس، الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعوقات الواقع، ص ص31-32.

⁸ منور أوسري- عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الشلف، ماي 2005، ص 116.

⁸ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2003، ص 55.

⁸ محبي مصلة، تقييم مدى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة (1995-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، سطيف، 2017، ص ص110-209.

- 5- قابلية التقسيم:** يمكن تقسيم مناخ الاستثمارات إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل، فيمكن التركيز عند الدراسة على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم الدولي، ثم يمكن التحليل كل ذلك على مستوى الصناعة أو القطاع، ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه.
- 6- تأثير المستثمر فيه:** يؤثر مناخ الاستثمار على سلوك المستثمر من خلال المتغيرات المختلفة، ولكن من الممكن أن يؤثر هو بدوره في مناخ الاستثمار وهذا في حال كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

ثالثا : مقومات مناخ الاستثمار

تتمثل في الشروط الضرورية الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار والتي لا يمكن في حال عدم توفرها توقع قدوم مستثمرين محليين كانوا أم أجنبية، وتتمثل هذه الشروط في :

- 1- الاستقرار الاقتصادي :** إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد عنصرا مهما لتشجيع وتعزيز الاستثمار، ويأتي ذلك من خلال التحكم بالتضخم وعجز الموازنة والسيطرة على العجزات التجارية واستقرار أسعار الصرف و... الخ، ونظرا لكثرة المؤشرات الاقتصادية واختلافها سنشير إلى أهمها :

1-1- استقرار السياسة الاقتصادية : من أجل بيئة اقتصادية مرحة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، يجب العمل على تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية كاستقرار سياسات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، والعمل على تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وبعد تطبيق برنامج تنشيط الخصخصة أمر في غاية الأهمية لتطبيق عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية إذ تسهم في إزالة معوقات الاستثمار، حيث تنقل مصاريفها المتنامية ميزانية الدولة، ويمكن من خلال تطبيق وتحسين برامج الخصخصة، وإتباع التجارب الدولية الناجحة إعطاء إشارات للمستثمرين بأن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات وبالتأكيد سينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي على تدفقاتها⁸.

1-2- قوة الاقتصاد الوطني: كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني وزادت احتمالات نموه كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح ويستدل على ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني لاستثمار والعكس صحيح، وكذلك معدل التضخم، كلما انخفض كلما دل على جاذبية الاقتصاد الوطني والعكس صحيح⁸.

⁸ سهير إبراهيم حاجم - صبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية مع الإشارة إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 11، المجلد 06، العراق، 2011، ص 52-53.

⁸ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 509.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

1-3- درجة الانفتاح على العالم الخارجي : يميل الاستثمار إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية، وتوجيهها وعدم وجود أية اختلافات في الأسواق بمعنى أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار⁸.

2- الاستقرار السياسي: من الصعب الفصل بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي فهما وجهان بعملة واحدة، يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا يهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر، ويقلل من مخاوفه ويفتح له أفقا رحبة أمام صناعات الأرباح ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر مايلي :

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا، أو دكتاتوريا.
- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁸.

3- النظام البيئي : ويشمل عدة عناصر منها النظام القائم على إدارة الاستثمار والإطار المنظم له وبيروقراطية الجهاز الحكومي، والفساد الإداري والمالي، فكلما وجدت تلك الهيئات والجهات الحكومية وتمتعت بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود التعقيدات، والمعوقات الإدارية، وتكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر كلما كان المناخ جاذبا للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد والبيروقراطية والتخلف المصري وغيرها⁸.

4- جودة الأجهزة المؤسسية الداعمة للاستثمار: ينظر المستثمر باهتمام بالغ إلى وجود الأجهزة المؤسسية التي تروج لعملية الاستثمار وتسير النواحي الإجرائية المتعلقة بها مثل تجميع الخطوات الإجرائية الموافقة على طلب الاستثمار في مكان واحد، كذلك وجود البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة والأجهزة المساندة لعملية التصدير، والمؤسسات الداعمة لقطاع الأعمال كالغرف الصناعية والتجارية والزراعية واتحادها، إذ يوفر وجود هذه الأجهزة سير للعملية الاستثمارية، ويسمح بتنامي الاستثمارات نظرا لمقدرة هذه الأجهزة على علاج المشكلات

⁸ فريد أحمد قبيلان، الاستثمار الأجنبي في الدول الغربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 22.

⁸ السعدي رحال -شوقي جباري، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر،

⁸ حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، ص 28.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

التي قد تعترض سبيل المستثمرين في أية مرحلة من المراحل، ومن ثم يعد وجودها أساسيا لتوفير مناخ جاذب للاستثمار⁸.

5- الجانب القانوني: إن الاستثمارات تعتمد بصورة رئيسية على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز، وإعفاءات جمركية وضريبية، وكذا ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأمين والمصادرة بالإضافة إلى حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة بأي وقت شاء، حيث تتنافس دول العالم على إصدار قوانين وتشريعات للاستثمار الأجنبي تفوق الحوافز والضمانات في الدول الأخرى، بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد الوطنية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها⁸.

ما يمكن قوله في هذا الصدد أن القوانين والتشريعات تلعب دورا مهما في قرارات المستثمرين نحو الاستثمار من عدمه حيث أن التشريعات والقوانين تساهم في تعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري السائد وتحديد الالتزامات وتوضيح المزايا والضمانات وفرص ومجالات الاستثمار ومدى الكفاءة والمرونة التي تتمتع بها هذه القوانين والتشريعات⁸.

رابعا: المبادئ الأساسية لمناخ الاستثمار

يتطلب المناخ الاستثماري توافر عدة شروط نذكر منها⁸:

1- شرط الشفافية والتناسق: يتطلب تقنين نظام أو شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز.

2- شرط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال يستلزم مبدأين مبدأ آلية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الأجنبية.

⁸ عادل عيسى الوزني، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 32، المجلد 08، العراق، 2019، ص 331.

⁸ محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، المجلد 23، العراق، 2017، ص 417.

⁸ الأمانة العامة للاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة ميدانية لمعوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2007، ص 03.

⁸ عسلي نور الدين - بن معاد سمير، دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تحليلية لتجربة تركيا)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد رحمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص 02.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

3- شرط الاستقرار : بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

خامسا : أهمية مناخ الاستثمار

إن ظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتي تشكل المحيط الذي تجرى فيه العملية الاستثمارية عادة ما تكون متداخلة ومتراطة وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية⁸.

إن إشكالية تحسين مناخ وفرص الاستثمار من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الحكومات في وضع الاستراتيجيات والأسس في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة والتي تعتبر كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية وذلك في ظل شح الموارد المحلية من العملة الصعبة، وتأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وزيادة الإنتاج المحلي وتقليل فاتورة الاستيراد، والزيادة في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الميزان التجاري، وبالتالي تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وعليه فإن تحقيق تلك الأهداف مرتبطة بتوافر مقومات معينة منها الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والهياكل القاعدية من طرق وموانئ ومطارات وكهرباء ومياه ووضوح في النصوص التشريعية ذات الصلة بما يتضمن مزايا وحوافز جبائية وتسهيلات في التعاملات المصرفية لاسيما ما يتعلق منها بالتحويلات بالعملة الصعبة بين مختلف البنوك والتي يجب أن تساهم بشكل فعال في ضمن هذا النطاق بتبسيط الإجراءات التي يجب أن تتسم بالدقة وسرعة الأداء، فضلا عن الموارد البشرية المؤهلة في الميادين المالية والتكنولوجية⁸.

وعليه فإن أهمية مناخ الاستثمار تبرز من خلال مساهمته في تحسين مستوى المعيشة وتمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال دفع عجلة التنمية من ناحية، وتحسين حياة الناس من ناحية أخرى، ويؤدي مناخ الاستثمار الملائم إلى زيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الإنتاجية، فمناخ الاستثمار الجيد يخفض التكاليف غير المبررة ويقلل من المخاطر ويقلل العقبات التي تعوق المنافسة.

كما يساهم مناخ الاستثمار الجيد في تحسين حياة الناس في العديد من أوجه نشاطهم بصورة مباشرة، وذلك من خلال إتاحة الفرص أمام الأفراد للحصول على عمل سواء من خلال العمل الحر أو من خلال الحصول على

⁸ عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، بدون تاريخ، ص ص 03-04
⁸ أونيسي العياشي، "مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات" الملتقى الدولي السادس عشر حول "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بكسرة، 22-23 فيفري 2016، ص 457.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

عمل بأجر، ذلك ما يحفز الأفراد على استثمار معارفهم ومهاراتهم، مما يكمل الجهود لتحسين التنمية البشرية، كما يمكن الشركات الأكثر إنتاجية التي تنشأ في ظل مناخ استثمار جيد أن تدفع أجور أفضل، وأن تخصص مزيداً من الاستثمارات لبرامج التدريب.

ويساعد مناخ الاستثمار الملائم على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة للدخول في الاقتصاد الرسمي، كما يساعد على إتاحة السلع والخدمات وتنويعها من ناحية وتخفيض أسعارها من ناحية أخرى⁸.

المطلب الثالث : تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي

إن المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يلاحظ جلياً تغير نظرة الدول للاستثمار الأجنبي المباشر فبعد ما كانت سياستها الاستثمارية تتسم بالنفور ومعاداة هذا النوع من الاستثمار أصبح أغلب الدول تسعى إلى استقطابه والظفر بأكبر قدر ممكن منه، وذلك بغية الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس ولأجل تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي تدخلت بعض المنظمات الدولية لذلك من خلال إصدار مدونات واتفاقيات.

أولاً: تنظيم سياسات الاستثمار على مستوى المنظمات الدولية

هناك العديد من الجهود المبذولة في إطار تنظيم سياسات الاستثمار من طرف المنظمات الدولية، ويمكن الإشارة إلى البعض منها وذلك كمايلي :

1- الإعلان الثلاثي الصادر من منظمة العمل الدولية: تأسست المنظمة في عام 1919م كجزء من معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى، وهي الوكالة الوحيدة الثلاثية للأمم المتحدة، حيث تجمع الحكومات وممثلي أصحاب العمل والعمال من الدول الأعضاء فيها، والبالغ عددها 187 دولة،⁸ وترد معايير منظمة العمل الدولية (ILO) في المعاهدات، وتطبق كقوانين دولية تكون ملزمة للدولة التي صادقت عليها.⁸

⁸ حسين عبد المطلب الأسرح، آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص ص150-151.

⁸ ILO ، دور منظمة العمل الدولية : www.industrial-union-org/ar/dwe-mnzm-lml-Idnly ، 23 فيفري 2020.

⁸ رابطة التجارة الخارجية (Amfori)، مرجع BSCI 2001 (amfori)، النسخة الأولى، بروكسل، 2017، ص 20.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

لقد تم اعتماد إعلان المبادئ الثلاثي المتعلق بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، من قبل مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورتها 2004 (نوفمبر 1977) وقد تم إدخال تعديلات متتالية عليه إلى غاية سنة 2017،⁸ ويهدف هذا الإعلان إلى:⁸

- تشجيع الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه الشركات متعددة الجنسيات لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العمل اللائق للجميع؛

- أن تتولى هذه الشركات مسؤولية احترام حقوق الإنسان في إطار عملياتها الخاصة وضمن سلسلة الإمداد والتوريد العالمية؛

- تحديد أدوار ومسؤوليات الحكومات في تحقيق النمو الشامل والعمل اللائق للجميع، بما يقدم إطار يمكن أن تستخدمه نقابات العمال عند مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية مع الحكومات.

2- مدونة السلوك الدولية للأمم المتحدة لتنظيم عمل الشركات متعددة الجنسيات: يمكن القول بأن بداية جهود الأمم المتحدة لوضع تقنين دولي للشركات متعددة الجنسيات كانت في عام 1972 عندما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة القرار رقم 1721 الذي يقتضي بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة من الخبراء عرفت باسم مجموعة الشخصيات لدراسة دور الشركات المتعددة الجنسية وأثرها على التنمية والعلاقات الدولية، واقتراح التوصيات حول عمل دولي مناسب في هذا الصدد.

وفي شهر مارس 1974 قدمت اللجنة تقريرها الذي اشتمل ثلاثة أقسام، أولها في أثر نشاط الشركات متعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية، وتناول القسم الثاني بعض القضايا الخاصة التي يثيرها نشاط تلك الشركات كانتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا وقضايا العمل وحماية المستهلك والمنافسة في المشروعات الوطنية، وتناول القسم الثالث آراء أعضاء اللجنة في المسائل التي تحظى بإجماع الآراء كما تضمن التقرير المقترحات الآتية:

- اقتراح وضع تقنين للسلوك لتنظيم العلاقة بين الدول والشركات المتعددة الجنسية؛
- إنشاء لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تسمى لجنة الشركات متعددة الجنسية.⁸

⁸International labor organization, Tripartite Declaration of principles concerning multinational Enterprises and social policy, Fifth Edition, Geneva, March 2017, p 01.

⁸منظمة العمل الدولية، إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (ما الفوائد التي سيعود بها العمال) مكتب الأنشطة العالمية، الطبعة 01، ألمانيا، 2017، ص 07.

⁸علي لمراسيل وآخرون، علاقة الدولة بباقي الفاعلين الدوليين -الشركات متعددة الجنسية نموذجاً-، مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، 24 فيفري 2020، www.Rachel center.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

3- الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة: موضوع إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة عرض قبل جولة الأوروغواي بخمس سنوات حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح اقتراح يتضمن ضرورة الاهتمام بآثار سياسات الاستثمار على التجارة الدولية وقد لقي هذا الاقتراح آنذاك مقاومة شديدة من الدول النامية كما أنه لم يلق ترحيباً من طرف الدول المتقدمة وكانت الحجة المسوغة ضد هذا الاقتراح هو أن "الجات" ليست مختصة قانوناً بالنظر في سياسات الاستثمار وفي عام 1993 انتهت جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فخلال هذه الجولة تم إبرام العديد من الاتفاقيات أبرزها اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة والمتعلقة بالشروط التي تضعها الدول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تنطوي على تقييد و تشويه التجارة الدولية.⁸

ويقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية، حيث تفرض حكومات الدول المختلفة عادة مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم أسلوب التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتحقق ذلك من خلال تقرير عدد من المزايا والحوافز لجذب تلك الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى مجالات وأنشطة معينة تتمتع بأولوية خاصة وفقاً لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي تطبقها الدولة، وحينما يكون لهذه التدابير والإجراءات ارتباطاً بحركة التبادل التجاري الدولي فإنها تعرف بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة⁸. يقوم اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة بمبدئين أساسيين هما:⁸

(أ) مبدأ المعاملة الوطنية: ينص الاتفاق على منح المستثمرين الأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمحليين، مما يعني إلغاء كافة القيود والإجراءات المحظورة على المستثمرين الأجانب ومنها:

- شرط المكون المحلي: إن تقوم الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية باشتراط استخدام منتجات محلية أو مواد أولية بنسبة معينة في عملية الإنتاج.

⁸ مسعي عبد الكريم -بودوشن ياقوتة، الآثار المحتملة للاتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية () على نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 01، المجلد 03، 2019، ص 255.

⁸ وليد حفاف، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2016، ص 25.

⁸ جمال بلخياط، اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، باتنة، ديسمبر 2016، ص 414.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- شرط التوازن التجاري : حيث تشترط الدولة المضيضة على المستثمر الأجنبي أن تمثل وارداته من المدخلات التي يستخدمها في عملياته الإنتاجية بنسبة معينة من قيمة صادراته، وأحيانا يشترط بعض الدول أن لا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر مما يصدره كما لا يجوز للدول المضيضة تحديد حجم صادرات المستثمر الأجنبي إلى الأسواق العالمية أو حجم الاستثمار الواجب تسويقه في السوق المحلية.

- شرط توازن العملات : أي تحديد نسبة النقد الأجنبي المخصص للحصول على واردات من الخارج تتناسب مع ما يحصل عليه المستثمر الأجنبي من عملات أجنبية مقابل صادراته إلى الخارج.

(ب) مبدأ الشفافية : بموجب هذا المبدأ تلتزم الدول الأعضاء، بكشف ونشر جميع قوانين وتشريعات وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة أمام البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وإخطار مجلس المنظمة بذلك، كما يتعين على جميع الدول الأعضاء الالتزام بتطبيق وتنفيذ أحكام الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وبالتالي تعديل قوانينها المحلية المرتبطة بالاستثمار وذلك خلال سنتين من قيام المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل تقدماً.

4- القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية: ويشمل نص القواعد الإرشادية بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية خمس مواد تتمثل في بعض نصوصها ما هو مقبول بصفة عامة كجزء من القانون الدولي المعاصر وتمثل في بعض الآخر إضافات يقصد منها تطوير هذا القانون بما يستجيب للحاجة إلى توفير حماية أفضل للمستثمرين الأجانب. وفيما يلي عرض مختصر لمضمون المواد الخمس التي تتكون من القواعد:⁸

- **المادة (01):** تتضمن تعريفاً واسعاً لنطاق تطبيقها حيث تشير إلى أنه يمكن تطبيق هذه القواعد الإرشادية من جانب أعضاء مجموعة البنك الدولي بشأن الاستثمارات الخاصة الأجنبية وفي أقاليم كل منها؛

- **المادة (02):** تعالج مسألة قبول الاستثمارات الأجنبية أو السماح بالبدء فيها في الدولة المضيضة،

- **المادة (03):** تتناول أساليب معاملة الاستثمار الأجنبي وتتضمن السماح بحرية تحويل الأرباح وإعادة رأس المال في حالة التصفية، حماية الأشخاص وممتلكاتهم؛

- **المادة (04):** وتتضمن معالجة مفصلة لمسألة تحديد التعويض الذي يستحقه المستثمر الأجنبي في حالة المصادرة أو التأميم أو عند فسخ العقد معه لأسباب سيادية حيث تشير تلك المادة إلى أن نزع الملكية من جانب الدولة المضيضة يجب أن يكون طبق إجراءات قانونية سليمة؛

⁸ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 516-519.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- المادة (05): وتتناول مسألة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة المضيفة وتوضح السبل الممكنة لهذه التسوية، وتؤكد هذه المادة أن المفاوضات هي الطريقة الأولى بالإتباع وأنه عند فشل أسلوب المفاوضات، ينبغي احترام اختصاص المحاكم الوطنية إلا إذا قبلت الدولة اللجوء إلى التحكيم أو التوفيق ثم توصي المادة الدول التي تقبل التحكيم، باللجوء إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

5- جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تنظيم الاستثمارات الأجنبية: تتمثل جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في:

أ) التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تضطلع المنظمة بدور بارز في تعزيز إدارة المؤسسات على نحو سليم، حيث أصدرت مبادئ توجيهية للشركات متعددة الجنسيات وهي أشمل مجموعة مبادئ توجيهية تعتمد اعتماد متعدد الأطراف وهي تعمل على الكشف عن المعلومات والعمالة والعلاقات الصناعية والبيئية والرشوة ومصالح المستهلكين والعلم والتكنولوجيا والقدرة على المنافسة والضرائب.⁸ وأهم ما جاءت به هذه التوجيهات ما يلي:⁸

- ضمان توافق العمليات التي تقوم بها المؤسسات مع السياسات الحكومية؛
- دعم الثقة المتبادلة بين هذه المؤسسات والمجتمعات التي تعمل في إطارها؛

- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي وتعزيز مساهمة المؤسسات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تشجيع المساهمة الإيجابية للمؤسسات متعددة الجنسيات في التطور الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

ب) تقنين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحرير حركة رأس المال : ينص هذا التقنين أن الأعضاء يلغون بشكل تدريجي فيما بينهم القيود على حركة الرساميل بالقدر الضروري لتعاون اقتصادي فعال، ويحتوي هذا التقنين نصوصا تتعلق بإنشاء الاستثمارات وتصنيفتها التي تطبق عليهما إجراءات التحرير التدريجي، وقد قام مجلس المنظمة في أبريل 1984 بتوسيع مفهوم الاستثمار المباشر ليشمل مجمل أوجه قانون إنشاء الاستثمارات ومن ثم أصبح الاستثمار يحظى بالمعاملة الوطنية انطلاقا من مرحلة الإنشاء.⁸

⁸مقدم وهبية، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة وهجران، 2013-2014، ص 91-91.

⁸منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولتحرير حركة رأس المال، التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات الصادرة عن المنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، 29 فيفري 2010، www. oced, org.

⁸جوامع لبيبة-رايس حدة، تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07 ديسمبر 2010، ص 06

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

ثانيا : التنظيم الدولي للاستثمار في إطار الاتفاقيات الدولية

إن التنظيم الدولي للاستثمار قد تطور تبعا للحاجة الدولية من الاستثمار الأجنبي، وبدأت الحاجة الى التنظيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من الدول المضيفة التي تفتقد التمويل اللازم لدأب ما خلفته الحرب من دمار، وكانت أبرز التنظيمات التي تحقق ذلك هي اتفاقيات الاستثمار الثنائية وبعض الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي تتضمن بعض المواد الخاصة بالاستثمار، كما بدت حاجة المجتمع الدولي إلى مزيد من الحماية والتشجيع للاستثمار ما أدى ذلك إلى تطوير التنظيم الدولي الذي يحمي الاستثمار الأجنبي متعدد الأطراف من خلال الضمان الدولي وتوفير إجراءات لتسوية المنازعات التي قد تثار بين المستثمر والدولة.⁸

تعرف اتفاقية الاستثمار بأنها نص مكون من فصول أو مواد يتغير عددها حسب الاتفاقية وتتمس بعض اتفاقيات الاستثمار بطولها وتشعب موادها مثل اتفاقيات التبادل الحر أو النموذج الأمريكي لمعاهدة الاستثمار ويدل ذلك على إرادة الأطراف توقع كل الفرضيات والحالات المتعلقة بحماية الأطراف عن حالة حدوث نزاع بينها، وتقسم اتفاقيات الاستثمار بصفة عامة إلى بنود تتعلق بمجال تطبيق الاتفاقية من حيث المكان والزمان والأشخاص والمواد، وبنود تخص المعاملة والحماية وتحويل الأموال وفض النزاعات، ثم بنود نهائية تتعلق بدخول المعاهدات حيز التنفيذ ومدتها والإنتهاء منها.⁸ يمكن تحديد مدى الاتفاقية بثلاثة طرق على الأقل وهي:⁸

أ) **التغطية الجغرافية** : ويتحدد المدى الجغرافي لأية اتفاقية استثمارية بعدد الدول الأطراف وهويتها وحدودها الإقليمية.

ب) **التطبيق الزمني** : ويقصد به تاريخ سريان الاتفاقية على كل طرف من الأطراف ومدة سريانها.

ج) **موضوع الاتفاقية** : ويمكن تحديده من خلال التعريف الدقيق لمصطلحي "الاستثمار" و"المستثمر" لأن المصطلحين يكملان بعضهما إلا أنه من المتعارف عليه أن أية اتفاقية دولية للاستثمار تتطلب ضمن أمور أخرى، أن يكون الاستثمار أجنبي.

هناك العديد من الاتفاقيات التي تنظم سياسات الاستثمار يمكن توضيح ذلك كمايلي :

⁸علاء أحمد عيادة، التنظيم الدولي للاستثمار في إطار اتفاقية استثمار متعددة الأطراف، عين شمس، دكتوراه، 2006، www.alnodom.com/index.php، 25 فيفري 2020.

⁸فرحات حرشاتي، استيعاب المفاهيم الأساسية في صياغة الاتفاقيات الدولية، ورشة عمل وطنية حول صياغة الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي، بيروت، مارس 2013، ص 13.

⁸المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتفاقيات الاستثمار الدولية، الكويت، 1989، ص 02.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

1- تنظيم سياسات الاستثمار عن طريق الاتفاقيات الثنائية الدولية: تبرم العديد من الدول سواء كانت مصدرة للاستثمارات الأجنبية أو مستوردة لها اتفاقيات ثنائية بغرض تنظيم سياسات الاستثمار واستقطاب قدر أكبر من الاستثمارات، ويمكن الإشارة إلى الاتفاقيات الثنائية على النحو التالي:

1-1- تعريف الاتفاقيات الثنائية: هي اتفاقيات دولية بين دولتين بشأن شروط الاستثمار الأجنبي من دولة واحدة لدولة أخرى وتهدف مثل هذه المعاهدات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال ضمان معايير معاملة المستثمرين الأجانب، بما في ذلك التعويض عن نزع ملكية الاستثمارات الأجنبية، الحماية ضد المعاملة غير العادلة وغير المنصفة للمستثمرين الأجانب، والحماية من المعاملة التمييزية وانعدام الحماية والأمن كاملة.⁸

2-1- العناصر المكونة لاتفاقيات الاستثمار الثنائية: وتشمل اتفاقيات الاستثمار الثنائية عدة عناصر وهي:⁸

- التعريف الواسع للاستثمار بهدف تمكين الدول المصدرة للرساميل خاصة من ضمان حماية فعالة لتلك الرساميل؛
- ضمان التعامل مع الاستثمار كدولة ذات أفضلية (معاملة الأجانب تكون أفضل من معامل المقيمين)؛
- ضمان حرية تحويل كل من الفوائد والأرباح غير الموزعة والصفافية والفوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية وكذا التعويضات المترتبة عن نزع الملكية؛
- وضع الكثير من القيود على حق الدولة المضيفة للاستثمار من مصادرة أو تأمين الاستثمار بما في ذلك على وجه الخصوص دفع تعويضات عادلة في حالة المصادرة والتأمين؛
- إجراءات التحكيم لحل النزاعات في الاتفاقيات الثنائية الحديثة يكون طبقاً للقواعد الدولية التي وضعتها مجموعة المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار التابعة للبنك الدولي؛
- تناول الاتفاقيات المسائل المتعلقة بدخولها حيز التنفيذ وتمديدتها، وشروط إنقائها.

2- تنظيم سياسات الاستثمار عن طريق الاتفاقيات متعددة الأطراف: هي اتفاقيات تنشأ بين أكثر من دولتين (طرفين) وذلك بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المستضيفة له.

⁸ معاهدات التحكيم الدولي، معاهدات الاستثمار الثنائية، www.international-arbitration-attorney.com، 25 فيفري 2020.

⁸ محمد ساحل، أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة بمحاولة تحليل حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012، ص ص 293-295.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

وقد كانت هناك العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف في مجال الاستثمار كما دعت له العديد من الهيئات الدولية، حيث أن البنك الدولي على المستوى المتعدد الأطراف وضع خطوط توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي تقترح معايير عامة لمعاملة عادلة ومعاملة وطنية، ومعاملة الدولة بالرعاية وتنسحب مثل هذه المعايير من حيث المبدأ على أنشطة المستثمرين الأجانب جميعاً بدءاً من إقامة المشروع حتى انتهائه.

كما أن المفاوضات كانت مستمرة منذ منتصف التسعينات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن وضع اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرها على التنمية والنمو الاقتصادي. ويسعى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) من ناحية أخرى للمساعدة في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بهدف ضمان البعد الإنمائي ومعالجة بشكل كافي اتفاقيات الاستثمار الدولية. وترد عناصر إطار متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أكثر شمولاً، في الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي التي تقوم منظمة التجارة العالمية بتنفيذها حالياً.⁸

⁸ محمد عبد الله شاهين محمد، اتجاهات الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، ص 222.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

ان المتتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم يلاحظ الزيادة الضخمة في حجم تدفقاته فقد وصل الى اضعاف مضاعفة لما كان عليه في السابق، هذا ان دل انما يدل على أهمية هذا النوع من الاستثمار في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها او النامية. وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق الى تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومصادرها في دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص إضافة الى توزيعها القطاعي والجغرافي.

المطلب الأول: تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2010-2019

عرفت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم تغيرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس نحاول من خلال هذا المطلب الإشارة الى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم من خلال عرض حجم التدفقات الواردة والصادرة خلال الفترة 2010-2019، يمكن الإشارة الى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد الى دول العالم وذلك كمايلي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى دول العالم خلال 2010-2019:

لتعرف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم يجب أن نتناول في دراستنا الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم خلال الفترة (2010-2019)

(مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	1 393 729	1 612 890	1 491 331	1 453 506	1 402 117
افريقيا	47 243	46 441	57 087	50 637	54 498
أمريكا	387 211	470 472	442 855	457 422	421 847
اسيا	437 926	446 880	438 444	448 689	498 726
اوربا	482 667	583 924	486 421	435 430	363 764
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	2 032 298	2 065 238	1 647 312	1 436 732	1 530 228
افريقيا	57 902	46 249	40 176	45 374	47 143
أمريكا	667 937	631 410	474 105	411 790	469 728
اسيا	544 434	522 031	545 251	536 960	560 153
اوربا	731 148	813 338	539 291	371 154	409 482

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتاح على:

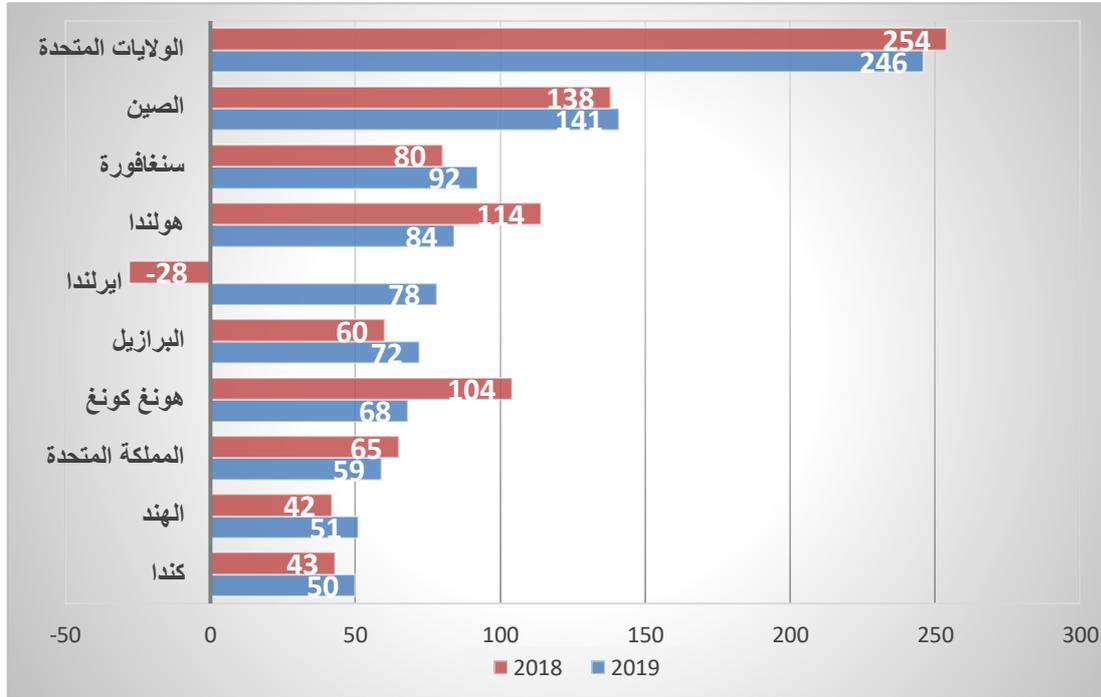
www.unctad.org

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

بتصفح الجدول خلال العشر سنوات الممتدة من 2010 الى 2019 نلاحظ انتقال التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 1.393.729 مليون دولار سنة 2010 الى 1.612.890 مليون دولار سنة 2011 أي بزيادة قدرها 219.161 مليون دولار وهو يعادل ما نسبته 15.72%، وذلك نتيجة زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة لكل من أمريكا و اوربا واللتان تستحوذان على حصة الأسد من اجمالي الاستثمار الأجنبي العالمي الوارد، ثم بدأ اجمالي التدفقات في التراجع خلال السنوات الثلاث الموالية (2012-2013) إذ انخفض إلى 1.402.117 مليون دولار سنة 2014 ليرتفع بعد ذلك في سنة 2015 ليصل الى 2.032.298 مليون دولار، ثم الى 2.065.238 مليون دولار سنة 2016، ليعاود الانخفاض مجددا سنتي 2017-2018 وذلك نتيجة تراجع حجم التدفقات الواردة في كل من أمريكا و أوربا ولعل من اهم أسباب هذا التراجع هو انسحاب العديد من الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية وتجنب إعادة استثمار الأرباح المحققة من مشاريعها في الاقتصادات الأخرى وذلك بغية الاستفادة من الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الحكومة الأمريكية نهاية 2017 ، خاصة خلال الربعين الأول والثاني من 2018. بينما عرفت سنة 2019 عودة الارتفاع بزيادة طفيفة قدرت ب 6.5%، حيث ارتفع حجم التدفقات إلى 1.530.228 مليون دولار بعدما كان 1.436.732 مليون دولار سنة 2018 وذلك نتيجة الزيادة الواضحة في حجم التدفقات لدول آسيا والتي مثلت حجم تدفقاتها ما نسبته 36.60% من إجمالي التدفقات لتلك السنة. وبهذا نخلص إلى أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2010-2019 كان متباينا بين الارتفاع والانخفاض في كل من أوروبا أمريكا آسيا وافريقيا والعالم أجمع.

شكل رقم (02): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاقتصاديات المضيفة العشرة الكبرى خلال

الفترة 2018-2019



Source : CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2020 La production internationale à l'issue de la pandémie**, 30e édition, Genève, 2020, p 05

من خلال الشكل وحسب ما كشف عنه التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" حول أكبر عشر دول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2018-2019، فإن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت الاحتفاظ بمركزها الأول كأكثر دول العالم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، بقيمة 246 مليار دولار، وذلك رغم تراجعها بنسبة 3% مقارنة بعام 2018، كما أظهر التقرير حصول الصين على المركز الثاني في الاستثمارات الأجنبية بقيمة 141 مليار دولار في 2019 أي بزيادة نسبتها 2% وذلك بعدما كان حجم التدفقات يقدر بـ 138 مليار دولار في 2018. فرغم التباطؤ الملحوظ في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي إلا أن الصين عرفت تزايداً في حجم الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال سعيها على تحسين سياسات وأنظمة وبيئة الأعمال التجارية لتوفير بيئة استثمارية مستقرة جاذبة للمستثمر الأجنبي كتخفيف القيود المفروضة على النفاذ إلى السوق الصيني، تحسين هياكل الاستثمار الأجنبي، حماية الملكية الفكرية وغير ذلك.

جاءت سنغافورة في المركز الثالث ضمن دول العالم الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي في 2019 بقيمة 92 مليار دولار، مقابل 80 مليار دولار حققتها في 2018، وجاءت كل من هولندا، أيرلندا، البرازيل وهونغ كونغ في

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

المراتب الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة على التوالي، فيما جاءت المملكة المتحدة في المركز الثامن بنسبة تراجع تقدر بـ9% مقارنة بـ2018، لتأتي كل من الهند وكندا في المرتبة التاسعة والعاشر على الترتيب.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول العالم خلال 2010-2019 : للتعرض لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة يجب أن نتناول في دراستنا الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم خلال الفترة (2010-2019)

(مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	1 392 184	1 627 434	1 306 921	1 423 425	1 370 816
افريقيا	10 355	5 296	10 492	10 765	10 307
أمريكا	367 380	501 906	415 420	397 277	419 749
اسيا	364 243	442 648	434 038	506 268	555 082
اوربا	629 559	673 090	439 248	507 002	366 878
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	1 698 209	1 616 138	1 604 697	870 715	1 220 432
افريقيا	9 157	8 083	11 779	8 013	4 930
أمريكا	353 628	365 842	440 393	-135 091	219 416
اسيا	523 978	565 950	606 596	542 479	599 513
اوربا	820 952	673 655	539 243	446 706	387 082

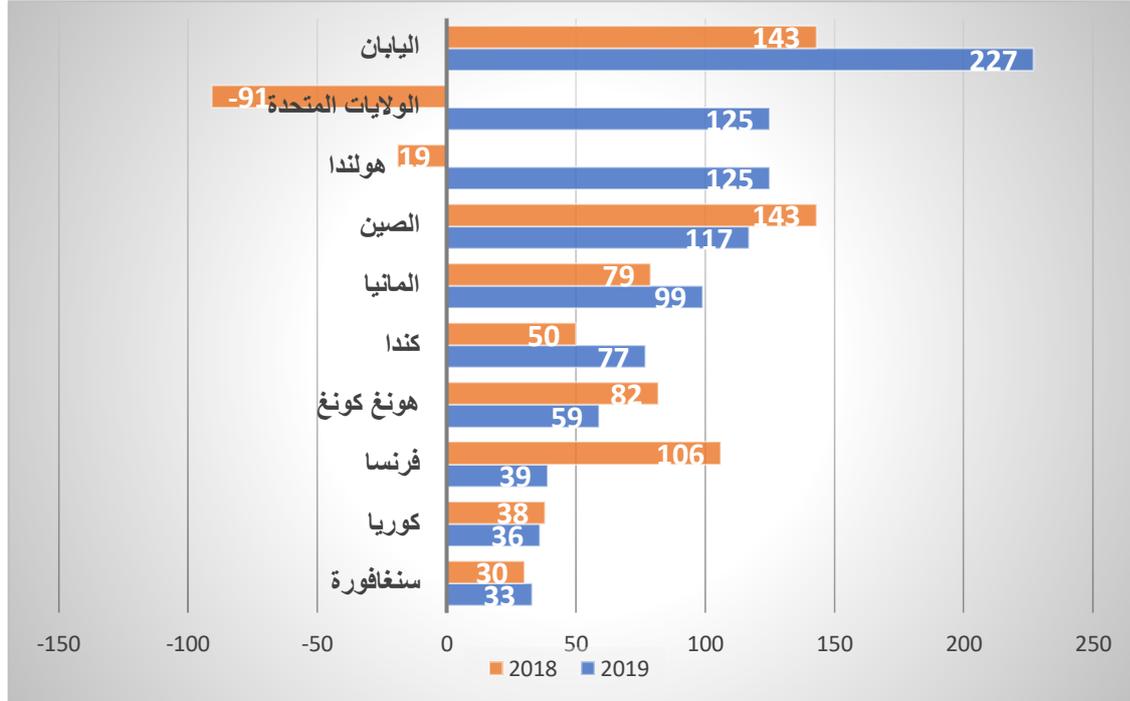
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتاح على:

www.unctad.org

من خلال الجدول وحسب البيانات التفصيلية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (انكتاد) خلال عشر سنوات الممتدة من 2010 الى 2019، فان إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم كان متباينا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث سجل العالم اعلى تدفقات صادرة سنة 2015 بقيمة 1.698.209 مليون دولار، وادنى مستوى تدفقات صادرة سنة 2018 بقيمة 870.715 مليون دولار ويعود هذا الانخفاض الى تسجيل أمريكا قيمة سالبة في حجم الاستثمارات الصادرة المقدرة بـ -135.091 مليون دولار والذي كان سببه الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية ضد بعض الدول والاقتصاديات كالاتحاد الأوروبي والمتمثلة في الإصلاح الضريبي الجديد.

شكل رقم (03): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة للاقتصاديات المضيفة العشرة الكبرى خلال الفترة

2019-2018



Source: CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2020 La production internationale à l'issue de la pandémie**, 30e édition, Genève, 2020, p 07

من خلال الشكل نلاحظ ان اليابان خلال 2019-2018 كانت أكبر مستثمر في الخارج، حيث قفزت تدفقاتها إلى الخارج إلى 227 مليار دولار في 2019 بعدما كانت 143 مليار دولار سنة 2018، لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بـ 125 مليار دولار، ثم كل من هولندا، الصين، ألمانيا، كندا، هونغ كونغ، فرنسا، كوريا على التوالي، لتحتل سنغافورة المرتبة العاشرة بـ 33 مليار دولار.

ان الملاحظ من الشكل أعلاه هو سيطرة دول اسيا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في 2019، حيث ان المجموعة الرائدة المتمثلة في أكبر عشر دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمت كلا من اليابان هونغ كونغ والصين وسنغافورة وكوريا، والتي ساهمت بأكثر من 78% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من آسيا، وأكثر من 38% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاديات المضيفة، تسعى العديد من دول العالم ومن بينها العربية لجذب أكبر حجم ممكن من هذا النوع من الاستثمار، وهذا ما تشير إليه العديد من البيانات المتوفرة من مصادر دولية وأخرى قطرية، لفهم أكثر لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، لا بد من معرفة التدفقات الداخلة والخارجة وأي الدول أكثر استفادة من غيرها، وذلك ما سنوضحه كالتالي:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال 2018-2019:

للتعرف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال 2018-2019 يجب أن نتناول في دراستنا الجدول التالي:

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

جدول رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال 2018-2019
(مليون دولار)

الدولة	2018	2019	قيمة التغير	نسبة التغير %
الإمارات	10385.3	13787.5	3402.2	32.7
مصر	8141.3	9010.0	868.7	10.7
السعودية	4247.0	4562.0	315	7.4
سلطنة عمان	4190.5	3124.6	1065.9-	25.4-
لبنان	2653.9	2128.3	525.6-	19.8-
المغرب	3558.9	1599.1	1959.8-	55.1-
الجزائر	1466.1	1381.9	84.2-	5.7-
البحرين	1654.3	941.8	712.5-	43.1-
الأردن	954.9	915.8	39.1-	4.1-
موريتانيا	772.9	885.3	112.4	14.5
تونس	1035.9	844.8	191.1-	18.4-
السودان	1135.8	825.4	310.4-	27.3-
الصومال	408.0	447.0	39	9.5
جيبوتي	170.0	181.9	11.9	7
فلسطين	251.6	175.7	75.9-	30.16-
الكويت	204.0	104.4	99.6-	48.8-
جزر القمر	6.9	7.9	1	14.5
اليمن	-282.1	-371.0	88.9-	31.5
قطر	-2186.3	-2812.6	626.3-	28.64
العراق	-4885.1	-3075.6	1809.5	37-
الإجمالي	33883.8	34664.2	780.4	2.3

المصدر: من اعداد الباحثة بناء احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

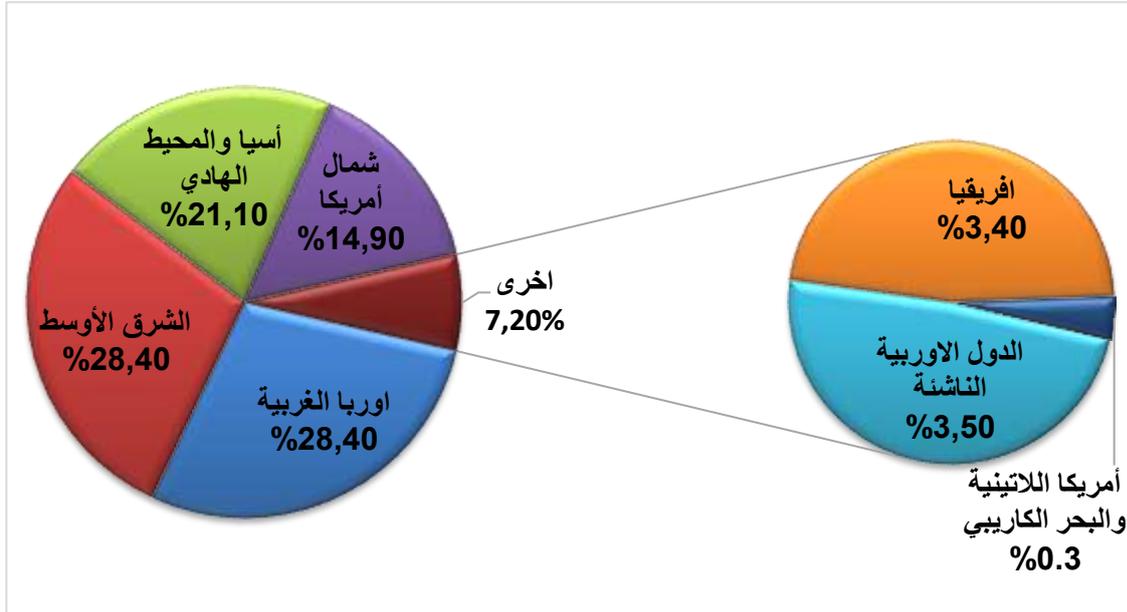
نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 20 دولة عربية سنة 2019 بلغ 34664.2 مليون دولار مقابل 33883.8 مليون دولار عام 2018، أي بارتفاع طفيف يقدر ب 2.3%، حيث إذا نظرنا إلى إجمالي التدفقات الواردة لكل دولة على حدى، فإنه يمكن القول بأن هذا الارتفاع يعزى إلى الزيادة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية عام 2019، حيث

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

تصدرت الإمارات قائمة هذه الدول بما يقدر بـ 13787.5 مليون دولار أي ما يعادل 39.8% من إجمالي العربي، وبارتفاع يقدر بـ 32.7% مقارنة بـ 2018، ويعود ذلك إلى الصفقات الضخمة التي تم عقدها في قطاع النفط والغاز.

هذا وقد عرفت دولاً أخرى ارتفاعاً في حجم التدفقات الواردة وهي كل من مصر بـ 10.7%، السعودية بـ 7.4%، موريتانيا بـ 14.5%، الصومال بـ 9.5%، جيبوتي بـ 7%، جزر القمر بـ 14.5%، بينما سجلت باقي الدول الأخرى تراجعاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 2019.

شكل رقم (04): الأقاليم المستثمرة في الدول العربية حسب التكلفة الاستثمارية لعام 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، 2020، ص 09.

من خلال الشكل يمكن القول أن كل من أوروبا الغربية، والشرق الأوسط مثلتا أهم مصدرين لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بتكلفة استثمارية بلغت 28.4% لكل منهما، لتأتي بعدها آسيا والمحيط الهادي بتكلفة قدرت بـ 21.1%، بعدها شمال أمريكا بـ 14.9%، ثم دول أخرى بنسب ضئيلة وهي 7.2% ممثلة في الدول الأوروبية الناشئة بتكلفة بلغت 3.5%، وأفريقيا بـ 3.4%، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بـ 0.3%.

هذا وقد حلت الإمارات على رأس الدول المستثمرة في المنطقة العربية بحصة تبلغ بـ 14.4% وبتكلفة 7.8 مليون دولار وبهذا تكون لوحدها قد استحوذت على أكثر من نصف حصة الشرق الأوسط، لتأتي الولايات

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بتكلفة استثمارية قدرت ب 8.4 مليون دولار أي 14% من اصل 14.9% حصة شمال أمريكا وهو ما يمثل اغلبية حصة الاستثمارات الأجنبية الموجهة للدول العربية من طرف هذه الدول، ويمكن الإشارة الى ذلك بالإضافة الى دول أخرى تمثل أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2019 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2019

الدول المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	% من الاجمالي
الامارات	8,683.6	14.4%
الولايات المتحدة	8,430.7	14%
السعودية	6,713.8	11.2%
الصين	4,912.9	8.2%
سويسرا	3,495.1	5.8%
فرنسا	3,053.2	5.1%
اليابان	2,632.3	4.4%
المملكة المتحدة	2,615.4	4.3%
ألمانيا	2,533.9	4.2%
الهند	1,583.0	2.6%
أخرى	15,554.1	25.8%
الاجمالي	60,208.0	100%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، 2020، ص 09.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال 2018-2019:

للإشارة الى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية يجب أن نتناول في دراستنا الجدول

التالي:

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

جدول رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية 2018-2019

(مليون دولار)

الدولة	2018	2019	قيمة التغيير	نسبة التغيير %
الإمارات	15079,29	15901,11	821.82	5.4
السعودية	22987,00	13185,00	-9802	-42.6
قطر	3522,80	4450,27	927.47	26.3
سلطنة عمان	566,51	1115,58	549.07	96.9
المغرب	782,08	1032,85	250.77	32.1
لبنان	611,30	437,85	173.45	28.4
مصر	323,50	405,00	81.5	25.2
ليبيا	275,54	345,07	69.53	25.2
العراق	188,40	194,20	5.8	3.1
الجزائر	879,67	82,75	-796.92	90.6
الأردن	-7,61	41,13	48.74	640.5
فلسطين	30,88	29,19	-1.69	-5.5
تونس	34,00	21,81	-12.19	-35.85
موريتانيا	3,64	4,78	1.14	31.3
اليمن	3,61	3,33	-0.28	-7.7
البحرين	111,17	-197,07	-308.24	-277.3
الكويت	3715,03	-2495,46	-6210.46	-167.2
الاجمالي	49106.81	34557.39	-14549.42	-29.62

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول الذي يضم احصائيات متعلقة ب 17 دولة عربية، يمكن الإشارة الى ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة العربية عرفت تراجعاً ملحوظاً خلال 2019 مقارنة ب 2018، حيث انخفضت التدفقات الى 34557.39 مليون دولار بعدما كانت تقدر ب 49106.81 مليون دولار، أي تراجع ب 14549.42 مليون دولار بمعدل انخفاض يقدر ب 29.62%، ويعود هذا التراجع الى الانخفاض الملحوظ في قيمة التدفقات الصادرة لكل من السعودية، الكويت، الجزائر والبحرين.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

هذا وقد ساهمت الامارات لوحدها بحصة قدرها 46.01% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من المنطقة لسنة 2019، بقيمة تفوق 15 مليار دولار، تلتها السعودية والتي رغم التراجع الذي عرفته الا انها سجلت استثمارات اجنبية خارجية بقيمة تفوق 13 مليار دولار أي ما يمثل 38.15% من الاجمالي، لتحتل بعدها قطر المرتبة الثالثة بأكثر من 4.4 مليار دولار، وتحتل سلطنة عمان المرتبة الرابعة ب حصة فاقت المليار دولار، لتستحوذ هذه الدول الأربعة التابعة للشرق الأوسط على حجم التدفقات الصادرة من الدول العربية بما نسبته 100.27%.

اما باقي الدول فقد تباين حجم التدفقات الصادرة بين الارتفاع والانخفاض، فقدت سجلت 7 دول من أصل 17 دولة محل الدراسة تراجعاً في حين سجلت الدول العشر الباقية ارتفاعاً.

المطلب الثالث: تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في ظل جائحة كورونا (2019-2021)

في الوقت الذي كان اغلب دول العالم يتسارعون لتحسين مناخهم الاستثماري لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ظهرت جائحة كورونا التي قلبت اقتصادات العالم رأسه على عقب، فعطلت شبكات الإنتاج، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، ما كلف العالم خسائر فادحة في كل المجالات من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2019-2021

عرفت سنة 2020 انخفاضا ملحوظا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي حيث تراجع الاستثمار الوارد بنسبة 37.05% ليصل إلى نحو 963139 مليون دولار، بعدما كان 1530228 مليون دولار في عام 2019، رافق هذا الانخفاض تراجع في الاستثمار الصادر كذلك بنسبة 36.04% ويرجع ذلك بالأساس إلى حالة عدم اليقين وإجراءات الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا، والتي أدت إلى تباطؤ المشاريع الاستثمارية القائمة، بالإضافة إلى قيام العديد من الشركات الكبرى بإعادة النظر في المشروعات المخطط إنجازها في 2020 نتيجة احتمالات الركود الاقتصادي في العديد من دول العالم. وبهذا يكون هذا التراجع هو أدنى مستوى سجله الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تسعينيات القرن الماضي، واللافت للنظر ان الدول المتقدمة عرفت تراجعاً أكثر حدة مقارنة بالدول النامية التي كانت أقل تأثراً بالازمة.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ ان كل من أمريكا وأوروبا وإفريقيا عرفت تراجعاً في حجم التدفقات الصادرة والواردة منها واليهما، في حين ان آسيا استمر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

الواردة في الزيادة حيث قدرت نسبة التغير ب 0.45%، فالصين مثلا وبالرغم من إجراءات الإغلاق استطاعت السيطرة على الاستثمار العالمي، من خلال زيادة الاستثمار في الصناعات المتعلقة بالأجهزة والمواد الصحية والطبية اللازمة لمواجهة الجائحة والتي عرفت طلبا كبيرا عليها.

يمكن الإشارة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2019-2021 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2019-2021

(مليون دولار)

التدفقات الصادرة			التدفقات الواردة			
2021	2020	2019	2021	2020	2019	
1 707 594	780 480	1 220 432	1 582 310	963 139	1530228	العالم
2 653	-622	4 930	82 991	38 952	47143	افريقيا
534 721	276 771	219 416	561 510	260 287	469 728	أمريكا
611 433	515255	599513	690 070	562 644	560153	اسيا
551 598	-20 572	387082	219 033	80 786	409482	اوربا

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات الانكثاد المتاحة على

<https://unctadstat.unctad.org>

أما بالنسبة لسنة 2021 فقد أظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، تعافيا غير مسبق لتدفقات الاستثمار العالمية. ففي النصف الأول من هذه السنة سجلت 852 مليار دولار وبهذا فان زيادة الاستثمارات الأجنبية خلال النصف الأول من 2021 عوضت أكثر من 70 بالمئة من الخسائر الناجمة عن وباء كورونا. الا ان هذا الانتعاش السريع والتوقعات المتفائلة، يخفيان التباين المتزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة أكبر ارتفاع، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقدر بنحو 424 مليار دولار في النصف الأول من عام 2021، أكثر من 3 أضعاف المستوى المنخفض بشكل استثنائي في عام 2020.

في أوروبا، على الرغم من أن الجزء الأكبر من النمو كان ناتجا عن الانتكاسات في البلدان التي شهدت تحركات كبيرة في القنوات، فإن العديد من الاقتصادات الكبيرة شهدت زيادات كبيرة. وارتفعت التدفقات إلى الولايات المتحدة بنسبة 90%، متبوعة بالكامل بارتفاع عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود.

كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية زيادة كبيرة، حيث بلغ مجموعها 427 مليار دولار في النصف الأول من عام 2021، مع تسارع النمو في شرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 25%، والانتعاش إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل الوباء في أمريكا الوسطى والجنوبية، وانتعاش في العديد من الاقتصادات الأخرى في جميع أنحاء أفريقيا وغرب ووسط آسيا.⁸

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال 2019-2021

من خلال الجدول رقم (07) يمكن القول أنه بالرغم من تفشي فيروس كورونا وما صاحبه من آثار سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وخلافا لكل التوقعات شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية ارتفاعا قدر ب 2.5 % أي من 39462 مليون دولار سنة 2019 الى 40466 مليون دولار سنة 2020، هذا وقد حافظت الامارات على الصدارة من مجمل التدفقات الواردة الى الدول العربية بنسبة 49.1% من الإجمالي، وبالرغم من الارتفاع الذي شهدته التدفقات الواردة للدول العربية الا انه قد عرفت 11 دولة عربية تراجعاً في حجم الاستثمارات.

اما بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الأقطار العربية على عكس الواردة فقد عرفت تراجعاً بنسبة 20.5%، أي من 39458 مليون دولار سنة 2019 الى 31351 مليون دولار، حيث ان 12 دولة من اصل 17 دولة عربية شملتها الدراسة عرفت تراجعاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، في حين سجلت 5 دول فقط نمواً في حجم التدفقات الصادرة بقيادة سلطنة عمان بنسبة نمو تجاوزت 100%.

⁸الرؤية، انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 852 مليار دولار بالنصف الأول 2021، متاح على: <https://www.alroeya.com/117-53/2246684>

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

جدول رقم (07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال 2019-2020

(مليون دولار)

التدفقات الصادرة			التدفقات الواردة			الدولة
% التغير	2020	2019	% التغير	2020	2019	
-10.8	18937	21226	11.2	19884	17875	الإمارات
-19.4	327	405	35.1-	5852	9010	مصر
-64.2	4854	13547	20.2	5486	4563	السعودية
100.3	1255	627	19.7	4093	3420	سلطنة عمان
-90.9	28	303	49.3	3067	2055	لبنان
-44.9	492	893	2.5	1763	1720	المغرب
-49.9	16	31	18.6-	1125	1382	الجزائر
4	-205	-197	32.9-	1007	1501	البحرين
-26.1	6	5	10.2	978	887	موريتانيا
-39	26	43	0.5-	716	730	الأردن
			13.5-	717	825	السودان
98.9	43	22	22.8-	652	845	تونس
			3.8	464	447	الصومال
			8.1	240	222	جيبوتي
8.9	61	56	60.6-	52	132	فلسطين
			132.7	9	4	جزر القمر
-197.3	2427	-2495	100-	0	(371)	الكويت
-38.7	2730	4450	405.5-	319-	104	قطر
-100	0	3	13.5-	2434-	(2813)	اليمن
-23.5	149	194	5.9-	2896-	(3076)	العراق
40.7-	205	345				ليبيا
-20.5	31351	39458	2.5	40466	39462	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، الكويت 2021، ص ص 48-50

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، الكويت 2022، ص ص 60

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

هذا وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال شركاتها المتعددة ان تتصدر الترتيب كأكبر مستثمر في الوطن العربي بتكلفة مشاريع تقدر ب 8184 مليون دولار وهو ما يمثل أكثر من 28% من اجمالي التكاليف، تلتها كل من كندا واليابان اللتان استحوذتا وعلى التوالي على 15.7% و 15.6% من اجمالي التكاليف، حيث تعتبر هذه الدول الثلاثة السابقة الذكر من اهم الدول المستثمرة في الوطن العربي سنة 2020 كون تكاليف استثمارها فيها فاقت 50%، فيما احتلت الصين المرتبة السابعة بتكلفة تقدر ب 1524 مليون دولار أي بما يمثل 5.3% من الإجمالي وهو ما يعكس اقتصار دور الصين الاقتصادي في الوطن العربي على التبادلات التجارية، بالرغم من طرحها لبعض المشاريع، ويمكن الإشارة الى أهم الدول المستثمرة في الدول العربية وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(08): أهم الدول المستثمرة في الدول العربية 2020

الدولة المستثمرة	التكلفة بالمليون دولار	%
الولايات المتحدة	8184	28.4
كندا	4541	15.7
اليابان	4502	15.6
الامارات	2816	9.8
فرنسا	2773	9.6
المملكة المتحدة	1756	6.1
الصين	1524	5.3
الفلبين	1064	3.7
السعودية	868	3
المانيا	839	2.9
أخرى	5067	14.9
المجموع	33935	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، الكويت، 2021، ص 33.

حسب الجدول رقم (09) وبالنسبة لسنة 2021 وبالرجوع الى الربع الأول من السنة فنلاحظ تراجعاً ملحوظاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالربع الأول من سنة 2020، حيث تراجع عدد المشاريع المستثمر فيها بنسبة 44.7% أي انخفض عددها الى 115 بعدما كان 208 مشروعاً،

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

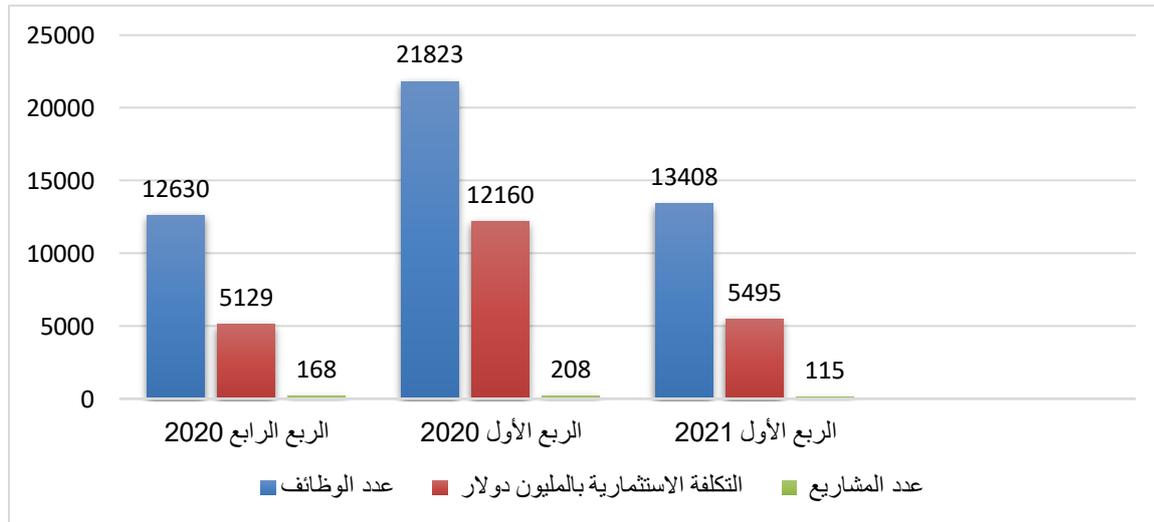
رافق ذلك انخفاض في تكلفة الاستثمارات ب 54.8 أي تراجعت من 12.160 مليون دولار خلال الربع الأول من 2020 الى 5.495 مليون دولار خلال الربع الأول من 2021

جدول رقم(09): الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الربع الأول من 2021-2020

السنة	الشهر	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)
الربع الأول من 2021	جانفي	27	1.272
	فيفري	22	956
	مارس	66	3.267
	الربع الاول	115	5.495
الربع الأول من 2020	جانفي	92	3.605
	فيفري	76	7.271
	مارس	40	1.284
	الربع الأول	208	12.160
نسبة التغير		44.7-	54.8-

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نشرة ضمان الاستثمار، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2021، العدد 2، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2021، ص 13

شكل رقم(05): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2021-2020



المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2021، العدد 2، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2021، ص 12

المبحث الرابع : تقييم سياسات الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية

لقد تنامي دور المؤشرات الدولية والإقليمية، حيث أصبح هناك العديد من المؤشرات التي تعتبر ذات أهمية كبرى في تقييم مناخ الاستثمار ، ومن بينها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، وكذا مؤشر سهولة أداء الأعمال، هذان المؤشران يعتبران من بين المؤشرات الهامة في تقييم بيئة الاستثمار في أي دولة ومعرفة مدى جدوى سياسات الاستثمار المتبعة في تلك الدول، يعتبران من الوسائل الفعالة التي تساعد على مقارنة أداء هذه الدول مع بعضها وبالتالي مساعدة متخذي القرار بوضع السياسات الاستثمارية الملائمة والإصلاحات اللازمة وهذا ما نحاول الإشارة إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تقييم سياسات الاستثمار للأقطار المختلفة من خلال مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وذلك من خلال الإشارة أولا إلى مفهومه ومميزاته وكذا مكوناته وأهم الدول المدرجة في المؤشر حسب المجموعات الجغرافية لنصل في الأخير إلى تقييم أداء مجموعات الدول في المجموعات الثلاث للمؤشر.

أولا : التعريف بمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى إمكانية جذب الاستثمار الأجنبي في دول العالم من خلال رصد مجموعة من المتغيرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات.⁸

المؤشر المركب هو بمنزلة المقياس الكمي المجمع الذي يحتوي على عدد من المؤشرات الفردية أو الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد الظاهرة محل الاهتمام، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره.⁸

⁸بولويز عبد الوافي - صالح السعيد، تفاوت العائد من الاستثمار المباشر بين التجريبتين الجزائرية والمغربية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، المجلد 12، 2019، ص 217.
⁸جوامع ليبية، مرجع سبق ذكره، ص ص131-132.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، حيث كشفت في 2013 عن إطلاقها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،⁸ وأشارت إلى أن المؤشر يعزز قدرة متخذي القرار على اكتشاف مواطن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية واقتراح السبل الفعالة لمواجهتها ومساعدة الجهات المعنية بجذب الاستثمار على تحقيق الهدف الذي أسست من أجله.⁸

أوضحت المؤسسة أن المؤشر الجديد لها، يأتي استجابة لتزايد حدة المنافسة بين الدول النامية ومن بينها الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي كقوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو ودعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.⁸

ثانياً : مميزات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يتميز المؤشر بالعديد من السمات التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية والتي تتمثل في:⁸

- التزام المؤشر بالضوابط العلمية وخلصات الأدبيات النظرية والتطبيقية والدوريات المتخصصة؛
- الفعالية والقدرة على التفسير ودقة ومصداقية المؤشر حيث كشفت الاختبارات الإحصائية وجود ترابط كبير بينه وبين التدفقات الفعلية للاستثمارات الواردة لدول العالم؛
- الاستفادة من التجارب والمؤشرات السابقة والأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف فيها؛
- تصميم المؤشر بشكل يجعله صالحاً للاستخدام على المستوى الدولي وليس على المستوى الإقليمي والعربي فقط؛
- اعتماد المؤشر على أهم وأحدث قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة الحكومية والدولية لرصد وتجميع وترتيب نحو 114 متغيراً؛
- التغطية الجغرافية الواسعة؛

⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2012-2013)، الكويت، 2013، ص 06.

⁸ مباشر، مؤسسة ضمان تطلق مؤشر القياس جاذبية الدول العربية والعالم للاستثمار الأجنبي المباشر، مارس 2020، www.mubasher.info/news/2291364.

⁸ البيان، ضمان تطلق مؤشر القياس جاذبية الاستثمار، الكويت، www-albayau.ae/economy/the-world-today/2013، 01 مارس 2020.

⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار تطلق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، نشرة فصلية، العدد 01، الكويت، 2013، ص 03.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

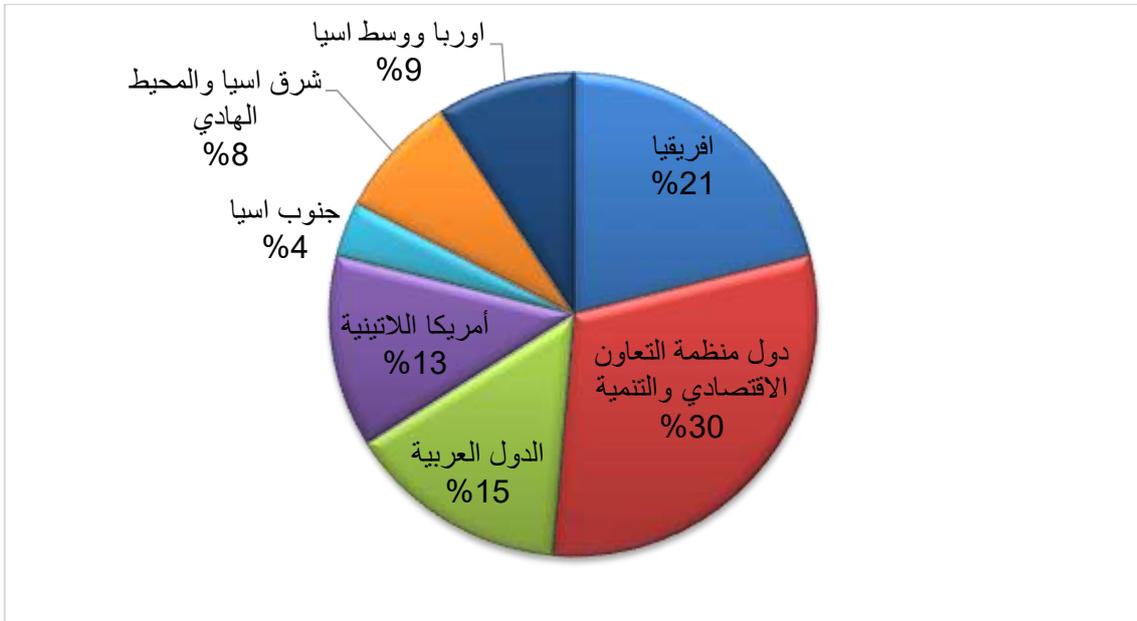
- المرونة والقابلية للتطوير بطريقة تراعي الاستجابة للمتغيرات المستقبلية في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية والتغيرات المنهجية وغيرها؛
- سهولة استيعاب مخرجاته لصنع القرار والباحثين والفاعلين في حقل الاستثمار عبر اكتشافه لعناصر القوة والضعف ورسم خارطة طريق لرفع القدرة التنافسية للدول في هذا المجال.

ثالثا : المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 03 مجموعات رئيسية يندرج تحت 11 مؤشرا فرعيا بدورها تضم استقرار الاقتصاد الكلي، والوساطة المالية والقدرات التمويلية أو البنية المؤسسية، وبنية أداء الأعمال، وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، والموارد البشرية والطبيعية، وعناصر التكلفة، والأداء اللوجستي، واقتصاديات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي، وحسب تقرير مناخ الاستثمار الصادر عن مؤسسة ضمان لسنة 2019 فإن عدد الدول المدرجة في المؤشر استقر عند 109 دولة من مختلف أنحاء العالم منها 16 دولة عربية، ويمكن توضيح هيكل مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من خلال الملحق رقم (01).

الشكل الموالي يوضح الدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية وذلك كما يلي :

شكل رقم (06) : الدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار، الكويت، 2015، ص:25

الفصل الأول: الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

رابعاً : تقييم سياسات الاستثمار وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

فيمايلي جدول توضيحي لترتيب مجموعة الدول والمقسمة إلى 07 مجموعات جغرافية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019، نبين من خلاله قيمة المؤشر التي حصلت عليها كل مجموعة وكذا الرتبة التي حصلت عليها لنفس السنة.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

جدول رقم (10) : أداء مجموعات الدول في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019

المجموعات الرئيسية												مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار				المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيم المؤشر
العوامل الخارجية				العوامل الكاملة				المتطلبات الأساسية				2018		2019		
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
22	46.4	22	45.2	21	65.9	21	65.6	22	74.0	23	74.1	21	62.7	21	62.2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
40	39.1	39	38.3	50	50.2	49	50.3	44	65.4	43	66.2	45	51.7	43	51.7	شرق آسيا والمحيط الهادي
43	34.3	42	33.8	44	53.2	44	52.1	49	62.2	48	63.2	45	50.4	44	50.1	أوروبا وآسيا الوسطى
70	25.6	41	23.7	70	39.9	70	39.2	70	53.2	71	53.7	71	39.5	72	38.6	أمريكا اللاتينية والكاريبي
71	24.3	73	42.4	66	42.2	67	40.9	73	52.4	73	53.4	70	39.4	71	38.4	المنطقة العربية
49	32.4	51	31.1	39	55.7	41	54.1	79	62.2	50	63.4	45	50.5	46	49.7	دول الخليج العربي
63	27.9	68	24.2	64	42.7	68	40.1	82	50.0	82	51.1	70	40.6	72	38.5	دول المشرق العربي
76	23.3	76	22.2	70	39.7	72	38.5	71	54.0	73	54.5	73	38.8	74	38.0	دول المغرب العربي
106	10.1	106	2.8	104	23.7	101	23.7	102	38.2	101	39.4	106	22.4	105	21.6	دول الأداء المنخفض
78	23.0	70	24.3	80	34.7	80	34.8	78	51.7	77	52.8	79	36.1	76	36.9	جنوب آسيا
89	18.3	91	16.6	90	29.9	90	29.1	83	48.7	83	49.8	88	31.3	89	30.4	إفريقيا جنوب الصحراء
55	32.0	55	30.7	55	47.9	55	47.2	55	60.2	55	60.9	55	46.7	55	46.1	المتوسط العالمي

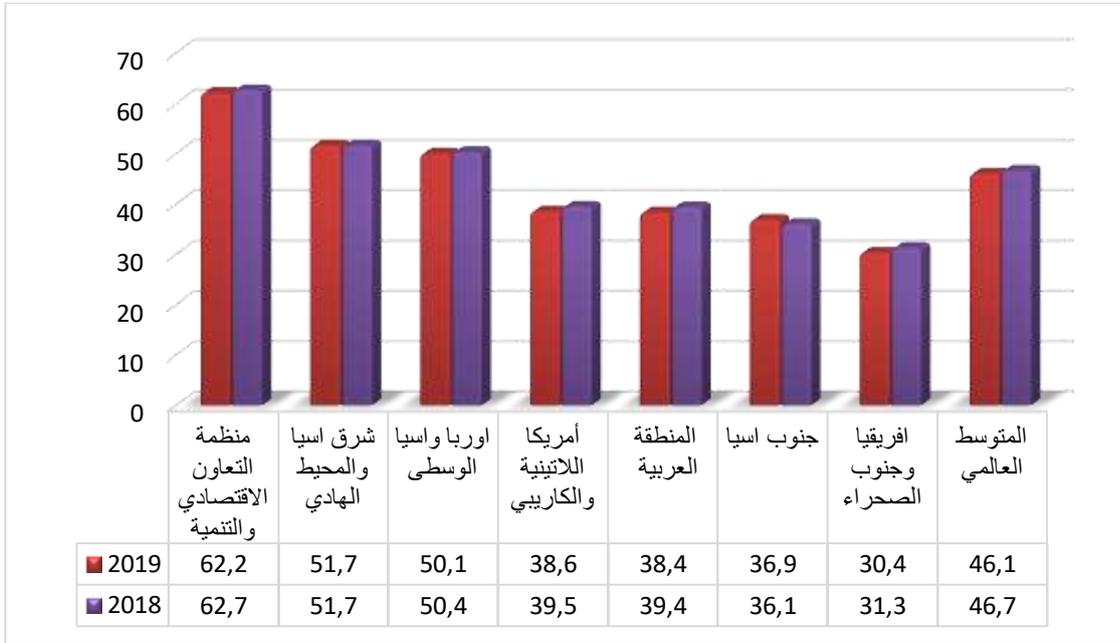
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

من خلال الجدول نلاحظ إلى أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية احتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم من بين 07 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر الذي بلغ 62.2 نقطة سنة 2019، ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 21 تليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي، ثم أوروبا وآسيا الوسطى والمرتبة الرابعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، لتأتي المنطقة العربية في المرتبة الخامسة ثم بعدها دول جنوب آسيا، وفي الأخير إفريقيا وجنوب الصحراء.

على صعيد الدول العربية ومقارنة بعام 2018 نلاحظ أن جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي انخفضت بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض المؤشر في جمع المجموعات العربية حيث كانت قيمة المؤشر في سنة 2018 تقدر بـ 39.4 وأصبحت تقدر بـ 38.4 مما جعل المنطقة العربية تتراجع في الترتيب من 70 إلى 71 سنة 2019.

شكل رقم (07): قيم المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية مقارنة بالعالم وعدد من المناطق



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2019، الكويت، 2019، ص 27

بالنظر إلى المجموعات العربية نلاحظ أن دول الخليج العربي تصدرت المجموعات في 2019 بقيمة مؤشر تقدر بـ 49.7 نقطة وبقيت تحتل المرتبة الأولى بالرغم من التراجع الذي عرفته مقارنة بـ 2018، أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب دول المشرق العربي بقيمة 38.5 نقطة في 2019 تراجع في القيمة هي الأخرى مقارنة بـ 2018 حيث كانت قيمة المؤشر تقدر بـ 40.6، لتحتل دول المغرب العربي المرتبة الثالثة بقيمة 38.0 نقطة من أصل 100 نقطة، وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 21.6 نقطة.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

أما بالنسبة للمجموعات الرئيسية الثلاث فنلاحظ أن وضع الدول العربية شهدت أداء ضعيفا مقارنة بقيمة المتوسط العالمي، حيث جاءت الدول العربية في المرتبة الخامسة في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2019 بمتوسط قيمة المؤشر يبلغ 53.4 نقطة وبترتيب يبلغ 73.

أما فيما يتعلق بأداء مجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة فقد جاء ترتيب هذه الدول في المرتبة الرابعة بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 40.9 وبتوسط ترتيب يبلغ 67، وبالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية فقد احتلت الدول العربية المرتبة السادسة بقيمة 22.4 وترتيب 73.

وبذلك وحسب هذا المؤشر ومقارنة مع سنة 2018 نلاحظ أن مجموعة المنطقة العربية عرفت تراجعا، فبعدما كانت تحتل المرتبة الخامسة في سنة 2018 أصبحت تحتل المرتبة السادسة في سنة 2019.

وفيما يخص وضع الدول العربية من المؤشرات الأحد عشر الفرعية (الملاحق 02 الى 12) والتي ترصد كل منها مقوما من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب النفقات الرأسمالية المتمثلة في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر القدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، فإن قيمة المؤشرات وترتيبها كانت كما يلي :

- كان أداء الدول العربية بالنسبة لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي يقدر ب 70.4 والذي يقترب من الأداء العالمي الذي بلغ 73.4 نقطة رغم اختلالها المركز الأخير؛

- الأداء العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية قدر ب، 30.3 نقطة والذي كان مقاربا للأداء العالمي الذي بلغ 37.4 لتحتل الدول بذلك المرتبة الثالثة؛

- كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث احتلت المرتبة السادسة بقيمة مؤشر تقدر ب، 37.8 مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر ب 53.2 نقطة؛

- أما بالنسبة مؤشر لبيئة أداء الأعمال فقد بلغت قيمته بالنسبة للدول العربية 59.2 نقطة وذلك أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 65 نقطة؛

- بلغ متوسط الدول العربية بالنسبة لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه قيمة أقل من المتوسط العالمي؛

- بلغ متوسط الدول العربية بالنسبة لمؤشر الموارد البشرية قيمة أعلى من المتوسط العالمي لتحتل المنطقة العربية المرتبة الثالثة عالميا؛

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- قدر متوسط الدول العربية بالنسبة لمؤشر عناصر التكلفة بقمة 46.5 نقطة بأداء أقل من الأداء العالمي؛
- جاء متوسط الأداء العربي في مؤشر الأداء اللوجستي أقل من متوسط الأداء العالمي؛
- متوسط الأداء العربي في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بلغ 35.5 نقطة أي أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ 41.8 نقطة؛
- جاء أداء الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل قريبا من الأداء العالمي؛
- أما أداء المتوسط العربي في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي بلغ 26.2 نقطة وهو أقل من الأداء العالمي الذي بلغ 37.9.

المطلب الثاني : مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعتبر دراسة مؤشر سهولة أداء الأعمال من الدراسات ذات القيمة الكبرى في تقييم سياسات الاستثمار في أي دولة، حيث يعمل هذا المؤشر على مساعدة البلدان على اتخاذ القرارات بشكل واضح ومدروس وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى ذلك وهذا على النحو التالي:

أولا : التعريف بمؤشر سهولة أداء الأعمال

مؤشر سهولة أداء الأعمال هو مؤشر يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004،⁸ يصدر بناء على التقرير السنوي المشترك حول ممارسة أنشطة الأعمال، ويعتبرها التقرير أداة يجري استخدامها لتتبع كافة الإجراءات التي تتخذها الغالبية العظمى من الدول من اجل تحسين بيئة الأعمال وتسيير ممارسة أنشطة الأعمال، وقد استخدم هذا التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها.⁸

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية،⁸ مع التركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس

⁸ ربحان الشريف - هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2004، ص 361.

⁸ إيهاب مقابلة، البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات تنمية العدد 48، الكويت، أكتوبر 2014، ص 49

⁸ دعموش هشام، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 01، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر، الجزائر 03، 2016، ص 93.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري.⁸

ثانيا : مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب وفقا لقاعدة بياناته من 11 مؤشرا فرعيًا،⁸ كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات وهي:⁸

(1) مؤشر تأسيس المشروع : ويضم عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (% من الدخل الوطني للفرد)، الحد الأدنى لرأس المال لبدأ المشروع (% من الدخل الوطني للفرد).

(2) مؤشر استخراج التراخيص : يضم عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (% من الدخل الوطني للفرد)، الحد الأدنى لرأس المال لبدء المشروع (% من الدخل الوطني للفرد).

(3) مؤشر توظيف العاملين : ويضم مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر كلفة التعيين (% من الراتب).

(4) مؤشر تسجيل الممتلكات : عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم العمل)، الكلفة (% من قيمة الممتلكات).

(5) مؤشر الحصول على الائتمان : مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة.

(6) مؤشر حماية المستثمر : مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، مؤشر قضايا المساهمين.

(7) مؤشر دفع الضرائب : عدد الضرائب المدفوعة، المدة المتفرقة، مجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.

(8) مؤشر التجارة عبر الحدود : مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد، تكلفة الاستيراد.

(9) مؤشر إنفاذ العقود : الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.

(10) مؤشر إغلاق المشروع : مدة التكلفة (% من الأموال بعد الإفلاس) ونسبة الاسترداد (سنت على الدولار).

(11) مؤشر قوانين سوق العمل.

⁸عبد الكريم بغدادش، مرجع سبق ذكره، ص 72.

⁸الهيئة الاتحادية التنافسية والإحصاء، تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، 2020/03/09، ص ص 23-24.

⁸عادل عيسى الوزني، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 32، العراق، 2019، ص ص 339-340.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

ثالثا : تقييم سياسات الاستثمار وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتابع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي الإصلاحات التنظيمية التي من شأنها المساهمة في تسهيل ممارسة الأعمال على المستوى الدولي، وذلك من خلال قياس مدى تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

وحسب البيانات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة سنة 2020 يلاحظ أن هناك تفاوت كبير في ترتيب الدول وذلك كما هو مبين الملحق رقم 13

وعليه نلاحظ أن هناك تفاوت واضح في مؤشر سهولة أداء الأعمال في مختلف دول العالم حيث أنها احتلت دول الصدارة في الترتيب في حين كانت دول أخرى في ذيل الترتيب، ومن بين البلدان العشرة الأفضل في العالم لممارسة أنشطة الأعمال هي نيوزيلندا بـ 86.8 نقطة من بين 100 نقطة، تلتها سنغافورة بـ 86.2، ثم هونغ كونج (الصين) بـ 85.3، ثم الدنمارك بـ 85.3، وجمهورية كوريا بـ 84 والولايات المتحدة بـ 84، وجورجيا بـ 83.7، والمملكة المتحدة بـ 83.5، والنرويج بـ 82.6، والسويد بـ 82.6.

أما الدول التي كانت في آخر الترتيب كانت إريتريا بـ 21.6 نقطة بعدها الصومال 20.0 لتحتل بذلك المرتبتين 189 و190.

فحسب ما جاء به تقرير البنك الدولي من خلال ترتيب 190 دولة وفق مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال فإن أفضل 20 دولة ضمت أربعة اقتصاديات من شرق آسيا والمحيط الهادي ودولتان من أوروبا وآسيا الوسطى وكذلك دولة واحدة في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودولة جنوب صحراء إفريقيا في حين أن الاقتصاديات التي احتلت آخر 20 دولة فكان معظمها من منطقة جنوب صحراء إفريقيا (الصحراء الكبرى في إفريقيا).

تشارك الاقتصاديات التي تحرز أعلى الدرجات في ممارسة أنشطة الأعمال حسب ما جاء به التقرير في العديد من السمات التي من بينها الاستخدام الواسع للأنظمة الإلكترونية، حيث أنه من بين الدول العشرين الأعلى تصنيفا تملك منصات إلكترونية لإيداع الضرائب ونقل الملكية وكذا لديها عمليات دمج الأعمال التجارية عبر الانترنت.

وبشكل عام فإن البلدان العشرين الأفضل أداء تتضمن لوائح تنظيمية دقيقة لممارسة أنشطة الأعمال، أي تنظيم الأعمال بشكل سليم وبدرجة عالية من الشفافية.

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

رابعا : أكبر عشرة دول من حيث الإصلاحات في ممارسة أنشطة الأعمال

هناك مجموعة من الدول التي أبدت تحسنا كبيرا في ممارسة أنشطة الأعمال وذلك من خلال جملة من الإصلاحات التنظيمية التي اعتمدها هذه الدول.

ويمكن الإشارة إلى أفضل 10 دول التي حققت تحسنا في ثلاثة أو أكثر من المجالات التي قاسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (11): أفضل عشرة دول التي حققت تحسنا في ثلاث أو أكثر من المجالات التي قاسها تقرير

ممارسة أنشطة الأعمال 2019

الإصلاحات										%	الترتيب	البلد
اغلاق المشروع	انفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	الضرائب	حماية المستثمر	الحصول على الائتمان	تسجيل الملكية	الحصول على الكهرباء	استخراج تراخيص البناء	بدء المشروع			
×	×	×		×	×		×	×	×	7.7	62	السعودية
×			×		×					7.6	75	الأردن
					×	×	×	×	×	7	97	التوغو
×	×	×	×	×	×	×	×	×		5.9	43	البحرين
		×			×				×	5.7	106	تاجكستان
		×	×			×	×	×	×	5.6	108	باكستان
		×		×	×	×	×	×	×	4.7	83	الكويت
×	×	×	×	×			×	×	×	4	31	الصين
×		×						×	×	3.5	63	الهند
	×	×				×	×	×	×	3.4	131	نيجيريا

Source : World Bank Groupe, **Doing Business 2020**, World Bank Publications, Washington, 2020, p: 08.

من خلال الجدول يمكن الإشارة إلى عشرة دول استطاعت أن تحقق أكثر تحسنا في درجة ممارسة الأعمال وهي كل من المملكة العربية السعودية، الأردن، التوغو، البحرين، تاجكستان، باكستان، الكويت، الصين، الهند، نيجيريا، وبهذا تكون هناك أربعة دول عربية من ضمن أكثر بلدان العالم تطبيقا للإصلاحات.

وفقا لتقرير مجموعة البنك الدولي (ممارسة أنشطة الأعمال 2020) فإن هذه الدول العشرة طبقت جملة من

الإصلاحات التنظيمية لأنشطة الأعمال كذلك كمايلي :

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

- حققت السعودية رقما قياسيا في ثمانية إصلاحات لسنة 2019 لتكون بذلك من أكثر الدول تطبيقا للإصلاحات خلال هذه الفترة.
- انضم الأردن لأول مرة إلى أكبر البلدان تطبيقا للإصلاحات حيث قام بتنفيذ ثلاث إصلاحات، تمثلت في تعزيز إمكانية الحصول على الائتمان وتسهيل دفع الضرائب، وتسوية حالات الإعسار.
- أما التوغو فقد حددت الحكومة هدفا لتكون الرقم واحد في غرب إفريقيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 ولتحقيق هذا الهدف أجرت التوغو خمسة إصلاحات في اللوائح التنظيمية لأنشطة الأعمال، حيث ألغت بعض الشروط لتسهيل البدء في النشاط التجاري، كما قامت الحكومة بتبسيط الحصول على تراخيص البناء وزادت من سهولة توصيل الكهرباء وسهلت من إجراءات تسجيل الملكية وكذا الحصول على الائتمان.
- أما البحرين وتطبيقها لتسعة إصلاحات جاءت في صدارة دول العالم من حيث عدد الإصلاحات.
- اهتمت طاجيكستان اهتماما خاصا بتحسين ترتيب البلاد من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ما دفعها إلى القيام بثلاث إصلاحات تخص بدء النشاط التجاري والحصول على الائتمان وكذا التجارة عبر الحدود.
- وضعت باكستان هي الأخرى إستراتيجية إصلاح طموحة تضمنت إصلاح ستة مجالات من المجالات التي قاسها التقرير في سنة 2018-2019.
- احتلت الكويت لأول مرة على مكان ضمن البلدان العشرة الأكثر إصلاحا حيث قامت بتنفيذ سبعة إصلاحات.
- واعتمدت الصين على مؤشرات ممارسة الأعمال كعنصر أساسي في استراتيجيات الإصلاح الخاصة بها فقامت هي الأخرى بتنمية ثمانية إصلاحات.
- وجاءت الهند في قائمة الدول الأكثر تحسنا في الأداء من خلال العمل على إصلاح أربعة مجالات تمثلت في تسهيل البدء في النشاط التجاري والعمل على تخفيض زمن وتكلفة الحصول على استخراج تراخيص البناء بالإضافة إلى إجراء إصلاحات متعلقة بالتجارة عبر الحدود وكذا تسوية حالات الإعسار.
- أما نيجيريا فهي الأخرى سارت في درب الإصلاح وتجسد ذلك في تطبيق مجموعة من الإصلاحات على ستة مجالات من أصل عشرة التي قاسها التقرير في سنة 2018-2019.

خلاصة الفصل:

رغم تعدد التعاريف والمفاهيم التي قدمت للاستثمار، من خلال المفكرين ومختلف المؤسسات و الهيئات، إلا أنهم يكادون يتفقون على أهميته وأبعاده التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي من شأنها تحقيق احتياجات الأجيال الحالية وحتى المستقبلية، ما جعل اغلب الدول تتسابق لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال ضبط سياساتها الاستثمارية على النحو الذي يضمن لها التدفق الجيد للاستثمار.

من خلال دراستنا للاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى العالم لاحظنا انه خلال الفترة 2010-2019 كان حجم التدفقات متباينا بين الارتفاع والانخفاض في كل من أوروبا وأمريكا آسيا وإفريقيا، في حين عرف إجمالي التدفقات الوارد إلى 20 دولة عربية سنة 2019 ارتفاعا طفيفا قدر ب 2.3%، لتعرف سنة 2020 انخفاضا ملحوظا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي حيث تراجع الاستثمار الوارد بنسبة 56.2% ليصل إلى نحو 998891 مليون دولار، بعدما كان 2281530 مليون دولار في عام 2019 وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا وما صاحبه من آثار سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ككل، وخلافا لكل التوقعات بالرغم من تفشي هذه الجائحة شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية ارتفاعا قدر ب 2.5 % سنة 2020، أما بالنسبة لسنة 2021 فقد أظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، تعافيا لتدفقات الاستثمار العالمية في النصف الأول من هذه السنة وذلك تزامنا مع بداية ظهور اللقاحات وامل الخلاص من الجائحة.

بالنسبة لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم هو الآخر كان متباينا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث خلال عشر سنوات الممتدة من 2010 إلى 2019 سجل العالم أعلى تدفقات صادرة سنة 2015 بقيمة 1.698.209 مليون دولار، وأدنى مستوى تدفقات صادرة سنة 2018 بقيمة 870.715 مليون دولار، يمكن الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة العربية عرفت تراجعا ملحوظا خلال 2019 مقارنة ب 2018، بمعدل تغير قدر ب 29.62%

من خلال تقييم سياسات الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية، وحسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار فقد احتلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتبة الأولى على مستوى العالم من بين 07 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر الذي بلغ 62.2 نقطة سنة 2019، لتحتل إفريقيا وجنوب الصحراء ذيل الترتيب، وحسب البيانات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة سنة 2020 يلاحظ أن هناك تفاوت واضح في مؤشر سهولة أداء الأعمال في مختلف دول العالم، فمن خلال ترتيب 190 دولة وفق هذا المؤشر فإن أفضل 20

الفصل الأول: إطار عام لسياسة الاستثمار

دولة ضمت أربعة اقتصاديات من شرق آسيا والمحيط الهادي ودولتان من أوروبا وآسيا الوسطى وكذلك دولة واحدة في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودولة في جنوب صحراء إفريقيا في حين أن الاقتصاديات التي احتلت آخر 20 دولة فكان معظمها من منطقة جنوب صحراء إفريقيا.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

المبحث الأول: النفط من وجهة نظر اقتصادية

المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط.

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة قبل 1985 إلى 2022.

المبحث الرابع: سوق النفط العالمي.

تمهيد الفصل:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في الوقت الراهن، ذلك رغم محاولة إحلاله بطاقات متجددة وأخرى غير متجددة، حيث وبفضل خصائصه الطاقوية الفريدة من نوعها استطاع أن يسيطر على العالم، فالتوزيع غير المتوازن للنفط بين مختلف دول العالم أدى إلى ضرورة إنشاء سوق عالمي يمكن من خلاله تبادل هذه السلعة بين الدول المنتجة والمستهلكة، هذه السوق التي تعتبر أسعارها من أكبر الأسعار أهمية وأكثرها تذبذباً يمكن أن تعرض اقتصاديات دول إلى هزات قد تتصف أحياناً بالعنيفة. ذلك أن استعماله سواء في الصناعة، التجارة، الزراعة، ... الخ، والأهمية الكبرى له جعلت منه محل صراع دولي فأصبح مصير دول يتقرر وفق ما تفرضه معطيات سوق النفط العالمي، فالدول المنتجة له تسعى وفي ظل تذبذب أسعاره إلى إنتاج المزيد لجذب الأموال لاقتصادياتها، أما الدول المستهلكة والتي تتمثل في الدول المتقدمة فهو يمثل بالنسبة لها القلب النابض الذي تستخدمه في أغلب صناعاتها الكبرى، ومن هنا تنشأ الحرب الاقتصادية بين هذه الدول، ليصبح النفط بذلك سلاح اقتصادي يفوق تأثيره الأسلحة العسكرية.

من خلال ما سبق وللتطرق بشيء من التفصيل لموضوع النفط قسمنا الفصل إلى أربع مباحث وذلك على

النحو التالي:

المبحث الأول: النفط من وجهة نظر اقتصادية

المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة قبل 1985 إلى 2022.

المبحث الرابع: سوق النفط العالمي.

المبحث الأول : النفط من وجهة نظر اقتصادية

يعتبر النفط من بين أهم مصادر الطاقة التي تحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع، و أحد المقومات الرئيسية في تسيير الحياة اليومية، هذا ما جعله يوصف بأنه شريان الحياة لأغلب دول العالم، سواء منتجة أو مستهلكة له، فهو يؤثر على أغلب أوجه النشاط الاقتصادي، إذ يتم استخدامه في العديد من المجالات التي تساهم في الإنتاج المادي للإنسان وللإشارة إلى كل ما سبق سوف نتناول الموضوع من خلال التعرف على موقع النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية، الأهمية الإستراتيجية له وكذا الأطراف المسؤولة عن صناعته.

المطلب الأول : موقع النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية

استطاع النفط باعتباره مادة حيوية أساسية وسلعة إستراتيجية أن يفرض نفسه في مختلف مجالات الحياة سواء الاقتصادية منها والسياسية وحتى العسكرية ما جعل منه مصدر من أهم مصادر الطاقة في الوقت الراهن.

أولا : الإطار المفاهيمي للنفط

للإشارة إلى المفاهيم المرتبطة بالنفط لابد من تناول الموضوع من خلال الجوانب التالية :

1- أصل كلمة نفط : بالرجوع إلى أصل الكلمة نجد أن كلمة نفط تعني البترول أو زيت البترول، و(Petroleum) كلمة ذات أصل لاتيني مركبة من شقين أولهما (Petr) وتعني الصخر، والثاني هو (Oleum) وتعني الزيت، وتعني الكلمة مجتمعة "زيت الصخر"، أما كلمة (Naphta) المرادفة لكلمة بترول فهي من أصل يوناني وتعني (الزيت الجبلي).⁸

2- مفهوم النفط : هناك مجموعة من التعاريف التي أعطيت للنفط يمكن الإشارة إلى بعضها وذلك كمايلي :

"هو سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات وكذلك نسبة صغيرة من الكبريت والأكسجين والنتروجين، تتكون وتتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، والكسور الأرضية أو يستخرجها الإنسان بحفر الآبار".⁸

"هو عبارة عن مادة سائلة لزجة، ذات كثافة تتراوح درجات لونها بين الأسود المائل للاخضرار، وتعتبر مادة قابلة للاشتعال، يتم استخلاص النفط من الطبقات العليا من القشرة الأرضية بطرق خاصة بذلك، وتتفاوت أنواع النفط وفقا لمكان استخلاصه واستخراجه فيظهر الاختلاف بشكل كبير في تركيبته ومظهره".⁸

⁸ علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 13، الإمارات، يناير 2017، ص 94.

⁸ رشدي إبراهيم، اقتصاديات الثروة البترولية (الاقتصاد المصري نموذج للدراسة)، دار النشر نور، 2001، ص 14.

⁸ إيمان الحيارى، تقرير عن النفط،

بتاريخ 2020/10/07.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

"هو مزيج معقد يتكون من 200 أو أكثر من المركبات العضوية المختلفة، تمثل معظمها في هيدروكربونات أحادية الروابط، وكذا المواد العطرية ذات الأجزاء الصغيرة".⁸

وبناء على التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنفط على أنه "مزيج سائل مركب يتواجد في أعماق الأرض أو سطحها وهو قابل للاشتعال، بحيث يشكل عن احتراقه طاقة، يتميز بالوفرة النسبية وسهولة الاستغلال ما جعله يتميز بجملة من الخصائص التي ينفرد بها عن باقي مصادر الطاقة الأخرى ومادة متجانسة في تركيبه إلا أنه لا يشكل نوعا واحدا في العالم.

3- مفهوم الصناعة النفطية : هي مجموعة النشاطات أو العمليات الإنتاجية ذات الطابع الفني والتكنولوجي والتنظيمي الإداري المتعلق باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطي.

إن الصناعة النفطية تشمل خمس مراحل أساسية وفي البحث والتنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير، ثم التوزيع والتسويق، ويمكن أن تقع مرحلة النقل قبل أو بعد مرحلة التكرير، إذ يمكن نقل النفط قبل تكريره أو بعده، بالإضافة إلى هذه المراحل الخمسة توجد مرحلة سادسة مكتملة وهي مرحلة التصنيع البتروكيمياوي،⁸ تتميز الصناعة النفطية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في النقاط التالية:⁸

- النفط مورد قابل للنضوب خلال مدة محدودة مهما طالت أو قصرت؛
- كثافة حجم الاستثمارات المستخدمة في استغلال الثروة النفطية بسبب تعدد مراحل الصناعة النفطية وتباين مكان تواجد النفط؛
- ارتفاع المخاطرة خاصة في مرحلة الاستكشاف، وذلك لإنفاق رأس مال كبير دون التأكد من وجود النفط؛
- استخدام أحدث الأساليب التقنية مع تكثيفها للاستثمارات في مجال البحث العلمي؛
- ارتفاع درجة مهارة القوى العاملة واستقطابها لكوادر فنية جيدة.

4- مفهوم الاقتصاد البترولي : يتضمن الاقتصاد البترولي مجموعة من النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد و إنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البتروولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو صورة سلعية متنوعة ومتعددة، تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين الاقتصاد البترولي أي أن الاقتصاد البترولي هو ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي للبتروول من إنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البتروولية.

⁸Havard Devold, **oil and gaz production handbook**, ABB, 2013, p 21.

⁸أمال دحمان - محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل -حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 19.

⁸خوميحة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أكلي محمد أولحاج البويرة، 2017-2018، ص 07.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

وعليه فإن الاقتصاد البترولي يتركز بشكل رئيسي على عائدات هذه المادة كمصدر أساسي لتوفير التمويل، حيث تشكل الصناعة البترولية، وكل ما يتعلق بها من نشاطات كالاستخراج والتنقيب الجزء الأكبر من النشاطات الاقتصادية.⁸

ثانيا : تاريخ صناعة النفط في العالم

يعود تكون مادة النفط في باطن الأرض إلى عدة نظريات، أغلبها تتفق على أن وجوده نتيجة تحلل المواد العضوية (من نباتات وحيوانات) كانت تستقر في باطن البحار والبحيرات وبسبب الضغط العالي المتولد عن ترسب طبقات الطمي والرمل فوقها عبر ملايين السنين تعرضت لتغيرات عديدة حولتها إلى مواد هيدروكربونية (نفط خام).⁸

ويعود تاريخ اكتشاف النفط إلى عهود قديمة، حيث تم حفر أول بئر للنفط في الصين في القرن الرابع الميلادي أو قبل ذلك، وكان يتم إحراق النفط لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح وبحلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة.⁸

يبدأ التاريخ الحديث للنفط في القرن التاسع عشر حيث أصبح منتجا صناعيا بفضل فيريس ودريك حيث طور الأول تقطير البترول الذي تم من خلاله الحصول على الكيروسين (البترول المستخدم في المصابيح)، أما الثاني فقد كشف النفط بعمق 20 متر في تيتوسفيل (بنسلفانيا)،⁸ ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط.

هكذا بدأ العالم كله مقبلا على ثورة جديدة وهي ثورة بترولية عارمة، سرعان ما قامت أوروبا وروسيا فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية بالتنقيب عن النفط في أراضيها ومستعمراتها في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما تم إنشاء شركات بترولية خصيصا لهذا الهدف، دورها الرئيسي البحث والتنقيب عن النفط والاستفادة منه،⁸ وللإشارة إلى تاريخ اكتشاف النفط في أهم مناطق العالم يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

⁸ سفيان بوقطاية- عبد الوهاب بن زاير- مبارك بن زاير، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد 06، جوان 2018، ص 350.

⁸ عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار البازوري العالمية للنشر والتوزيع، مصر، بدون تاريخ، ص 13.

⁸ مهدي أحمد رشدي، جغرافيا النفط، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 07.

⁸ L'origine du pétrole,
www.collèges.ac.rouem.fr

.11/10/2020.

⁸ محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية، دار رسلان، دمشق، 2010، ص 27.

جدول رقم (12) : تاريخ اكتشاف النفط في أهم مناطق العالم

الترتيب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول	ملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	- وكان أول اكتشاف تجاري (1859-1958) في منطقة بنسافانيا على يد "إدوين دريك".
02	1856	روسيا	- 1868 أول اكتشاف تجاري.
03	1901	إيران	- منح حق الامتياز لرجل أعمال إنجليزي
04	1910	رومانيا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسيا	
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	المملكة العربية السعودية	
11	1956	الجزائر	- أول اكتشاف تجاري
12	1967	النرويج	- الاكتشاف في بحر الشمال

المصدر : أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل الاقتصاد البترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 10

ثالثا : تصنيفات النفط

للنفط صور كثيرة وأنواع مختلفة تختلف باختلاف مكوناته وكذا تواجده، ومن أبرز التصنيفات لأنواع ودرجات

النفط نذكر مايلي :

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

1- تصنيف النفط على أساس التركيب الكيميائي : استخدم هذا التصنيف مع ظهور الصناعة النفطية، فكان التركيز على المنتجات والمشتقات الكيميائية التي يمكن استخلاصها من تكريره آنذاك، والأنواع التي يضمنها هذا التصنيف هي:⁸

- **نفط ذو أساس برفيني** : يفضل استخدامه في صناعة زيوت التشحيم ذات الجودة العالية وهو الأسهل والأقل تكلفة في عملية التكرير.

- **نفط ذو أساس نافثيني** : يحتوي على نسبة عالية من المواد الإسفلتية وهو مناسب لإنتاج الغازولين.

- **نفط متوسط** : يتكون من مزيد من النوعين السابقين حيث يحتوي على الشمع البرافيني والمواد الإسفلتية معا، ويندرج معظم نفط المنطقة العربية تحت هذا النوع.

جدول رقم (13) : تصنيف النفط حسب معهد البترول الأمريكي (API)

أنواع الخام	الوزن النوعي	درجة الكثافة (API)
بارافيني / بارافيني	أقل من 0.825	أكبر من 40°
بارافيني / نافثيني	أقل من 0.825	أكبر من 40°
نافثيني / نافثيني	أكبر من 0.860	أصغر من 33°
نافثيني / بارافيني	أكبر من 0.860	أصغر من 33°

المصدر : يوسف أمير بابير، تأثير النفط الخام والمشتقات النفطية على الخرسانة المتصلبة، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 124، مركز البحوث النفطي، بغداد، 2013، ص 14.

2- **تصنيف النفط حسب درجة الكثافة** : كما أن النفط يختلف من حيث نسبة الشوائب العالقة به، فإنه يختلف أيضا من حيث كثافته النوعية، فكلما قلت درجة الكثافة النوعية للبتروال ازداد فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات المهمة اقتصاديا كوقود الطائرات والسيارات، والعكس صحيح، ويتم التعبير عن درجة كثافة البترول عالميا باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي (API)⁸.

⁸علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

⁸ (API) : American petroleum institue

حيث أن: 8

$$\text{درجة (API)} = \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند درجة حرارة } 60^\circ \text{ ف}} - 131.5$$

وبالمختصر فإن مقياس درجة النفط (API) هو الوزن النوعي للنفط حسب معهد البترول الأمريكي، ومقياس الكثافة النوعية ويعبر عن نسبة وزن حجم معين من المادة إلى وزن نفس الحجم من الماء، ونظرا لتغير حجم السوائل بتغير درجة الحرارة والضغط عليه، يقاس وزن حجم معين من النفط المراد قياس وزنه النوعي عند ظروف قياسية وهي 16 درجة مئوية وضغط جوي واحد.⁸

جدول رقم (14) : درجة الكثافة النوعية والكثافة (API) لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية.

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن المتري	الكثافة حسب API
زيت الخام	0.80 - 0.97	8.0 - 6.6	45.4 - 12.9
بنزين الطائرات	0.78 - 0.80	9.1 - 8.2	70.6 - 49.9
بنزين السيارات	0.79 - 0.81	9.0 - 8.1	67.8 - 47.6
كيروسين	0.78 - 0.84	8.2 - 7.6	49.9 - 37.0
زيت الغاز	0.82 - 0.90	7.8 - 7.1	41.1 - 25.7
الديزل	0.82 - 0.92	7.8 - 6.9	41.1 - 22.3
زيت التشحيم	0.85 - 0.95	0.85 - 0.95	35.0 - 17.5
زيت وقود	0.92 - 0.99	6.9 - 6.5	22.3 - 11.4
إسفلت	1.00 - 1.10	6.4 - 5.8	10.00

المصدر : أمانة مخلفي، مدخل الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 13

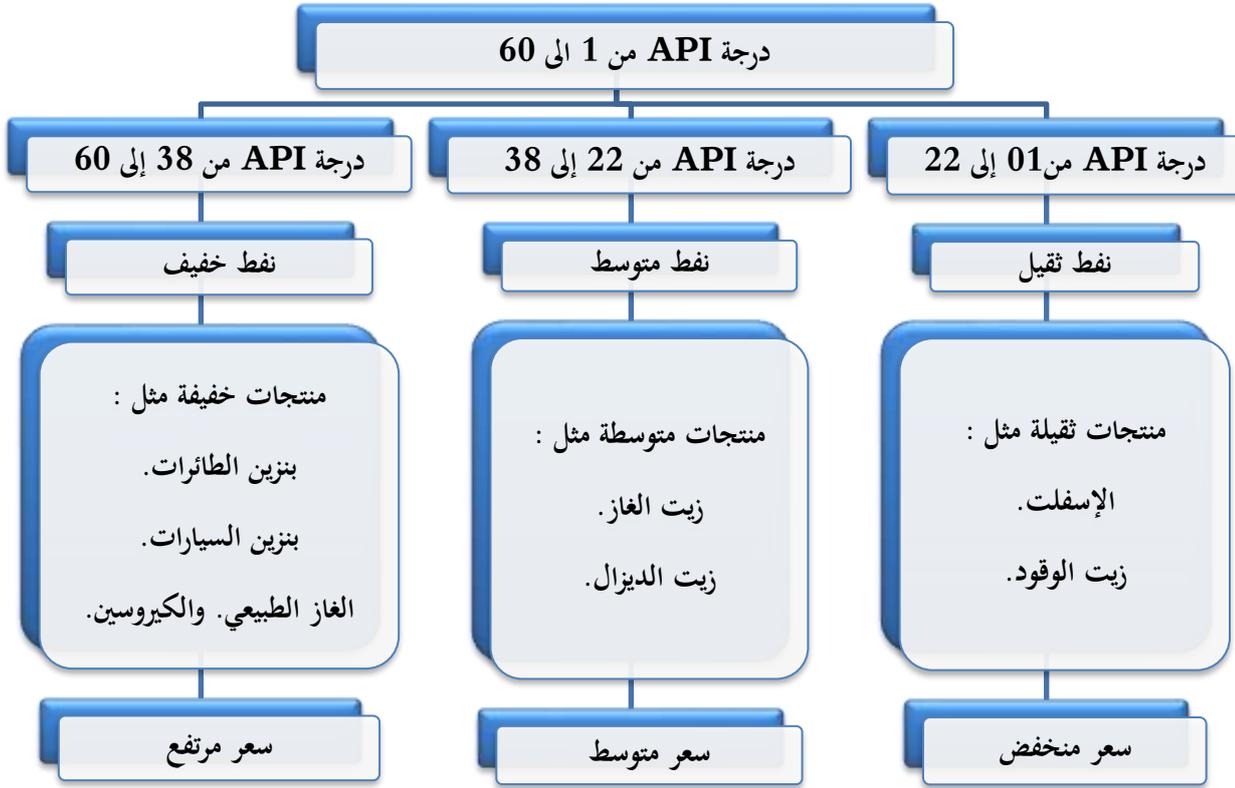
ويجسب هذا المعيار فإن هناك خامات خفيفة وهي عادة الأعلى ثمنا، وأخرى ثقيلة وهي الأرخص سعرا، ووفقا لمعيار API يصبح الخام النفطي خفيفا ومن ثم يرتفع السعر إذا سجل 38 درجة أو أكثر على هذا المقياس، ويكون ثقيلًا أي عالي اللزوجة، إذ سجل 22 درجة أو أقل.⁸ ويمكن تمثيل هذه التصنيفات في المخطط التالي :

⁸ حميد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العيبكان للنشر، الرياض، 2007، ص 71.

⁸ ماهو مقياس درجة النفط (API) عالم النفط والغاز،

⁸ النفط.. ما أنواعه ومعايير تصنيفه ؟ وكيف يعد سعره، الجزيرة،

الشكل رقم (08) : أنواع النفط حسب درجة الكثافة (API)



المصدر: من إعداد الباحثة

وبهذا يمكن القول أن مقياس API يعبر عن جودة البترول الخام الذي ينعكس على سعره فكلما ارتفعت درجة API كان البترول أخف وذا جودة عالية، مثل بترول شمال إفريقيا وبترول حقل الحلوة في المملكة العربية السعودية الذي تتراوح درجته من 40 إلى 50 على مقياس API، وهذا إلى أن تصل إلى البترول الخام الثقيل.⁸ ويمثل الجدول التالي أنواع النفط الخام ونسب المنتجات النفطية فيه لبعض البلدان العربية.

⁸ حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الجدول رقم (15) : أنواع النفط الخام ونسب المنتجات النفطية لبعض البلدان العربية

الدولة	أنواع النفط	API	% النسبة النوعية للمنتجات النفطية		
			ثقيلة	متوسطة	خفيفة
السعودية	متوسط	34.2	48.5	31.0	20.5
	ثقيل	27.3	60.75	23.25	16.0
الكويت	متوسط	31.3	55.35	25.30	19.35
إيران	متوسط	34.3	47.50	30.25	22.25
	ثقيل	31.3	52.0	26.85	21.15
العراق	خفيف	36.1	44.4	30.6	25.0
	متوسط	34.0	50.0	28.0	22.0
الجزائر	خفيف	44.0	29.0	36.0	35.0
ليبيا	خفيف	39.2	42.2	31.7	26.2

المصدر : أمانة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد النفطي، مرجع سبق ذكره، ص 18

ويمكن تقسيم النفط العربي إلى خمسة أنواع تبعا لمعيار الكثافة الذي حدده معهد البترول الأمريكي إلى⁸ :

- العربي الخفيف الممتاز : بدرجة كثافة تزيد عن 40 دائما.
- العربي الخفيف جدا : بدرجة كثافة تتراوح بين 36 إلى 40.
- العربي الخفيف : بدرجة كثافة تتراوح بين 32 إلى 36 درجة.
- العربي المتوسط : بدرجة كثافة بين 29 إلى 32 درجة.
- العربي الثقيل : بدرجة كثافة تقل عن 29 درجة.

3- تصنيف النفط حسب نسبة الكبريت : يجري تقسيم الخامات النفطية وفق هذا المعيار إلى خامات حلوة أي منخفضة نسبة الكبريت، وخامات حامضة أو مرة أي مرتفعة الخام الكبريتي ويكون الخام حلوا باحتوائه على كبريت تبلغ نسبته 0.5% أو أقل، ويكون حامضا أو مرا بنسبة كبريت تزيد عن ذلك، وأغلب النفط المتداول في الأسواق العالمية من الأنواع الثقيلة الحمضية (60%).

تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر في إنتاج الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) يأتي من النفوط المتوسطة الكثافة ذات المحتوى الكبريتي المرتفع أي الحمضية، حيث يتفاوت الإنتاج بين الدول الأعضاء ليشكل كله تقريبا

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

نفطاً خفيفاً حلواً في الجزائر، وثقيلة إلى متوسطة كما في الكويت، بينما بنسب متفاوتة بين النوعين في السعودية والعراق.

وفقاً "لمجلة النفط والتعاون العربي" فإن إنتاج الأنواع المتوسطة الحامضية يبلغ 82% في السعودية و52% في الإمارات و97.6% في الكويت وحوالي 100% في العراق وكذلك البحرين، بينما تنتج الدول العربية في شمال إفريقيا نفطاً خفيفاً حلواً (عدا مصر التي تنتج متوسط الكثافة حامضي بنسبة 82%) مثل الجزائر الذي يمثل ذلك النوع 100% من إنتاجها و95% في ليبيا،⁸ والجدول أدناه يعطي نسب الكبريت في بعض النفوط العربية.

الجدول رقم (16) : نسب الكبريت في بعض النفوط العربية

الدولة	نسبة الكبريت في نفطها
الكويت	2.48%
العراق	1.85%
السعودية	1.60%
إيران	1.40%
قطر	1.05%
ليبيا	0.45%
الجزائر	0.14%

المصدر : أمانة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد النفطي، مرجع سبق ذكره، ص 16

من خلال الجدول نلاحظ أن النفط الجزائري يعتبر من أفضل النفوط من حيث درجة نقاوته من الكبريت ثم يليها النفط الليبي وهكذا.

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية للنفط

مما لا شك فيه أن النفط ومنذ اكتشافه كان ولا زال يمثل العصب الرئيسي للطاقة ما جعله أحد أهم أسباب الصراع في العالم، حيث أصبحت السيطرة على النفط تعني السيطرة على مجال واسع ذلك أنه يشكل حافزاً علمياً مهماً و أحد أهم مقومات الصناعة في الوقت الراهن، كل هذه الأبعاد الاقتصادية والسياسية جعلت من النفط مادة إستراتيجية بالغة الأهمية لها أبعاد وخصائص متعددة الجوانب.

⁸ محمد قيس عبد الغني، كيف تصنف خامات النفط وما هو نوع الخامات النفطية في الوطن العربي،

أولاً : الأهمية الاقتصادية للنفط

يمكن الإشارة إلى الوظائف الاقتصادية للنفط، وذلك من خلال توضيح أهميته على مختلف القطاعات وذلك كمايلي :

1- دور النفط في القطاع الصناعي : يتكون القطاع الصناعي في العادة من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ونتيجة مساهمة الصناعة الاستخراجية في القطاع الصناعي بشكل كبير، فإن أداء هذا القطاع في الدول المصدرة للنفط يتأثر جدا بما يحدث في الصناعة الاستخراجية، حيث يعتمد قطاع الصناعة على منتجات الصناعة الاستخراجية كمادة أولية للإنتاج والتصدير وكمصدر للتمويل والاستثمار في مشاريع الصناعة بشكل خاص ومشاريع التنمية بشكل عام.⁸

يشكل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة إذ يدخل في إنتاج حوالي 300 ألف منتج صناعي بشكل كامل أو جزئي في الصناعات الحربية والزراعية والصحية والنسيجية والكتابية والمنزلية وتعبيد الشوارع والطرق وغيرها، ومن أبرز هذه الصناعات "تي أن تي"، النايلون، مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية، صناعة المركبات، الصحون، خراطيم المياه، ومراهم التجميل، الشمع، الإسفنج الصناعي... الخ.

إضافة إلى الصناعات السابقة هناك العديد من المواد البتروكيمياوية التي يتم تصنيعها من النفط مثل الغازات التالية : إيثلين إيثانول، ميثانول، بروبيلين، بنزين... الخ وغيرها من الغازات الضرورية لمختلف الاستعمالات البشرية اليومية،⁸ ولتوضيح استخدامات النفط في الصناعة يمكن الإشارة إلى ذلك من خلال الشكل التالي :

⁸ جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 13.

⁸ هالي عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر، عمان، 2011، ص 174.

شكل رقم (09) : المواد المستخرجة من برميل واحد من النفط الخام



المصدر : رندا الحمادي، هل فقد النفط موقعة الاستراتيجي في التجارة الدولية،

www.elmahatta.com

2- دور النفط في القطاع التجاري : تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه السلعة الوحيدة الإستراتيجية ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، واكتسب هذه الأهمية من تركز معظم الاحتياطات في الدول النامية، في حين الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط، وبالتالي للاستمرار في العمليات الصناعية تقوم بالاستيراد من مناطق الإنتاج الرئيسية، هذا وشهدت تجارة النفط العالمية تطوراً سريعاً منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة الطلب المتزايد على النفط في الدول الصناعية.⁸

فالنفط ومنتجاته يشكل سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات والدول التابعة لها، فالشركات الأجنبية تشتري من السوق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تباع منتجاته المصنعة في أكثر من مئة بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية، وهكذا يعتبر النفط الدولي صناعة تشمل المليارات الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي

⁸خوججة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

الدول المنتجة للنفط، والدول غير المنتجة والمستهلكة، وبلاد الشركات النفطية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة، ومن هذه الزاوية نجد أن النفط من حيث تجارته يشكل عاملاً مؤثراً وفعالاً في العلاقات الاقتصادية الدولية،⁸ نحاول في مايلي توضيح واردات وصادرات بعض الأسواق الرئيسية من النفط الخام والمنتجات النفطية.

جدول رقم (17) : تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة

واليابان والصين والهند (مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	اليابان	الولايات المتحدة		
4.5	8.9	3.1	6.1	الربع الثالث 2018	
4.6	10.0	3.1	5.2	الربع الرابع	
4.6	9.9	3.2	4.3	الربع الأول 2019	
4.5	10.0	3.0	4.1	الربع الثاني	
4.5	9.9	3.1	3.9	الربع الثالث	
-	-0.100	0.083	-0.241	الربع الثاني 2019	التغير عن (مليون
-	0.967	-0.017	-2.069	الربع الثالث 2018	ب/ي)

جدول رقم (18) : تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة

واليابان والصين والهند (مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	اليابان	الولايات المتحدة		
-0.6	0.2	0.4	-2.7	الربع الثالث 2018	
-0.6	0.2	0.6	-3.6	الربع الرابع	
-0.3	-0.1	0.3	-2.8	الربع الأول 2019	
-0.3	0.07	0.3	-2.9	الربع الثاني	
-0.6	0.05	0.3	-2.8	الربع الثالث	
-0.224	-0.017	-0.005	0.073	الربع الثاني 2019	التغير عن (مليون
0.021	-0.167	-0.071	-0.044	الربع الثالث 2018	ب/ي)

المصدر : الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، الأوضاع البترولية العالمية، التقرير الربع سنوي (الربع الثالث)، سبتمبر 2019،

ص 92

⁸ حافظ برياس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت، 2000، ص 82.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

إن التغيير الكبير لصافي الصادرات والواردات للنفط الخام في بعض الدول الكبرى الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند والصين أكبر دليل على دور النفط في حركة التجارة على مستوى العالم، وبالرغم من أن الدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية والضرورية لحياة الإنسان، إلا أن النفط يبقى يلعب الدور المحوري والأساسي لمختلف الأطراف الفاعلة في التجارة العالمية، ويظهر ذلك في النقاط التالية:⁸

- يعتبر مصدر رزق الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول من حيث زيادة الإنفاق العسكري والعقاري بالنسبة لميزانية التجهيز الطرقات، البناء ووسائل النقل.
- من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية.
- يلعب النفط دور فعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية باعتبار أنه مادة إستراتيجية وأكبر الاحتياطات الموجودة في الدول النامية وخاصة الدول العربية التي تربطها علاقات حساسة جدا مع الدول المتقدمة.
- أدى الطلب المتنامي والمتزايد على النفط ومنتجاته خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان، إلى تنامي تطور تجارة النفط العالمية بسرعة ملحوظة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم.

3- دور النفط في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البترو- زراعة"، وذلك لسببين رئيسيين هما: النفط بصفته مصدراً لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، واستعمال المنتجات البتروكيميائية وأثرها في التقدم الزراعي،⁸ ويمكن الإشارة إلى ذلك كمايلي:⁸

(أ) النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة: إن عملية تحديث القطاع الزراعي قد بدلت الطرق الإنتاجية القديمة التي كانت تستعمل في الماضي وحلت مكانها الآلة العصرية التي وفرت على المزارع الكثير من الوقت والجهد، ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، وإذا ما حاولنا أن نستعرض الآلات التي تستخدم في

⁸ زمال وهيبية، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) - حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 19.

⁸ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

⁸ حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

المزرعة الحديثة لوجدناها كثيرة ومتنوعة، والمهم هنا ليست الآلة بحد ذاتها، بل أهمية الطاقة التي تشغلها، فجميع الآلات تستمد طاقتها المحركة بشكل رئيسي من النفط الذي إذا انقطع لسبب ما قبل أن تتوفر الطاقة البديلة عادت الزراعة قرونا إلى الوراء.

(ب) استعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي: لاشك في أن الصناعة البتروكيمياوية قد أسهمت مساهمة فعالة في تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وخاصة الزراعية منها، وتبرز أهمية هذه الصناعة على الصعيد الزراعي فيما تقدمه من منتجات كيميائية كالأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية وعلف الحيوانات، والتي تصنع جميعها من بعض المشتقات النفطية.

4- النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة: تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية، وقد أصبحت الطاقة مظهر ومؤشر عاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم.⁸ وعن مكانة النفط من الطاقة حاضر ومستقبلا، قامت الشركة النفطية البريطانية British Petroleum بدراسة حديثة لسيناريو متوسط الاستهلاك العالمي من الطاقة موزعة حسب نوع الوقود للفترة (1999-2020) بوحدات حرارية بريطانية، حيث عبرت هذه الدراسة على أن الاستهلاك العالمي من الطاقة سوف ينمو بمعدل 2.3% سنويا في المتوسط ليرتفع من 382 كوادريليون إلى 612 كوادريليون وتبرز نفس الدراسة موقع النفط من الاستهلاك العالمي من الطاقة في النقاط التالية :

- أن النفط سوف يظل يحتل مركز الصدارة بين باقي مصادر الطاقة بنصيب يبلغ نحو 39% من الاستهلاك العالمي للطاقة.

- إن النفط سوف يظل يحتفظ بخصائص نسبة احتكارية في بعض الاستخدامات كالمواصلات، التي يبلغ نصيبها من استهلاك النفط نحو 47% لسنة 2010 ويمكن أن يرتفع إلى 55% بحلول 2030 كما تتوقعه وكالة الطاقة العلمية.⁸

⁸ داودي فاطمة الزهراء، سليمان رزيقة، مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقطاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 29-30 نوفمبر 2016، ص 11.

⁸ أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد النفطي، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

ثانيا : الأهمية الاجتماعية للنفط

لا يختلف دور النفط في المجال الاجتماعي عن القطاع الصناعي، ولا يقل أهمية عنه، فهو يمثل دور أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة اليومية، إذ يستخدم بشكل واسع فهو يدخل في تشغيل وتصنيع العديد من المواد الاستهلاكية وكذا تأمين الخدمات الاجتماعية الضرورية لكل مجتمع، ومن بين هذه الاستخدامات مايلي :

1- دور النفط في الاستخدامات اليومية للأفراد : حيث يتم الاستفادة من مشتقات النفط في المنزل في تشغيل أنظمة التدفئة وسخانات المياه، إضافة إلى استخدامه في تشغيل الموقد والطبخ، فعند احتراقه ينتج طاقة كبيرة، كما يستخدم النفط في صناعة الملابس فمثلا مادة البوليستر الناتجة عن مشتقات النفط تدخل في صناعة الكثير من الملابس المقاومة للتجعد والبقع، كما يتم استخدام النايلون في صناعة الجوارب والسرارييل.⁸

2- دور النفط في قطاع النقل والمواصلات : يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان تسيير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل التي مكنت الإنسان من الانتقال بسهولة ويسر، ويعود الفضل في ذلك إلى النفط ومشتقاته،⁸ فالبنزين هو وقود السيارات والمازوت وقود القطارات والبواخر والكيروسين يستخدم وقودا للطائرات بالإضافة إلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة زيوت الماكينات والمحركات، ولا يخفى على أحد ما بلغته وسائل النقل الحديثة من تطور وتقدم في أواخر هذا القرن، بحيث مكنت الإنسان من الانتقال وبسعات معدودة إلى أقاصي الدنيا وبقاع الأرض دون تعب أو عناء، كما أنه لا أحد يستطيع أن ينكر فضل هذه الوسائل على تفاعل حضارات العالم المختلفة، وأثر هذا التفاعل في تطور المجتمعات ونموها.⁸

والشكل الموالي يوضح مدى أهمية النفط في قطاع المواصلات من خلال الإشارة إلى نسب استهلاك النفط على مستوى العالم حسب القطاع:

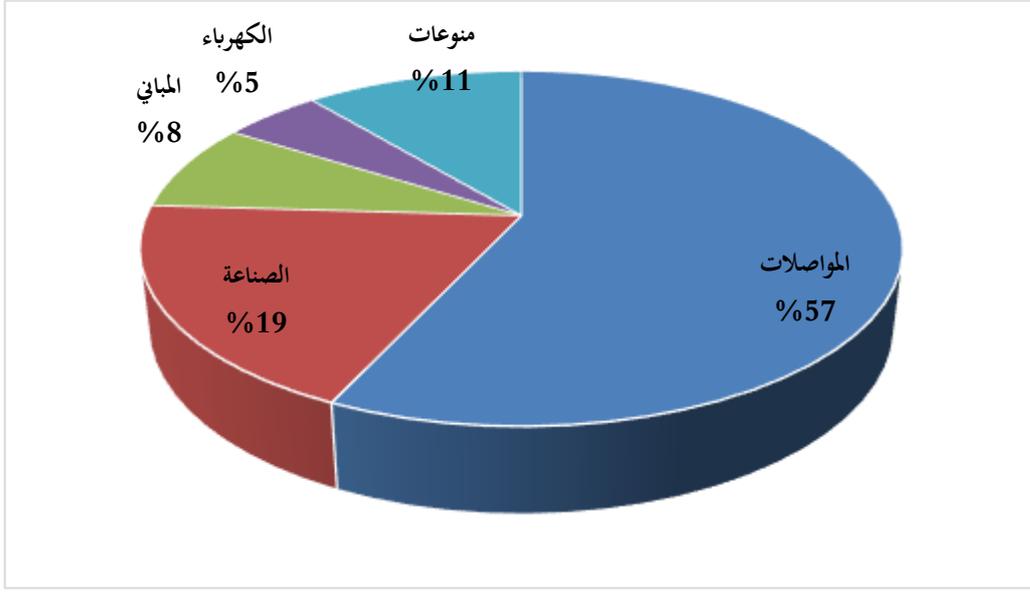
⁸محمد جوارنة، ما فوائد النفط في حياتي اليومية،

13 :30, 25/11/2020

⁸زمال وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

⁸حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 85.

شكل رقم (10) : استهلاك النفط العالمي حسب القطاع (2019)



المصدر: متاح على

www.attaqia.net

من الشكل نلاحظ مدى استحواذ قطاع المواصلات في العالم على نحو 57% من استهلاك النفط العالمي في عام 2019، ومن المعروف أن قطاع المواصلات لا يضم السيارات والشاحنات العملاقة فقط، لكنه يضم أيضا طائرات وسفن ووفقا لوحدة الأبحاث في الطاقة فإن النسب مقسمة كالتالي :

- السيارات 46.48%.
- الشاحنات 32.22%.
- الطائرات 11.62%.
- السفن 9.68%.

ثالثا : الأهمية السياسية والعسكرية للنفط

إلى جانب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للنفط تظهر أهميته أيضا من خلال العديد من العوامل التي تتشعب لتطول قطاعات أخرى كالسياسية والعسكرية.

1- الأهمية السياسية للنفط : البترول هو مصدر من مصادر الطاقة أما السياسة فهي التعبير من القوة وتوازنها وأساليب ممارستها للتأثير في الآخرين، وفي العالم فإن العلاقة بين النفط والسياسة معقدة غاية التعقيد،⁸ فالنفط ومنذ زمن بعيد ارتبط مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي

⁸عبد المنعم سعيد، البترول والسياسة،

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

وتحديدا العام 1914، حيث أضحت سلعة النفط محركا أساسية ومهما في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، حيث وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستويات مرتفعة، حيث تنامت الحاجة لتأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي وأصبح النفط أحد أهم الأهداف والمقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.

استمر دور النفط كأبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب أكتوبر 1973 عندما استخدم العرب النفط سلاحا للضغط على الغرب، لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، وقد أكد استخدام العرب لورقة النفط أهمية هذه السلعة ودورها في العلاقات الدولية، وتشير وثائق حسب (كتاب د. عبد الحي زلوم) مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة، إلى أهمية النفط بالنسبة للدول الكبرى حيث كشفت وثائق بريطانية آنذاك عن تفكير الولايات المتحدة الجاد بإرسال قوات محمولة جوا للسيطرة على حقول النفط الرئيسية، في بعض دول الخليج خلال الحظر على صادرات النفط الذي فرضته الدول العربية، ومنذ ذلك الحين بدأت مسألة تأمين إمدادات النفط تشغل بال الدول الكبرى ولا غرابة إذا ما قلنا أن ملحق بالمنطقة من حروب وويلات، كان أحد أهم أسبابه تأمين تدفق النفط إلى تلك الدول التي تحرك دفة الصراعات في تلك المنطقة.⁸

2- الأهمية العسكرية النفط : كما ذكرنا سابقا أن النفط شكل ولا يزال منذ اكتشافه وحتى الآن أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغل الصراع على النفط مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الأمر لفترة طويلة قادمة من قرننا الحالي.

كان العالم الصناعي قبل ذلك يعتمد على الفحم الحجري كمصدر للطاقة، والذي كان موجودا تقريبا في معظم الدول الصناعية، وبالمقارنة بالنفط فإن الفحم الحجري كان يحتاج تكاليف نقل باهظة وحيزا كبيرا في تشكيل الآلة الصناعية، وبهذا اكتسح النفط سوق الطاقة، ولكنه لم يكن متوفرا في كل مكان كالفحم، بل تركز إنتاجه على أماكن معينة وبالتالي كان من الطبيعي أن يحدث الصراع حول النفوذ في تلك المناطق وحول طرق المواصلات المتصلة بنقل النفط من أماكن إنتاجه.⁸

⁸ مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، النفط وتأثيره على العلاقات السياسية والعسكرية بين الدول،

www.ewanlibyaby/news/

22 :30, 25/11/2020

⁸ سيدي محمد هلال، النفط الصراع والدم،

www.aljazeera.net/opinions,

12 :10, 26/11/2020

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

يقول أكونور في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1958، ومن يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة، يعطي هذا القول دلالة واضحة على أهمية النفط الإستراتيجية.⁸

وعند قراءة بعض الوثائق وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين الغربيين حول أهمية النفط لبناء حضارة غربية واعدة، ندرك حقيقة أن النفط يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة، وفي هذا الصدد يقول رئيس وزراء فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى أن النفط ضروري لفرنسا والعالم كإلدم" ونجد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كالفن كوليدج (1923-1929) يقول في عام 1924 "إن الغلبة بين الشعوب ستكون بمقدار ما تملكه من البترول ومنتجاته"،⁸ ويمكن إظهار أهمية النفط العسكرية كمايلي:⁸

- يعتبر النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية إذ أن المؤسسات العسكرية تولي اهتماما بالغا لتأمين النفط رغم التطور الحاصل في الأسلحة النووية؛
- تعتبر التجهيزات النفطية أهم وأضخم التجهيزات العسكرية إذ تعتبر التجهيزات الخاصة بنقل الوقود من أهم التجهيزات التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال، وتضم كل من الناقلات الكبيرة وخطوط الأنابيب وغيرها من الوسائل التي تؤمن إمداد النفط إلى ساحة المعركة؛
- يعتبر النفط أحد عوامل النصر والهزيمة في الحروب، إذ أن الدولة التي تخوض الحرب وتمتلك الوقود النفطي ما يكفي حاجة قواتها لفترة طويلة هي الدولة التي يكتب لها النصر في النهاية إذا ما توفرت لها بقية العوامل؛
- يعتبر النفط أحد أسباب اندلاع الحروب وهدف من أهدافها إذ رغم تعدد أسباب الحروب يبقى العامل الاقتصادي الأهم والهدف الأسمى من وراء نشوب الحرب ومنها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد النفطية.

المطلب الثالث : أطراف الصناعة النفطية

تتميز الصناعة النفطية بوجود عدة أطراف فاعلة فيها وتتمثل هذه الأطراف في كل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط وكذا الدول المستهلكة له وأخيرا الشركات الكبرى، ومن خلال هذا المطلب سنحاول الإشارة إلى أهم الفاعلون من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وكذا الشركات الكبرى التي تمثل كل منها مجموعة من المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة لسوق النفط العالمي.

⁸ حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

⁸ زمال وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

⁸ خوميحة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أولاً : الدول المنتجة والمصدرة للنفط

هناك دول يقتصر إنتاجها للنفط لسد حاجياتها المحلية وتكاد مساهمتها في الصناعة النفط العالمية محدودة جدا وهناك دول مصدرة تعتبر من أهم مكونات سوق النفط العالمي مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك).

كثيرا ما يقع الفرد في خطأ عدم التفرقة بين منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) حتى أن هذا الخطأ تعدى مجرد الخلط اللفظي إلى الخلط السياسي، الأمر الذي يدفع لإلقاء الضوء على كل من المنطمتين للوقوف على طبيعة كل منظمة والدوافع التي أدت إلى تأسيسها وأهداف كل منها.⁸

1- منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC):⁸ تعتبر منظمة أوبك من أهم المنظمات الدولية ذلك أن أغلب الدول المنظمة لها من أكبر الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم.

1-1- نشأة المنظمة : تم تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط في مطلع عام 1960، عقب تخفيض شركات النفط العاملة في الدول المصدرة للنفط أسعار النفط المعلنة، في ذلك العام والعام السابق له،⁸ كان هدف المنظمة هو الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء المنتجة للنفط والتنسيق فيما بينها بقصد وضع نظام يكفل استقرار أثمان البترول وتحريرها من التقلبات المفتعة.⁸ منظمة "الأوبك" منظمة دولية تضم البلدان التي تعتمد على عوائد النفط كمصدر أساسي للدخل، تنتج الدول الأعضاء 40% من الإنتاج العالمي للنفط وتمتلك أكثر من 75% من الاحتياطي العالمي، يجتمع وزراء النفط والطاقة في المنظمة مرتين سنويا انبثق عن المنظمة صندوق "أوبك" للتنمية الدولية بهدف تعزيز التعاون بين دولها ولمساعدة الفقراء في البلدان منخفضة الدخل.⁸

⁸ عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص 134.

⁸ OPEC, Organization of petroleum Exporting Countries.

⁸ علي مرزا، معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات قطر مارس 2017، ص 01

⁸ إسماعيل عبد الفتاح عبدة الكافي، مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007، ص 33.

⁸ حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، دار العلوم، القاهرة، 2010، ص 198.

جدول رقم (19) : الدول الأعضاء لمنظمة الدول المصدرة للبترول سنة 2022

الاحتياطيات 2019 مليون برميل	إنتاج النفط 2019 ب/يوميا	سنة الانسحاب	سنوات العضوية	المنطقة	البلد
258600	9.808.2	/	1960	الشرق الأوسط	السعودية
145019	4.576.1	/	1960	الشرق الأوسط	العراق
101500	2.677.7	/	1960	الشرق الأوسط	الكويت
208600	2.356.2	/	1960	الشرق الأوسط	إيران
303806	1.012.6	/	1960	أمريكا الجنوبية	فنزويلا
48363	1.096.6	/	1962	شمال إفريقيا	ليبيا
97800	3.057.9	/	1967	الشرق الأوسط	الإمارات العربية المتحدة
12200	1.023.0	/	1969	شمال إفريقيا	الجزائر
36890	1.737.4	/	1971	غرب إفريقيا	نيجيريا
2000	217.8	1995	1975 2016	إفريقيا الوسطى	الغابون
7783	1.372.8	/	2007	إفريقيا الجنوبية	أنغولا
1100	109.6	/	2017	إفريقيا الوسطى	غينيا الاستوائية
2882	329.2	/	2018	إفريقيا الوسطى	جمهورية الكونغو

www.opec.org

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على

1-2- شروط العضوية في المنظمة: تتمثل شروط العضوية في منظمة الأقطار المصدرة للبترول في:⁸

- الأعضاء المؤسسون في المنظمة هم تلك الدول التي شهدت المؤتمر الأول ووقعت على وثيقة إنشاء المنظمة.
- الأعضاء المتمتعون بالعضوية الكاملة، هم الأعضاء المؤسسون إضافة إلى الدول التي وافق المؤتمر على طلب انتسابها للعضوية.
- قررت المنظمة فتح باب العضوية أمام كل دولة لديها فائض وفير من البترول الخام، شرط حصولها على موافقة كل الأعضاء المؤسسين وموافقة ثلاثة أرباع الأعضاء ذوي العضوية الكاملة.
- يمكن قبول أي بلد مصدر للبترول كعضو مشارك إذ لم تنطبق عليه شروط العضوية السابقة، وذلك وفق شروط خاصة ومنها أن توافق على عضويته مشاركا ثلاثة أرباع الدول الأعضاء، وجميع الأعضاء المؤسسين، ولا يقبل عضوا مشاركا أي بلد لا تماثل مصالحه وأهدافه مصالح الدول الأعضاء وأهدافها.

⁸ إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول،

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

- يمكن للأعضاء المشاركين حضور أي اجتماع بدعوة من المؤتمر أو مجلس المحافظين، وكذلك أي اجتماع استشاري آخر، والمشاركة في المداولات دون أن يكون لها حق التصويت، ولكن لها الحق في الاستفادة من جميع التسهيلات التي توفرها الأمانة العامة.

- ليس لأي عضو أن ينسحب من المنظمة دون إخطار المؤتمر مسبقاً برغبته في الانسحاب.

1-3- أهداف المنظمة: لقد تبين من ظروف نشأة المنظمة أن الهدف الرئيسي منها هو الحفاظ على استقرار

الأسعار في سوق البترول، ولكن بعد قيام المنظمة وضعت لها أهداف أكثر شمولاً تتمثل هذه الأهداف في:

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية في الدول الأعضاء.

- تحديد الوسائل الضرورية لحماية مصالح الأعضاء الفردية والمشاركة.

- بحث الوسائل التي تضمن استقرار أسعار البترول.

- ضمان استقرار إيرادات الدول المنتجة.

- تزويد البلدان المستهلكة بمتطلباتها من البترول بشكل اقتصادي.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC):⁸ للتعرف أكثر على منظمة الأقطار العربية المصدرة

للبنترول (OAPEC) يمكن التطرق إلى النقاط التالية :

1-2- نشأة المنظمة : أنشئت كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها

في بيروت في 9 يناير 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، على أن تكون

دولة الكويت مقراً للمنظمة، أثبتت النواة الأولى لأوابك قابليتها للاستمرار وللتنوع، حيث انضمت إلى عضويتها

في عام 1970 كل من الجزائر، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين. وحرصاً من الدول الأعضاء على

تدعيم المنظمة، بإفساح المجال لأكثر عدد من الدول العربية للانضمام إليها، فقد تم الاتفاق في مطلع ديسمبر

1971 على تعديل أحد بنود المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة، والمتعلق بشروط قبول انضمام عضو جديد

والذي ينص على أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله الوطني، فانضمت الجمهورية العربية

السورية وجمهورية العراق للمنظمة عام 1972، وجمهورية مصر العربية عام 1973. والجمهورية التونسية في عام

1982، (توقف نشاطها منذ عام 1987)، ليصبح عدد الدول الأعضاء 11 دولة عربية.⁸

⁸OAPEC : Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.

<https://oapecorg.org/ar/>

⁸ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، متاح على

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

جدول رقم (20) : الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية مصدرة للنفط

الاحتياجات	إنتاج النفط (ب/يومياً) 2019	سنة العضوية	المنطقة	البلد
258.6	9.808	1968	الشرق الأوسط	السعودية
101.5	2.678	1968	الشرق الأوسط	الكويت
48.4	1.097	1968	شمال إفريقيا	ليبيا
12.2	1.023	1970	شمال إفريقيا	الجزائر
25.2	595	1970	الشرق الأوسط	قطر
97.8	3.058	1970	الشرق الأوسط	الإمارات
0.1	194	1970	الشرق الأوسط	البحرين
2.5	16	1972	الشرق الأوسط	سوريا
145	4.576	1972	الشرق الأوسط	العراق
3.3	511	1973	الشرق الأوسط	مصر
0.4	37	1982	شمال إفريقيا	تونس

www.oapec.org

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على

2-2- شروط العضوية في المنظمة: أعضاء المنظمة للمؤسسين هم الموقعون على الاتفاقية ويجوز أن ينضم إلى

عضوية المنظمة أي قطر عربي مصدر للبتترول بالشروط التالية:⁸

- أن يكون البترول مصدراً مهماً لدخله الوطني؛
- أن يقبل الالتزام بأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة، وما يطرأ عليها من تعديلات؛
- أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين.

2-3- أهداف المنظمة : الهدف من المنظمة هو التنسيق بين الدول العربية الأعضاء لاستثمار الثروة البترولية التي

يتملكونها في عمل المزيد من المشروعات، كما تعمل في القضايا طويلة المدى التي تحول البترول من مجرد مصدر للعملة الأجنبية إلى مصدر حقيقي للاقتصاد الوطني لا يعني هذا أن الأوبك لا تعنى بالأسعار. أهمية الأوبك هو

www.moqatel.com/openshare/behoth/Ektesad 8/OAPEC

⁸ منظمة الدول العربية المصدرة للبتترول، متاح على

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

التكامل في امتلاك القوى البشرية، وامتلاك الإمكانات المالية، وهذا التنوع خلق فرصا واسعة للتعاون،⁸ وتمثل أهداف المنظمة على وجه الخصوص فيما يلي:⁸

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها؛
- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها؛
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك؛
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول؛
- الاستفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء ومن يرغب منهم بذلك.

ثانيا : الشركات النفطية العالمية

لاشك أن شركات النفط اليوم تعد من أهم وأكبر الشركات في العالم، وهذا نظرا لما يمثله النفط من أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي.

1- مفهوم الشركات النفطية العالمية : تعرف الشركات النفطية بأنها شركات متعددة الجنسيات عملاقة، فضلا على أنها ظلت تسيطر على السوق البترولية العالمية لمدة تقترب من الخمسين عاما، وهي تسعى دائما لغرض إعادة صياغة الظروف الاقتصادية والسياسية لنشاطها، فهي لم تنشأ كمجرد رد فعل لظروف سياسية واقتصادية قائمة، بل هي أيضا تجسيد لوعي الرأسمالية الحديثة للأنماط الاقتصادية والسياسية المناسبة لنشاطها على صعيد عالمي، وسعيها الحثيث من أجل عرض هذه الأنماط، ويتضح ذلك من الاستراتيجيات التي اتبعتها سواء في الأجل القصير أو الطويل،⁸ والتي تتمثل في:⁸

1-1- استراتيجيات قصيرة الأجل : يمكن حصرها في :

- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق الآمنة في دول خارج الأوبك؛

⁸محمود قاسم، مفاهيم عصرية، دار البستاني للنشر والتوزيع، 2015، ص 93.

⁸منظمة الدول العربية المصدرة لنفط، أهداف المنظمة، متاح على

www.opecorg.org/or/hom/about-Us/

2020/12/18:16,05

⁸سعید خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)، دار الأكاديميون للنشر، عمان، 2016، ص 140.

⁸خوميحة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

- التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد وأهمية السوق الفورية؛
- السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط بالإضافة إلى تبنيها لنمط جديد في تقسيم العمل الدولي.
- 1-2- استراتيجيات طويلة الأجل :** تتجلى أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة وتمثل في :
 - التنمية الديناميكية لمختلف أنواع الطاقة لها أهمية بالغة لضمان هذه الشركات مكائتها في السوق الدولية؛
 - السيطرة على التكنولوجيا الحديثة التي هي أساس تحقيقها التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل، وبالتالي الضغط على الأسعار.

2- أصناف شركات النفط العالمية :

يمكن تحديد أصناف شركات النفط الفاعلة في صناعة النفط العالمية بثلاثة فئات، على النحو التالي:⁸

1-2- شركات النفط الكبرى: مثل (BP، Shell، Exxon Mobil...) غالبا ما تكون هذه الشركات متكاملة رأسيا، بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل من البئر حتى المستهلك النهائي، نتيجة لتعدد الدول التي تعمل فيها بعض تلك الشركات فإنها تدخل في نطاق الشركات متعددة الجنسيات، إذ يغلب أن تكتسب الشركة التابعة التي تعمل في دولة غير دولة المقر الرئيسي جنسية الدولة التي تعمل فيها.

2-2- شركات النفط الوطنية للدول المنتجة: مثل (NIOC، CVP، KNPC...) وهي شركات تملكها وتسيطر عليها الدول بدرجات متفاوتة من التكامل الرأسي في المجالين المالي والتشغيلي.

2-3- الشركات الناشئة أو المستقلة: وهي شركات أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط، بعد أن كانت الدول المنتجة تملكها وتسيطر عليها إلى حد كبير مع سيطرتها على إنتاج النفط، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة مثل Petrobras، Sinopec، وبالتالي أصبحت شركات خاصة ذات حجم أصغر متخصصة بمشاريع صغيرة تركز على مناطق جغرافية محددة وعلى أنواع محددة من الاحتياطات النفطية، وتعمل بالاعتماد على قاعدة كلفة صغيرة.⁸

3- أهم الشركات النفطية العالمية :

يمكن الإشارة إلى أكبر شركات النفط على مستوى العام من حيث الإجراءات في 2019 من خلال الجدول

الموالي:

⁸قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص71-72.

⁸كرستانيينسون تر مظهر بايرلي، ادخار الموارد، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ص51

جدول رقم (21) : أكبر شركات النفط على مستوى العام من حيث الإجراءات في 2019

الترتيب	الشركة	الدولة	الإيرادات (مليار دولار)
01	سينوبك جروب	الصين	432.54
02	روايال داتش شل	المملكة المتحدة	382.97
03	أرامكو	السعودية	356.0
04	بتروتشاينا	الصين	347.76
05	بريتش بتروليوم بي بي	المملكة المتحدة	296.97
06	اكسن موبيل	الولايات المتحدة	275.54
07	توتال	فرنسا	185.98
08	شيفرون	الولايات المتحدة	157.21
09	روسنفت	روسيا	132.73
10	غازبروم	روسيا	129.41

المصدر : متاح على

www.orgoam.com/ar/article/artickdetail

من خلال الجدول نلاحظ أن شركات النفط الصينية والبريطانية والسعودية والأمريكية والفرنسية والروسية احتلت المراتب العشر الأولى من حيث إيرادات النفط لعام 2019.

واحتلت شركة سينوبك جروب الصينية المرتبة الأولى في قائمة شركات النفط الرائدة في العالم خلال 2019، ذلك بإيرادات تزيد عن 430 مليار دولار، لتتفوق بذلك على كل من شركة رويال داتش شل البريطانية (382.97 مليار دولار) وأرامكو السعودية (356.0 مليار دولار)

ثالثا : الدول المنتجة خارج الأوبك

لا تنحصر الدول المنتجة للنفط في منظمتي الأوبك والأوبك فقط، حيث هناك طرف آخر فاعل في الصناعة النفطية يتمثل في الدول المنتجة خارج الأوبك ويصطلح عليها بدول "إيك"، سمة هذه الدول أنها دول مستهلكة ومستوردة من جهة ومنتجة من جهة أخرى لأنها ببساطة في أغلبها دول صناعة متقدمة، وفي بعض الأحيان تحاول هذه الدول التنسيق بين سياساتها النفطية كمنظمة الأوبك لكن دون وجود إطار تنظيمي لهذا التنسيق.⁸ ويمكن توزيع هذه الدول حسب القارات كمايلي :

⁸خويمجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

جدول رقم (22) : الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

الدول	القارة
كندا، المكسيك، الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية
الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، إكوادور، بيرو، ترينداد وتوباغو	أمريكا الجنوبية
تشاد، مصر، الغابون، غينيا، جنوب السودان، السودان، تونس	إفريقيا
الدنمارك، إيطاليا، النرويج، رومانيا، المملكة المتحدة	أوروبا
عمان، قطر، سوريا، اليمن	الشرق الأوسط
أستراليا، الصين، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، نايلندا، الفيتنام، بروناي	آسيا والباسفيك

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على

British petroleum statistical review of world energy 69th edition, 2020, p 14.

رابعا : وكالة الطاقة الدولية

1- مفهوم وأهداف الوكالة : هي عبارة عن منظمة مستقلة تأسست سنة 1974 لمساعدة البلدان على تنسيق الاستجابة الجماعية لاختلالات كبيرة في المعروض النفطي، في حين أن هذا لا يزال يشكل جانبا رئيسيا من جوانب عملها، وقد تطورت وكالة الطاقة الدولية وتوسع نطاقها، وتمثل أهدافها الرئيسية في:⁸

- صيانة وتحسين الأنظمة للتعامل مع تعطل الامدادات النفطية؛
- تعزيز سياسات ترشيد الطاقة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية؛
- تشغيل نظام معلومات دائم في سوق النفط الدولية؛
- تحسين إمدادات الطاقة في العالم وهيكل الطلب من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة والمساعدة في تحقيق السياسات البيئية والطاقة.

تستعرض منظمة الطاقة الدولية مواضيع الطاقة، بما فيها العرض والطلب على النفط والغاز والفحم، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وأسواق الكهرباء وكفاءة الطاقة، وإتاحة الطاقة للجميع، وإدارة جانب الطلب والكثير من المواضيع الأخرى، ومن خلال عملها تنادي وكالة الطاقة الدولية بسياسات تقوي من موثوقية واستدامة

⁸ إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائر 1980-2014)، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 136.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها في الدول الثلاثين التي تحمل عضوية الوكالة وفي الدول الثمانية المرتبطة بها وفي المناطق الأخرى كذلك، ويرتكز اهتمام وكالة الطاقة الدولية على المجالات الأربعة التالية:⁸

1-1- أمن الطاقة : تشجيع التنوع، والكفاءة، والمرونة، والموثوقية لكل أنواع الوقود ومصادر الطاقة.

1-2- التنمية الاقتصادية : تأييد الأسواق الحرة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على فقر الطاقة.

1-3- التوعية البيئية : تحليل الخيارات المتعلقة بالسياسات الخاصة بالتعويض عن الآثار البيئية المترتبة عن

إنتاج الطاقة واستعمالها، وخصوصا السياسات الخاصة بالتعامل مع التغير المناخي والتلوث الجوي.

1-4- الإشراف على المستوى العالمي : العمل بشكل وثيق مع الدول الشريكة والمترتبة مع الوكالة،

وخصوصا الاقتصاديات الناشئة الرئيسية، لإيجاد الحلول للمخاوف المشتركة الخاصة بالطاقة البيئية.

2- شروط العضوية : تتكون وكالة الطاقة الدولية من 30 دولة عضو بالإضافة إلى ثمانية بلدان تابعة، يجب أن

تكون الدولة المرشحة للوكالة الدولية للطاقة دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك

يجب أن تلتزم الدولة ب:⁸

- احتياطات النفط أو إنتاجه تعادل 90 يوم من صافي واردات العام السابق؛

- برنامج لضبط الطلب لتقليل استهلاك النفط الوطني بنسبة تصل إلى 10%،

- التشريع والتنظيم لتنفيذ الاستجابة للطوارئ المنسقة؛

- التشريعات والإجراءات التي تضمن قيام شركات النفط الخاضعة لولايتها بالإبلاغ عن المعلومات عند طلب

ذلك؛

- الشروع في إجراء جماعي لوكالة الطاقة الدولية استجابة لاضطراب كبير في إمدادات النفط العالمية، ويشمل

الدول الأعضاء في الوكالة وذلك بتوفير كميات إضافية من الخام أو المنتج في السوق العالمية (إما من خلال زيادة

العرض أو تقليل الطلب).

⁸International Energy Agency, **world energy outlook 2018**, secure sustainabletogether, Exer France, November 2018, p 02.

www.iea.org/about/nembership

⁸ متاح على:

المبحث الثاني : الإطار النظري لأسعار النفط

يعد موضوع أسعار النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل حيث كانت ولا تزال من أهم محاور الصراع بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له، فالتذبذبات في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض لها آثار سلبية ويمكن إيجابية، ما جعل منها تأخذ حيزا خاصا في الدراسات الموجهة في هذا الإطار، فالتنبؤات المستقبلية لأسعار النفط من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

المطلب الأول : مدخل مفاهيمي لأسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية، ولمعرفة أهمية ذلك سوف نتناول مفهوم سعر النفط، أهميته، أنواعه، وذلك على النحو التالي :

أولا : مفهوم سعر النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود وهو قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معه، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج،⁸ وبالتالي فإن سعر النفط يعني القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام خلال مدة زمنية معينة المقاس بالدولار الأمريكي نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريًا تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق النفطية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب.⁸

ويعرف سعر النفط الخام بأنه قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين ومعلومين، وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمته ليست متساوية وثابتة دائما، بل في كثير من الأحيان علاقة غير

⁸ عبد الرحمن كريم، عبد الرضا الطائي-رحمان حسن علي المكصوي، تحليل واقع العلاقة بين أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي، ص ص722-723.

⁸ زاوي عبير، الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط (2010-2017)، مجلد للدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 02، المجلد 04، 2019، ص 29.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

متكافئة نتيجة ارتباط السعر بعوامل متعلقة بطبيعة السلعة وكيفية استغلالها واستهلاكها، وبذلك يمثل سعر النفط الخام القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي عبر فترات تطور الصناعة النفطية.⁸

ثانيا : أهمية أسعار النفط:

نظرا لأن تغيرات أسعار النفط تعد واحدة من أهم صدمات العرض التي أصابت الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، تم إيلاء اعتبار خاص لأسعار النفط في الأدبيات الاقتصادية فقد كانت هناك العديد من الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الأخرى، كالعلاقة بين أسعار النفط وسوق الأوراق المالية، وكذا أسعار النفط والاقتصاد العام.⁸

ويعتبر سعر النفط واحد من أهم المؤشرات المالية التي يتابعها المستهلكون والمستثمرون من مختلف أنحاء العالم، وهو ما يعزى إلى أهميته الاقتصادية والجيوسياسية على حد سواء وتظهر تقارير ومحركات البحث أن سعر النفط اليوم هي من بين أكثر الكلمات بحثا على مستوى العالم ولهذا تحرص كبرى المواقع الاقتصادية مثل رويترز وبلو مبرج على عرض بث مباشر لسعر برميل النفط، وكذا أسعار بعض المنتجات البترولية.⁸

ثالثا : أنواع أسعار النفط:

عند تناول موضوع أسعار النفط لا بد من الإشارة إلى أهم أنواع أسعار النفط، وذلك لكثرة استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، بحيث أن كل نوع من أنواع أسعار النفط تختلف عن بعضها من حيث المعنى والمميزات، ويمكن إيجازها في النقاط التالية :

1- السعر المعلن (السعر الرسمي): هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، ولقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندر دويل التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجها من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير، واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى

⁸ عماد عزازي، نمذجة تقلبات أسعار نفط البرنت باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين للفترة (جانفي 1990-جوان 2019)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، الجزء الثاني، المجلد 10، 2020، ص 95.

⁸JUNG WOOK Park, oil price, Shoks and stock marke Behavior (empirical evidence for the US and Europe Countries, in partial fulfillment of the recurrences for the degree doctor of philosophy, 1 Dissertation presented to the faculty of the Graduate School Univeres of Missouri, Columbia, May 2007, p 08.

www.oil-invest-oil.ae

⁸أهمية أسعار النفط،

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

غاية 16 أكتوبر 1973 حيث أقرت منظمة الأوبك أسعار نفطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية.⁸

فالأسعار المعلنة هي أسعار النفط الخام التي يرغب المشترون والبائعون في التعامل بها، وعادة ما تكون نقطة بداية ومؤشر مرجعي للتفاوض على أسعار المعاملات النهائية،⁸ وعلى الرغم من أن الشركات لها الحرية في تحديد أسعارها المعلنة على النحو الذي تراه مناسباً، إلا أنها تتفق عموماً على أسعار السوق أو المعايير المتفق عليها، ونظراً لأن أسعار السلع مرتبطة بالعرض والطلب، فغالباً ما تتغير الأسعار المعلنة فجأة استجابة لاضطرابات غير متوقعة في سلاسل التوريد ذات الصلة.⁸

2- السعر الفوري : هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 02-03 أسابيع، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلاً، أي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء، ويمكن اعتباره سعراً غير مستقر بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين قوى العرض والطلب، وهو سعر مرتبط بظهور السوق الحرة (الفورية) للنفط، ومنذ سبعينات وثمانينات القرن العشرين تحولت إلى جزء أساسي للسوق النفطية.⁸ فالسعر الفوري هو سعر التعامل في السوق الحرة لمرة واحدة مع التسليم الفوري لكمية معينة من المنتج في مكان معين، حيث يتم شراء السلعة على الفور وبأسعار السوق الحالية.⁸

3- السعر المحقق : هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية سواء في منظمة الأوبك، أو الأوابك أو الدول الأجنبية الأخرى.⁸

⁸ سعاد بن مسعود - الحدي نجوية، أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020، ص 205.

⁸ Refinery Reference Desk, posted price, www.mckinseyenergyinsights.com/resources/refinery-reference-desk, 10:04, 12/01/2021.

⁸ Jason Fernando, posted price, www.investopedia.com/terms/p/posted-price-asp, 11:13, 12/01/2021.
⁸ زاوي عبير، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁸ NSAI-A brief tutorial, www.intherlandsueel.com/differential.tutoria, 13:35, 12/01/2021.

⁸ مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية (دراسة تحليلية للفترة 2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 09، المجلد 03، جامعة الوادي، ص 129.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

4- السعر المرجعي : يقصد به سعر البرميل من النفط الخام على أساس سعر مكوناته، أي هو قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش ربح التكرير وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر المرجعي للنفط الخام.

ونظرا لوجود أنواع مختلفة من النفط فقد تم الاتفاق بين المتعاملين على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة، وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية وعلى مستوى العالم ثم اختيار خام مزيج برنت ليكون مرجعا عالميا للتسعير.⁸

ويعد خام برنت مزيجا من النفط الخام من خمسة عشرة حقلا نفطيا في بحر الشمال ويعد خام برنت أقل خفة وحلاوة من خام غرب تكساس لكنه يبقى ممتازا لصناعة البنزين ويتم تكريره في شمال غرب أوروبا ويعد المعيار الرئيسي للنفط الخام في أوروبا وإفريقيا.⁸

5- أسعار الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدعمها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوّه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.⁸

6- سعر الإشارة : هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات من القرن الفارط، إذ يعتمد عليه في حساب قيمة النفط بين البلدان النفطية المنتجة، والشركات النفطية العملاقة لأجل توزيع العوائد المالية بين الأطراف، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل رياضي بين السعر المعلن والمحقق لعدة سنوات، كما اتخذ هذا السعر كشعار تعمل به العديد من الدول النفطية اليوم،⁸ وترى هذه الدول أن استعمال سعر الإشارة هو دعما لمداخلها حيث أنه أقل من السعر المعلن وأكبر من السعر الحقيقي.⁸

⁸ عماد غزمري، مرجع سبق ذكره، ص 96.

⁸ عامر عبد الوهاب، ماهو خام برنت، ماهو خام برنت / 39، 12/01/2021 : www.suor.com/17.

⁸ وسام مويسي- أمال بوسمينية، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، المجلد 03، جامعة أم البواقي، 2020، ص 655.

⁸ سعاد بن مسعود - الحدي نجوية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

⁸ بن بيا محمد - بن العاربية حسين، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 23، 2020، ص 1140.

طبق سعر الإشارة لأول مرة من الجزائر، وحددت أسعار الإشارة بموجب الاتفاق مع حكومات الدول المنتجة بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط عن طريقه أقل من الأسعار المعلنة وأسعار الكلفة الضريبية.⁸

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في أسعار النفط

تعد أسعار النفط أحد العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد العالمي فأى تغير في هذه الأسعار له تبعاته على اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، إلا أن هذه الأسعار وبالرغم من أنها تؤثر في العديد من المتغيرات إلا أنها هي الأخرى تتأثر بجملة من العوامل المتداخلة سواء تلك التي يمكن توقعها أو التي لا يمكن توقعها والتنبؤ بها، الأمر الذي جعل من أسعار النفط أسعار تتصف بالتذبذب الدائم وعدم الاستقرار، ومن أبرز تلك العوامل:

أولا : اختلال التوازن بين العرض والطلب العالميين

1- الطلب العالمي على النفط : يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية، كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.⁸

وتعرفه الوكالة الدولية للطاقة بأنه يتكون من إلتزامات الموزعين من مصانع التكرير، والمخزونات الدولية ومن الكميات الخام أو النفط غير المكرر للتوزيع مباشرة،⁸ ويقسم الطلب العالمي إلى النفط على قسمين:⁸

(أ) **الطلب بغرض الاستهلاك:** لطالما كان الطلب على النفط لغرض الاستهلاك في تزايد مستمر خاصة بعد دخول الهند والصين إلى الدول التي زاد استهلاكها للنفط.

(ب) **الطلب بغرض المضاربة:** فقد عرفت الأسواق المستقبلية للنفط منتصف الثمانيات من القرن الماضي بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية، وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح وتأثر الطلب بصورة

⁸ خضير عباس الندوي- ريام علي حسين، الاكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكيتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005، دار دجلة، عمان، ص ص 251-252.

⁸ قطوش رزق - بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، الشلف، السداسي الثاني، 2017، ص 183.

⁸ صالح التومي - رضوان جمعة، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 62.

⁸ صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول (دراسة حالة الجزائر 1995-2014)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019، ص ص 43-44.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب، فالطلب العالمي للنفط يتأثر بعدة عوامل:⁸

- **النمو الاقتصادي:** يرتبط النمو الاقتصادي ارتباط وثيقا بالطلب العالمي وهو أهم العوامل المؤثرة فيه والعلاقة بينهما علاقة طردية خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

- **المواد الطاقوية البديلة:** كلما سجلت أسعار النفط تطورات جديدة في مستواها لجأت الدول الصناعية الكبرى إلى مواد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليل الكمية من النفط وذلك للضغط على الأسعار بالانخفاض وبالأخص إذا بلغت أسعار النفط مستويات تكلف استخدام مادة طاقوية أخرى.

- **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي أحد العوامل المؤثرة على الطلب النفطي والذي ينعكس مباشرة على أسعار النفط، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في تقلص الامدادات النفطية، وهذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكاً للنفط بالتنافس فيما بينها.

- **فصول السنة:** لاشك أن الطلب على النفط يختلف باختلاف فصول السنة أي حسب اختلاف درجات الحرارة الفصلية، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 02 مليون برميل في اليوم، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصل السنة للحفاظ على مستوى محدد من السعر، لكنها لم تنجح في ذلك فالتنبؤ بالطلب الموسمي أصبح غاية السهولة، حيث أصبح معامل التكرير يوفر الحماية لأسواق النفط الخام ولم يعد للمؤسسة أثر قوي.

2- العرض العالمي للنفط: العرض البترولي هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين - مشترين) وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة.⁸

كما يعرف بأنه الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه، وقد يضاف له جزء من المخزون استعداد لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الامدادات البترولية، فزيادة المعروض

⁸ ناصري مروة - ساطور رشيد، دراسة العلاقة السببية بين تذبذب أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 1970-2014)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة، 2018، ص 231.

⁸ عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك في كل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مجلة، ص 124.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار علاقة عكسية،⁸ ومن العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط:⁸

(أ) **احتياطات النفط العالمية** : تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دوراً في التأثير على عرض النفط وكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على الإنتاج.

(ب) **السعر النفطي** : يعتبر سعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فكل زيادة في النفط تتسبب في انخفاض الأسعار، وبالتالي يسعى المنتجون لتقليص الامدادات خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط وذلك في المدى القصير إما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض، فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

(ج) **المخزون العالمي**: يؤدي زيادة المخزون العالمي للنفط سواء الاستراتيجي أو التجاري في الدول المنتجة والمستهلكة إلى التأثير على العرض العالمي.

(د) **الاستكشافات الجديدة**: تلعب عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على الإنتاج النفطي دوراً مهماً في التأثير على العرض، فكلما كانت الاستكشافات كبيرة زاد المعروض النفطي، ففي الفترة 1978-2012 زاد الاستثمار في قطاع الاستكشافات والإنتاج 340%، وحتى بنهاية 2013 تم تحقيق 177 اكتشاف بزيادة 5 استكشافات عن نهاية نفس الشهر من سنة 2012، بالإضافة إلى الغاز الصخري على الساحة بإضافة ما يقارب 01 مليون برميل يومياً إلى إنتاج الولايات المتحدة وكندا، حيث يتراوح بين 3.5 و8 مليون برميل يومياً خلال سنة 2020.

(هـ) **الاستثمار في المجال النفطي** : منذ بداية التعافي في سنة 2012 تم نمو الاستثمار في سنة 2013 حيث تجاوز مبلغ 690 مليار دولار أمريكي، وتمثل نسبة الزيادة بالمقارنة ب 2009 ب 65%، حيث وبزيادة الاستثمار في المجال النفطي زاد العرض عليه.

3- تأثير العرض والطلب على أسعار النفط : إن قوى العرض والطلب تعد في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط، وهناك عدة عوامل ذات مدى بعيد أو طارئ، تؤثر وتتأثر بقوى العرض والطلب، وبالتالي تتحكم في سعر النفط، إن محدودية الإنتاج وتناقص العرض في ظل تنامي اقتصاديات آسيا ونقص مستويات المخزونات التجارية من النفط الخام في الدول الصناعية، وضعف وقوة الدولار

⁸ قطوش رزق - بن لوكيل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 183.

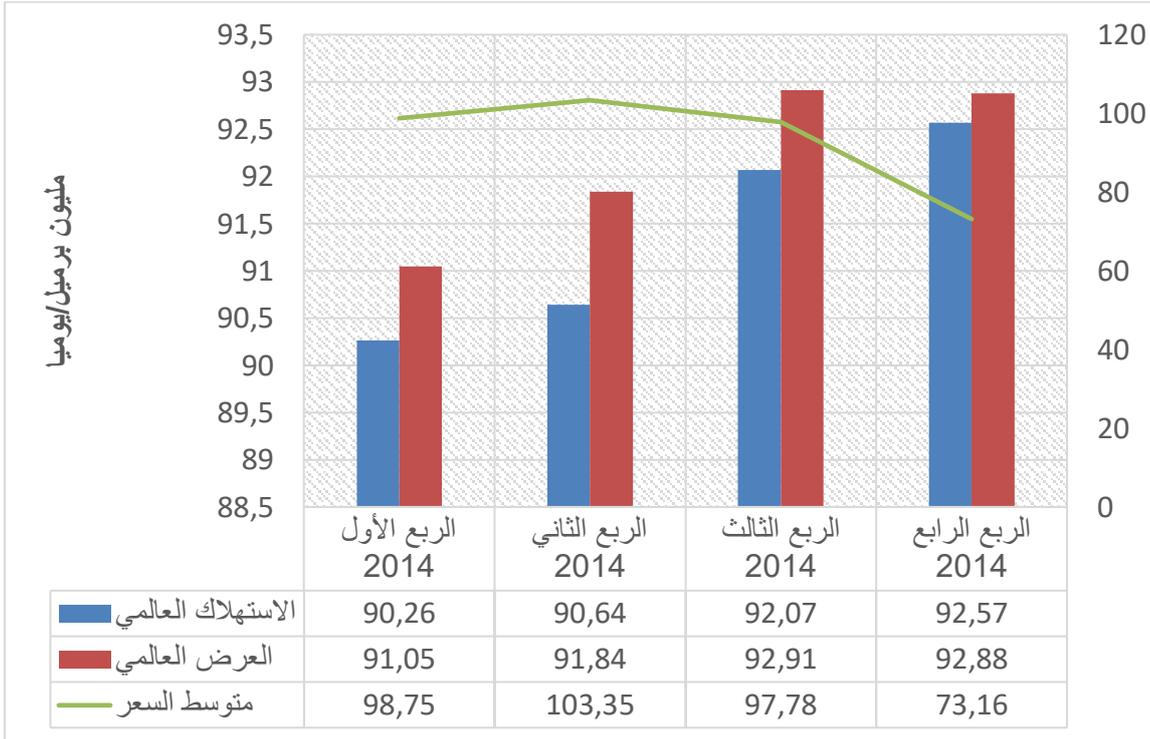
⁸ شريفة العابد برينيس- نور الهدى دحماني، أثر أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (نحو ضرورة التنويع الاقتصادي)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 2020، ص 20.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

بالنسبة للعملة الأخرى وتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض تدفع بالنفط ليتبوأ دوراً مباشراً في تحريك الأجندة الاقتصادية ومحط أنظار الساسة العالميين وصانعي القرارات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الدولي.⁸

رغم أن الاستقرار في السوق النفطي العالمي يعتمد بشكل كبير على مدى التوازن بين قوى العرض والطلب إلا أنه هناك عوامل أخرى تؤثر على أسعار النفط.

شكل (11) : تغيرات العرض والطلب العالمي على النفط خلال العام 2014



المصدر: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، معادلة العرض والطلب والحالة النفطية الراهنة المتاحة

على: <https://rawabetcenter.com>

من خلال الشكل يبدو واضحاً أن تغيرات أسعار النفط في عام 2014 مثلاً لم تتحدد بالعلاقة بين قوى العرض والطلب في السوق العالمية، حيث أنه وفي الربع الأول والثاني والثالث بالرغم من تسجيل زيادة في كميات العرض وفي نفس الوقت كانت كمية العرض أكبر من الطلب في الأرباع الثلاثة إلا أنه حقق النفط أسعاراً مرتفعة للغاية، على العكس في الربع الرابع حيث أن وبالرغم من انخفاض العرض وزيادة الطلب إلا أن السعر ينخفض من 97.78 دولار/البرميل إلى 73.16 دولار/البرميل أي انخفض نسبة انخفاض تقدر بـ 25% مقارنة بمستواه في الربع

⁸ سعيد خليفة الحموي، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

الثالث، على هذا الأساس يمكن القول أن برغم أن العلاقة بين العرض والطلب من أبرز العوامل المحددة لأسعار النفط إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في هذه الأسعار.

ثانيا : تقلبات أسعار الصرف

نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر النفط، إذ أن التبادلات التجارية النفطية جميعا تجرى بعملة الدولار، فإن انخفاض وارتفاع أسعار الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تظل متوافقة مع سعره باليورو على سبيل المثال،⁸ فأى تغير في قيمة العملة الأجنبية عند مقارنتها بالدولار الأمريكي يؤثر على سعر النفط وعند انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ستكون أسعار النفط الخام والمنتجات النهائية المستوردة أرخص عندما تحسب بالعملة المحلية وعلى العكس من ذلك فإن السعر عندما يحسب بالدولار الأمريكي يكون أعلى، كما سيؤدي ارتفاع الدولار الأمريكي إلى انخفاض أسعار النفط وعلاوة على ذلك فإن تقلب العملات الأجنبية سيجعل من الصعب على التجار مقارنة أسعار النفط في كل سوق.⁸

ثالثا : العوامل الجيوسياسية: تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط وذلك من خلال التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي تهدد أمن تدفق الامدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك يعد العامل السياسي عاملا آليا ومرحليا مرهون بظروف سياسية معينة.⁸

وقد أثرت الاضطرابات والنزاعات في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة ومن أمثلة ذلك:⁸

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار الوضع السياسي والأمني في العراق وعدم استقراره؛
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن الدولي والدول الأوروبية عقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة المصدرة للنفط بعد السعودية؛

⁸سكنه جبهة فرج، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية المدة (2003-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015، ص 46.

⁸صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص 48.

⁸زيد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربية الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008، ص 117.

⁸عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر، العدد ، المجلد 15، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، 2013، ص 337-338.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام؛
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال إفريقيا، ولا سيما نيجيريا من أكبر مصدري للنفط في إفريقيا؛
- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة؛
- إعلان الولايات المتحدة في عام 2001 أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتجت إليه، لذلك انخفضت أسعار النفط في ذلك العام و عام 2002 مقارنة لعام 2000.

رابعا : زيادة نشاط المضاربة على الأسواق الآجلة للنفط

لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا من الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لإحتمالات التشدد في العوامل الأساسية من السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات النفطية والمؤسسات الاستثمارية مثل شركات التأمين للاحتياط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار.

وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلى أخرى بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي من النفط مما يتسبب بزيادة الطلب والمخزون النفطي للضغط على أسعار النفط.⁸

خامسا : المنظمات الدولية

تتمثل في كل من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك والوكالة الدولية للطاقة وما لهما من تأثير في أسعار النفط سواء من خلال رفع الأسعار أو خفضها وذلك من أجل استقرار أسواق النفط.⁸ ورغم سيطرة منظمة الأقطار المصدرة للنفط على 40% من الإنتاج العالمي و70% من المبادلات الدولية، إلا أنها لا يمكنها فرض الأسعار بصفة دائمة، بل بإمكانها العمل على المحافظة على مستوى أسعار أمثل، بمعنى تعظيم الإيرادات من خلال التدابير المبنية على الطلب، عرض المنتجين غير الأعضاء وعلاقتها بالأسعار،⁸ وفي هذا

⁸ شريفة العابد برينسين- نور الهدى دحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21.

⁸ رزقة سيدي عمر - غريب بولباح، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (2000-2018)، مجلة المؤسسات، العدد، 2020، ص 396.

⁸ منصف شرقي، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2016 على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهةها في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 04 المجلد 19، 2018، ص 265.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

السياق تبنت المنظمة سنة 2000 إستراتيجية هدفت للحفاظ على أسعار النفط بين 22 و 28 دولار تم تحديدها على أساس الموازنة ما بين هامش الربح ومتطلبات الحفاظ على الطلب وحصص المنظمة من السوق، ومن خلال العديد من ممثلها، أشارت أوبك إلى أنها قد تستهدف الآن سعرا معيناً أعلى من ذي قبل دون الخروج بإستراتيجية واضحة في الوقت الحالي.⁸

سادسا : العوامل البيئية

تؤثر هذه العوامل بشكل من الأشكال على سعر النفط، ولكن بدرجة أقل من العوامل الأخرى وذلك بعدم الالتزام بعض الدول باتفاقية كيتو لتقليل الاحتباس الحراري بالحفاظ على البيئة.⁸

والعوامل المناخية أو البيئية هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة ومن التغيرات المناخية ماييلي:⁸

- مخاوف من زيادة قوة الإعصار "دين" وتأثيره على منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفط الأمريكية؛

- إعصار "كترينا" وإعصار "أميرتو" الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- برودة الطقس في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الربعين الأول والرابع من العام 2007 الأمر الذي يعني زيادة الطلب على وقود التدفئة؛

- تسبب الإعصار المداري "جونو" وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني.

سابعا: الأزمات الاقتصادية العالمية

تعد الأسواق النفطية حساسة للأزمات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد العالمي وعلى سبيل المثال تأثرت أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لتداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وأثر ذلك على تراجع معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، مما أضعف من قوة الاستثمار العالمي، وبالتالي انخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره.⁸

⁸Nicolas CARNOT &Catherine HAGEGE, **le marché pétrolier**, Economie et prevision, B° 166, France, 2004, p 127.

⁸أكبر عمر الجباري، كيفية تقبل الاعتماد على الاقتصاد الربعي في العراق، ضمن كتاب العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ص 88.

⁸عماد الدين محمد المزيني، مرجع سبق ذكره، ص 338.

⁸عماد عزازي - رضا بيجاني، نمذجة تطاير أسعار النفط والشبهه به للفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة ، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، المجلد 08، 2020، ص 54.

المطلب الثالث : آلية ومراحل تسعير النفط

يمكن التكلم عن آلية تسعير النفط وكذا مراحل التسعير والمتمثلة في مرحلة الأسعار المعلنة، ومرحلة الأسعار الرسمية ومرحلة أسعار السوق وذلك على النحو التالي :

أولاً : آلية تسعير للنفط

يعبر السعر بشكل عام عن القيمة النقدية لسلعة أو خدمة أو مورد يتم إنشاؤه أثناء المعاملة، يمكن أن يحدد البائع أو المنتج السعر عندما يمتلكون قوة احتكارية، ويقال أنهم صانعو الأسعار، أو يحدد من خلال السوق نفسها، وأحياناً يمكن أن يحدد المشتري السعر عندما يكون يمتلك قوة احتكار الشراء،⁸ وهو ما ينطبق على مفهوم أسعار النفط كما ذكرنا سابقاً، أما تسعير النفط فهو مجموعة من الترتيبات والأنظمة التي وضعتها الشركات الاحتكارية الكبرى (الشقيقات السبع) لغرض إعطاء قيمة نقدية لبرميل من النفط الخام، وقد صممت قواعد التسعير بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطية الأجنبية، وفي المقابل تقلل من وطأة المنافسة بين النفوط عالية الكلفة والنفوط منخفضة الكلفة مثل المنافسة بين النفط الأمريكي أو المكسيكي أو الفنزويلي مع نفط الشرق الأوسط وبالذات نفط الخليج.⁸

وتعطي الصيغة التالية لتسعير النفط على الشكل التالي:⁸

$$\text{سعر النفط} = \text{التكلفة الحدية للاستخراج} + \text{ريع الندرة} + \text{الريع غير تنافسي} + \text{سعر الكربون} + \text{الرسوم}$$

- البترول كأى سلعة يعكس تكاليف الإنتاج وتمثل في الواقع في تكاليف الاستخراج، النقل، التكرير؛
- ريع الندرة يكافئ ملاك الحقول (ندرة المواد تعطي قيمة الثروة التي يملكونها)؛
- الريع غير تنافسي يستفاد منه في منظمة الكارتل أو حجم السوق؛
- سعر الكربون وهو سعر إنبعاثات الغازات الدفينة التي تنجم عن استخدام المواد الأحفورية، لما تعد تكلفة اجتماعية عالمية للاحتباس الحراري.

⁸Economies outline for student's economies, price-definition, www, economiesonline-com, uk/definitions/price, 18:05, 27/01/2021.

⁸رأفت إبراهيم، وكالة أبناء البترول والطاقة، كل ما تريد أن تعرفه عن قواعد تسعير النفط الخام، www.petro-press.com, 18 :50, 27/01/2021.

⁸مومي لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص 19.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

ومن الثابت أن تسعير (البترو) النفط يقوم على أساس مبادئ تختلف كل الاختلاف عن المبادئ التي تحدد أسعار المنتجات الأخرى الصناعية أو الزراعية ولذلك فإن الواقع العملي قد أثبت عدم صحة محاولة تحديد أسعار البترول طبقا للعوامل العرض والطلب، وذلك للأسباب التالية:⁸

- عدم اعتبار السوق البترولية سوق حرة، وأن الأسعار تعكس العرض والطلب، ذلك أن السوق البترولية سوق تحكمها عوامل شبه احتكارية في كافة مراحلها، وبالتالي فإن العرض والطلب يخضعان لشتى أنواع الضوابط والقيود؛

- احتكار شركات النفط الكبرى أثناء فترة سيطرتها على صناعة النفط على المعلومات المتعلقة بهذه الصناعة في مجالات الاحتياطي والإنتاج وتكاليف الإنتاج والنقل والتكرير والتسويق وأسعار النفط الخام ومنتجاته، الأمر الذي يسر لها التلاعب في تحديد الأرباح والأسعار؛

- تعرض أسعار النفط للتغير السريع تبعا للتغير في الأحداث المحلية أو التطورات الدولية، وبالتالي فإن الاعتماد على تسعير النفط على أسس تقليدية ثابتة يصبح عديم الجدوى في حالة تغير الظروف،

- الطلب النهائي على النفط تتوقف على الاستخدامات المتعددة له، وأن لكل من هذه الاستخدامات مرونة خاصة تبعا لمدى توفر البدائل؛

- الطلب النهائي على النفط مستمد من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية وكذلك فإن الطلب على هذه المنتجات في أسواق الاستهلاك الرئيسية هو الذي يحدد السعر النهائي للنفط الخام، ومن الجدير بالذكر أن معظم نظريات تسعير البترول تتجاهل هذه الحقيقة؛

- أن الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب لم يكن لها دور فعال في تحديد أسعار البترول قبل عام 1973، بل للعوامل الإستراتيجية والمصالح الخاصة بالدول التي تتبعها الشركات الرئيسية للنفط الدور الأكبر في تحديد أسعار النفط؛

- النفط ليس سلعة عادية تخضع لظروف المنافسة الحرة ومتوسط تكاليف الإنتاج، ولكن للنفط أصل معرض للنفاذ وأن عرضه محدود على الأقل في الأجل القصير والمتوسط وعلى ذلك فإن هذا الوضع الفريد للنفط يجعل سعره مرتفعا، لأن السعر يتضمن من يسمى "ربيع الندرة" وأن هذا الربيع يرتفع بمرور الوقت نظرا لزيادة ندرة النفط، وأن سعر النفط سوف يستمر في الارتفاع بمرور الوقت لكي يسمح لربيع الندرة بالزيادة بمعدلات تساوي على الأقل سعر الفائدة السائد في السوق.

⁸موضوعات اقتصادية، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، 20:53، www.mokatel.com/openishare/behothektesad/8/potrol. 27/01/2021.

ثانيا : مراحل تسعير النفط

مر تسعير النفط في الأسواق العالمية بعدة مراحل وذلك نتيجة التغيرات الجذرية التي مست أسواق النفط عبر فترات زمنية مختلفة، وعلى هذا الأساس لا يمكن فهم ومعرفة قواعد التسعير في الوقت الحالي دون الرجوع إلى أنظمة التسعير التي كانت سائدة سابقا، ويمكن الإشارة إلى أهم مراحل تسعير النفط وذلك كمايلي:

1-مرحلة الأسعار المعلنة : اعتمدت طريقة تسعير النفط الخام في مراحلها الأولى والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية (مواطن الصناعة البترولية الحديثة) على أساس مفهوم الأسعار المعلنة، حيث كانت المصافي (الشركات المشترية للنفط) تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط، وتقسم مرحلة الأسعار المعلنة إلى :

1-1- مرحلة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار : اتسمت هذه المرحلة بالهيمنة الكاملة لشركات النفط العالمية الكبرى متعددة الجنسيات على صناعة النفط في الشرق الأوسط وهي شركات نفط الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى التي حصلت على اتفاقيات الامتيازات التي كانت معظمها على شكل غنائم حرب، حيث تم تقاسم معظم منطقة الشرق الأوسط فيما بين الشركات النفطية من خلال التفاهم الذي توصلت إليه وفقا لبنود اتفاقية 1928 والتي سميت باتفاقية الخط الأحمر وقد نص أحد بنود الاتفاقية على أن تقوم الشركات بمنافسة بعضها البعض في السيطرة على موارد النفط في المنطقة أي منع الشركات بالبحث عن مصالحها النفطية بشكل فردي، وقد كانت القرارات الخاصة بتسعير النفط في دول الشرق الأوسط تقع حصرا بأيدي الشركات وفقا لشروط اتفاقية الامتيازات بينما يكتفي الدول المضيفة باستلام مبالغ من الأموال مقابل ثرواتها المستنزفة.

وقد تميزت كل الشركات النفطية العاملة في المنطقة بتكامل عمودي بحيث تسيطر على جميع مراحل الصناعة النفطية من استكشاف وتطوير وإنتاج ونقل وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية، وبالتالي لم يكن هناك سوق أو سعر حقيقي للنفط، ولم يقتصر الأمر على منطقة الشرق الأوسط، حيث اتفقت الشركات وفق شروط اتفاقية أكناكري (Achnackry) لعام 1928 على تقاسم أسواق النفط العالمية خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بهدف الحد من تنافس الأسعار وطبقا للتفاهم المذكور.

إلا أنه ومنذ خمسينات القرن الماضي، تم إدخال طريقة الأسعار المعلنة بشكل رسمي في الشرق الأوسط بالتزامن مع قيام حكومات البلدان المنتجة في المنطقة بالتوقيع على ما يسمى باتفاقية مناصفة الأرباح (50-50)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

مع الشركات العاملة في أراضيها، لتصبح الأسعار المعلنة أسعارا يتم بموجبها ولأول مرة تحديد عوائد الدول المنتجة للنفط، الأمر جعل هذه الدول تهتم بشكل متزايد بالأسعار.⁸

وقد تم تقسيم تسعير النفط خلال هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل:

أ) **مرحلة التسعير النفطي وفق قاعدة نقطة الأساس الواحد** : إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام يتحدد في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس الى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك سواء كان قريبا على خليج المكسيك أو بعيدا عنه، وعلى اعتبار أن الشركات النفطية الكبرى هي المسيطر على جميع عمليات الاستخراج وإنتاج ونقل وتسويق نفوط الشرق الأوسط، فقد قامت بتطبيق النظام الجديد على هذه النفوط المستوردة من أقطار الخليج العربي مباشرة وبذلك ظهر العامل المهم في ارتباط أسعار النفط العربي الخام في الخليج العربي بأسعار النفط الأمريكي الخام في خليج المكسيك.

ومن خلال متابعة مسيرة الأسعار المعلنة للنفط الخام وفق نظام التسعير الأحادي منذ عام 1936 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان مؤشر أسعار النفط الخام يتراوح بين (1.02) دولار/البرميل و(1.21) دولار/البرميل كحد أعلى.⁸

ب) **مرحلة التسعير النفطي وفق قاعدة نقطة الأساس المزدوجة** : بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945 إذ انتهت الحكومة البريطانية إلى الارتفاع غير المرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وقد اعترضت في ذلك الوقت على نظام التسعير، وطالبت أن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يركز على سعر تأشيرتي واحد وإنما يقوم على مساواة الأسعار (FOB) في مكانين هما خليج المكسيك والشرق الأوسط، وبمعنى آخر أن يكون السعر مساويا للسعر المعلن في الشرق الأوسط مضافا إليه تكاليف النقل الحقيقية من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم، وبالفعل تم تحديد أسعار البترول العربي في الأسواق المختلفة على أساس نفس أسعار خليج المكسيك مضافا إليها تكلفة الشحن الحقيقية حتى في هذه الأسواق، ولقد اعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تعادل عندها أسعار بترول الشرق

⁸ علي رجب، تطور تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 191، المجلد 38، 2012، ص ص 10-13.

⁸ نور الدين هرمز - فادي الخليل - دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط وفوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العالمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 29، 2007، ص 89.

الأوسط مع أسعار بترول خليج المكسيك وذلك من منطلق تساوي المسافة بين كل هاتين المنطقتين وميناء نابولي، ولقد ترتب على هذا النظام زيادة القدرة التنافسية لبترول الشرق الأوسط اتجاه البترول الأمريكي.

ت) التسعير النفطي وفق قاعدة نقطة الأساس المتعادلة : بسبب التحول الذي طرأ على الصناعة النفطية وتحولات الولايات المتحدة من دولة مصدرة للنفط الخام إلى دولة مستوردة، فضلاً عن ظهور مراكز إنتاج جديدة في الشرق الأوسط والبحر الكاريبي ثم حاجة أوروبا للطاقة لإعمارها خلال مشروع مارشال ارتفع السعر المعلن للبرميل من نوع (وست تكساس سور) من 1.05 دولار عام 1944 إلى 2.75 دولار عام 1947 دولار، تسليم ظهر الناقل في خليج المكسيك، وفي الجانب المقابل ارتفع سعر برميل البترول العربي الخفيف تسليم ظهر الناقل في رأس تنورة من 1.05 عام 1944 إلى 2.22 عام 1947، وكما هو واضح فقد اختلف التساوي بين نقطتين التأشيرتين (خليج المكسيك ورأس التنورة) ومعنى هذا أن بترول الشرق الأوسط له قدرة أفضل على منافسة البترول الأمريكي في أوروبا العربية، وباختلاف الأسعار المعلنة حل ميناء ساوث ميتون في إنجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار بترول خليج المكسيك.⁸

1-2- مرحلة تسعير النفط في ظل الانحصار الاحتكاري : بشكل عام تدهورت قوة الشركات النفطية الاحتكارية في السوق وبشكل تدريجي مر السنين وخلال عقد الستينات من القرن الماضي بدأت سيطرة الشركات النفطية الكبرى على الامدادات النفطية الفائزة المحتملة في السوق العالمية بالتآكل بشكل واضح لأسباب عديدة.

عموما إن اهتمام البلدان المنتجة للسوق النفطية وخاصة بأسعار وما يتعلق بها من علاقات مع الشركات قد تبلور خلال نهاية الخمسينات بشكل دعى تلك البلدان إلى التقارب والتنسيق فيما بينها، وتعتبر التخفيضات الكبيرة التي أجرتها الشركات على الأسعار المعلنة في نهاية عقد الخمسينات وفي عام 1960 الأمر الذي أدى إلى التعجيل في قيام منظمة أوبك.⁸

2- مرحلة الأسعار الرسمية : في عام 1973 شهدت السوق النفطية تحولات جذرية في موازين القوى داخلها مع قيام الدول العربية باستخدام الحظر النفطي كسلاح سياسي لمعاينة الدول المساندة لإسرائيل، ونتيجة لهذا التغير تم استحداث طريقة تسعير جديدة والمتمثلة في أسعار البيع الرسمية أو أسعار البيع الحكومية، وجاء هذا السعر للوقوف في وجه طريقة التسعير السابقة "الأسعار المعلنة"، ويتم تحديد هذا السعر من قبل منظمة الأوبك للنفط الخام "العربي الخفيف" وهو ما يعرف بـ"الإشارة كأساس لتحديد أسعار الخامات الأخرى، ويمكن تقسيم هذه

⁸ زمال وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

⁸ علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

المرحلة إلى قسمين : مرحلة الاحتكار التام لتسعير النفط الخام من قبل منظمة الأوبك ومرحلة تراجع قوة الأوبك واختيار نظام الأسعار الرسمية، ويمكن الإشارة إلى المرحلتين كمايلي:⁸

1-2 مرحلة احتكار منظمة الأوبك لتسعير النفط : في سبتمبر 1973 قررت منظمة الأوبك إعادة فتح باب التفاوض مع الشركات النفطية لمراجعة اتفاقية طهران وطلب زيادة في الأسعار المعلنة فرفضت الشركات النفطية هذا الطلب وبالتالي انهارت مفاوضات الطرفين نتيجة لذلك أعلنت المنظمة زيادة فورية في الأسعار المعلنة.

بعد الخطر النفطي 1973 شهدت السوق النفطية نوعا من الاستقرار إلا أن الأحداث السياسية في الشرق الأوسط ومختلف القرارات المتخذة من قبل الدول الصناعية حالت دون استمرار نظام تسعير أوبك للتسعير، مما أدى إلى التراجع التدريجي في أسعار النفط والتقليص من قوة منظمة الأوبك في الشرق الأوسط.

2-2 مرحلة تراجع قوة منظمة الأوبك واختيار الأسعار الرسمية: في شهر مارس من عام 1983 قامت منظمة الأوبك للمرة الأولى في تاريخها بخفض سعر نفط الإشارة من 34 دولار للبرميل الى 29 دولار للبرميل، وقد مهدت الأسعار الفورية في أسواق النفط الحرة الطريق لاتخاذ هذا القرار، والتي كانت تتراوح حول حاجز 29 دولار للبرميل لقراءة أربعة أشهر قبل اجتماع الأوبك في شهر مارس، وكان هذا هو أول تخفيض للأسعار الاسمية من قبل منظمة الأوبك.

وما يمكن قوله هو أن السوق النفطية خلال مرحلة الأسعار الرسمية أصبحت سوق احتكار قلة لدول الأوبك، وبداية من عام 1983 بدأت هذه المنظمة تفقد السيطرة على السوق كما وسعرا حتى اختيار نظام الأسعار الرسمية في عام 1986 نتيجة للسياسات المتبعة من قبل الدول المستهلك للنفط.

3- مرحلة أسعار السوق :

تخلت أوبك عن نظام الأسعار الرسمية في عام 1986 تاركة أمر تحديد أسعار نفوطها لعوامل السوق، تم في البداية استخدام ما يعرف بالطريقة الترجيعية للتسعير، ورغم استعادة انتاج أوبك لجزء من عافيته وزيادته بنحو 2.7 مليون برميل/اليوم في عام 1986 بالمقارنة بالعام الذي سبقه فإنه لم يكتب للنظام المذكور النجاح بسبب اختيار الأسعار إلى أقل من 10 دولار/برميل في ذلك العام، فقررت المنظمة العودة ثانية إلى نظام السعر الرسمي الثابت واعتماد سعر أوبك كمؤشر مرجعي لتسعير بقية دول المنظمة، إلا أن ذلك لم يدم طويلا ولم يكتب له النجاح، ما اضطر أوبك في عام 1983 إلى التخلي كليا على نظام الأسعار الثابتة التي تحددها المنظمة واعتمدت

⁸ صالح عمر فلاح - منال بلقاسم، تحولات السوق النفطية وأثرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، المجلد 26، صص 311-313.

الدول الأعضاء نظام تسعير مرتبط بالسوق والذي يعتبر بداية فصل جديد في عملية تسعير النفط أي بداية مرحلة أسعار السوق، وتقوم الدول المصدرة للنفط وفق هذا الأسلوب بالإعلان شهريا عن طبيعة أسعار البيع لنفوطها وفق صيغ معادلة معينة بمناطق استهلاك الرئيسية (أمريكا وأوروبا والشرق الأوسط)⁸.

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1985-2022).

تتميز السوق النفطية ومنذ ظهور النفط بالتأرجح بين ارتفاع الأسعار وانخفاضها، حيث تمر فترات يسودها زيادة في الطلب او قلة العرض مصحوب بارتفاع كبير في عائدات الدول المصدرة للنفط، وفترات اخرى يغلب عليها الانخفاض في الطلب او زيادة العرض مصحوب بنقص حاد في العائدات، الا انه وفي بعض الاحيان يأخذ التأرجح اشكال عنيفة بحيث اصبح يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية الدولية بالصددمات النفطية، هذا وقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من تغيرات أسعار النفط وكذا الصدمات النفطية وهذا ما سنشير اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط من 1860 الى 1985

شهدت أسعار النفط قبل 1985 تطورات ملحوظة ومهمة حيث عرف العالم خلال هذه الفترة مجموعة من التقلبات والأزمات النفطية التي كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس سنقسم هذه الفترة الى مجموعة من المراحل.

أولاً: تطور أسعار البترول الخام من 1860 إلى 1959

تميزت بداية هذه الفترة وكما تم الإشارة اليه سابقا بسيطرة شركات النفط العالمية على اغلب مراحل الصناعة النفطية، بدءاً من الاكتشاف والتنقيب مروراً بالتكرير والصناعات البتروكيمياوية، وانتهاء بنقل وتوزيع المنتجات النهائية، حتى ولو كان ذلك تحت مظلة ما يعرف بشركات النفط الوطنية في البلدان المنتجة وذلك بسبب احتكار شركات النفط العالمية لفصول الصناعة النفطية المتمثلة في التقنيات المتطورة، والمهارات الفنية والإدارية العالمية.⁸

1-1- اهم تغيرات الأسعار: ويمكن الإشارة لذلك كمايلي:

1-1 الفترة من 1860 إلى 1879: تميزت هذه الفترة بمتوسط عالي لسعر البترول حيث عرفت تذبذب عالي جدا في الأسعار بين عام وآخر. ونظراً لتركز السوق البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن تلك السوق كانت أكثر توتراً أو بعبارة أخرى كانت هائمة.

⁸علي رجل، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

⁸يوسف الخليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

1-2 الفترة بين 1880 إلى 1899: فقد تميزت بمتوسط أقل للأسعار حيث كان المتوسط في حدود 0,8 دولار

للبرميل من البترول الخام، كما كانت تسجل تغيرات أقل في الاسعار خلال هذه المرحلة.⁸

1-3 الفترة بين 1900 و 1959: فقد تميزت بتنامى الإنتاج البترولي الأمريكي فبعدها كان 1397 برميل في

اليوم عام 1860 ارتفع إلى 4.7 مليون برميل في اليوم عام 1945 والتي مثلت 63% من إنتاج البترول

العالمي لعام 1945 وبالتالي اعتماد العالم خلال تلك المرحلة في سد حاجاته البترولية على الامدادات البترولية

الأمريكية بشكل كبير، أما بالنسبة للحقبة الزمنية الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مطلع الستينات من

القرن العشرين فقد شهدت الساحة البترولية تحولات جذرية أهمها تبوء منطقة الشرق الأوسط مركزا أساسيا في

إمداد العالم بالبترول حيث تنامت حصة منطقة الشرق الأوسط من الإنتاج البترولي العالمي، إلا أن زيادة حصة

الامدادات البترولية من الشرق الأوسط جاءت وليدة سياسات الشركات البترولية العالمية القائمة على زيادات

معدلات إنتاج الزيت الخام من منطقة الشرق الأوسط بأرخص الأسعار، الأمر الذي مكن من زيادة الطلب

العالمي على بترول الشرق الأوسط بمعدلات عالية والإسراع في التحول من الفحم إلى البترول، وبالتالي اعتمدت

الشركات البترولية العالمية في زيادة دخلها البترولي بانتهاج سياسة زيادة معدلات الإنتاج من منطقة الشرق

الأوسط، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تصاعدت الضغوط لتعديل طريقة تسعير بترول منطقة الشرق الأوسط

حيث تمكنت بريطانيا عام 1944 من إجبار الشركات بإتباع نظام نقطة الأساس أو ما يعرف أيضا بنظرية تعادل

الأسعار حيث تم فصل سعر بترول منطقة الشرق الأوسط واعتبار الزيت العربي الخفيف بترول قياسي وحدد سعره

ب1.05 دولار للبرميل.⁸

خلاصة القول فإن أهم ما تميز به الاتجاه العام لأسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1860 إلى 1959 هو

ما توضحه أرقام الجدول التالي:

⁸ بلقاسم زباني، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2017-2018، ص ص 206-207

⁸ صورية مساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-14

جدول رقم (23) تطور اسعار النفط الأمريكي الخام خلال الفترة 1860-1959

الوحدة: دولار/البرميل

السنة	السنة 9	السنة 8	السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	السنة 0	التاريخ
	5.64	3.62	2.41	3.74	6.59	8.06	3.15	1.05	0.49	9.59	1860
	0.86	1.17	2.38	2.52	1.35	1.17	1.83	3.64	4.34	3.86	1870
	0.77	0.65	0.67	0.71	0.88	0.85	1.10	0.78	0.92	0.94	1880
	1.13	0.80	0.68	0.96	1.09	0.72	0.60	0.51	0.56	0.77	1890
	0.70	0.72	0.72	0.73	0.62	0.86	0.94	0.80	0.96	1.19	1900
	2.01	1.98	1.56	1.10	0.64	0.81	0.95	0.74	0.61	0.61	1910
	1.27	1.17	1.30	1.88	1.68	1.43	1.34	1.61	1.73	3.07	1920
	1.02	1.13	1.18	1.09	0.97	1.00	0.67	0.87	0.65	1.19	1930
	2.54	2.60	1.93	1.41	1.22	1.21	1.20	1.19	1.14	1.02	1940
	2.90	3.01	3.09	2.79	2.77	2.78	2.68	2.53	2.53	2.51	1950

Source: U.S. Energy Information Administration, U.S. Crude Oil First Purchase Price (Dollars per Barrel).

https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=F000000__3&f=A

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب أسعار النفط الخام وعدم استقرارها طوال الفترة الممتدة من 1860 الى 1959، حيث سجل أعلى مستوى للأسعار في عام 1860 والمقدر بـ 9.59 دولار للبرميل لتراجع الأسعار سنة بعد أخرى، فقد عرفت أسعار البترول تدهورا كبيرا خاصة خلال نهاية القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين، حيث تراوحت الأسعار بين 0.5 دولار للبرميل و1.98 دولار للبرميل بين 1879 و1947 لتستقر بعد ذلك في حدود 2 دولار ابتداء من 1948 وطول فترة خمسينات القرن العشرين.

2- أهم أزمات هذه المرحلة: إن الفترة ما قبل 1959 والخاصة بتطور أسعار البترول الخام تميزت بالكثير من الأحداث والتطورات التي عرفتها السوق البترولية العالمية بشكل عام والصناعة البترولية بشكل خاص ولعل أهم ما ميز هذه الفترة نذكر:⁸

⁸ شيء من تاريخ اختيارات النفط.. عندما أصبح خشب البراميل أعلى من الذهب الأسود، متاح على:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

أ- انهيار الأسعار في 1860: شهد انهيار سعر برميل النفط في الولايات المتحدة بشكل أكثر حدة مما كان عليه فقد انخفضت الأسعار بنسبة 80% تقريبًا على امتداد كامل أشهر السنة، واستمرت الأزمة ليتجاوز انهيار الأسعار 98%، إذا أخذنا بعين الاعتبار الصفحة التي تلقاها سوق النفط في العام التالي.

لعل المختصين لم يُبالغوا عندما أكدوا أن خشب البراميل كان يساوي أكثر مما يحتويه من "الذهب الأسود"، لأن العالم لم يسبق له أن شهد مثل هذا الانهيار في أسعار النفط حتى سنة 1931، وحتى القرن العشرين شهد العالم أزميتين حادتين في ما يتعلق بهبوط سعر النفط الخام، ولكنهما لم تكونا بنفس حدة أزمة 1860 وما تلاها.

ب- انهيار الأسعار في 1866: حدثت نتيجة تضاعف اكتشاف أماكن نفطية في ولاية بنسلفانيا، حيث أصبح الإنتاج أسرع بكثير من الطلب. كما تأثرت أسعار النفط بالتضخم الذي بدأ سنة 1864، وتعزز أكثر بداية من 1865، وهي السنة الأخيرة من الحرب الأهلية الأمريكية.

في الأثناء حاول جون دافيسون روكفلر، الذي كان يسيطر على معظم شركات التكرير وخطوط الأنابيب الرئيسية في أميركا من خلال "ستاندرد أويلس"، تجنب الأزمة بالتنسيق مع منتجي النفط في بنسلفانيا ثم المنطقة النفطية الرائدة في العالم. ورغم أن هذه الأطراف تمكنت من خفض إنتاجها بأكثر من 25% فإن ذلك لم يكن كافياً؛ فقد استمر التحالف لمدة عام واحد فقط حتى عام 1888، وانخفضت الأسعار بشكل كبير بعد فترة وجيزة.

ج - انهيار الأسعار في الفترة 1890 و 1892: حيث انهار سعر برميل النفط بسبب حروب الأسعار بين الولايات المتحدة وروسيا، وخفض الواردات التي فرضها الركود القاسي للقوى الأوروبية، بدءاً بفرنسا عام 1889. أسعار النفط الخام ارتفعت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، لكن ومع تسجيل إنتاج متزايد في تكساس، وكاليفورنيا، أو كلاهما انهارت السوق عام 1929. بعد ذلك بدأ تشغيل حقل نفط جديد ضخيم في تكساس عام 1930، وزادت احتمالات حدوث كساد كبير طويل الأمد عام 1931.

ثانياً: تطور أسعار البترول الخام من 1960 إلى 1985: تعد فترة الستينات هي بداية عصر جديد في السوق البترولية، فبعد سلسلة من التخفيضات التي قامت بها الشركات العالمية للبترول والخصومات التي سعت الدول المستهلكة للبترول إلى الحصول عليها، قامت الدول المنتجة للبترول بإنشاء منظمة الأوبك عام 1960 للتعبير عن مصالحها، والتعاون فيما بينها دون الاستمرار في سياسات الشركات البترولية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

1- أهم الأحداث في الفترة 1960-1985: وتميزت هذه المرحلة بحصول العديد من التطورات التي عززت مكانة وقوة تأثير البلدان البترولية في السوق الدولية البترولية وعلى السعر البترولي ويمكن ذكر أبرز تلك التطورات وهي كالآتي:⁸

- قرر أعضاء OPEC خلال مؤتمرهم الأول في سبتمبر 1960 أن أي تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشركات يجب أن يلقى موافقة حكومات الدول المنتجة للبترول ويجب مراعاة قواعد العرض والطلب، وخلال مؤتمرهم الرابع (أفريل 1962) احتجوا ضد قيام الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار البترول من جانب واحد، ودرس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل مشددا على ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

- مفاوضات منظمة OPEC وشركات البترول سنة 1967، حيث خصصت هذه المفاوضات للتخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكارتا وانتهت إلى:

* تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

* تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام.

والجدول التالي يبين أهم تغيرات أسعار النفط خلال 1960-1985

جدول رقم (24): تغيرات أسعار النفط الأمريكي الخام خلال 1960-1985

دولار/برميل

السنة	عقد										
9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
3.09	2.94	2.92	2.88	2.86	2.88	2.89	2.90	2.89	2.88		1960
12.64	9.00	8.57	8.19	7.67	6.87	3.89	3.39	3.39	3.18		1970
-	-	-	-	24.09	25.88	26.19	28.52	31.77	21.59		1980

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على

https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=F000000_3&f=A

من بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن أسعار النفط الخام تميزت باستقرار شبه تام خاصة خلال الفترة 1960 إلى 1973 وذلك يرجع بالدرجة الأولى لظهور منظمة الأوبك التي ساهمت بشكل كبير في استقرار الأسعار، أما بعد ذلك فقد انتعشت أسعار النفط الخام بشكل ملحوظ حيث ارتفعت مستويات الأسعار من

⁸ زمال وهيبية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 46- 47

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

3.89 دولار للبرميل عام 1973 الى 6.87 دولار للبرميل عام 1974، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 76.60% وبنسبة أكبر بقليل في العام الموالي، والسبب في ذلك هو أنه مع بداية السبعينات من القرن العشرين كانت هناك بوادر توحى بأن أزمة طاقوية تلوح في الأفق سبقتها مجموعة من المؤشرات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي دفع بدول الأوبك بعقد مؤتمر "كاراكس" في ديسمبر 1970، هذا المؤتمر الذي اتخذت فيه دول الأوبك مجموعة من القرارات المتعلقة بالأسعار.

استمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع، الا انه في سنة 1982 وما بعدها والى غاية 1985 بدأت الأسعار في التراجع حيث انخفضت من 31.77 دولار للبرميل سنة 1981 الى 24.09 دولار للبرميل سنة 1985 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 24.17%.

2- أهم الازمات: وقد مرت هذه الفترة بأزميتين يمكن الإشارة اليهما كالآتي:

1-2 الازمة الأولى: في الفترة ما بين ديسمبر 1970 وسبتمبر 1973 حيث قفزت أسعار البترول المعلنة وذلك بسبب الصدمة الأولى،⁸ وبعد مرور أيام من الحرب قررت البلدان الستة الخليجية رفع سعر البترول العربي الخفيف من 2.9 دولار إلى 5.11 دولار للبرميل، وقد كان القرار من جانب واحد، أي أن هذه البلدان لم تقم بالتشاور مع الشركات البترولية. بالتالي أصبحت قرارات التسعير والإنتاج من شأن الدول المنتجة وحدها، وبقيت الأسعار تتفاعل مع هذا الواقع الجديد فارتفعت إلى 13 دولار للبرميل في نهاية عام 1978.⁸

2-2 الازمة الثانية: تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت ارتفاعات لم تكن متوقعة رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار حيث قفز السعر الفوري للنفط إلى 31 دولار بعدما كان يبلغ 14.7 دولار للبرميل الواحد، وهذا الأخير يبين بأنه حدثت أزمة طاقوية خانقة بسبب اختلال توازن الكميات المطلوبة والمعروضة.

فالأزمة النفطية الثانية هذه حدثت نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978 ثم أعقبها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب

⁸ قيام حرب أكتوبر 1973 واستخدام الدول العربية البترول للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تساند إسرائيل
⁸ ياسين مصطفى، أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2016-1986، رسالة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي اوحد الحاج، البويرة، 2019-2020، ص 55

العراقية الإيرانية وتقلص العرض الى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار.⁸

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط من 1986 ال 1999

من أجل الوقوف على تحديد الاتجاه العام لأسعار البترول منذ 1986 وإلى غاية 1999، فإن ذلك يتطلب تحديد أهم التطورات التي مرت بها أسعار البترول الفترة محل الدراسة.

أولا: أهم تغيرات أسعار النفط من 1986-1999

كما اشرنا سابقا فان السوق النفطي تتميز بكثرة التقلبات والصدمات انطلاقا من الصدمة النفطية الأولى بداية السبعينات والتي شهدت ارتفاع كبير لأسعار النفط التي تحطت حاجز 30 دولار للبرميل، نتيجة قيام مجموعة من الدول العربية بوقف إمداداتها النفطية للولايات المتحدة الأمريكية على خلفية دعم هذه الأخيرة للكيان الصهيوني، وفي سنة 1981 حدث اختلال توازن العرض والطلب وبداية صدمات التسعير لتخرج السيطرة من يد منظمة OPEC لتتوالى بعد ذلك مجموعة من الصدمات على غرار الصدمة السلبية منتصف الثمانينات والتي أدت إلى انهيار أسعار النفط إلى ما يتراوح بين 10 إلى 12 دولار للبرميل ، وقد عرفت أسعار النفط بداية التسعينات تقلبات شديدة بسبب أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991 حيث ارتفعت الأسعار.⁸

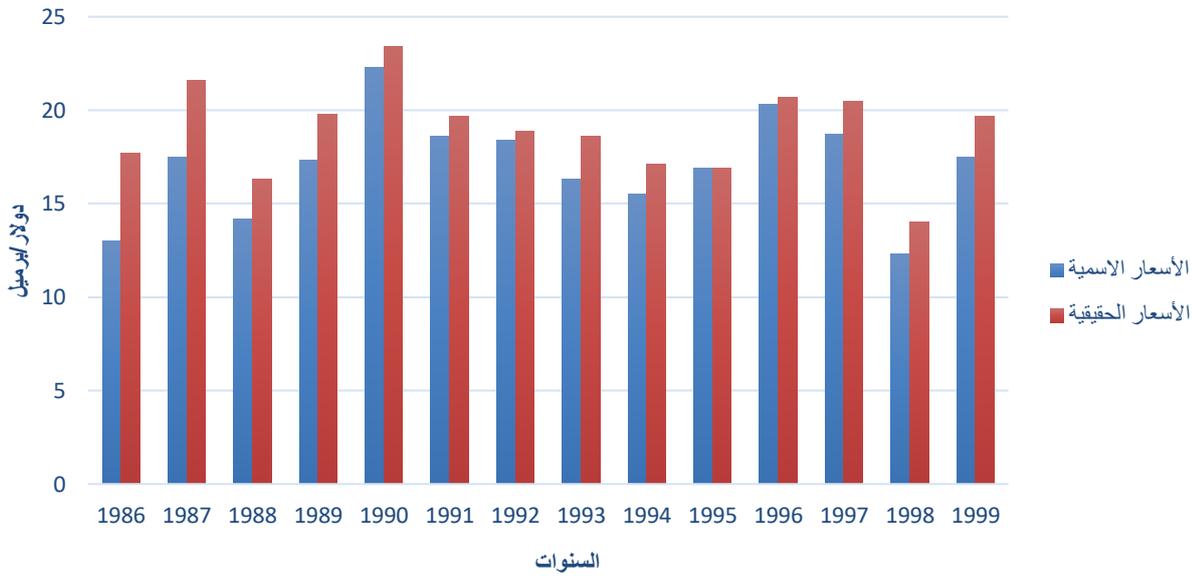
أما بين الفترة 1992-1996 لوحظ استقرار للسوق البترولية، حيث أن الأسعار لم تسجل تقلبات كبيرة فيما عدا سنة 1994 التي عرفت ارتفاعا للأسعار، حيث سجل متوسط الأسعار في هذه الفترة 25 دولار للبرميل، وفي 1997 انخفضت أسعار البترول بـ 40% ، وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج المقرر في اجتماع أوبك في جاكرتا نوفمبر 1997، إلا أنه تراجع مرة أخرى في سنة 1998، أما في سنة 1999 عرفت الأسعار انتعاشا ملحوظا.⁸ في هذا السياق ومن أجل معرفة الاتجاه العام لأسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1999-1986 نقدم الشكل التالي:

⁸يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2017-2018، ص 49

⁸بوالشعور شريفة، أثر تقدمات أسعار النفط عمى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلت الباحث الاقتصادي، العدد 05 جوان 2016، ص 104

⁸ياسين مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 56

شكل رقم (12): اسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية خلال 1986
1999



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات صندوق النفط العربي المتوفر على:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports>

لعل ما ميز هذه الفترة يتمثل أساسا في حدث هام عرفته السوق العالمية للبتروول ويتعلق الأمر بقرار دول منظمة الأوبك القاضي بالتخلي عن نظام الأسعار الرسمية للبتروول الخام حيث قررت دول منظمة الأوبك التخلي عن نظام الأسعار الرسمية للبتروول الخام وترك أسعار مختلف أنواع البتروول تتحدد وفقا لعوامل السوق، معتمدة في ذلك على عدة سياسات للتسعير من ضمنها ما كان يعرف بالطريقة الرجعية «Net-back» لكن هذه الطريقة لم يتم تطبيقها طويلا بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم بداية من عام 1986 لذلك قررت دول منظمة الأوبك التخلي عن الطريقة السابقة والعودة مرة أخرى إلى نظام التسعير الرسمي في ديسمبر من عام 1986 واعتماد نظام تسعير جديد هو سعر سلة أوبك كمؤشر مرجعي لتسعير كل أنواع البتروول الخام المنتج على مستوى دول المنظمة مع التأكيد هنا انه بمجرد تطبيق السعر الجديد تم إيقاف العمل بسعر البتروول العربي الخفيف (لفظ الإشارة) وتم تحديد معدل سلة أوبك حينها بـ 18 دولار أمريكي للبرميل الواحد.⁸

ثانيا: الأزمات النفطية خلال 1986-1999

شهد العقدان الثامن والتاسع من القرن العشرين العديد من التغيرات والأحداث على مستوى السوق النفطية العالمية نتج عنها حدوث أزمات نفطية متتالية نظهرها في النقاط التالية:

⁸ بلقاسم زباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 219-221

1- الأزمة البترولية 1986: تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية، بعد أن تدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، حيث انخفضت تدريجياً وسريعاً إلى حدود 12 دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة للنفط، ما خلق أزمة حقيقة لها ، خصوصاً دول أعضاء الأوبك، وقد سميت "بالأزمة النفطية العكسية" لاختلافها عن الأولى والثانية، اللتان نتجتا من نقص في العرض البترولي أما أزمة 1986 فتميزت بفائض في العرض ولقد ألحقت هذه الأزمة أضراراً كبيراً على دول الأوبك، حيث قلت عوائدها النفطية مما أجبر بعضها وخاصة ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة اللجوء للاقتراض الخارجي في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه ميزانيتها العمومية.⁸ هكذا توالت الصدمة النفطية العكسية لسنة 1986، حيث غيرت سوق النفط من جديد من سوق عارضين الى سوق مشتريين، واعتبرت نتائج الأزمة وخيمة على الدول المنتجة للنفط عامة وعلى دول أعضاء منظمة الأوبك خاصة، دفع هذه الأخيرة إلى مراجعة سياستها النفطية ونظام استغلالها بما يخدم اقتصادها، مع الاعتماد في ممارسة نشاط الصناعة النفطية على الشراكة مع الشركات العالمية المالكة لجميع شروط وخصائص هذه الصناعة.⁸

لم تأت هذه الأزمة صدفة، بل أتت نتيجة تضافر مجموعة من العوامل أدت إلى حدوثها تتمثل في:⁸

- من ناحية الإمدادات، ظهرت دول ومناطق جديدة منتجة للنفط- كبحر الشمال والمكسيك- وتزايد إنتاج دول خارج الأوبك ليصل إلى 40,8 مليون برميل يومياً سنة 1985 بزيادة قدرت بـ 13,2 مليون برميل يومياً أي بنسبة 48% بالمقارنة بسنة 1973 وترجع هذه الزيادة لسياسات الدول الصناعية القاضية بتشجيع الإنتاج المحلي من خارج الأوبك من جهة، وكذا ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تحسن اقتصاديات تلك المناطق .
- من ناحية الطلب، انخفض الاستهلاك الطاقوي بشكل عام والنفطي بشكل خاص، حيث أن الاستهلاك النفطي العالمي بلغ حوالي 5% من العرض الكلي، وانخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من 47.30% سنة 1973 إلى 40% سنة 1983.
- تزايد منافسة مصادر الطاقة البديلة للنفط كالطاقة النووية منذ أزمة 1973 وكذا التزايد التدريجي في الاستثمارات الموجهة لاستغلال وتطوير مختلف مصادر الطاقة البديلة وذلك منذ 1975.

⁸ زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 51

⁸ امينة مخلفي، مدخل الى الاقتصاد النفطي، مرجع سبق ذكره، ص 04

⁸ خمويجة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 53-54

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

- تضارب المصالح بين دول أعضاء الأوبك، وعدم احترام بعض الدول الأعضاء لحصتها المفروضة من الأوبك، حيث لجأت السعودية إلى عقود الصافي المكرر بكمية وصلت إلى 1,25 مليون برميل/ يوم، وقيام نيجيريا برفع حصتها من الإنتاج بـ 200 مليون برميل/ يوم، وهذا ما نتج عنه انخفاض الأسعار سنة 1986.

2- الازمة النفطية 1990: في اوت 1990 اجتاح الجيش العراقي في عهد الرئيس الراحل صدام حسين الكويت، وبدأت الأزمة بين البلدين في 18 جويلية 1990، عندما اتهمت بغداد جارتها بـ"قضم" أراضيها و"سرقة" النفط من حقل الرميلة النفطي في جنوب البلاد، وطالبت بتسديد نحو ملياري يورو. ونفت الكويت هذه الاتهامات، وردت بأن العراق هو من يحاول حفر آبار النفط على أراضيها، واتهم العراق الكويت أيضاً بأنها "تغرق عمداً" سوق النفط. وبين البلدين خلافات عديدة، لكن قضية ترسيم الحدود المعلقة منذ استقلال الكويت في 1961 هي الأكثر تعقيداً. وطالبت بغداد الكويت بإلغاء الديون التي اقترضتها منها خلال حربها ضد إيران (1980-1988) معتبرة أنها دافعت بها عن هذه الدولة الخليجية أيضاً.⁸

ومع حشد الجنود العراقيين على الحدود والتهديدات الإعلامية، ارتفعت أسعار النفط من نحو 15 دولاراً في بداية شهر جويلية إلى ما قارب 19 دولاراً في نهاية الشهر، وقبل الغزو بيومين. ومع الغزو واحتلال الكويت، تجاوزت أسعار النفط 41 دولاراً في نهاية سبتمبر، أي إن الأسعار ارتفعت 173 في المئة، ولكن بحلول ذلك الوقت بدأت الأسواق تشعر بزيادة الصادرات السعودية الكبيرة، بالإضافة إلى زيادات من دول أخرى، فبدأت الأسعار بالانخفاض، ولكنها ارتفعت في اليوم الأول والثاني من بداية تحرير الكويت في جانفي 1991، ثم انخفضت بعدها بسرعة، على الرغم من الحرب التي شاركت فيها 28 دولة. وبنهاية شهر ماي، عادت أسعار النفط إلى ما كانت عليه قبل الغزو مباشرة بنحو 19 دولاراً للبرميل.

كانت آثار غزو العراق للكويت في أسواق النفط ستكون أكثر كارثية مما دُكر أعلاه لولا توافر طاقة إنتاجية فائضة في السعودية. فقد كان إنتاج الرياض نحو 5.4 مليون برميل يومياً في شهر جويلية، مباشرة قبل الغزو. ومع خسارة النفط العراقي والكويتي بعد فرض حظر عالمي عليها، رفعت السعودية إنتاجها إلى 7.6 مليون برميل يومياً في سبتمبر، وهذا يعني أنها زادت الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً خلال 40 يوماً تقريباً، ثم رفعته إلى 8.5 مليون برميل يومياً مع نهاية العام. والنتيجة أن السعودية وحدها زادت صادراتها بشكل عوّض جزءاً كبيراً من

⁸ يوم غزا العراق الكويت.. القصة الكاملة لما حدث وهل أعطت واشنطن الضوء الأخضر لصدام حسين؟

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

صادرات الكويت والعراق إلى الأسواق العالمية. ولم تؤد زيادة الإنتاج إلى وقف ارتفاع أسعار النفط فقط، ولكنها أسهمت في تخفيضها أيضا.⁸

3- الأزمة النفطية 1998: شهد العالم منذ أواخر 1997 انخفاضا حادا في أسعار النفط، كان لها الأثر الكبير على إيرادات الدول المصدرة للنفط، وعلى موازين مدفوعاتها وبشكل عام على أوضاعها الاقتصادية، كما أثرت على الدول المستهلكة له. ومن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة وبدء الأسعار في التراجع ما يلي:

- الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عامي 1997 والتي ترجع أساساً إلى كون معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتتها هذه الدول كانت أكبر وأقوى من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية في هذه الدول على التعامل معها بالشكل المطلوب. وسواء تعلق الأمر بحركات رؤوس الاموال، أو بمعدلات وطبيعة الاستثمار، أو تعلق الأمر بأسعار الصرف والسياسات الاقتصادية بشكل عام فإن البنية الأساسية المالية والاقتصادية لهذه الدول لم تكن بالمستوى الذي من شأنه استيعاب كثافة حركة النشاط الاقتصادي وتوظيفه بشكل صحي.⁸ الأمر الذي اثر بشكل كبير في الطلب على النفط الخام، وهو ما انعكس سريعا على أسعار النفط التي تراوحت أسعارها منذ اتفاق أوبك في 1986 وحتى الأزمة حول العشرين دولارا للبرميل ولكن الأزمة الآسيوية هوت بسعر البرميل إلى ما بين 10 و 11 دولارا خلال العامين المذكورين.⁸

- وترجع هذه الأزمة إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جوان 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من البترول الخام بنسبة 10%.⁸

- قرار الأمم المتحدة القاضي بالسماح للعراق ببيع النفط ضمن ما عرف ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"، وهذا ما أدى إلى زيادة الإنتاج؛

- ارتفاع مستوى المخزونات النفطية المكونة من الدول الصناعية؛

- الجانب الطبيعي، حيث اتسم شتاء 1997-1998 بكونه دافئ مقارنة مع السنوات السابقة، خاصة الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، خصوصا أن هذه المنطقة معروفة باستهلاكها الكبير للطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، وهذا ما أدى إلى تراجع الطلب النفطي.⁸

⁸ انس بن فيصل الحجري، في الذكرى الـ30 لغزو العراق للكويت: الآثار في أسواق النفط مستمرة لليوم

<https://www.independentarabia.com/node/140316> 2021/02/08/ 19:20

⁸ جاسم المناعي، الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص، المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية، بيروت، 8ماي 1998، ص 3

⁸ أبرز اتجاهات أسعار النفط خلال 34 عاما <https://www.alaraby.co.uk> 2021/02/08

⁸ زمال وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص 53

⁸ خوميحة فتبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 56

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط من 2000 الى 2022

بشكل عام يمكن القول ان أهم ما ميز القرن الحالي هو زيادة الاهتمام أكثر بمستويات أسعار النفط الخام في السوق الدولية من طرف الأطراف الفاعلة في أسواق النفط العالمية ما جعل من أسعار النفط ومنذ بداية القرن الواحد والعشرون تشهد تطورات ملحوظة لم تكن متوقعة ، صاحب هذه الأخيرة مجموعة من الأزمات النفطية التي كان سببها مجموعة من العوامل التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وأسعار النفط بصفة خاصة.

أولاً: أهم تغيرات الأسعار خلال 2000-2022

بينما كانت بؤادر الانتعاش الاقتصادي في دول جنوب شرق اسيا واوربا والولايات المتحدة الامريكية تدفع بالطلب الى الزيادة بنحو 1.3 مليون برميل، لتبدأ الأسعار بالتحسن تدريجيا ابتداء من ذلك التاريخ لتصل الى 29 دولار للبرميل في جوان 2000.⁸

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل. إلا أنها أخذت منحى تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 . مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث انتهت فترة الارتفاع المتواصل في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض.⁸ حيث شهد الاقتصاد العالمي واسواق الطاقة عموما، والنفط على وجه الخصوص خلال الاعوام الثلاثة الممتدة من 2008 الى 2010 العديد من الهزات الناجمة عن الازمة المالية العالمية التي اندلعت في خريف عام 2008، واشتد وقعها في النصف الاول من عام 2009.⁸

والجدول التالي يبين اهم تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010

⁸ عاشور عبد الحكيم، بوبكر بن العايب، اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1995-2016، مجلة المعارف، العدد 23، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2017، ص 417.

⁸ ابراهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة 2000-2010، مجلة المعارف، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013، ص ص 206-207 .

⁸ كريستوف ألسوب، بسام فتوح، تطورات اسوق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول، الكويت، 2010، ص 09

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

جدول رقم: (25) تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة 2000-2010

دولار/البرميل

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي *100 = 2000	السعر الحقيقي
2000	27.6	100	27.6
2001	23.1	101.8	22.7
2002	24.3	103.4	23.5
2003	28.2	105.1	26.8
2004	36.0	107.3	33.6
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.3	60.5
2008	94.4	116.5	81.0
2009	61.0	117.4	52.0
2010	77.4	118.6	65.3

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: تقرير الأمين العام، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 39، الكويت، 2012، ص 101

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ تذبذب أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2010 حيث ارتفع السعر الاسمي من 2000 و الى غاية 2008، باستثناء عام 2001 الذي انخفضت فيه الأسعار، حيث شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً شديداً في معدلات نموه؛ تزامن ذلك مع أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لتعاود أسعار النفط الارتفاع من جديد في 2002 إلى 2008 حيث شهدت أسواق البترول العالمية تصاعداً مستمراً في أسعار البترول الخام لتصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، حيث بلغ خلالها مقدار التغير بين 2001 و 2008 حوالي 71.3 دولار للبرميل، أي ارتفعت الأسعار في سنة 2008 أكثر من ثلاثة اضعاف على ما كانت عليه في سنة 2001، في حين تراجعت الأسعار بشكل حاد في نهاية 2008 عندما عصفت الأزمة المالية العالمية بمؤسسات المال والمصارف وأسواق الأسهم العالمية، وكانت النتيجة انخفاض أسعار النفط من 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 الى 61.0 دولار للبرميل سنة 2009.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

اما الفترة الموالية التي امتدت بين 2011-2019 فيمكن الإشارة الى تغيرات أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (26) تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية خلال الفترة 2011-2019

دولار/برميل

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 100 = 2005	السعر الحقيقي
2011	107.5	109.6	98.1
2012	109.5	111.0	98.7
2013	105.9	112.4	94.2
2014	96.3	114.1	84.4
2015	49.5	115.5	42.9
2016	40.8	116.6	35.0
2017	52.4	118.3	44.3
2018	69.8	120.2	58.1
2019	64.0	122.0	52.5

المصدر: تقرير الأمين العام، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 46، الكويت، 2019، ص 59

بين جانفي 2011 وجوان 2014 ، فقد كانت أسعار نفط برنت مستقرة نسبياً حوالي 110 دولارات أمريكية للبرميل ، وهو متوسط ثلاث سنوات ونصف، حيث عرفت اسعار النفط ارتفاعا لم يسبق له مثيل من قبل. الا انه وفي سبتمبر 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل مطرد ابتداء من تلك النقطة، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عند 29 دولارًا أمريكيًا في جانفي 2016.⁸

هذا وقد عرف عام 2019 عدد كبير من العوامل المتعارضة الناتجة عن أحداث الاقتصاد الكلي العالمي ودوائر الصناعة النفطية. حيث ان الركود الصناعي العالمي ومخاوف الطلب المرتبطة بالصراعات التجارية بين الصين والولايات المتحدة والنمو القوي المستمر في إنتاج النفط الصخري لهذه الأخيرة أثر سلبا على الأسعار. الأمر الذي دفع متوسط أسعار النفط الخام إلى الانخفاض.⁸

⁸ Reinhard Ellwanger, Benjamin Sawatzky . Konrad Zmitrowicz. **Factors Behind the 2014 Oil Price Decline** . The Bank of Canada Review .autumn 2017 .P 01

⁸ جيمس ماسون، لويز بينتو، عبد الرحمان الجهني، تحليل اقتصادي: احتمال ارتفاع أسعار النفط في عام 2020، تقرير صادر عن قسم الاقتصاد في QNB، ديسمبر 2019، ص 01

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ ان أسعار النفط عاودت انتعاشها مع تعافي للاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011، حيث بلغت الأسعار الاسمية للنفط ذروتها عام 2012 لتصل إلى 109.5 دولار للبرميل، وبدأت أسعار البترول بالانخفاض المفاجئ خلال عام 2014 ليلغ سعر النفط سنة 2016 حوالي 40.8 دولار للبرميل، أي بمقدار تغير يقدر ب 57.63% مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر خمس سنوات، أما في عام 2017 فقد سجل سعر الاسمي للنفط ارتفاعا ب 28.4% مقارنة بسنة 2016 واستمر الارتفاع الى غاية 2018 ويعود ذلك الى اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على خفض إنتاج النفط، ما ساهم في إعادة التوازن إلى السوق العالمية للنفط عام 2018.

ثانيا: **الأزمات النفطية:** مرت هذه المرحلة بمجموعة من التقلبات العنيفة نذكر منها:

1- أزمة 2008: سوف نستعرض من خلال هذه الدراسة الأزمة المالية وتأثيراتها على أسعار النفط العالمية وذلك كما يلي:

1-1 مفهوم الازمة المالية العالمية : للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 جذور تاريخية فهي لم تكن وليدة سنة 2008 أو 2007 بل تعود لبداية الألفية الجديدة في بداية عام 2000 ، حيث كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سميت أزمة "دوت كوم" متعلقة بشركات الانترنت ، حينها قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من 6.5 % الى 3.5 % خلال شهور قليلة لزيادة السيولة في السوق و تشجيع الانفاق، و بعد ذلك أتت هجمات 11 سبتمبر التي سببت مشاكل اقتصادية أخرى مما استدعى تخفيض نسبة الفائدة الى 1% في شهر جويلية 2003 و استمر ذلك لمدة سنة.⁸

الامر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل وزادت وفقاً لذلك عمليات الاقراض من قبل البنوك وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وذلك من دون معرفة قدرة الأسر على السداد وعدم معرفة هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال. ففي بداية عام 2006 وحدثت حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة اذ وصلت إلى 5.2 % وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض الرديئة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم مما أدى إلى حجز البنوك على تلك العقارات بنسبة 93 % وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالغراملات المالية طيلة حياتهم ومما زاد من تفاقم المشكلة ، اتجه البنوك في تجميع

⁸لبل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 23

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

القروض العقارية المشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين ، مما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى.⁸

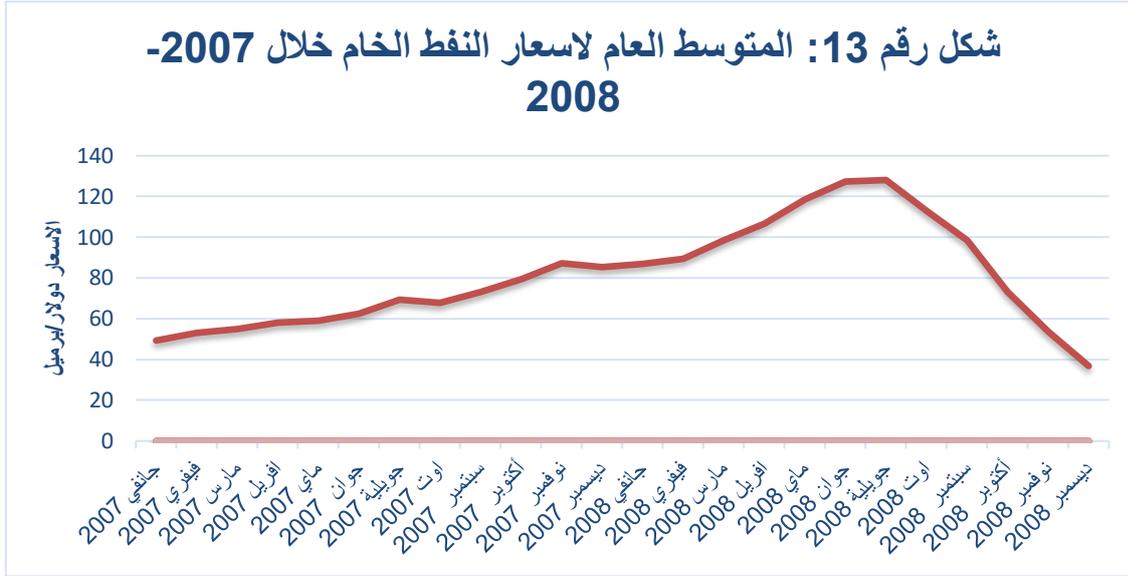
1-2 اثر الازمة المالية العالمية 2008 على أسعار النفط: ان سوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية طالما أنها انتقلت إلى القطاع الحقيقي. فالنفط الخام سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، وأن العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) أكدت في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بشكل عام، على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي. حيث أن المتوسط العام لأسعار للنفط الخام أخذ في الانخفاض،⁸ وبهذا تميّز عام 2008 بأنه عام غير عادي في السوق البترولية الدولية، حيث ارتفعت الأسعار من حوالي 93 دولاراً للبرميل مع بداية العام، إلى حوالي 147 دولار للبرميل في منتصفه، لتتخفّف مع نهايته إلى 40 دولاراً للبرميل. كما تميز بالاختلافات الكبيرة في آراء الخبراء والمسؤولين في أسباب ارتفاع وانخفاض الأسعار، وكيفية معالجة تذبذبها الكبير.⁸

ويوضح الشكل الموالي التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في جانفي من العام 2007 وحتى شهر ديسمبر من العام 2008.

⁸ إيمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص 104

⁸ محمد خليل فياض، خالد على الزائدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، الندوة العلمية الثالثة حول : الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المنظمة العالمية للطاقة، طرابلس، يوم الثلاثاء الموافق 20/1/2009، ص ص 14-16

⁸ إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 25 مارس 2009، ص 01



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على

https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=F000000_3&f=A

من خلال الشكل نلاحظ ان الأزمة المالية أقلت بظلالها على التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط على مدار عام 2008 حيث شهد النصف الأول من هذا العام صعودا متسارعا لأسعار النفط، إلى مستويات قياسية جدا، وبمعدلات مزيدة حيث تجاوز متوسط الأسعار خلال ستة أشهر الأولى من 2008 عام حوالي 104.59 دولار للبرميل، الا أنه وبمجرد تفاقم الأزمة وزيادة حدتها وبدء الانخيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية ومع نهاية شهر جويلية أخذت الأسعار في الانخفاض بشكل حاد لم يسبق له مثيل، وبمعدلات متناقصة.

2- الصدمة النفطية 2014: شهد العالم انخفاض أسعار النفط لأكثر من النصف، منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015؛ إذ انخفض سعر مزيج برنت من 115 دولار للبرميل في جوان 2014 حتى بداية عام 2015، إلى اقل من 50 دولار للبرميل في جانفي من عام 2015، وأصبح يتراوح ما بين 50 و60 دولار للبرميل حتى انفجار فقاعة الأصول في الصين في سبتمبر 2014، لينخفض إلى ما دون 50 دولار للبرميل، ثم أدى رفع الحظر عن صادرات النفط الإيراني في جانفي 2015 إلى المزيد من الانخيار في الأسعار، لتتخفف إلى ما دون 40 دولار للبرميل في فترة وجيزة.⁸

يمكن الإشارة الى تغيرات أسعار النفط خلال فترة ازمة 2014 وذلك من خلال الجدول التالي:

⁸ خالد راشد الخاطر، تحديات انخيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 02

جدول رقم (27): تغيرات أسعار النفط خلال أزمة 2014

دولار/برميل

الأسهر	متوسط النفط الخام	النفط الخام، برنت	النفط الخام، دبي	النفط الخام، WTI
جانفي 2014	102.10	107.42	104.01	94.86
فيفري 2014	104.83	108.81	104.94	100.73
مارس 2014	104.04	107.40	104.15	100.57
افريل 2014	104.87	107.79	104.73	102.08
ماي 2014	105.71	109.68	105.60	101.86
جوان 2014	108.37	111.87	108.01	105.24
جويلية 2014	105.23	106.98	105.76	102.94
اوت 2014	100.05	101.92	101.85	96.38
سبتمبر 2014	95.85	97.34	96.99	93.22
أكتوبر 2014	86.08	87.27	86.57	84.40
نوفمبر 2014	76.99	78.44	76.73	75.81
ديسمبر 2014	60.70	62.33	60.52	59.26
جانفي 2015	47.11	48.07	45.98	47.27
فيفري 2015	54.79	57.93	55.83	50.61

Source : zhenbo HOU ,Jodi keane, jane Kennan, the oil price shock of 2014, working paper, 415, adi,2015, p p01-02

إن النظرة الفاحصة لتراجع أسعار النفط في عام 2014 تكشف عن العوامل التالية بوصفها أهم العوامل. فقد ظل الطلب على النفط ضعيفا خلال العامين الماضيين (2012-2013) بسبب تراجع النشاط الاقتصادي في أوروبا وبلدان آسيا. وارتفاع طلب الصين على النفط بما يعادل إجمالي استهلاك اليابان والمملكة المتحدة من النفط عام 2013، ثم هبط بشدة عام 2014 صاحبه تباطؤ اقتصادها إلى جانب بطء النمو الاقتصادي في أوروبا وبلدان آسيا الأخرى. فهذا الهبوط الحاد لأسعار النفط بين سبتمبر وديسمبر 2014 يعزى بالدرجة الأولى إلى هبوط الطلب العالمي بسبب زيادة بطء النمو في أوروبا وأجزاء من آسيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع المعروض حيث واجهت سوق النفط فائضا في المعروض وصل إلى 1.5 مليون برميل يوميا.⁸ كما اسند خبراء في المجال النفطي أسباب الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى عوامل عدة تتمثل في المؤثرات الخارجية والأزمات الاقتصادية والحروب وعوامل تنشيط التنمية في الدول إضافة إلى دخول

⁸شانتا ديفاراجان، ليلي متقي، أسعار النفط... إلى أين؟، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، واشنطن،

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

النفط غير التقليدي، جميع هذه العوامل أثرت بالسلب والايجاب في أسعار النفط بالأسواق العالمية ولكن مع نشوب الحروب والأزمات في منطقة دول الشرق العربي كانت من العوامل التي ساعدت في رفع أسعاره. كما أن انخفاض أسعار النفط يعود ايضا بالدرجة الأساسية الى وجود مؤثرات خارجية وأهداف سياسية تتحكم في الأسواق النفطية و اصرارهم على عدم خفض الإنتاج لاسيما دول داخل اوبك، ومن ثم زاد العرض وأغرقت الأسواق بالنفط أدى الى تدهور أسعار الخام ووصوله إلى ادنى المستويات.⁸

تعتبر هذه الصدمة فريدة من نوعها بين صدمات أسعار النفط في العقود الأخيرة ، حيث أن انخفاض الأسعار حدث بشكل سريع ، ولم يكن من المتوقع أن يكون لها اثار وخيمة بهذه السرعة، فقد تبين بالفعل أن لها تبعات طويلة الأمد. علاوة على ذلك وعلى عكس انخفاض الأسعار خلال 2008-2009 الذي حدث جنباً إلى جنب مع الأزمة المالية العالمية، و في خضم الصدمات العالمية الكبيرة الأخرى التي حدثت من قبل لم يكن لها نفس تأثير هذه الصدمة النفطية على النتائج الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط.⁸

3- أسعار النفط في ظل جائحة فيروس كورونا 2020-2022: يعد يوم الإثنين 20 افريل 2020 يوماً أسود في تاريخ صناعة النفط؛ إذ انهارت أسعار النفط الأميركي القياسي المعروف بخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 300% خلال تداولات ذلك اليوم، وسجل تناقص 37 دولاراً للبرميل عند التسوية. وقد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية، وكان له أثراً عميق امتد من تكساس الأمريكية، مروراً ببحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقاً إلى اليابان. ومع تقلص القدرة التخزينية الأمريكية وتكلفتها الباهظة، فقد يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجاناً أو يقدم إجراءات مالية لزيائنه لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين. وهذا ما حدث لعقود تسليم ماي، حيث هرع أصحابها لإعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين. فكانت أسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل، وذلك باعتبار ان الصناعة النفطية على المستوى العالمي قدرت بحدود 3.3 تريليونات دولار لعام 2019، ولكن إذا أضفنا إليها تكلفة أعمال التنقيب والاكتشافات والإنتاج والخدمات التقنية المساعدة والموجودات وبنيتها التحتية ستبلغ أضعاف هذا الرقم، لهذا تعد صناعة النفط من أهم النشاطات الصناعية في العالم وأكبرها.⁸

⁸ عيساوي سهام، اغيار أسعار النفط وأثره على اقتصاديات الدول - دراسة حالة الجزائر -، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 103

⁸ Francesco Grigoli .Alexander Herman .Andrew Swiston .A Crude Shock: Explaining the Impact of the 2014-16 Oil Price Decline Across Exporters .Article in IMF Working Papers.17/160 · January 2017 .P 03

⁸ وحدة الدراسات السياسية، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، سلسلة تقييم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، افريل 2020، ص ص 02-03

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

تسبب جائحة فيروس كورونا وتدابير الاحتواء المرتبطة بها في انكماش عالمي غير مسبوق له في النشاط الاقتصادي وانحيار في الطلب على المنتجات النفطية في جميع أنحاء العالم في عام 2020،⁸ الامر الذي دفع الدول المنتجة الرئيسة للنفط داخل وخارج أوبك الى عقد اجتماعا غير اعتياديا في شهر فيفري لمناقشة التداعيات الاقتصادية المحتملة لانتشار فيروس كورونا على الطلب العالمي على النفط، وأوصت باستمرار العمل باتفاق تعديل كميات الانتاج (اتفاق أوبك+) حتى نهاية عام 2020، بيد أن دول المنظمة لم تتمكن خلال اجتماعها المنعقد خلال شهر مارس من التوصل إلى اتفاق مع روسيا بشأن خفضا إضافيا لكميات الانتاج في إطار تمديد العمل باتفاق أوبك+ الهادف الى التخفيف من حدة انخفاض أسعار النفط إثر تراجع الطلب العالمي، وهو ما نتج عنه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية زيادة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي يواجه فيه الطلب على النفط ضغوطات حادة. بناء على ما سبق، تأثرت الأسواق العالمية للنفط بهذه التطورات التي نتج عنها تراجع في مستويات الأسعار العالمية التي سجلا خلال الربع الأول من العام 2020 وفق سلة خامات أوبك تراجعاً بنسبة 15.42 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة عام 2019.⁸

رغم كل هذا فان جائحة كورونا ليست هي السبب الوحيد في انخفاض أسعار النفط، لكنها ربما السبب الأبرز حالياً، إذ إن الخلافات النفطية ليست وليدة اللحظة، في ظل الحرص الأمريكي على المحافظة على صدارة الدول المنتجة للنفط، ولهذا سعت أمريكا للحيلولة دون إغراق السوق، والضغط لتوقيع اتفاق (أوبك+).⁸

خلاصة القول فإن أهم تميز به الاتجاه العام لأسعار البترول خلال 2020-2022 هو ما توضحه أرقام

الجدول التالي:

⁸ الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 فيدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، OECD، أكتوبر 2020، ص 19

⁸ عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، الإصدار الحادي عشر - أبريل 2021، ص 07

⁸ تقدير موقف، آثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، ص 02

جدول رقم (28): تغيرات أسعار النفط خلال 2020-2022

دولار/البرميل

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
01/01/2020	65.1	01/04/2021	63.24
01/02/2020	55.53	01/05/2021	66.91
01/03/2020	33.92	01/06/2021	71.89
01/04/2020	17.66	01/07/2021	73.53
01/05/2020	25.17	01/08/2021	70.33
01/06/2020	37.05	01/09/2021	73.88
01/07/2020	43.42	01/10/2021	82.11
01/08/2020	45.19	01/11/2021	80.37
01/09/2020	41.54	01/12/2021	74.38
01/10/2020	40.08	01/01/2022	85.41
01/11/2020	42.61	01/02/2022	92.76
01/12/2020	49.17	01/03/2022	103.70
01/01/2021	54.38	01/04/2022	104.93
01/02/2021	61.05	02/05/2022	110.09
01/03/2021	64.56	01/06/2022	117.07

[/https://www.opec.org](https://www.opec.org)

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل اسعار سلة خامات اوبك قد انخفض خلال شهر أبريل 2020 بنسبة 47.93% مقارنة بشهر مارس، ليصل الى 17.66 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى لها منذ شهر ديسمبر 2001. وقد كان لارتفاع المعروض النفطي في الأسواق الفورية، والتراجع الكبير في الطلب على النفط، وزيادة مخزونات النفط العالمية، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد دوراً رئيسياً في انخفاض الأسعار في بداية سنة 2020 وانحيارها في افريل.

لتعود الأسعار بعد ذلك في الارتفاع خلال شهر ماي 2020 بنسبة 42.52% مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 25.17 دولار للبرميل. وقد كان لبدء تطبيق الاتفاق التاريخي بشأن خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك+) المشاركة في إعلان التعاون، والذي يهدف لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد دوراً رئيسياً في ارتفاع الاسعار خلال شهر ماي 2020 وذلك للمرة الاولى خلال هذه السنة.

استمرت الأسعار في الارتفاع الى غاية شهر اوت 2020 لتصل إلى 45.19 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى لها في ستة أشهر. ويرجع الارتفاع بشكل رئيسي إلى انخفاض الإنتاج بشكل كبير واستمرار التعافي في

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

السوق النفطية، لتعود أسعار سلة خامات أوبك الى الانخفاض في شهر سبتمبر 2020 بشكل حاد بلغت نسبته 8.07% مقارنة بالشهر الذي قبله، ليصل الى 41.54 دولار للبرميل، وهو أول انخفاض له منذ شهر افريل 2020، ويعود ذلك بشكل كبير إلى استمرار ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد الامر الذي أدى الى تزايد المخاوف بشأن توقعات تراجع الطلب العالمي على النفط والذي أدى بدوره الى تراجع الانتعاش في اسواق النفط الخام.

مع بداية انتشار الأنباء الإيجابية عن لقاحات فيروس كورونا المستجد عرفت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا خلال شهر نوفمبر 2020 بنسبة 6.31% مقارنة بشهر اكتوبر، ليصل الى 42.61 دولار للبرميل. هذا وقد استمرت الأسعار في الارتفاع خلال 2021 لتصل في نوفمبر الى 82.11 دولار للبرميل وذلك مع ظهور اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، لتعود الأسعار الى الانخفاض خلال نوفمبر وديسمبر وذلك مع ظهور المتحور الجديد اوميكرون، ثم عودة الارتفاع من جديد لتصل الى اعلى مستوى لها في فيفري 2022 لتصل الى 92.27 دولار للبرميل وهو اعلى سعر منذ 2014 ويعود ذلك ارتفاع في الطلب على النفط رغم ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا في مختلف أنحاء العالم، وذلك لأن متحور اوميكرون لم يعد يمثل عائقا كبيرا كما كان يُحشى في البداية، هذا وقد تجاوزت أسعار النفط حاجز المائة دولار للبرميل ، حيث استمرت الأسعار في الارتفاع لتصل إلى 117.07 في جوان 2022 وذلك نتيجة التوترات السياسية في أنحاء العالم لا سيما تصاعد التوتر بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة أخرى بسبب الوضع في شرق أوكرانيا.

المبحث الرابع: سوق النفط العالمية

تحتل تطورات السوق النفطية بمتابعة مستمرة، وتستحوذ على قدر كبير من الاهتمام من طرف مختلف دول العالم. وذلك للدور الحيوي الذي يلعبه النفط في تحريك عجلة الاقتصاد الدولي، هذا وقد شهدت السوق النفطية العالمية منذ نشأة الصناعة النفطية وإلى غاية يومنا هذا، مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي أثرت عليها من حيث النوع والحجم، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف ولو باختصار على طبيعة سوق النفط العالمي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسوق النفطية

بما أن النفط يعتبر سلعة مهمة بل استراتيجية فإن التكلم عن سوق النفط يعتبر من بين المواضيع الأكثر أهمية في العصر الحديث، وعلى هذا الأساس سوف نحاول إعطاء بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بسوق النفط كمفهومه ومكوناته، مع ذكر أهم خصائصه، وأشكاله.

أولاً: تعريف السوق النفطية

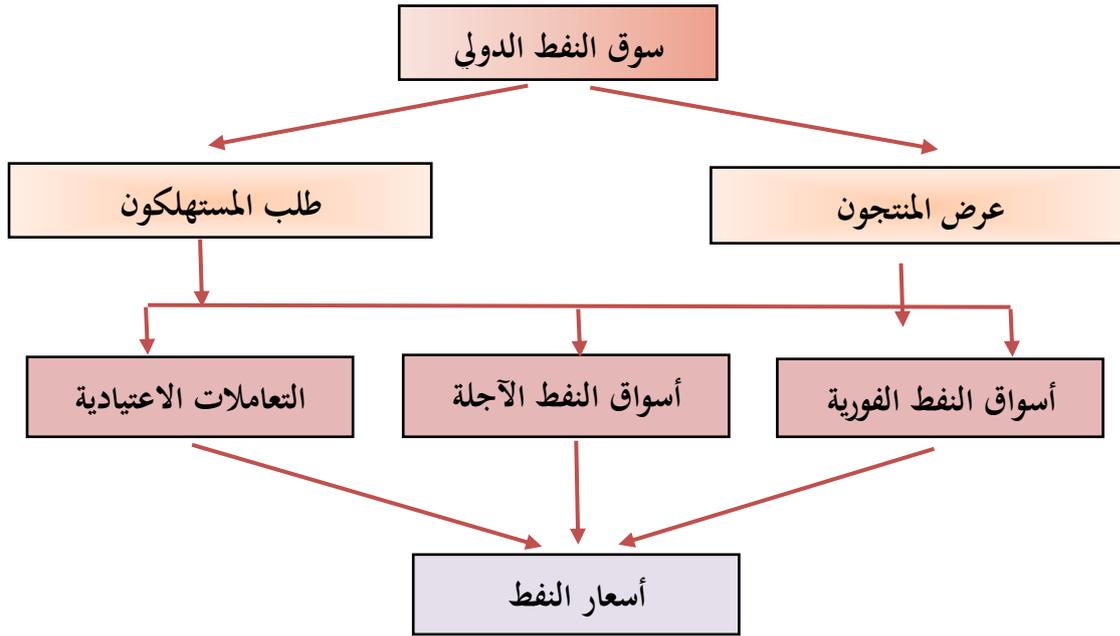
هي السوق التي يتم فيها التعامل بالنفط، وتخضع هذه السوق لقوى العرض والطلب زيادة على عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.⁸ إن السوق العالمية للنفط هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معين. أو هي المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة.⁸

من المعروف أن لأسواق النفط ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون و المشترون و السلعة محل التداول، والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق ويمكن الإشارة إلى مكونات سوق النفط من خلال الشكل التالي:

⁸خوميحة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 17

⁸شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر في الفترة 1980-2016، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص 81

شكل رقم: (14) مكونات سوق النفط العالمية



المصدر: يحيى حمود حسن البوعلي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010، ص 37

ثانياً: خصائص السوق النفطية: تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن باقي أسواق المواد الأولية ومن أهمها ما يلي:

1- ارتفاع نسبة الاحتكار: أي وجود عدد قليل من المنتجين، بحيث ينتج كل منهم حجماً كبيراً في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد سياسته الإنتاجية أو السعرية سياسة تنافسية، أي أن كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته.⁸

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسياً من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث واستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة

⁸ نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 04، جامعة بابل، العراق، 2011، ص 04

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

الفيزيائية.. وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.⁸

3- الاتجاه نحو التكتل (الكارتل والمنظمات⁸): تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق ما يجعلها تتجه نحو التكامل.

4- تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة، ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة.⁸

5- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصيرة، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، ولكن بمرور الوقت على المدى المتوسط والطويل يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة.⁸

6- ازدياد استهلاك الدول النامية للطاقة: تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى زيادة نسبة الاستهلاك العالمي للطاقة، ففي الفترة (1970-2013) ارتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بـ 157% إذ كان في سنة 1970 حوالي 104 مليون برميل نفط مكافئ/ يوم وبلغ 268 مليون برميل نفط مكافئ/ يوم، هذه الزيادة أغلبها حدثت في الدول النامية حيث ارتفع طلبها على الطاقة بحوالي 500% خلال هذه الفترة، كما عرف استهلاك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للطاقة زيادة بحوالي 69.1%.

⁸ أمينة مخلفي، أثر أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى التجارب العالمية)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 54.

⁸ الكارتل النفطي: هو حلف احتكاري يضم الشركات النفطية العالمية للسيطرة على السوق النفطية العالمية من خلال التحكم في الأسعار واستبعاد المنافسة السعرية.

⁸ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 98

⁸ بلقطة براهيم، قسول أمين، بحيث حسان، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، القسم (أ) العلوم الاقتصادية و القانونية، ص 160

7- سوق غير مستقرة: ويرجع عدم الاستقرار إلى تزايد أهمية النفط في مختلف المجالات على مستوى الاقتصاد العالمي، وكذا عدم استقرار الأسعار بسبب التغيرات المستمرة التي تحدث في كل من العرض والطلب.⁸

ثالثاً: أشكال الأسواق النفطية

تطورت قنوات تسويق النفط بشكل كبير مما أنتج أشكالاً عديدة من الأسواق النفطية، يمكن ذكرها كالتالي:

1- السوق النفطية الفورية: وتسمى أيضاً بالأسواق الحرة أو الآنية ويعود ظهورها منذ نشوء صناعة النفط في العالم ولكنها تطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وتعكس كلمة "Spot" فوري بيع وشراء كميات معينة من النفط في المدى القصير، أما السوق الفورية فتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي، ويمكن تعريف الصفقة الفورية للنفط بأنها: اتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد، وتنطبق عادة على صفقة واحدة. ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت أو اعتماد سعر عائم والذي قد يكون وقت تحميل الشحنة أو وقت تسليمها، وهذا لأجل إدارة خطر تقلب الأسعار. وهذه السوق تشكل نسبة غير قليلة من مجموع السوق النفطية إذ تتراوح ما بين 15 و20% من مجموع الكميات المتبادلة دولياً وتمثل عنصراً أساسياً في التأثير على مستويات الأسعار (في الوقت الحاضر) من خلال تداول مجموعة من النفوط تبعاً لمعيار جودة نفط الإشارة في هذه السوق.

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبتروكروم في أوروبا (لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودي في آسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقاً لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

كان النفط يتداول وحتى مطلع الثمانينات بشكل يغلب عليه عقود التوريد طويلة الأجل محددة الأسعار مسبقاً، غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في

⁸خوميحة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 18

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

العرض العالمي للبترو، لم يلبث أن دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للبترو.⁸

2- أسواق النفط الآجلة او المستقبلية: العقد المستقبلي هو اتفاق تعاقدى لبيع أو شراء سلعة معينة أو أداة مالية بسعر محدد سلفا في تاريخ محدد في المستقبل. يمكن اشتقاق العقود المستقبلية من مجموعة أصول متنوعة من السلع التقليدية.

من الناحية المالية، العقود المستقبلية هي عقد موحد بين طرفين لتبادل أصل محدد من كمية ونوعية محددة بسعر متفق عليه اليوم (سعر العقود المستقبلية) على أن يتم التسليم في تاريخ محدد في المستقبل يطلق عليه تاريخ التسليم. يتم تداول العقود في بورصة العقود المستقبلية، الطرف الذي يوافق على شراء أصل في المستقبل "المشتري" يطلق عليه مصطلح "مركز شراء"، والطرف الذي يوافق على بيع أصل في المستقبل "البائع" يطلق عليه مصطلح "مركز بيع". يعكس المصطلح توقعات الطرفين فالمشتري يأمل أو يتوقع أن سعر أصل سوف يرتفع، في حين يأمل البائع أو يتوقع أن السعر سوف ينخفض.⁸

ظهرت السوق المستقبلية بسبب التقلب الكبير في أسعار النفط وتعد من أكثر الأسواق نشاطا في العالم سواء التعاملات قصيرة أم طويلة الأجل، إذ تكون على أساس اتفاق ثنائي بين المشتري والبائع على توفير كمية محدودة من النفط الخام أو المشتقات بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة في السوق وقت التسليم و في وقت محدود في المستقبل (المؤجل) فهذا النوع يعد فرصة جد مربحة للمضاربين حيث تساهم في تقليل مخاوف المستهلكين من خلال ضمان التجهيز لكميات مطلوبة من النفط والتحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار والمضاربة، ومعظم المتعاملين يستخدمون فقط الوسيط المالي المناسب لإدارة ملف المخاطر والعوائد الخاصة بهم، للإشارة أنه كان مهيمنا حتى السبعينات ومن مساوئه الرئيسية أن أحد الأطراف لا يمكنه سحب العقد إلا في حالة وجود الطرف الثالث.

نجاح الأسواق المستقبلية يتجسد في توفر الحجم الكبير للمعاملات التي تضمن السيولة خاصة في فئات الاستحقاق القصيرة (بضعة أشهر)، فالمتعاملون يرغبون في التحوط (استخدام العقود الآجلة) لحماية المعاملات ذات الطبيعة التجارية من تغيرات الأسعار الفورية على العكس من المضارب الذي

⁸ زمال وهبية، مرجع سبق ذكره، ص 36

⁸ ساكسو بنك، تداول العقود المستقبلية على منصة SaxoTrader، الدنمارك، بدون تاريخ، ص 02

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

يسعى إلى تحقيق الربح، كما يمكن للمضاربة أن تزيد من تأثير الأخبار على مستوى الأسعار ويزيد التقلب على المستوى القصير حتى لا يمكن استبعاد ظهور فقاعات.⁸

ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي:⁸

أ- **السوق النفطية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق بين البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم، والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوماً.

ب- **السوق النفطية المالية الآجلة:** هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضاً بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا. وترتكز هذه السوق على ثلاثة عمليات مهمة:⁸

* **التغطية:** التعملات في السوق المالية البترولية تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق -برميل-، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق، وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشتريين في نفس الوقت.

* **المضاربة:** المضاربة على العموم، معرفة بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح، فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة، فالمضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، فتدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة و بالتالي التأثير على تغيرات الأسعار. ويمكن لأسعار سوق الأجل أن تؤثر في السوق الفورية، وذلك عندما يقوم المتعاملين بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن أن تسلكه السوق في المستقبل، مشكل سعر البترول أصبح مشكل بورصة، فإذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف يرتفع في المستقبل فسوف يرتفع، وإذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف ينخفض فإنه سوف ينخفض.

⁸ مومني لمياء مرجع سبق ذكره، ص 14

⁸ شباب سيهام، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

⁸ بلقلة براهيم، قسولامين، بحيت حسان، مرجع سبق ذكره، ص 162

* الموازنة: تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر، ومن أهم هذه الأسواق نجد:⁸

- سوق نايمكس (نيويورك): هي أول سوق بدأت بتداول العقود الآجلة عام 1978 في الولايات المتحدة وتغطي منطقة أمريكا الشمالية، يتم فيها تقييم عقود مبادلاتها الآجلة وفق سعر خام غرب تكساس، تستخدم كمرجع للتسعير الدولي للنفط الخام بحوالي 12-15 مليون برميل يوميا من النفط المباع في العالم.

- سوق النفط الدولية (لندن): بدأت في تداول العقود الآجلة للنفط منذ سنة 1981 وهو أكبر الأسواق النفطية في أوروبا، يستخدم في هذا السوق خام برنت كمييار لتسعير التعاملات، إذ يستخدم كقاعدة مرجعية لما يقارب 40-50 مليون برميل من النفط المباع.

المطلب الثاني: الانتاج والاستهلاك العالمي للنفط

عندما نتكلم عن سوق النفط في العالم فإنه لابد من التحدث عن متغيرين أساسيين وهما الاستهلاك والإنتاج، خاصة وأن هذه المتغيرات تتوزع توزيعا غير متوازن على مختلف مناطق العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق الى ذلك من خلال الإشارة الى تطور كل من إنتاج واستهلاك النفط في العالم، مع ذكر اهم الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

أولا: الانتاج العالمي للنفط

يمكن التحدث على انتاج النفط في العالم كمايلي:

1- تطور الإنتاج العالمي للنفط خلال 2009-2019: يعتبر الإنتاج من النفط حديث العهد إذا ما قورن بإنتاج الفحم أو المعادن الرئيسية الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها. ولقد حقق زيادة تدريجية منتظمة بالرغم من أن هذا الانتاج يتميز بالانتقال من منطقة لأخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالنفط ويحدث ذلك في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.

من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الانتاج العالمي من النفط، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من

⁸ خومية فتحة مرجع سبق ذكره، ص 19

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، ويستعمل النفط أيضا كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية.⁸

يشير الخبراء الى أن وضع النفط عالميا صعب، حيث تستخدم كميات من النفط أكثر مما تم اكتشافه في الماضي القريب، أو حتى أكثر مما تحتزنه الأرض، وأصبح العالم في مرحلة الاستهلاك السريع نسبيا، ما قد يتسبب بعواقب وخيمة مستقبلا، الامر الذي أدى الى ظهور نظرية وصول إنتاج النفط إلى الذروة وهي من أكثر النظريات رواجاً منذ عقود ويزداد رواجها في ظل أزمات انقطاع الامدادات أو الارتفاع المفاجئ في الطلب أو ارتفاع الاسعار. وتنطلق النظرية من حقيقة أن النفط مورد ناضب وأن قاعدة الموارد Placein Oil محدودة وأن الاحتياطي الثابت وجوده أو الممكن أو المحتمل يمكن تقديرهم في زمن ما بدرجة من الدقة.⁸ وتعود الاصول العلمية لتلك النظرية إلى في خمسينيات القرن الفائت، حيث تحدث الجيولوجي النفطي كينج هوبرت عن نظرية ذروة النفط لأول مرة في مؤتمر نفطي. حينها تنبأ بذرورة الإنتاج النفطي الأمريكي وصرح بأنها ستكون في 1970 حسب نموذجه العلمي الرياضي الجيولوجي، ولم يؤخذ كلامه على محمل الجد أبداً، بل قوبل بالسخرية حتى عام 1970 حيث كانت السخرية منه في ذروتها ولكن ذروة السخرية ذاتها كانت هي فعلا ذروة النفط تماما كما تنبأ. فقد بدأ إنتاج النفط الأمريكي بالتناقص في 1971 ولا يزال متناقصا منذ ذلك الحين. وبعد أن كانت أميركا هي المصدر للنفط صارت دولة مستوردة، فذروة النفط هي باختصار وصول المكمّن النفطي إلى قمة إنتاجه وانخفاض إنتاجه بعد هذه النقطة، ومثل ما حدثت ذروة هوبرت في الولايات المتحدة في 1971 فهي تتكرر على مرأى ومسمع من الجميع. فقد حدثت لبريطانيا صاحبة حقول الشمال في 1999 وقريبا ستتحول بريطانيا لدولة مستوردة للنفط. وحدثت للنرويج في 2005 وحدثت لغيرها وغيرها، حتى تكررت في قرابة الدول الستين المنتجة للنفط.⁸

هذا وقد سار على فرضية هبرت كثيرون سواه، معتبرين أنها الفرضية الأمثل في دراسة إنتاج النفط، ومحذرين العالم من أن إنتاج النفط سينحدر يوماً ما ويخلف بعده صراعات دولية ومفاجأة للبشرية وتطورها، ومن هؤلاء كولين كامبيل صاحب كتاب «أزمة النفط المقبلة»، وكتاب مقالة «هل انتهى النفط الرخيص؟». وكانت إضافة كامبيل إلى فرضية هبرت، هي التعمق في الرسوم التوضيحية والإشارة

⁸ زمال وهيبة: مرجع سبق ذكره، ص 24

⁸ ماجد عبد الله المنيف، تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارته وإيراداته وعلاقات اسواقه، ورقة مقدمة الى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 07-09 افريل 2015، ص 04

⁸ الجريدة الكويتية، النفط والطاقة: ذروة إنتاج النفط في العالم بين عامي 2015 و2020،

2021/03/08.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

إلى أن الاعتماد على مخزون النفط المعلن خضع لتعديلات قبل إنشاء «أوبك» وبعده. ويمكن أن تلخص أفكار كامبل بالنقاط التالية:⁸

- إن انتاج النفط اليوم يتركز على النفط التقليدي، وهو يمثل الأغلبية الساحقة مما تم إنتاجه (95% تقريباً)، وهو ما يمثل الاهتمام الأكبر للدول المصدرة والمستوردة للنفط؛
 - بلغت ذروة إنتاج النفط (في أمريكا) في الستينيات من القرن الماضي وبلغت ذروة الانتاج في أغلب بقاع العالم في عام 1997؛
 - بقية الدول (من ضمنها دول الخليج العربي) ستصل إلى ذروة إنتاجها في عام 2005؛
 - النفط غير التقليدي لن تكون له تأثيرات كبيرة سوى تأخير الأزمة النفطية عاماً أو عامين.
- ويمكن توضيح تطور الإنتاج العالمي النفطي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (29): تطور الإنتاج النفطي العالمي خلال 2009-2019

ألف برميل / يوم

السنة	أمريكا الشمالية	وسط وجنوب أمريكا	أوروبا	رابطة الدول المستقلة	الشرق الاوسط	افريقيا	اسيا والمحيط الهادئ	العالم
2009	13576	7387	4627	13141	24866	9923	8057	81578
2010	13975	7407	4277	13431	25634	10227	8458	83409
2011	14460	7450	3906	13496	28007	8520	8318	84157
2012	15697	7362	3593	13549	28487	9270	8407	86366
2013	17101	7397	3420	13786	28202	8607	8281	86794
2014	19004	7662	3444	13790	28499	8216	8295	88910
2015	19940	7758	3590	13918	30021	8129	8377	91733
2016	19460	7355	3618	14126	31819	7653	8043	92072
2017	20396	7161	3573	14255	31512	8109	7792	92798
2018	22929	6495	3532	14524	31848	8308	7617	95254
2019	24614	6174	3413	14614	30329	8399	7650	95192

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات:

- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 69th Edition, 2020, p16

من خلال الجدول نلاحظ تراجع الإنتاج العالمي من النفط ب 62 ألف برميل يوميا في 2019 وذلك تزامنا مع انخفاض انتاج دول أوبك، وبالرغم من هذا الانخفاض الا انه شهد زيادة ملحوظة في

⁸أسعد الوصيبي، ذروة إنتاج النفط... بين النظريات والواقع، مجلة القافلة،

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

سنة 2019 اذا ما قورن بسنة 2009، حيث انه ارتفع في سنة 2019 الى 95192 ألف برميل/ يوم بعدما كان 81578 ألف برميل/ يوم في سنة 2009 أي ارتفع ب 13614 ألف برميل يوميا بمعنى زيادة بنسبة 16.68%.

وبالرغم من تراجع الإنتاج خلال الفترة 2009-2019 في العديد من الدول المنتجة للنفط مثل أوروبا وأفريقيا وآسيا، إلا ان ارتفاع الإنتاج في أمريكا ساهم بشكل كبير في رفع انتاج النفط العالمي خلال هذه الفترة، حيث وكما هو ملاحظ في الجدول فقد ارتفع انتاج النفط في أمريكا الشمالية في 2019 مقارنة ب 2009 حيث زاد بشكل ملحوظ من 13576 الى 24614 أي ارتفع الإنتاج بنسبة 81.30%.

جدول رقم(30): موقع الدول العربية من انتاج النفط في العالم الف برميل/اليوم

2018	2017	2016	2015	2014	
23796.2	23307.3	23566.3	22863.3	21741.6	أوابك
999.2	1034.2	1047.0	1042.5	1103.7	الدول العربية الأخرى
24795.4	24341.5	24613.3	23905.9	22845.3	اجمالي الدول العربية
22991.9	22508.2	22729.7	21991.8	20865.2	دول اوبك العربية
32967.0	32536.2	32733.6	32082.0	30742.0	أوبك

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

من خلال الجدول نلاحظ انه من الدول المنتجة للنفط التي لها تأثير كبير في سوق النفط الخام هي دول الأوبك، حيث تمثل مصدرا أساسيا لإمداد النفط إلى السوق النفطي الدولي. ففي سنة 2018 مثلا قدر انتاج دول الأوبك ب 32967 ألف برميل/يوميا وهو ما يمثل نسبة 34.3% من الإنتاج العالمي للنفط المقدر ب 95254 الف برميل/ يوميا، اما بالنسبة للدول العربية فهي الأخرى تساهم بشكل ملحوظ في انتاج النفط على مستوى العالم حيث انه في سنة 2018 انتجت ما قدره 24795.4 الف برميل/يوميا أي ما نسبته 26% من الإنتاج العالمي.

2- تطور الإنتاج النفطي العالمي في ظل جائحة كورونا 2019-2021: بالمقارنة بين انتاج النفط في العالم في 2019 و2020 يمكن القول ان جائحة كورونا استطاعت ان تؤثر على حجم الإنتاج، وذلك بسبب ما خلفته الجائحة من دعر بالنسبة لأغلب الدول المنتجة للنفط ما أدى بهم الى تخفيض انتاجهم له، وبالتالي انخفاض حجم إنتاج النفط في العالم الى 88391 ألف برميل في اليوم في 2020 بعدما كان 95192 ألف برميل في 2019 أي تراجع بنسبة 7.1%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (31) مقارنة الإنتاج النفطي العالمي خلال 2019-2020

الف برميل/يوم

السنة	أمريكا الشمالية	وسط وجنوب أمريكا	أوروبا	رابطة الدول المستقلة	الشرق الأوسط	افريقيا	اسيا والمحيط الهادئ	العالم
2019	24614	6174	3413	14614	30329	8399	7650	95192
2020	23521	5841	3579	13496	27664	6865	7425	88391

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 69thEdition, 2020, p16
- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 70thEdition, 2021, p18

بالرغم من تراجع الإنتاج في 2019 بسبب قرار أوبك وحلفائها من المنتجين من خارجها (أوبك+) وأهمهم روسيا الاتحادية في ديسمبر 2018 بالعودة إلى سياسة خفض الانتاج من أجل الحيلولة دون مزيد من الضغط على الأسعار بسبب زيادة المعروض، حيث تم الاتفاق على خفض الامدادات بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا بدءا من جانفي 2019 ولمدة ستة أشهر للمحافظة على توازن السوق النفطية تماشيا مع المعطيات المستجدة، على أن تتم مراجعة أوضاع السوق في شهر جويلية 2019 لاتخاذ القرار المناسب، الا ان عام 2020 كان استثنائيا على أكثر من صعيد، بحكم الوضع الخاص الذي فرضته جائحة كورونا على مختلف مناحي الحياة، ولعل قطاع النفط كان من بين القطاعات الأكثر تأثرا خلال سنة 2020، إذ حافظت الأسواق على سعر متدني لبرميل النفط على مدى أشهر عديدة، وقد أثار ذلك خلافات حول طريقة التعامل مع الأزمة بين أكبر الدول المنتجة للنفط، خاصة السعودية وروسيا.

بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من النفط 89.89 مليون برميل يوميا خلال شهر ماي 2020 بتراجع قدره 10.04 مليون برميل مقارنة مع شهر أبريل من العام ذاته وذلك وفقا لما أظهرته أحدث البيانات الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك".

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

جاء الانخفاض في الإنتاج العالمي من الذهب الأسود نتيجة الاتفاق الذي وقعته "أوبك + " والدول المنتجة الأخرى في وقت سابق لتقليص الإنتاج بهدف ضبط التوازن بين العرض والطلب في السوق وعلى نحو يراعي مصالح المنتجين والمستهلكين.⁸

هذا وقد قامت شركات النفط في أميركا الشمالية وأوروبا بتخفيض ما يقرب من 145 مليار دولار مجتمعة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020، وهو أكبر عدد خلال فترة التسعة أشهر تلك منذ عام 2010 على الأقل، ووفقاً لتحليل "وول ستريت جورنال" تجاوز هذا الإجمالي بشكل كبير عمليات التخفيض التي تم إجراؤها خلال نفس الفترات في 2015 و2016، خلال الكساد الأخير للنفط، وبلغت نسبة التخفيض تلك ما يقرب من 10 في المئة من القيمة السوقية الجماعية للشركات.⁸

هذا وقد ارتفع إنتاج النفط حول العالم إلى متوسط 88.45 مليون برميل يومياً في 2021، مقابل 88.39 مليون برميل يومياً سنة 2020، وهذا حسب ما جاء في تقديرات مجلة أويل آند غاز. ترجع زيادة الإنتاج العالمي -في الغالب- إلى تحالف أوبك+، الذي قرر استمرار الزيادة التدريجية للإمدادات في 2021، بعد التخفيضات القياسية البالغة 9.7 مليون برميل يومياً خلال 2020، مع انهيار الطلب جراء تفشي وباء كورونا.

3- التوزيع الجغرافي لإنتاج النفط في العالم: لم يعد إنتاج النفط يقتصر فقط على الدول الكبرى بل تعدى الأمر ليصل إلى الأقطار القليلة من العالم الثالث والمصدرة للنفط والتي ضمتها منظمة الأوبك والمتمثلة في ثلاث عشرة دولة في وسط السبعينات. هذه الدول هي: الجزائر، الإكوادور، جابون، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

تلك الأقطار رغم بعدها الجغرافي عن بعضها واختلافها الثقافي والسياسي جمعتها حقيقة واحدة، هي إنتاجها للنفط الذي يشكل الجزء الأعظم من الإنتاج العالمي إذ يقدر بحوالي 90% من كمية الإنتاج العالمي (خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) وليس أقل من 95% من النفط المتحرك في التجارة الدولية،

⁸ البيان، تراجع إنتاج النفط العالمي إلى 89.89 مليون برميل يومياً خلال ماي 2020

<https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2020-06-18>

2021/03/09

⁸ الحرة، خفض إنتاج تاريخي.. 2020 الأسوأ على قطاع النفط

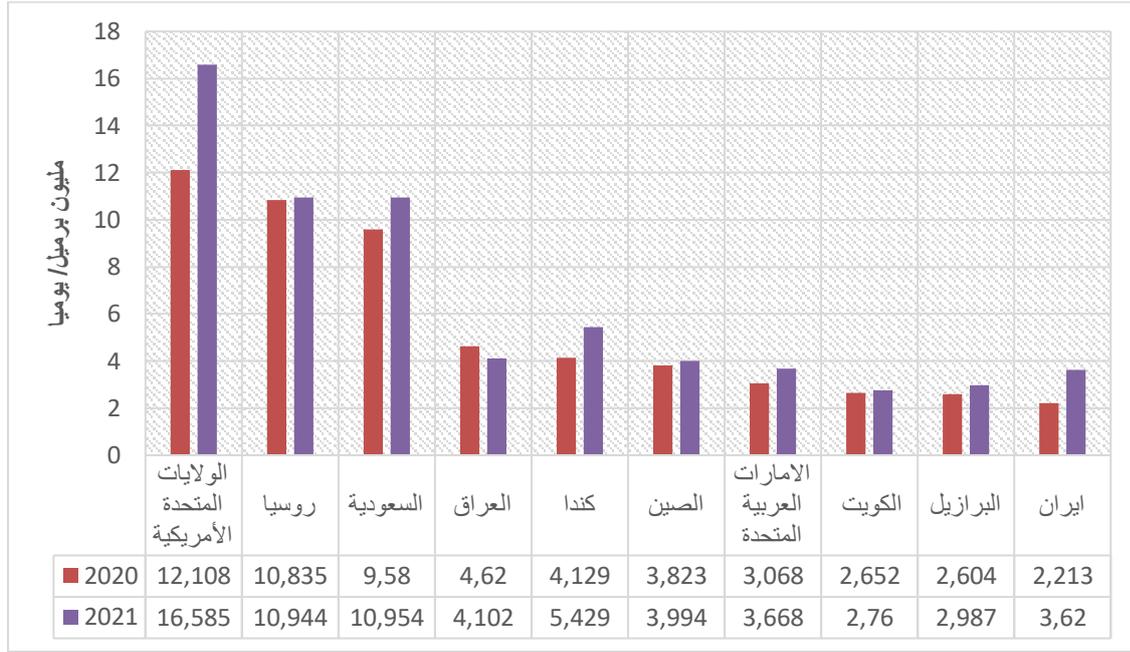
<https://www.alhurra.com/business/2020/12/28>

2021/03/09

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

من الملاحظ أن سبعة أقطار من مجموع أعضاء الاوبك هي أقطار عربية. وإذا أضفنا إليها قطرين إسلاميين هما إيران واندونيسيا تصبح هناك أغلبية للأقطار الإسلامية، أما جغرافيا فباستثناء فنزويلا والإكوادور في أمريكا اللاتينية فإن باقي الأعضاء في الاوبك هم في أفريقيا وآسيا أما إقليميا فان التركيز الأساسي لهذه الأقطار يقع في إقليم يعرف في الدراسات الاستراتيجية بالشرق الأوسط.⁸

شكل رقم (15): أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم خلال 2020-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

<http://attaqa.net/2022/06/29>

<https://www.almawso3a.com>

تعتبر والولايات المتحدة الأمريكية السعودية وروسيا والعراق وكندا، الصين من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم. وذلك نظرا للاحتياطات النفطية الضخمة والحقول النفطية غزيرة الانتاج والقريبة من الأسواق. تعتبر الولايات المتحدة هي أكبر دولة منتجة للنفط في العالم سنة 2020، بمتوسط 12,1 مليون برميل في اليوم، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد احتلت الصدارة على مدى السنوات السبع الماضية لتتفوق بذلك على روسيا التي تراجعت في الترتيب منذ 2013، ورغم تراجع هذه الأخيرة إلا أنها لا تزال واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم بمتوسط 10.8 مليون برميل في اليوم في 2020، وساهمت المملكة العربية السعودية بـ 9,5 مليون برميل في اليوم، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة.

⁸ محمد الربيعي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص ص 107-108

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

انتجت العراق ما يقارب 4,62 مليون برميل يوميًا، ما يجعله يحتل المرتبة الرابعة كأكبر الدول المنتجة للنفط في العالم. وجاءت كندا في المركز الخامس في قائمة الدول الأعلى إنتاجًا يوميًا من النفط، بطاقة تصل إلى 4,129 مليون برميل، واحتلت كل من الصين، الامارات العربية المتحدة، الكويت، البرازيل، ايران المراتب الخمسة الموالية اما بالنسبة ل 2021 فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة النفطي ليصل إلى 16.585 مليون برميل يوميًا بعدما كان يقدر ب 12.108 مليون دولار، لتشغل الترتيب الأول دون منافس.

هذا وتتراحم كل من السعودية وروسيا على المركزين الثاني والثالث بقائمة أكبر 10 دول منتجة للنفط عالميًا، إذ بلغ إنتاجهما في 2021 نحو 10.954 و10.944 مليون برميل يوميًا على الترتيب.

كما انخفض إنتاج العراق لتحتل بذلك المركز الخامس بعدما شغلت المركز الرابع في 2020، كما تراجع إنتاج الإمارات الا انها حافظت على نفس المركز وهو السابع.

ثانيا: الاستهلاك العالمي للنفط

يمكن الإشارة الى الاستهلاك العالمي للنفط وذلك كمايلي:

1- تطور الاستهلاك العالمي للنفط: مع زيادة التصنيع والتطور التكنولوجي وكذا تنامي استخدام النفط ومشتقاته في العديد من المجالات الصناعية الكبرى، بالإضافة الى بروز دول منافسة أخرى على صعيد الاقتصاد العالمي كالصين والهند عرف الاستهلاك النفطي العالمي ارتفاعا ملحوظ، يمكن الإشارة اليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(32):تطور الاستهلاك النفطي العالمي خلال الفترة 2009-2019

الف برميل/يوم

السنة	أمريكا الشمالية	وسط وجنوب أمريكا	أوروبا	رابطة الدول المستقلة	الشرق الأوسط	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	العالم
2009	22235	5519	15561	3487	7730	3322	26228	84083
2010	22697	5791	15409	3566	7987	3489	27917	86856
2011	22445	6061	14976	3838	8293	3405	28802	87820
2012	22006	6234	14458	3934	8642	3575	29935	88784
2013	22385	6418	14296	3914	8868	3712	30560	90152
2014	22483	6420	14032	4097	8993	3773	31105	90903
2015	22810	6298	14360	3952	8987	3859	32344	92610
2016	22961	6136	14669	4036	9191	3894	33519	94404
2017	23160	6078	14991	4021	9156	3938	34669	96013
2018	23692	5946	14936	4157	9174	3986	35457	97348
2019	23536	5923	14896	4227	9416	4096	36178	98272

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 69th Edition, 2020, p21

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن الاستهلاك العالمي للنفط تزايد باستمرار من سنة لأخرى، حيث انه ارتفع في سنة 2019 الى 98272 ألف برميل/ يوم بعدما كان 97348 سنة 2018، أي ارتفع بمتوسط 924 ألف برميل يوميا بمعنى زيادة بنسبة 0.94%، هذا النمو جاء مدعوما بشكل كبير من قبل دول آسيا والمحيط الهادئ وعلى رأسهم الصين، حيث ارتفع استهلاك النفط في هذه الدول الى 36178 الف برميل/يويا في سنة 2019 بعدما كان 26228 الف برميل/ يوميا في سنة 2009 وهو ما يمثل زيادة قدرها 37.9%.

2-تطور الاستهلاك النفطي العالمي في ظل جائحة كورونا: من خلال المقارنة بين استهلاك النفط في العالم قبل جائحة كورونا وبعد ذلك يمكن القول انه هو الاخر مثله مثل انتاج النفط عرف تراجعاً في مختلف دول العالم، حيث انخفض في 2020 الى 88696 الف برميل/اليوم بعدما كان 98272 الف برميل/اليوم، أي بنسبة تراجع تقدر ب 9.7%، هذا وقد تراجع استهلاك النفط في أمريكا الشمالية ب 11.7%، وفي وسط وجنوب أمريكا ب 10.95%، وفي أوروبا ب 14.15%، وفي رابطة الدول المستقلة ب 1.8%، وفي الشرق الأوسط

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

ب 11.6%، وفي افريقيا ب 13.1%، وأخيرا في اسيا والمحيط الهادئ ب 6.47%، ويمكن توضيح ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (33) مقارنة الاستهلاك النفطي العالمي خلال 2019-2020

الف برميل/يوم

السنة	أمريكا الشمالية	وسط وجنوب أمريكا	أوروبا	رابطة الدول المستقلة	الشرق الأوسط	افريقيا	اسيا والمحيط الهادئ	العالم
2019	23536	5923	14896	4227	9416	4096	36178	98272
2020	20772	5274	12788	4149	8321	3559	33834	88696

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 69thEdition, 2020, p21
- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 70thEdition, 2021, p23

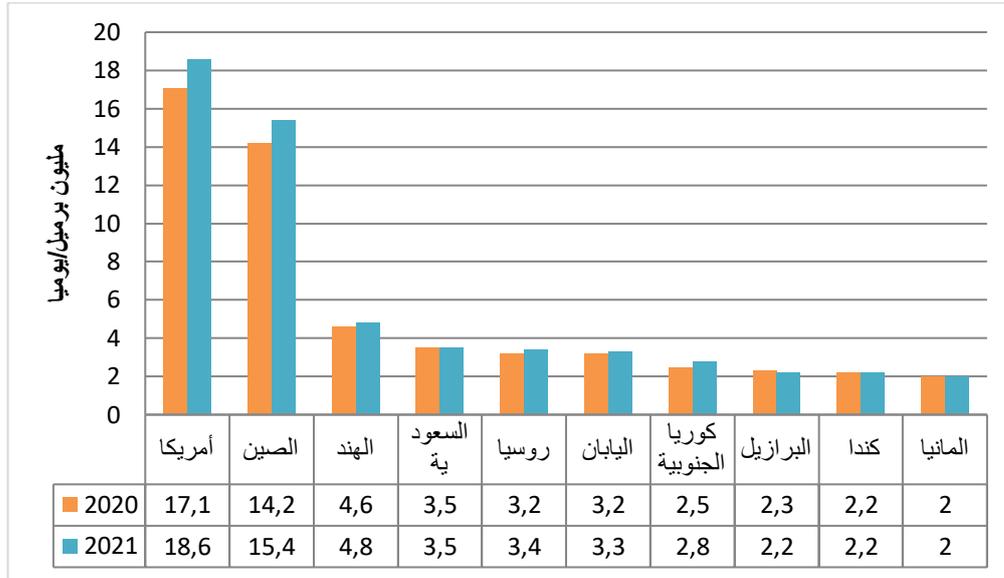
3- التوزيع الجغرافي لاستهلاك النفط في العالم: بلغ متوسط الاستهلاك اليومي العالمي لسنة 2019 ما يقدر ب 98.2 مليون برميل، منها 23.9% لأمريكا الشمالية و 36.8% لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. أما نصيب الشرق الأوسط فبلغ 9.6% من الاستهلاك العالمي، وأفريقيا 4.2%، وأوروبا 15.2% بينما بلغ نصيب أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى 6.6%.⁸

ويمكن الإشارة الى أعلى عشر دول العالم استهلاكاً للنفط خلال 2020-2021 وذلك من خلال الشكل

الموالي:

⁸أعلى دول العالم استهلاكاً للنفط.. السعودية خامساً

شكل رقم (16): أعلى عشر دول العالم استهلاكاً للنفط خلال 2020-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على

* British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 70th Edition, 2021, p23

* British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 71th Edition, 2022, p20

يتضح من خلال الشكل أن التوزيع الجغرافي لاستهلاك النفط غير متساو في بلدان العالم. حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت الدول المستهلكة للنفط في العالم إذ بلغ استهلاكها 17.1 مليون برميل يوميا أي ما يعادل أكثر من 19.2% من مجموع الاستهلاك العالمي للنفط خلال 2020 الذي قدر بحوالي 88.7، تلتها الصين باستهلاك قدره 14.2 مليون برميل يوميا والذي يمثل حوالي 16% من مجموع الاستهلاك العالمي، واحتلت الهند المرتبة الثالثة باستهلاك يقدر بـ 4.6 مليون برميل يوميا أي ما نسبته 5.1% من إجمالي استهلاك النفط في العالم، لتحتل بعد ذلك السعودية المركز الرابع وبعدها روسيا، اليابان، ثم كوريا الجنوبية، ثم البرازيل ثم كندا وأخيرا ألمانيا. هذا وقد حافظت هذه الدول على نفس الترتيب خلال 2021.

المطلب الثالث: احتياطي النفط العالمي

إن صعوبة تحديد الاحتياطي النفطي وعدم دقة تقارير الدول لاحتياطياتها النفطية، جعلت منه موضوعا مهما للدراسة والتحليل. وفي محاولة منا لإلقاء المزيد من الضوء في هذا القطاع الغامض إلى حد ما، قمنا بإعداد لمحة عن أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى إعطاء صورة أكثر وضوحا حول تطور الاحتياطي العالمي بالإضافة إلى الإشارة إلى البلدان التي تمتلك أعلى احتياطي للنفط في العالم، هذه البلدان التي يمثل احتياطياتها النفطية المؤكدة أكبر عشر احتياطيات على مستوى العالم.

أولا: الإطار المفاهيمي للاحتياطي النفطي

يمكن التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاحتياطي النفطي من خلال الإشارة إلى مفهومه، أهميته، وأنواعه، وذلك كما يلي:

1- مفهوم الاحتياطي النفطي: يعتبر مفهوم احتياطيات النفط من المفاهيم المتشعبة، حيث تمثل الاحتياطيات بصفة عامة مجموعة الموارد المتاحة لتلبية متطلبات الحاضر والمستقبل للمجتمعات.⁸

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلائه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي النفطي حسب الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، ويعرف بأنه المؤكد والمعروف من كميات النفط في باطن الأرض، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن طولاً وعرضاً وسمكاً.⁸

كما يشير مفهوم الاحتياطي النفطي العالمي إلى ذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للاستخلاص أو التي يتوقع قابليتها للاستخلاص تجارياً من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة.⁸

2- أهمية الاحتياطي النفطي: تتمثل أهمية الاحتياطي النفطي بصفة عامة في:⁸

- تحديد المخزون النفطي على مستوى الشركات النفطية له أهمية كبيرة في معرفة الجوانب الاقتصادية لها؛
- له أهمية للدولة في معرفة السياسة الاقتصادية التي تستخدمها في تصدير واستهلاك النفط؛

⁸ رشدي إبراهيم، اقتصاديات الثروة البترولية: الاقتصاد المصري نموذج للدراسة، دار نور للنشر، بدون تاريخ، ص 83

⁸ حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون تاريخ، ص 05

⁸ الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، الأوبك، الكويت، 2012، ص 16.

⁸ مازن الدواسري، احتياطي النفط، متاح على

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

- أهميته على المستوى العالمي من خلال تقدير نصيب البلد المنتج والمصدر للنفط في قدرتها على إشباع البلد المستهلك.

كما تظهر أهمية دقة تقديرات الاحتياطي في الآثار المتعددة لاستخداماته لكل المهندسين والمحاسبين وأهمها⁸:

- تقييم الجدوى الاقتصادية للاحتياطي المكتشف؛
- تحديد حجم التسهيلات اللازمة لاستغلال الاحتياطي والتي تتضمن إنشاء الصهاريج (الاستقبال والمعالجة/التخزين / الشحن) والخطوط والمحطات اللازمة للتشغيل ونتاج النفط؛
- تقدير معدلات الإنتاج المناسبة والتي لا تحدث أضرار للخزان النفطي الجوفي؛
- تحديد العمر الإنتاجي للخزان والذي يؤثر بدرجة كبيرة في التكوين النهائي للشركة واستمرارية نشاطها ووقت تصفيتها؛
- تقدير التكاليف اللازمة لتنمية الحقول المكتشفة ببحر الآبار الإنتاجية والتقييمية؛
- وضع السياسات وبرامج التخطيط اللازمة لاستغلال الاحتياطي بما يحقق أكبر عائد ممكن، عن طريق خفض تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات الإنتاج بما لا تضر بالاحتياطي وطاقته الخزان الطبيعية؛
- حساب مقدار الاستنفاد السنوي للتكاليف غير الملموسة والخاصة بالبحث والاستكشاف والحفر الإنتاجي والتقييمي والذي يطلق عليه محاسبا معدل النفاد؛
- نظرا لأهمية الاحتياطي النفطي باعتباره أهم وأضخم الأصول في شركات النفط، فإن دقة تقديره تساعد المحاسبين المهتمين حديثا بالإفصاح عنه بالقوائم المالية بهدف تقديم مقياس أفضل لنجاح هذه الشركات وإظهار المركز المالي الحقيقي بها.

3- أنواع الاحتياطات النفطية: صنف الخبراء المختصين احتياطات النفط العالمية بحسب درجة اليقين في استخراجها من الأرض إلى ثلاثة أقسام وهي:

3-1 الاحتياطي المؤكد (المثبت): الاحتياطات المؤكدة هي الاحتياطات التي تحظى بدرجة تأكيد عالية لا تقل عن 90% في قابليتها للاستخراج في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة وباستخدام التكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت. وبتعبير أبسط فإنها الاحتياطات التي يمكن استخلاصها تقنيا بتكلفة مقبولة في ظل السعر الحالي للنفط، ويعني ذلك أن تغيرات الأسعار تؤدي لتغيرات بنفس الاتجاه في أنشطة الحفر والاستكشاف وبالتالي في حجم الاحتياطات. وعلي سبيل المثال فقد شجعت زيادة أسعار البترول في فترات معينة شركات

⁸ امينة مخلفي، مدخل الى الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

البتروال العالمية على التوسع في أنشطة الحفر وعمليات الاستكشاف في مناطق مختلفة من العالم مما أسفر في النهاية عن زيادة حجم الاحتياطيات العالمية. وتلزم القوانين في الدول المتقدمة شركات النفط المدرجة في بورصاتها العالمية للأسهم بأن تستخدم أرقام الاحتياطيات (المؤكدة) دون سواها في إبلاغ المستثمرين فيها بموقف عملياتها. ومع ذلك فإن هناك حكومات أخرى وشركات نفط وطنية لا تلتزم بإثبات موقف عملياتها أمام المستثمرين فيها بالأرقام المؤكدة للاحتياطي.⁸

وتخضع تقديرات الاحتياطي المؤكد للتغير بالزيادة أو النقصان وفقا لعدة عوامل أهمها:⁸

- الإنتاج: حيث تتناقص الاحتياطيات بنفس قيمة الإنتاج الزائدة؛
- الاكتشافات الجديدة: يضاف إلى الاحتياطي المؤكد تقديرات الاحتياطي في الحقول المكتشفة خلال العام، إذ نادرا ما تتم جميع عمليات الحفر اللازمة لتأكيد الكميات خلال عام الاكتشافات، لذلك فإن الإضافة تقتصر على ما يتحقق تقديره بالفعل خلال ذلك العام بعمليات الحفر والتنمية؛
- التوسعات: نتيجة القيام بعمليات التوسع في حفر وتنمية الحقول الموجودة بالفعل، خاصة حديثة الاكتشاف منها التي لم يتم تنميتها بالكامل، تتزايد قيمة الاحتياطيات المؤكدة؛
- إعادة التقدير: كلما ازداد عدد الآبار المحفورة في حقل ما، وكلما طالت فترة الإنتاج الفعلي منه زادت وتحسنت المعلومات الجيولوجية والهندسية الأساسية المعروفة عنه، وفي ضوء تلك المعلومات والنمط الفعلي لإنتاج الحقل يمكن إعادة تقدير الاحتياطيات المؤكدة بدقة أكبر، ومن ثم تخضع التقديرات السابقة للتغيير.

3-2 الاحتياطيات المحتملة: وهي عبارة عن الكميات البترولية والمكتشفة علميا ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية. إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد وجوده من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية. ويزيد احتمال وجودها 50% وتعتبر هذه الاحتياطيات من التقييمات الأكثر واقعية والأقرب إلى احتياطيات البترول.

3-3 الاحتياطيات غير المكتشفة: إن هذا النوع من الاحتياطي يعني عبارة عن الكميات البترولية غير المكتشفة وغير المقدرة في كمياتها وأنواعها بصورة دقيقة. بل تخمين وتقدير الكميات بصورة أولية

⁸ مجلة عالم النفط والغاز، احتياطيات البترول العالمية المفاهيم الأساسية.. والجدل بشأن مدى كفايتها لتحقيق أمن الطاقة العالمي، مركز الشرق الأوسط لمعلومات الطاقة، متاح على

<https://mecei.org/basic-concepts-world-petroleum-reserves-debate-adequacy-achieve-global-energy-security>

18:40

2021/03/25

⁸ خوميحة فتبيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

ومقارنة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات الأرض في المنطقة أو المناطق المجاورة لتلك المنطقة التي اكتشف بها البترول ويزيد احتمال وجودها عن 10%.⁸

ثانيا: تطور احتياطات النفط العالمية

1- تطور احتياطات النفط في العالم خلال 1999-2019: لو رجعنا لثمانينات القرن الماضي نستطيع القول أن الاحتياطي النفطي العالمي عرف تطورا معتبرا وهذا ما تؤكد الأرقام والبيانات المتوفرة في هذا المجال حيث تؤكد هذه البيانات أن حجم الاحتياطي العالمي من البترول انتقل من 995.683 مليار برميل سنة 1989 إلى 1086.248 مليار برميل سنة 2000 محققا بذلك نسبة نمو قدرت بـ 9% أو ما يعادل 0.8% سنويا.⁸

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا حول تطور الاحتياطي العالمي من النفط خلال الفترة الممتدة من 1999-2019 نقدم الجدول التالي:

جدول رقم(34): إجمالي الاحتياطات المؤكدة من النفط خلال الفترة الممتدة من 1999-2019

مليار برميل

السنة	أمريكا الشمالية	وسط وجنوب أمريكا	أوروبا	رابطة الدول المستقلة	الشرق الاوسط	افريقيا	اسيا والمحيط الهادئ	العالم
1999	232.8	95.9	20.7	120.1	685.8	84.7	37.0	1277.1
2009	217.8	233.3	14.0	144.0	753.1	123.0	46.6	1531.8
2018	245.5	324.7	14.6	145.7	833.9	125.7	46.0	1735.9
2019	244.4	324.1	14.4	145.7	833.8	125.7	45.7	1733.9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات:

- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 69th Edition, 2020, p14

من ملاحظة الجدول أعلاه نجد أن الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد قد تطور بمسار تصاعدي كبير، خاصة في العقدين الأخيرين، فقد ارتفع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام من 1277.1 مليار عام 1999 ليصل إلى 1531.8 مليار برميل عام 2009 ثم 1735.9 مليار برميل عام 2018 أي بزيادة تقدر بـ 35.9% بالمقارنة بين 1999 و 2018، هذه الزيادة في الاحتياطات النفطية مردها بالدرجة الأولى الى اكتشافات مكامن جديدة للنفط في مناطق العالم

⁸ زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

⁸ بلقاسم زياني، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

المختلفة، بالإضافة الى التطور العلمي الكبير للصناعة النفطية واستخدام الوسائل المتجددة في عمليات التنقيب والحفر والاستخلاص وكذا الاستخراج، هذا وقد عرفت سنة 2019 تراجعاً طفيفاً قدر بـ 2 مليار برميل حيث انخفض احتياطي النفط العالمي في 2019 حيث أصبح يساوي 1733.9 مليار برميل بعدما وصل الى 1735.9 مليار برميل عام 2018.

بالنظر الى التوزيع الجغرافي للاحتياطي النفطي في العالم فقد ساهمت دول الشرق الأوسط بأعلى نسبة تقدر بـ 48.08% من اجمالي احتياطات النفط المؤكدة في العالم لسنة 2019 بينما سجلت مجموعة الدول الإفريقية نسبة 7.24% من الاحتياطي العالمي لنفس السنة، أما أوروبا فقد سجلت أدنى نسبة تقدر بـ 0.83% من الاحتياطي العالمي لسنة 2019.

2- الاحتياطي النفطي العالمي خلال 2019-2021: يمكن الإشارة الى تغير الاحتياطي النفطي العالمي خلال فترة كورونا 2019-2021 وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (35) مقارنة الإحتياطي النفطي العالمي خلال 2019-2020

مليار برميل

السنة	أمريكا الشمالية	وسط وجنوب أمريكا	أوروبا	رابطة الدول المستقلة	الشرق الأوسط	إفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	العالم
2019	244.4	324.1	14.4	145.7	833.8	125.7	45.7	1733.9
2020	242.9	323.4	13.6	146.2	835.9	125.1	45.2	1732.4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 69thEdition, 2020, p14
- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 70thEdition, 2021, p16

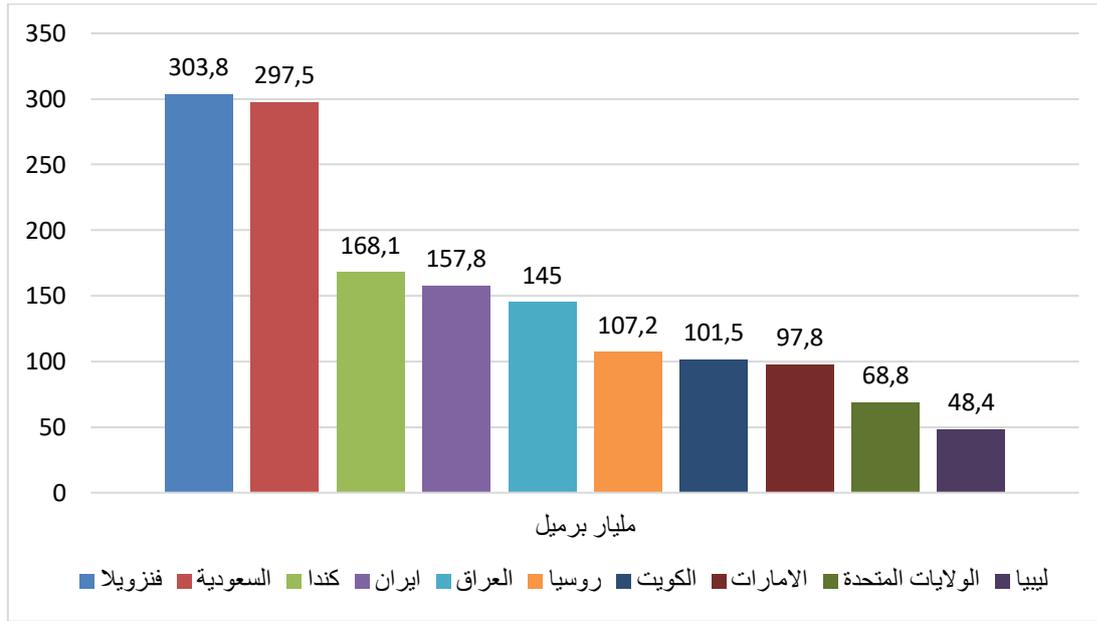
من خلال الجدول وبالمقارنة بين سنتي 2019 و2020 يمكن القول ان احتياطي النفط في العالم عرف تراجعاً طفيفاً خلال 2020 حيث تراجع الاحتياطي الى 1732.4 مليار برميل بعدما كان 1733.9 مليار برميل أي بنسبة تراجع تقدر بـ 0.08%

هذا وقد استمر تراجع إجمالي احتياطات النفط المؤكدة حول العالم في 2021، حيث وحسب التقرير السنوي لمجلة أويل آند غاز جورنال، فقد تراجعت احتياطات النفط المؤكدة في العالم إلى 1.724 تريليون برميل نهاية عام 2021، مقارنة مع مستوى 1.732 تريليون برميل خلال 2020.

ثالثاً: أكبر عشر دول من حيث الاحتياطي النفطي العالمي

بلغت الاحتياطيات النفطية العالمية سنة 2020 حوالي 1732.4 مليار برميل توزعت على مختلف مناطق من العالم، وللوقوف على أكبر عشر دول من حيث امتلاكها لاحتياطيات النفط العالمية نستعرض الشكل التالي:

شكل رقم (17) أكبر 10 دول من حيث الاحتياطي النفطي خلال 2020



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على

- British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 70th Edition, 2021, p16

من خلال الشكل نلاحظ ان "فنزويلا" افتكت المرتبة الأولى لتكون بذلك الدولة الرائدة من حيث احتياطيات النفط بنحو 303.8 مليار برميل وهو ما يمثل 17.5% من إجمالي احتياطيات النفط العالمية، لتأتي "السعودية" في المرتبة الثانية بإجمالي احتياطيات النفط المؤكدة بنحو 297.5 مليار برميل وهو ما يمثل 17% من إجمالي احتياطيات النفط العالمية، هذا واحتلت "كندا" المرتبة الثالثة بإجمالي احتياطيات مؤكدة قدر بـ 168.1 مليار برميل وهو ما يمثل 9.7% من إجمالي الاحتياطيات العالمية.

هذا وقد جاءت "إيران" في المرتبة الرابعة من حيث أكبر الدول من حيث الاحتياطي النفطي، باستحواذها على احتياطي يزيد عن 157.8 مليار برميل وهو ما يعادل 9.1% من إجمالي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له

الاحتياطيات العالمية، وتأتي "العراق" في المرتبة الخامسة بإجمالي احتياطي نفطي مؤكد قدره 145 مليار برميل وهو ما يتجاوز 8.36% من إجمالي الاحتياطي النفط العالمي، أما المرتبة السادسة فقد كانت من نصيب "روسيا" بحجم احتياطي نفطي 107.2 مليون برميل وهو ما يعادل 6.18% من إجمالي النفط العالمي.

هذا وقد احتلت "الكويت" على المركز السابع باستحواذها على 5.85% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي بنهاية عام 2020 هو ما يوازي 101.5 مليار برميل. تلتها "الإمارات" في المركز الثامن بحجم إجمالي احتياطي نفطي يصل إلى 97.8 مليار برميل هو ما نسبته 5.64% من إجمالي احتياطي النفط العالمي، وتأتي "الولايات المتحدة" في المرتبة التاسعة بإجمالي احتياطي نفطي قدره 68.9 مليار برميل وهو ما يعادل 3.97% من إجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية، أما المركز العاشر فكان من نصيب "ليبيا" بإجمالي احتياطي نفطي يصل إلى 48.8 مليار برميل وهو ما يمثل ما نسبته 2.81%.

خلاصة الفصل :

يعتبر النفط من بين أهم مصادر الطاقة باعتباره مادة حيوية أساسية وسلعة إستراتيجية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات والدول التابعة لها، كما يشكل أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة، فهو يمثل دور أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة اليومية سواء في قطاع النقل والمواصلات وصولاً إلى الاستخدامات السياسية والعسكرية، ونظراً للأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، الأمر الذي جعل من سوق النفط سوقاً يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، فكان للتذبذبات في أسعار النفط في هذه الأسواق سواء بالارتفاع أو الانخفاض آثاراً سلبية وأخرى إيجابية، ما جعل منها تأخذ حيزاً خاصاً في مختلف الدراسات.

من خلال دراستنا لأسعار النفط لاحظنا تذبذب أسعار النفط الخام وعدم استقرارها طوال الفترة الممتدة من 1860 إلى 1959، حيث عرفت أسعار البترول تدهوراً كبيراً خاصة خلال نهاية القرن 19 والعقدين الأولين من القرن 20، لتعرف أسعار النفط الخام استقراراً شبه تام خاصة خلال الفترة 1960 إلى 1973 وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى ظهور منظمة الأوبك التي ساهمت بشكل كبير في استقرار الأسعار، واستمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع إلا أنه في سنة 1982 وما بعدها وإلى غاية 1985 بدأت الأسعار في التراجع، لتسجل أسعار النفط بداية التسعينات تقلبات شديدة وذلك بسبب أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991.

أما خلال الفترة الموالية فقد عرفت الأسعار ارتفاعاً إلى غاية 2008، باستثناء عام 2001 الذي انخفضت فيه الأسعار، لتسجل بعدها بين جانفي 2011 وجوان 2014 أسعار نفط برنت مستقرة نسبياً حوالي 110 دولاراً أمريكية للبرميل إلا أنه وفي سبتمبر 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل مطرد ابتداءً من تلك النقطة، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عند 29 دولاراً أمريكياً في جانفي 2016، لتعرف سنة 2017 ارتفاعاً قدر بـ 28.4% مقارنة بسنة 2016 واستمر الارتفاع إلى غاية 2018.

أما وبعد 2019 وقد تباينت الأسعار بين الانخفاض الحاد والارتفاع بسبب جائحة كورونا، لتعرف سنة 2022 عودة الارتفاع، وذلك نتيجة التوترات السياسية في أنحاء العالم لا سيما تصاعد التوتر بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة أخرى بسبب الوضع في شرق أوكرانيا.

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

المبحث الأول: واقع سياسات الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم قطاع النفط في الجزائر

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على سياسات الاستثمار في الجزائر

تمهيد الفصل:

أصبح من الواضح مدى تنامي عدد الدول التي انفتحت اقتصادياتها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمسألة الآن لم تعد تتعلق بحجم الاستثمارات المستقطبة بل في كيفية جذبها، ما جعل من ذلك ما يشكل سوقا تنافسيا على نطاق واسع، الجزائر وعلى غرار مختلف دول العالم ورغبة منها في مسايرة أغلب التطورات والأحداث الاقتصادية العالمية سعت جاهدة إلى وضع مجموعة من السياسات الاستثمارية التي من شأنها الرقي بالاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا، هذا ما ترجم من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وتحفيز المستثمرين.

على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات في الجزائر في الآونة الأخيرة والتي استحوذ فيها قطاع النفط على حصة الأسد، وذلك باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له، وأن الإيرادات النفطية ساهمت بشكل ملحوظ في بناء الاقتصاد الجزائري، إلا أن الاعتماد على هذه المادة الحيوية جعل الجزائر عرضة للأزمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولتعويض الخسائر الناتجة عن ذلك تسعى الجزائر جاهدة إلى استحداث سياسات استثمار من شأنها تحفيز المستثمرين، من هذا المنطلق ومن خلال ما سبق وبسبب التحديات الراهنة التي تفرضها تقلبات أسعار النفط حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على سياسات الاستثمار في الجزائر وذلك كما يلي:

المبحث الأول: واقع سياسات الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم قطاع النفط في الجزائر.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على سياسات الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: واقع سياسات الاستثمار في الجزائر

يعتبر من بين أهم الأسس التي تؤدي إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار هو اعتماد سياسات فعالة ومجدية في مجال الاستثمار، وعلى أساس ذلك فالجزائر ورغم ما تملكه وما تتمتع به من مزايا نسبية عديدة ومتنوعة من مقومات تجعلها بيئة جاذبة للاستثمار الا انه وفي ظل العراقيل التي تحول دون ذلك، فقد أصبحت مجبرة على تغيير سياساتها الاستثمارية وتبني سياسات حديثة تتماشى والتحولات الجديدة و التي من شأنها إعطاء حرية أكثر للمستثمر.

المطلب الأول: سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل قوانين الاستثمار قبل الاصلاحات

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها الاستثمار في الحياة الاقتصادية، وآثاره التنموية الكبيرة على الاقتصاد الوطني، فقد سعت الجزائر منذ الاستقلال وقبل فترة الاصلاحات على استحداث سياسات استثمار الهدف منها جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وذلك من خلال مجموعة من القوانين، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها الإطار القانوني في الجزائر خلال تلك الفترة.

أولا: قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر، والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار،⁸ وقد جاء هذا القانون متضمنا لستة محاور وهي:

1- الضمانات العامة: وهي عبارة عن:⁸

- حرية الاستثمار سواء من قبل المستثمرين الطبيعيين أو المعنويين؛
- حرية التنقل أو الثبات في الإقامة للأشخاص العاملين في المؤسسات الأجنبية؛
- نقل ملكية فوائد رؤوس الأموال شريطة احترام القوانين والأنظمة؛
- احترام القوانين والتنظيمات المهنية من قبل الأجانب الذين يشغلون المهن في الجزائر.

2- المشاريع الموافق عليها: يمكن للدولة أن توافق على اعتماد مشاريع إنشاء أو توسعة مؤسسات تعرض مخططا ماليا كافيا وتستعمل وسائل حديثة ومناسبة لنشاطها، وتنافس على تحقيق النمو الاقتصادي للدولة في ظل

⁸ القانون رقم 63-277، المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، سنة 1963. الملغى.

⁸ المواد 03-04-05-06 من القانون رقم 63-277، المؤرخ في 26 جويلية 1963

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

مخططات التنمية المعدة من قبل السلطات العمومية. هذه المشاريع التي تستفيد بالإضافة إلى الضمانات العامة من امتيازات أخرى تضمنها القانون. ويقدم طلب إنجاز المشاريع إلى اللجنة الوطنية للاستثمار.

3- المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية: ويتعلق هذا النظام بالمؤسسات الجديدة أو التوسعات التي يتضمن برنامجها الاستثماري مبلغ 5 ملايين في مدة ثلاث سنوات، على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية، أو يخلق 100 منصب عمل دائم للجزائريين.⁸

4- تدخل الدولة: بحيث نصت المادة 23 منه على أن تتدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية، خالقة للشركات الوطنية أو الشركات ذات الاقتصاد المختلط بمساهمة الرأسمال الأجنبي أو الوطني، من أجل جمع الشروط الضرورية لإقامة اقتصاد اشتراكي، وبالأخص في قطاعات النشاط ذات أهمية حيوية للاقتصاد الوطني، كما أشارت الفقرة الأخيرة من المادة 24 من نفس القانون على إمكانية مساهمة الدولة أو الهيئات التابعة لها وأخذها حصص في المؤسسات الخاصة كلما كان ذلك ضروريا، وهذا يعني أن تدخل الدولة في شؤون المؤسسات حتى الخاصة منها غير محدود بل صار مضمون قانونا.

5- نقل رأس المال المتأتي من منتجاتها ودخلها: حيث نصت المادة 30 منه على أن المؤسسات الحالية تستفيد من حرية نقل فوائدها ورأس مالها شريطة احترام الإطار القانوني الساري المفعول.

6- أحكام مختلفة: ومما سبق يمكننا القول أن هذا القانون في مجمله لم يكن محفزا للاستثمار ان لم يكن منفرا له، وذلك بالرغم من الضمانات التي حملها إلا أن التوجه الاشتراكي في الشؤون الاقتصادية للسلطات العمومية آنذاك كان واضحا، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية التي تعترض تطبيق هذا القانون كضرورة الحصول على الاعتماد المسبق من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات وإلزام المستثمر ببعض الشروط الغير المرغوب فيها كالمساهمة في تكوين الإطارات الجزائرية، تقديم تقارير نصف سنوية إلى السلطات المعنية بمراقبة برنامج الاستثمار عن مدى التزام المستثمر وتنفيذه للبرنامج الاستثماري المسطر تحت طائلة سحب الاعتماد بعد إغذار المستثمر في فترة بين شهر و ثلاثة أشهر، وهذا طبقا للمواد 13 و 16 و 17 من القانون رقم 63-277 المذكور أعلاه.⁸

⁸ بابا عبد القادر، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص 140

⁸ لعبيدي خيرة، مزيان محمد الأمين، الإطار القانوني للاستثمار بالجزائر (قطاع المحروقات نموذجا)، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 09، مخبر القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم، 2017، ص 180.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

بعد أن تبين فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، والذي يحدد دور رأس المال في إطار التنمية، والضمانات الخاصة به، وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة.⁸

ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها على النحو التالي:⁸

1-المبدأ الأول : هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ، بحيث يجب التمييز بين القطاعات الحيوية للاقتصاد والقطاعات الأخرى وذلك بموجب المرسوم، فترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها، إضافة إلى ذلك يكون للدولة إمكانية استرجاع الحصص أو الأسهم التي لا يمكن للمستثمر الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستمر في القطاعات الأخرى، فعلى كل مستثمر في الصناعة أو السياحة يريد أن ينشأ أو يعمل على تطوير المؤسسة أن يحصل على اعتماد سابق من قبل السلطات الإدارية ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة، أو عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة.

2-المبدأ الثاني: يتعلق بمنح الامتيازات والضمانات للاستثمار الأجنبي، ويتم الاستفادة من النظام العادي للامتياز والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

ثالثا: قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982

لقد تم إصدار القانون 82-11 الصادر في 21 أوت 1982 المرتبط بالاستثمار الوطني الخاص وتم فيه تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص، وركز هذا القانون على كيفية تأسيس شركات مختلطة، مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي، ويشترط القانون 82-11 الصادر في 21 أوت 1982 على عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49% من رأس مال الشركة، لقد تم بموجب هذا القانون إقصاء رأس المال الخاص الوطني من هذه الشراكة، مع أن الضمانات لم تكن كافية لإقناع المستثمرين الأجانب، فكانت النتائج المحققة جد محدودة، إن هذا

⁸ قانون رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الموافق لـ 17 سبتمبر 1966، ص 1202.

⁸ زواكري الطاهر، أوشنحان، محمد شعيب توفيق، الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث، جامعة باتنة، سبتمبر 2014، ص ص 172-173

القانون الذي أراد توحيد شكل المؤسسات المشتركة ظل يعتبر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب مقيدا، ولم ينتج عنه أي تزايد للاستثمار الأجنبي.⁸

رابعا: قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 01 أوت 1986

حيث جاء القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص سنة 1986 ليحدد شروط وأهداف الاستثمار الخاص الوطني، من خلال:

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وإنشاء مناصب العمل وتلبية الاحتياجات الوطنية؛
 - تحقيق التكامل مع القطاع العام؛
 - المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة، والحد من الهجرة الداخلية والاستخدام الأمثل للموارد.
- قدمت الدولة العديد من المزايا للاستثمار الوطني الخاص من خلال: الإعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال 5 سنوات، الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات، الإعفاء من الرسم الوحيد، بالإضافة إلى منح تسهيلات متعلقة بالقروض القصيرة والمتوسطة المدى.
- كما سعت الدولة إلى دمج إمكانياتها مع الشريك الأجنبي من خلال شركات مختلطة وذلك من خلال القانون رقم 86-13 المؤرخ في 01 أوت 1986 حيث حددت شروط الإدارة، تحويل الأرباح، التعويضات بشأن التأميم، بالإضافة إلى ذلك المزايا والتحفيزات المتعلقة بالرسوم والضرائب.⁸

خامسا: قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

جاء هذا القانون لتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، فقد أزال الغموض القائم حول مفهوم القطاعات الحيوية، حيث جاء متوافقا مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسة العمومية الاقتصادية، استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي والتي أوردها المشرع على سبيل المثال لا الحصر في المادة 5 منه، أين وصف هذا القانون القطاعات الحيوية بالاستراتيجية، ونظرا لأهميتها بمنع على الخواص الاستثمار فيها، إذ تشكل المجال المحفوظ للدولة، كما فرضت الدولة سيطرتها في مجال الاستثمارات عن طريق فرض إجراءات صارمة، واستحداث أجهزة إدارية لمراقبة الاستثمار الخاص، منها إنشاء اللجنة الوطنية للاستثمارات

⁸ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص ص 114-115.

⁸ حساني رقية، خير الدين بلعر، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 22-23 فيفري 2016، ص ص 283-284.

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

، ولجان الاعتماد الولائية، ولجنة وطنية يرأسها الوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة العمرانية، كما استحدثت الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص.⁸

المطلب الثاني: سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل قوانين ما بعد فترة الإصلاحات

بعد الفشل الذي تعرضت إليه القوانين السابقة، عمدت الجزائر الى تغيير السياسة أو النهج الذي اعتمده في هذه المرحلة واتجهت وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري، وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات مست جوانب مختلفة، كان للجانب القانوني حصة منها، يمكن الإشارة إليها من خلال القوانين التالية:

أولاً: قانون النقد والقرض رقم 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990

يعتبر صدور هذا القانون بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، ولقد نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، كما أدخل هذا القانون تميزاً بين المقيمين وغير المقيمين حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة صراحة.⁸

على هذا الأساس يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص، وقد كرس هذا القانون عدداً من المبادئ في مواجهة الاستثمار الأجنبي:⁸

- مبدأ حرية الاستثمار، بعدما كان المشرع يأخذ بمبدأ الترخيص والاعتماد أصبح يقر بحرية الاستثمار كمبدأ أي ما كان استثناءً أصبح هو المبدأ وما كان مبدأً مكرساً لسيادة الدولة المطلق على النشاط الاقتصادي أصبح هو الاستثناء،

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر خلال 60 يوماً من تقديم الطلب؛

- النص على الضمانات الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الإشارة الى غاية صدور قانون 90 - 10 لم توقع الجزائر على أية اتفاقية دولية متعلقة بالاستثمارات وضماداتها؛

⁸ منصور داود، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 12

⁸ عبيدي خيرة، ميزان محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 187.

⁸ عماد إشوي، عادل جداولدة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ملتقى حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 05 و 06 ديسمبر 2012، ص 07

- تبسيط عملية قبول الاستثمار، بحيث تم إخضاعه إلى رأي مجلس النقد والقرض، عن طريق تقديمه لرأي بالمطابقة خلال شهرين من تقديم الطلب.

وقد خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه، وقد تم التمييز بين ثلاثة أنظمة:⁸

1- النظام العام: وقد بينت المواد 17-18-19 الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في ظلّه وتوزع على فترة انجاز المشروع وفترة استغلاله، وتتعلق بإعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

2- النظام الخاص: ويشمل مناطق الترقية ومناطق التوسع الاقتصادي وقد خضعت الاستثمارات المنطوية تحته بامتيازات إضافية، كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي، وإمكانية تنازلها عن أرض تابعة للأمولاك الوطنية لصالح المستثمر (حسب المادة 23).

3- نظام المناطق الحرة: ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع انشاؤها، وتكون هذه الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير، وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية (حسب المادة 26)، وتعفى الاستثمارات المدرجة تحته من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993:

قانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر،⁸ جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم،⁸ وذلك قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة وأهمها.

⁸ عبد الحميد زعباط، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 66-67.

⁸ أنظر القانون 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993، يتضمن قانون ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الموافق لـ 10 أكتوبر 1993، ص 3.

⁸ منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2005، ص 129-130.

جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار.⁸ ومن خلال استقراء مجمل نصوص مواد المرسوم التشريعي رقم 12-93 نجد أنه من أحسن القوانين جاذبية للاستثمار خارج قطاع المحروقات مقارنة بالقوانين السابقة، وذلك باستجابته لبعض الانشغالات التي يعاني منها المستثمرين، ولعل أهم ما ميز هذا القانون مايلي:⁸

- عدم تمييز المستثمر الوطني عن نظيره الأجنبي، الأمر الذي يساهم في توفير الجو المناسب للمنافسة.
- إمكانية التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الخاص الأمر الذي كان محصورا في القانون رقم 13-82؛

- حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي دون قيد كمي؛
- تحديد هيئة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI والتي تتكفل بتدعيم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون؛

- كما أن هذا المرسوم ألغى جميع الأحكام السابقة المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات وبالتالي وضع ضمن أهدافه ترقية الصادرات خارج المحروقات، ولكنه صدر في فترة اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وهي من بين أهم العوامل المنفرة للمستثمرين.

بالإضافة إلى ما سبق هذا القانون ضمن طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة، فموجب المادة 07 من هذا القانون فإنه تم إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) على شكل شباك وحيد يضم كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار بالجزائر، وقد أنشئ هذا الشباك لضمان أحسن التسهيلات في عمليات الاستثمار، ويكون المخاطب الأمتثل لدى المستثمرين أمام السلطات العمومية المعنية، كما تتم على مستوى هذا الشباك العمليات التالية:⁸

- ✓ جمع المعلومات؛
- ✓ دفع وتسجيل الاستثمار؛
- ✓ دفع وتسجيل طلب منح الامتياز للمشاريع؛

⁸ بن لخضر عيسى مرجع سبق ذكره، ص 52

⁸ عماد إيشوي، عادل جداوله، مرجع سبق ذكره، ص 12-13

⁸ - سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 181.

✓ نيل الأشعار بقرار منح الامتياز؛

✓ جمع الوثائق الضرورية لإنجاز واستغلال مشروع الاستثمار؛

✓ الاستشارة والتوجيه والمساعدة في كل جوانب المشروع.

ثالثا: الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

إن الغرض من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار،⁸ هو استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة.⁸ لعل أهم ما جاء به هذا الأمر هو:⁸

1- إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، ما عدا القوانين المتعلقة بالحقوقات وبموجب المادة 35 من الأمر 01-03 تم إلغاء:

➤ الامتيازات و الضمانات و المساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي؛

➤ تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 93-12.

2- مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.

3- تم إنشاء بموجب الأمر 01-03 الوكالة الوطنية للاستثمار لدى رئيس الحكومة، ويتم تحديد صلاحياتها وسيورها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 06-356.

4- بموجب الأمر 01-03 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة ويكلف المجلس على وجه الخصوص بما يلي:

➤ يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها؛

⁸- أنظر القانون رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق لـ 22 أوت 2001، ص 4.

⁸- منصورى زين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

⁸عماد إشوي، عادل جدادوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة؛
 - يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات ويحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز؛
 - يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.
- 5- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق بمساهمة الدولة للتكفل وتمويل كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار ولاسيما منها النفقات الموجهة للاستثمار في المنشآت الأساسية الضرورية، ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

رابعا: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006

- جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الموافق ل 19 جمادى الثانية 1427 مكملا ومعدلا للأمر 01-03،⁸ ومن أهم التعديلات التي جاء بها هي:
- تحديد قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا المنصوص عليها في الأمر رقم 01-03.
 - إضفاء الاستقلالية على الوكالة الوطنية للاستثمار التي كانت منشأة لدى رئيس الحكومة، وبالتالي فإن الأمر رقم 01-03 يعتبر من أهم النصوص المنظمة للاستثمار في الجزائر وذلك لاتسامه بالطابع الدقيق والصرامة في بعض المواد المتعلقة بالاستثمار، وهو ما أكدته التقرير السنوي لمناخ الاستثمار والأعمال لسنة 2010 الذي يضع الجزائر في المركز 136 من بين 138 دولة من حيث الاقتصاد كذا التسهيلات التي يحظى بها المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون ، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار انتهجت الجزائر سياسة الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإصدار الأمر رقم 01-03 الذي لقي تنقيحا كبيرا في العديد من قوانين المالية السنوية وقوانين الاستثمار المتعاقبة، والتعديلات الواقعة عليها؛⁸
 - ألغى هذا المرسوم احكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للاستثمار وتنظيمها وسيرها؛

⁸ - الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق ل 19 جويلية 2006، ص 3.

⁸ لعبيدي خيرة، مزيان محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 192

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 تضمن لجنة تشكيل لجنة الطعن للنزاعات الناشئة في مجال الاستثمار، وكذا تنظيمها وسيرها.⁸

خامسا: قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

إن الجديد في قانون 16-09 أنه أحدث نوعا من المرونة والبعد عن التعقيدات الإدارية باعتماده إجراء واحدا وهو التسجيل، بحيث تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون، للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.⁸

خصص القانون رقم 16-09 لموضوع المزايا، كما اتخذت عدة نصوص تطبيقية لها، أدخل من خلالها بعض التعديلات على التنازلات الجبائية والمالية والجمركية التي قدمتها الدولة الجزائرية بنية تشجيع الاستثمار، فتميزت طريقة تنظيمه لموضوع المزايا مقارنة بالنصوص السابقة لاسيما الأمر رقم 01-03 الملغى بكونها أعادت النظر في نطاق الاستفادة من المزايا، وبسطت إجراءات الاستفادة منها، واعتمدت صرامة أكبر في متابعة المزايا.⁸

قسم قانون 16-09 منح المزايا إلى أربع أصناف، الأمر الذي يعكس الطابع التحفيزي للقانون الجديد، والنية الصادقة للدولة قصد إقناع المستثمرين للاستثمار في الجزائر حيث أدخلت تعديلات جوهرية عما سبق، وتقسّم هاته المزايا إلى ما يلي:⁸

- الصنف الأول: يتضمن أحكام عامة تختص باستثمارات الإنشاء، وتوسع قدرات الإنتاج، و/أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل إنشاء من المزايا؛
- الصنف الثاني: يختص بالمزايا المشتركة لكل الاستثمارات، حيث يتم منحها وفقا لمرحلتين مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال؛
- الصنف الثالث: فيتعلق بالمزايا لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشأة بمناصب الشغل؛
- الصنف الرابع: يتعلق بالمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

⁸ مبروك عبد النور، قوانين الاستثمار في الجزائر من التقييد والحرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، المجلد 20، جامعة بسكرة، 2020، ص 377.

⁸ دحسين فريدة. ازيل الكاهنة، تعليق على أهم ما جاءت به النصوص المنظمة للاستثمار على ضوء مستجدات القانون رقم 16-09، الملتقى الوطني حول: مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08 ماي 2017، ص 57

⁸ اوباية مليكة، تفعيل الأحكام الخاصة بالمزايا في إطار القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الملتقى الوطني حول: مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08 ماي 2017، ص 172

⁸ وادي نادية، بلحار ليندة، سياسة الاستثمار الاجنبي في الجزائر تحفيز ام تنفيذ، الملتقى الوطني حول: مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08 ماي 2017، ص 137-139

سادسا: قانون رقم 19_14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 :

نصت المادة 109 من هذا القانون على إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49-51 % والإبقاء عليها فقط بالنسبة للأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني. وجاء في نص المادة: "ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51% على الأقل من رأسمالها"⁸.

سابعا: قانون المالية 2021

ركزت تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2021، على استعادة تحسين الوعاء الجبائي ومناخ الاستثمار. ويشجع مضمون قانون المالية 2021 عمليات التصدير عبر تعزيز تبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية ورقمنتها. ويحتوي مشروع القانون على تدابير حول ترشيد استخدام موارد الميزانية، تشجيع الإنتاج الوطني وترقية المنتوجات الوطنية.⁸

وقد تضمن القانون عدة تحفيزات جبائية لفائدة المقاولين الشباب والمصدرين منها اعفاء المؤسسات التي تحوز على وسم "شركة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على فوائد الشركات، لمدة سنتين ابتداء من تاريخ حصولها على الرسم. كما يتم اعفاء العتاد الذي تفتنيه هذه المؤسسات والذي يدخل مباشرة في أنجاز مشاريعها الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة، وتخضع لحقوق جمركية في حدود 5 بالمائة.

وفي مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات، تم تعديل المادة 49 من قانون المالية التكميلي ل 2020، بإدراج اجراء يعفي المستثمرين الأجانب العاملين في القطاعات خارج استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وتلك ذات الطابع الاستراتيجي التابعة للقطاعات المحددة في المادة 50 من القانون 20-70، المتعلق بالاستثمار، من إلزامية الشراكة مع طرف محلي.⁸

⁸ الجريدة الرسمية، العدد 81، المادة 109 من القانون رقم 19_14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق ل 11 ديسمبر 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، ص. 39

⁸ النهار، مشروع قانون المالية 2021: تشجيع الاستثمار والتصدير وإعفاءات للشركات الناشئة والحاضنات

⁸ وكالة الأنباء الجزائرية، قانون المالية 2021: تحفيزات جديدة من اجل تشجيع الاستثمار ورفع الصادرات خارج المحروقات،

ثامنا: القانون رقم 22-18 مؤرخ في جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار.

صدر في الجريدة الرسمية رقم 50 القانون الجديد المتعلق بالاستثمار، الممضى عليه من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في 24 جويلية 2022. و يتعلق الأمر بالقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، المصادق عليه بتاريخ 27 جوان 2022 من طرف المجلس الشعبي الوطني و من طرف مجلس الأمة بتاريخ 13 جويلية. و يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تحكم الاستثمار و حقوق المستثمرين والتزاماتهم وكذا الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، و المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وطنيين أو أجانب، مقيمون أو غير مقيمين. ترمي أحكام هذا القانون الجديد أيضاً إلى تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية و ذات قيمة مضافة عالية، وضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة و كذا تامين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، كما ينص هذا القانون الجديد على إعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و تغير تسميتها إلى “الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار”، من خلال تعزيز صلاحيتها و التي ستسمح لها بلعب دور مهم في مرافقة المستثمرين.⁸

المطلب الثالث: سياسات الاستثمار في الجزائر (المزايا والحوافز)

تتجه العديد من دول العالم ومن بينهم الجزائر إلى إتباع عدداً من السياسات على المستويين الكلي والجزئي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين، ولعل من بين أهم السياسات التي اعتمدها الجزائر هي:

أولاً: السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية والتمويلية

حوافز الاستثمار هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقاً لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف.

وتعرف بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها... إلخ).⁸

<https://aapi.dz/ar>

⁸ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، القانون رقم 22-18 مؤرخ في يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، المتاح:

⁸ طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسبية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2009، ص 316

إن وجود سياسة ضريبية ومالية ملائمة يسمح للحكومات بتحقيق أهداف سياستها العمومية مع المساهمة في توفير شروط مناسبة للاستثمار، ويمكن الإشارة إلى ذلك كما يلي:

1-السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية: تشكل السياسة الضريبية وسيلة أساسية لتوجيه الاستثمار، حيث تعمل التشريعات على منح مزايا ضريبية لجذب المستثمرين الأجانب للنشاطات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فالسياسة الضريبية في الواقع ما هي الا أداة للتحكم في جذب المشروعات الاستثمارية الأجنبية،⁸ يمكن الإشارة الى الحوافز الضريبية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية كما يلي:

1-1 اشكال الحوافز الضريبية: تتمثل في

- **الإعفاءات الضريبية:** هي اسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب دفعها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، كما قد يكون هذا الاعفاء كلي أو جزئي، دائما أو مؤقت.⁸
- **تأجيل الضريبة:** وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة، وإنما ستدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة، وإن تأجيل تحصيل الضريبة في فترة ما من شأنه أن تدعم عائدات المبيعات والتي يمكن أن ينتج عنها أرباح، وهذا الامتياز يمنح من أجل تفادي بعض الظواهر مثل التهرب الضريبي كذلك تهدف من خلاله إلى تشجيع بعض القطاعات ومنح فرصة للمشروعات التي لا تتلقى إعفاءات أو تخفيضات في تلك الفترة.
- **القرض الضريبي:** يمثل القرض الضريبي حق قابل للتحميل على ضريبة أخرى، فهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفتة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة بحيث لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي لا يتغير تبعا لسلم الاقتطاع الضريبي.⁸

⁸عطيوي سميرة، السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الاجنب الى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، 136،

⁸الوافي حمزة، زكريا خلف الله، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الرابع- ديسمبر 2015، ص 238

⁸زهية لموشى، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر، المجلة العلمية، المجلد: 06، العدد11، جامعة الجزائر3، جانفي 2018، ص 10.

- **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.
- **نظام الاهتلاك:** يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.
- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.⁸

1-2 الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين حسب القوانين الضريبية المختلفة:

- هذه الامتيازات الجبائية تضمنتها مختلف القوانين المالية السابقة وذلك منذ الإصلاح الضريبي إلى يومنا هذا، ويمكن التعرض لأهمها كالتالي:⁸
- **الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:** لقد تم رفع الحد المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي خلال مراحل تطور النظام الضريبي بالجزائر أكثر من ثلاث مرات بدء من 25.200 دج إلى 120.000 دج، بالإضافة للتغير الذي مس أجزاء الدخل الخاضع لنفس الضريبة، كما تم تخفيض معدل الضريبة الخاص بالرصيد الجبائي من 30% إلى 25% باعتبار الأرباح الموزعة على الشركاء ستخضع مرة ثانية للضريبة على الدخل الإجمالي، فتخفيض هذا المعدل من شأنه أن يخفف العبء الضريبي ومن ثم رفع حجم الاستثمارات.
 - **الضريبة على أرباح الشركات IBS:** في إطار تخفيف العبء الضريبي على المكلف الضريبي، قامت الدولة بتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 50% عام 1991 إلى 42% عام 1992 ثم إلى 38% عام 1993، واستمر هذا التخفيض إلى 30%. وأخيرا 25% عام 2008 وبدء من عام 2009 خفض هذا المعدل إلى 19% بالنسبة لقطاع البناء والخدمات، وفي إطار تشجيع الاستثمارات، فقد عمدت

⁸ طالي محمد مرجع سبق ذكره، ص 318

⁸ محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص ص 163-165

الدولة إلى تخفيض المعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها وذلك من 33 % إلى 15 % ثم إلى 12.5% حاليا.

• **الرسم على القيمة المضافة TVA:** فقد شهد الرسم تغير كبير في معدلاته وكذلك في حقله الضريبي، بحيث بعدما كان يتضمن معدلات عديدة ومرتفعة سابقا وصلت في حدود 40 % أو أكثر، أصبح يضم معدلين فقط وهما 7 % و 17% بالإضافة للإعفاءات التي شملت العديد من السلع والخدمات نذكر منها: (المجوهرات التقليدية، المنتجات الجلدية، المنتجات المنتجة باليد كالزراي التقليدية).

كما شمل الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة النشاطات التالية:

✓ أملاك التجهيزات، مواد، منتوجات، وكذا الأشغال والخدمات التي حددت قائمتها من قبل التشريع المتعلق بنشاطات التنقيب، البحث، التميع، أو النقل عن طريق القنوات للمحروقات السائلة والغازية المحصلة أو المنجزة من قبل أو لحساب مؤسسة سوناطراك والشركات البترولية المتعاونة معها أو المتعهدين في القطاع؛

✓ العمليات المنجزة من قبل بنك الجزائر المتعلقة مباشرة بوظيفة إصدار النقود وكذا مهماتها الخاصة؛

✓ عمليات البيع المتعلقة بالمواد الصيدلانية؛

✓ أعمال البيع المتعلقة بالسلع المصدرة؛

✓ الإعفاء الدائم بالنسبة للمؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الوحدات التابعة لها.

2- السياسات المتعلقة بالحوافز المالية والتمويلية:

يمكن الإشارة الى السياسات المتعلقة بالحوافز المالية والتمويلية كمايلي:

2-1 السياسات المتعلقة بالحوافز المالية: مثل تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ومشجعة، تقديم معاملة تفصيلية بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين، تقديم حوافز أخرى مثل الاهتلاك المتسارع، وغيرها إضافة إلى التحول الحر والتام لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه.

علاوة على ذلك تتضمن الحوافز المالية حوافز خاصة تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل

الصادرات.⁸

2-2 السياسات المتعلقة بالحوافز التمويلية: كملاحظة أولى يمكن استنتاج أن موضوع الحوافز التمويلية في مجال الاستثمار لم يعط أهمية كبيرة من طرف المشرع الجزائري بالمقارنة مع الحوافز الجبائية، حيث مثلا لو تصفحنا نص قانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، نجد أن المشرع لم ينصرف إلى هذا النوع من الحوافز، الا في إطار ما نص

⁸ منور اوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، بدون تاريخ، ص 120.

عليه في نص المادة 13-1 والتي تتعلق بالمزايا الاستثنائية للاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة بما فيها تلك التابعة للجنوب والهضاب العليا وجاء فيها: تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية لإنشاء الاستثمار.⁸

ثانياً: المزايا المتعلقة بالاتفاقيات الدولية:

بالإضافة إلى الحوافر والضمانات التي وفرتها الجزائر من خلال قوانينها الاستثمارية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سعت الجزائر في إبرام العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول من أجل منح الارتياح للمستثمر الأجنبي للقيام بالاستثمار.

1- الاتفاقيات الدولية الثنائية: يتم إبرام هذه الاتفاقيات من أجل تدعيم وتشجيع الاستثمارات بين بلدين وحماتها سواء كانت هذه البلدان عربية أو إفريقية أو غيرها، ونجد من هذه الاتفاقيات ما هو موضح في الجدول التالي:

⁸ ونوغي نبيل، نظام المزايا أو التسهيلات الممنوحة للاستثمار في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 03، نوفمبر 2019، ص 113.

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (36) اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية مع الجزائر

الدولة المبرم معها الاتفاقية	الهدف من الاتفاقية	تاريخ عقد الاتفاقية
امريكا	تشجيع الاستثمار بين البلدين	المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990
إيطاليا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار	المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991
فرنسا	التشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 جانفي 1994
اسبانيا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 25 مارس 1995
المانيا	تشجيع الاستثمارات والحماية المتبادلة بين الدولتين	المرسوم الرئاسي رقم 2000-280 المؤرخ في 07 أكتوبر 2000
مصر	الترقية والحماية المتبادلة	في 29 مارس 1997
الامارات	تشجيع وحماية الاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 02-227 المؤرخ في 22 جوان 2002
أمريكا	تنمية العلاقات التجارية والاستثمار	المرسوم الرئاسي رقم 02-57 المؤرخ في 05 فيفري 2002
الكويت	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 03-370 المؤرخ في 23 أكتوبر 2003
المجلس الفيدرالي السويسري	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 05-235 المؤرخ في 23 جوان 2005،
طاجكستان	الحماية والتشجيع المتبادلين للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 17-311 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

- * أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد: 01، جامعة عمار ثليجي الاغواط، مارس 2020، ص 142
- * المرسوم الرئاسي رقم 05-235 المؤرخ في 23 يونيو 2005، الذي يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجلس الفيدرالي السويسري حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع ببيرن في 30 نوفمبر 2004، الجريدة الرسمية، بتاريخ الأربعاء 29 يونيو 2005، العدد 45، ص 05.
- * المرسوم الرئاسي رقم 17-311 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017، الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية طاجكستان حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع الجزائر بتاريخ 11 مارس 2008، الجريدة الرسمية، عدد 65 صادر في 09 نوفمبر 2017

2- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف: نظرا لتعدد الاتفاقيات ذات البعد الدولي التي أبرمتها الجزائر مع عدة دول فإننا سوف نسلط الضوء على دراسة أهمها والمتمثلة في:

* الاتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها من طرف الدولة الجزائرية بتاريخ 20 جويلية 1990 طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 90-420 والتي تضمنت تشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي، حيث عملت هذه الاتفاقية على تصريف المستثمرين بكل حرية في الاستثمار بجميع أشكال التصرف القانونية التي تسمح بها طبيعة هذا الاستثمار.

* الاتفاقية الدولية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار تعزيز الجهود في مجال الاستثمار، قامت الجزائر بالتوقيع بالانضمام إلى اتفاقية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك من خلال الأمر رقم 05-95 المؤرخ في 21/01/1995 حيث تضمنت أربعة مخاطر غير تجارية بإمكان الوكالة تغطيتها والمتمثلة في مخاطر تحويل العملة ومخاطر نزع الملكية ومخاطر الاخلال بالعقد ومخاطر الحروب والاضطرابات التي يمكن أن تحتاح الدول المضيفة.⁸

* اتفاق الشراكة الأورو متوسطي، والذي تم التوقيع النهائي عليه ببالونسيا الإسبانية في 22/04/2002 ليدخل حيز النفاذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وعن الضمانات التي جاء بها هذا الاتفاق، فقد حرص الطرفان من خلاله على إعطاء أولوية خاصة للاستثمارات المتبادلة عن طريق ترفيتها وحمائتها بهدف خلق مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات.⁸

⁸ منصور البروك، الطبي البركة، فعالية الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2019، ص ص 218-219

⁸ كريم عباس، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والاعمال الدولية، <https://www.droitentreprise.com/>

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة كغيرها من الدول النامية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية الاستفادة أكثر من مزاياها، وذلك من خلال وضع مجموعة من سياسات الاستثمار كما تم الإشارة إليه سابقا، وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى ما حققته فعلا هذه السياسات أو بعبارة أخرى ما الذي استطاعت جلبه هذه الجهود على أرض الواقع، وكيف أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم كل ما سعت إليه الجزائر من أجل بناء مناخ استثمار أكثر ملاءمة لجذب المستثمرين الأجانب، هل يمكن القول أن الدولة الجزائرية نجحت ولو بشكل جزئي في استقطاب هذا النوع من الاستثمار، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض حجم التدفقات الواردة والصادرة خلال الفترة 1996-2021

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر خلال 1996-2019:

يمكن الإشارة إلى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد إلى الجزائر لأكثر من 20 سنة وذلك كمايلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر: للعرض لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر يجب أن نتناول في دراستنا الجدول التالي:

جدول رقم (37): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 1996-2019

مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
FDI	270,00	260,00	606,60	291,60	280,10	1113,11	1064,96	637,88
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
FDI	885	1145,34	1888,17	1743,33	2631,71	2753,76	2301,23	2580,63
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
FDI	1499,45	1696,87	1506,73	-584,53	1636,30	1232,34	1475	1381,89

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات متاح على

<https://dhaman.net/statistics/>

من خلال الإحصائيات التي تضمنها الجدول يمكن القول أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2019) كان متباينا بين الانخفاض والارتفاع، حيث أنه وفي سنوات التسعينات كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر محدود وذلك نتيجة الظروف التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة والمتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والأمني، إضافة إلى تفاقم المديونية الخارجية، حيث تراوحت قيمة التدفقات خلال الفترة 1996 و2000 بين 260.0 مليون دولار و606.6 مليون دولار توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات.

ومع مطلع الالفين ومع بداية عودة الاستقرار السياسي عرفت سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ 1113,11 مليون دولار بعدما كان 280.1 مليون دولار سنة 2000 أي بزيادة تقدر ب 297.39%، وقد ساعد في هذه الزيادة برنامج الإنعاش الاقتصادي إضافة إلى إصدار الأمر 03-01 والمتعلق بتطوير الاستثمار حيث تضمن هذا الأمر مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين. رغم ذلك لم يستمر الارتفاع طويلا حيث بدأ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع ليصل إلى 637,88 مليون دولار سنة 2003، ليعاود الارتفاع بعد ذلك لتصل إلى أعلى مستوى له سنة 2009، لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها الجزائر أكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية 2019، ويرجع ذلك إلى محاولة الجزائر إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الخصخصة والإصلاحات التي من شأنها تنمية البلاد، بالإضافة إلى ما حققته البلاد من توازنات اقتصادية واستقرار سياسي وأمني وكذا نمو حجم السوق والبنية الأساسية التحتية، فضلا عن توفر موارد طبيعية متنوعة.

أما الانخفاض المسجل بعد 2009 فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط بداية منتصف سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. بالإضافة إلى الشلل السياسي الذي عرفته البلاد في 2019.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر: للتطرق لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر يجب أن نتناول في دراستنا الجدول التالي:

جدول رقم (38): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة خلال 1996-2019

مليون دولار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
FDI	0,00	0,00	1,00	7,60	13,70	9,30	98,57	28,32
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
FDI	253,46	-20,19	33,97	150,63	317,98	214,81	220,49	533,51
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
FDI	-41,30	-268,29	-18,30	103,22	46,45	-8,65	879,67	82,75

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات متاح على

<https://dhaman.net/statistics/>

عند تحليلنا للمعطيات الواردة في الجدول والذي تبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1996-2019)، نلاحظ نوعا من الارتفاع والانخفاض في حجم هذه التدفقات بين سنة وأخرى طوال الفترة محل الدراسة، حيث انه في سنوات التسعينات كانت الاستثمارات الصادرة تكاد تكون منخفضة جدا ان لم نقل منعدمة ففي سنة 1998 كانت تقدر ب 1.00 مليون دولار ويرجع ذلك الى ما عاشته الجزائر تلك الفترة من عدم استقرار سياسي واقتصادي، ثم ومع بداية سنة 2000 بدأ حجم الاستثمارات الصادرة في الارتفاع لتصل سنة 2004 الى ما يقدر ب 253.46 مليون دولار، في حين شهدت الجزائر تدفقات سلبية سنة 2005 قدرت ب -20.19 مليون دولار، لتعود في الارتفاع في كل من سنتي 2006 و 2007 حيث قدرت ب 33.97 و 150.63 مليون دولار على التوالي، لتواصل ارتفاعها سنة 2008 لتصل إلى 317.98 مليون، لتتخفف بعد ذلك في سنة 2009 إلى 214.81 مليون دولار بسبب الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، لتعاود هذه التدفقات في الارتفاع من جديد لتصل إلى 533.51 مليون دولار سنة 2011 وذلك بزيادة تقدر ب 141.96% أي أكثر من ضعف ما كانت عليه في 2010 وهي اعلى قيمة تسجلها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، لتسجل هذه التدفقات نتائج بين سلبية وإيجابية لغاية 2019.

من خلال ما سبق يمكن القول ان صعوبة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بسبب حدة المنافسة، إضافة الى تأخر الاقتصاد الجزائري في الانفتاح على الاقتصاد العالمي كان سببا رئيسيا في محدودية الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر.

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2020-2021:

بالرجوع الى تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نجد ان جائحة فيروس كورونا اثرت بشكل كبير على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على منطقة شمال أفريقيا خلال هذه الفترة، حيث سجلت في سنة 2020 انخفاضا بلغ 25 % مقارنة ب 2019، وهو نفس الشيء بالنسبة للجزائر حيث انخفض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد أو الصادر.

جدول(39): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2020-2021 (مليون دولار)

Fdi	2020	2021	fdi	2020	2021
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1 143.00	870.00	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	15	-52

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

من خلال الجدول نلاحظ جليا تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث انخفض الاستثمار الوارد بحوالي 17 %، مسجلا بذلك تراجعاً من 1.381.89 مليون دولار عام 2019، إلى 1.143 مليون دولار سنة 2020، ليستمر بعدها في الانخفاض الى 870 مليون دولار في سنة 2021 أي تراجع بنسبة 23.8%.

لعل أكثر ما يحتاجه الاقتصاد الجزائري اليوم هو استثمارات أجنبية تنعشه، فمن بين الأسباب العديدة التي تقف وراء هذا الوضع الذي تفاقمت حدته بشكل كبير بدء من سنة 2019، الظروف السياسية التي شهدتها البلاد من حراك شعبي، ثم جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، هذه الأسباب التي خلفت اثارا اقتصادية كبيرة، زاداها تعقيداً التأخر في إصدار قانون الاستثمار الجديد، والقوانين غير الواضحة التي تتغير أحياناً بين قانوني المالية والمالية التكميلي.

هذا وقد عقد مجلس الوزراء عدة اجتماعات لوضع سياسات من شأنها إنعاش الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات، من بينها تحويل بين 10 إلى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الاستثمار، وإحداث تغييرات على قانون الاستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، بعضها تقرر فتحه للمرة الأولى أمام الخواص مثل النقل الجوي والبحري. بالإضافة الى إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري الذي يقارب الـ30 مليار دولار.

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

كما باشرت الجزائر إحصاء احتياطياتها من موارد طاقة ومعدنية أخرى غير مستغلة بغرض الاستثمار فيها، بينها الذهب والفوسفات والنحاس والحديد وغيرها، للمرة الأولى في تاريخها، وفتح المجال أمام شركات كبرى للمستثمرين الأجانب في معظم مناجم البلاد.

وتقرر كذلك استغلال منجم الحديد بمنطقة "غار جيبلات" التابعة لولاية تندوف (الجنوب الغربي) ويعد من أكبر احتياطات العالم من الحديد، وكذا منجم الزنك والرصاص بمنطقة "واد أميزور" في ولاية بجاية (شرق)، ومشروع آخر للفوسفات بولاية تبسة (شرق)، مع الترخيص أيضا للمستثمرين المحليين باستغلال مناجم الذهب بمنطقة "جانت" (أقصى الجنوب).⁸

هذا وقد اتسمت خطة الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 في السنة الأولى منها بوضع القواعد الأساسية لبناء المقاربة الجديدة للرئيس تبون من رقمنة القطاعات العمومية وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع تسهيلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إلغاء قاعدة 49/51 خارج المحروقات.⁸ مع اعلان عن إعطاء الأولوية للاستثمارات في الزراعة لضمان الأمن الغذائي. وطلب الرئيس من وزير الزراعة والتنمية الريفية وضع آلية لتشجيع الاستثمارات الزراعية سواء أكانت وطنية أو أجنبية أو مختلطة.⁸

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

من خلال الإشارة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لاحظنا ان تحسن مناخ الاستثمار ولو بشكل نسبي، و اتجاه الدولة الجزائرية نحو سياسة استغلال امكانياتها الطبيعية و البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية كل ذلك ساهم ولو بشكل يسير في توجه رؤوس الأموال الأجنبية نحو الجزائر وعلى هذا الأساس كان لابد من إعطاء صورة أكثر وضوحا للتوزيع القطاعي والجغرافي لهذه الاستثمارات.

أولا: المشاريع الاستثمارية الواردة ومصادرها في الجزائر

تستقطب الجزائر مجموعة من المشاريع الاستثمارية ومن دول مختلفة نوضحها فيما يلي:

⁸ يونس بورنان، رحلة اقتصاد الجزائر في 2020.. تكشف وتحصينات ومفاجآت، العين الإخبارية، متاح على

<https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020> 13:10 2021-07-1

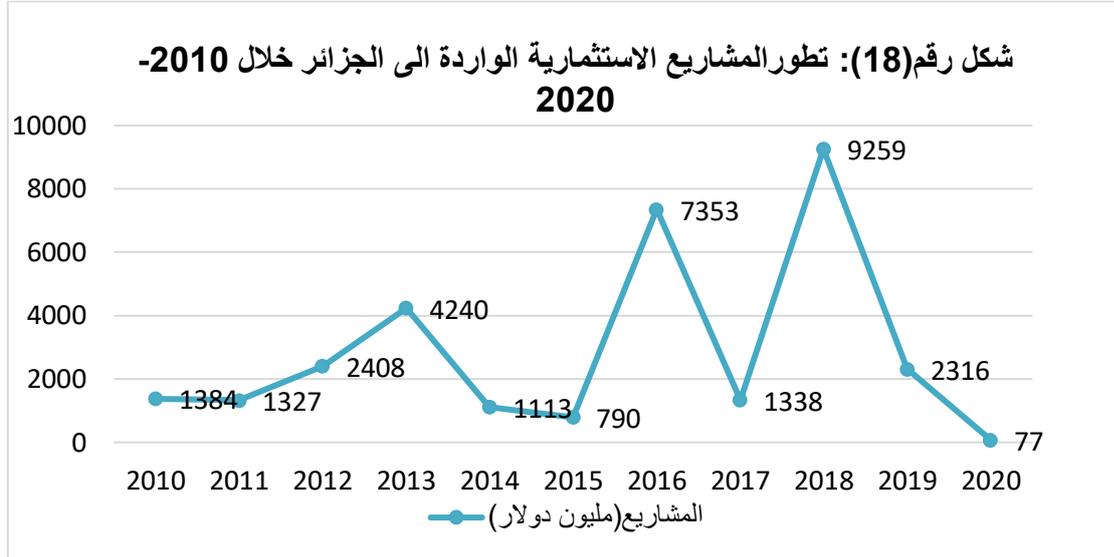
⁸ اسلام كعبش، إنعاش الحركة الاقتصادية.. رهان الجزائر في 2021، سكاى نيوز عربية، متاح على:

<https://www.skynewsarabia.com/business> 13:10 2021-07-1

⁸ OECD .Investment in the MENA region in the time of COVID-19. 2020. P 08

1- تطور المشاريع الاستثمارية:

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة، وفيما يلي إشارة الى حجم هذه المشاريع خلال 2010-2020:



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات متاح على:

<https://dhaman.net/statistics/>

من خلال الشكل نلاحظ مدى التذبذب الحاصل في عدد المشاريع المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 حيث ان هذا التذبذب كان مرده مجموعة من الأسباب التي أدت الى زيادة عدد المشاريع مرة وانخفاضها مرة أخرى مثل انخفاض المشاريع في 2010-2011 نتيجة تداعيات الازمة المالية ثم ارتفاعها وعودة انخفاضها مرة أخرى في 2014 بسبب تهاوي أسعار النفط، ويمكن الإشارة الى حجم المشاريع وعددها وكذا عدد الشركات المستثمرة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (40): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال 2018-2021

Fdi السنة	عدد المشاريع	الرأسمال المستثمر (مليون دولار)	متوسط الرأسمال المستثمر (مليون دولار)	مناصب العمل المنشأة	متوسط مناصب العمل المنشأة	الشركات
2018	18	9 259	514	11 287	627	17
2019	24	2 316	97	4 988	207	17
2020	6	77	13	251	41	6
2021	9	853.1	94.8	650	72	7

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات متاح على:

<https://dhaman.net/statistics/>

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الجدول نلاحظ انه رغم زيادة عدد المشاريع وبقاء نفس عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر الا ان حجم الرأسمال المستثمر خلال 2019 عرف تراجع ملحوظا وصل الى 2.316 مليون دولار بعدما كان يقدر ب 9.259 مليون دولار سنة 2018 أي تراجع بنسبة 74.89% صاحب ذلك تراجع في عدد مناصب الشغل الناتجة عن هذه المشاريع اذ تراجع عددها هي الأخرى من 11.287 منصب عمل الى 4988 منصب عمل، ويرجع ذلك الى حالة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد الناتج عن الحراك الشعبي الرافض للنظام والذي أدى الى تجميد بعض المشاريع وتأجيلها نتيجة تكوين حكومة مؤقتة لتسير تلك الفترة الانتقالية لغاية انتخاب رئيس للبلاد في ديسمبر 2019.

اما بالنسبة الى سنة 2020 مقارنة ب 2019 فقد تراجع حجم المال المستثمر في الجزائر بشكل كبير جدا فقد انخفض الى 77 مليون دولار بعدما كان 2.316 مليون دولار، أي بنسبة تراجع تقدر ب 96.67% مع تراجع عدد المشاريع من 24 الى 6 مشاريع، وانخفاض عدد الشركات المستثمرة في الجزائر من 17 الى 6 شركات فقط الامر الذي أدى الى تراجع عدد مناصب العمل هي الأخرى من 4988 الى 251 منصب عمل، من خلال هذه الأرقام يمكن القول ان سبب كل هذا التراجع انما مرده هو جائحة كورونا التي كان لها الوقع الأكبر على حجم وعدد المشاريع، الامر لم يقتصر على الجزائر فقط وانما على العالم ككل حيث أدى هذا الفيروس الى شل حركة الاقتصاد نتيجة الاغلاق الشبه تام في جميع دول العالم.

هذا وقد عرفت سنة 2021 ارتفاع طفيف في حجم المشاريع والشركات المستثمرة في الجزائر بالإضافة الى عدد مناصب الشغل وهذا بسبب ظهور اللقاحات وبداية التعافي من جائحة كورونا، مع امل الرجوع الى الحياة الطبيعية من خلال التخفيف من إجراءات الاغلاق.

2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: الجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة 2015-2019 حسب أهم الاقاليم المستثمرة فيها:

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (41): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال 2015-2019

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة %
اسيا والمحيط الهادئ	13.606	65
اوروبا الغربية	4.019	19
افريقيا	1.581	8
الشرق الأوسط	882	4
الدول الاوربية الناشئة	714	3
أمريكا الشمالية	254	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2019، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، 2020، ص 18

من خلال الجدول اعلاه يلاحظ ان اسيا والمحيط الهادئ تصدر قائمة الأقاليم المستثمرة في الجزائر بـ 13.606 مليون دولار أي بنسبة 65% من اجمالي تكلفة الاستثمار الواردة. ثم تلتها أوروبا الغربية بتكلفة تقدر بـ 4.019 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 19% من الإجمالي، ثم تأتي افريقيا في المرتبة الثالثة، ثم الشرق الأوسط، تليها الدول الاوربية الناشئة، وأخيرا أمريكا الشمالية التي ساهمت بنسبة 1% فقط من اجمالي تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر خلال 2015-2019

أما بالنسبة لأهم الدول التي استثمرت في الجزائر خلال 2015-2019 يمكن الإشارة اليها كما يلي:

الجدول رقم (42): اهم الدول المستثمرة في الجزائر الفترة 2015-2019

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1.576	134	108
الإجمالي	21.056	188	152

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2019، مرجع سبق ذكره، ص 18

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هونغ كونغ وخلال الفترة 2015-2019 استطاعت ان تحتل الصدارة من حيث مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرت ب 6.000 مليون دولار، أي بنسبة 28.49% من اجمالي تكلفة المشاريع الواردة وذلك من خلال مشروع واحد وشركة استثمار واحدة ، واحتلت بعدها الصين المرتبة الثانية ب 3.827 مليون دولار ب 12 مشروع و 7 شركات، تلتها سنغافورة المرتبة الثالثة بتكلفة قدرت ب 3.151 مليون دولار أي بنسبة 14.96% من التكلفة الاجمالية، لتأتي فرنسا في المرتبة الرابعة بتكلفة قدرت ب 2.266 مليون دولار، وبعدها مصر بما يقدر ب 1.553 مليون دولار، لتليها باقي الدول وهي تركيا وقطر واسبانيا وسويسرا واليابان ودول أخرى على التوالي.

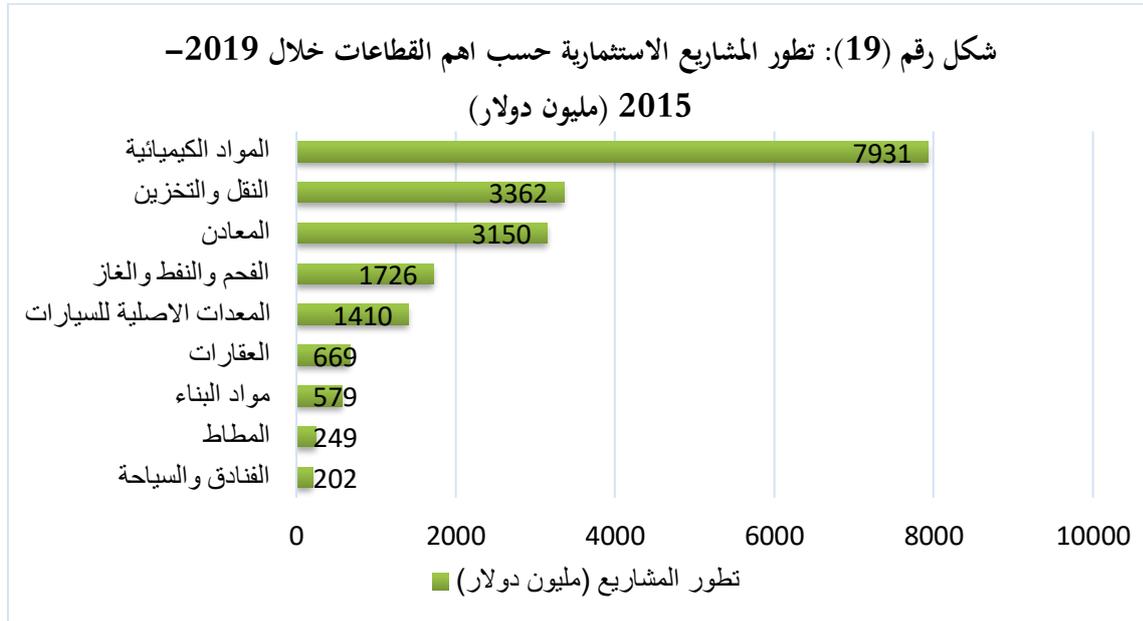
3- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل المواليين:

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

جدول رقم (43): توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال 2015-2019

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12.883	42
الاستخراج	3.450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3.305	2
اعمال بناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2019، مرجع سبق ذكره، ص 18.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2019، مرجع سبق ذكره، ص 18

من خلال الجدول والشكل أعلاه اللذان يبينان التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2019، نلاحظ ان القطاع الصناعي قد احتل صدارة القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار اذ تم تسجيل ما قيمته 12.883 مليون دولار وهي التكلفة الناتجة عن 42 مشروع استثماري ويرجع السبب في

احتلال قطاع الصناعة الصدارة إلى ارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة ولا سيما في مجال المحروقات باعتبار ان الجزائر بلد نفطي بالدرجة الأولى، بالإضافة الى بعض المنتجات الصناعية الأخرى مثل المواد الكيميائية، المعادن، الفحم والغاز، أما عن بعض القطاعات الاقتصادية وخلال نفس الفترة، فإنها لم تحض إلا بنصيب متواضع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ عدد المشاريع في قطاع النقل مثلا مشروعين فقط بقيمة 3.305 مليون دولار.

أما فيما يخص قطاع البناء، الخدمات، التعليم ورغم مكائتها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها استقطبت استثمارات أجنبية بنسب ضعيفة جدا سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو حتى قيمتها.

المطلب الثالث: تقييم سياسات الاستثمار في الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية والاقليمية

توجد العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في مختلف دول العالم من خلال مجموعة من المؤشرات التي تترجم حالة اقتصاديات تلك الدول والوضع الاستثماري فيها، وسيتم من خلال هذا المطلب التطرق لبعض المؤشرات التي تناولت الجزائر وهي مؤشر سهولة أداء الاعمال ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، وذلك كما يلي:

أولاً: مؤشر سهولة أداء الاعمال

حسب تقرير ممارسة أنشطة الاعمال الصادر عن البنك الدولي لسنة 2020 فان مؤشر سهولة أداء الأعمال لهذه السنة يقيس اللوائح التنظيمية ل 190 بلد عبر 12 مجالاً لتنظيم أنشطة الأعمال بغرض تقييم بيئة الأعمال في كل اقتصاد. وتم استخدام 10 من هذه المؤشرات لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

جدول رقم(44): ترتيب الجزائر بين الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الاعمال خلال 2019-2020

الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2020	التغير	الترتيب العربي 2020	الدولة
11	16	5	1	الإمارات
61	43	18	2	البحرين
58	53	5	3	المغرب
91	62	29	4	السعودية
67	68	1	5	سلطنة عمان
102	75	27	6	الأردن
80	77	3	7	قطر
77	78	1	8	تونس
93	83	10	9	الكويت
122	112	10	10	جيبوتي
119	114	5	11	مصر
110	117	7	12	فلسطين
138	143	5	13	لبنان
155	152	3	14	موريتانيا
157	157	0	15	الجزائر
165	160	5	16	جزر القمر
159	171	12	17	السودان
170	172	2	18	العراق
177	176	1	19	سوريا
187	186	1	20	ليبيا
189	187	2	21	اليمن
191	190	1	22	الصومال
122	118	4		المتوسط العربي

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات متاح على:

<https://dhaman.net/statistics/>

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر احتلت في سنة 2020 وحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة 157 عالميا من 190 بلدا، وهي نفس المرتبة التي سجلتها سنة 2019، كما احتلت المرتبة 15 عربيا من أصل 22 دولة، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

جدول رقم(45): ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الاعمال لعامي 2019-

2020

الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2020	التغير	الترتيب العربي 2020	الدولة
150	152	2	15	مؤشر بدء النشاط
117	121	4	14	مؤشر استخراج التراخيص
96	102	6	12	مؤشر توصيل الكهرباء
165	165	0	21	مؤشر تسجيل الملكية
180	181	1	18	مؤشر الحصول على الائتمان
179	179	0	20	مؤشر حماية المستثمرين الأقلية
156	158	2	18	مؤشر دفع الضرائب
173	172	1	18	مؤشر التجارة عبر الحدود
112	113	1	10	مؤشر انفاذ العقود
77	81	4	6	مؤشر تسوية حالات الاعسار

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات متاح على

<https://dhaman.net/statistics/>

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، أن الجزائر تحتل في معظم المؤشرات المكونة لمؤشر سهولة أداء الاعمال مراكز متأخرة عالميا، كما أن ترتيب الجزائر سنة 2020 عرف تراجعاً بصفة شبه كلية في جميع المؤشرات الفرعية مقارنة ب 2019، حيث يوجد تحسن واحد وهو مؤشر التجارة عبر الحدود (مركز واحد). كما أنها حافظت على ترتيبها العالمي في مؤشري تسجيل الملكية وحماية المستثمرين الأقلية.

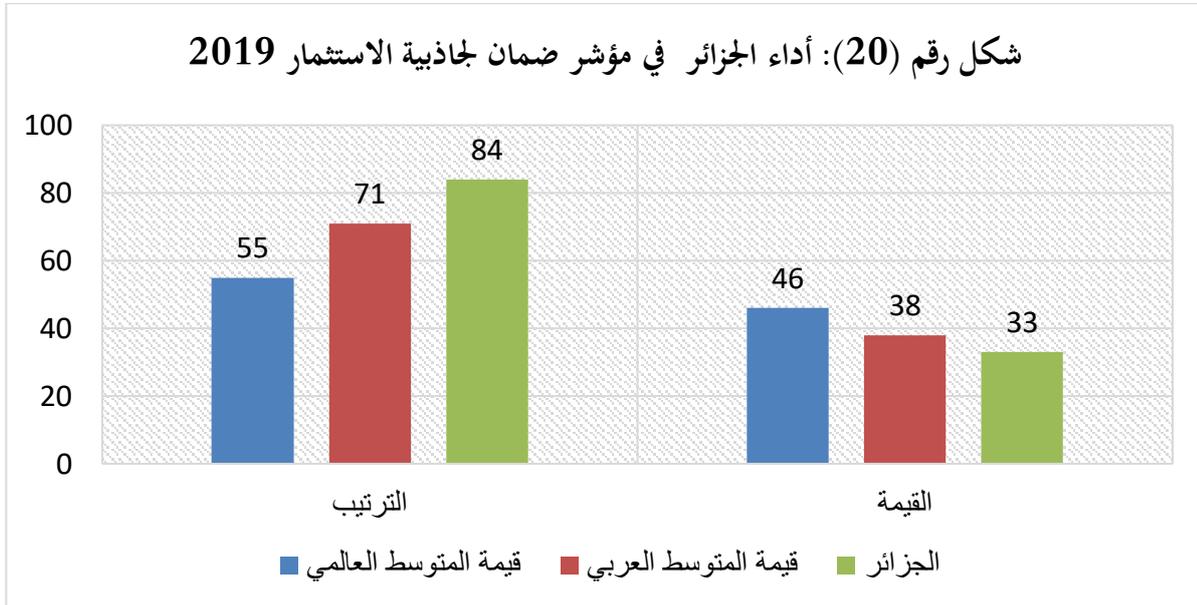
ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن سياسات الاستثمار في الجزائر غير ملائمة وغير محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة مجموعة من العراقيل أهمها لبيروقراطية المتمثلة في كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس الاستثمار (بدأ النشاط، استخراج التراخيص، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية)، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية)، أو حتى في حالة اكتماله أو توقيفه (انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار).

ثانيا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو مؤشر مركب بمنزلة مقياس كمي يجمع يحتوي على عدد من المؤشرات الفردية أو الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد الظاهرة محل الاهتمام (في هذه الحالة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلد أو قطاع ما). بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد الى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره.⁸ والشكل الموالي يبين ترتيب الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019:



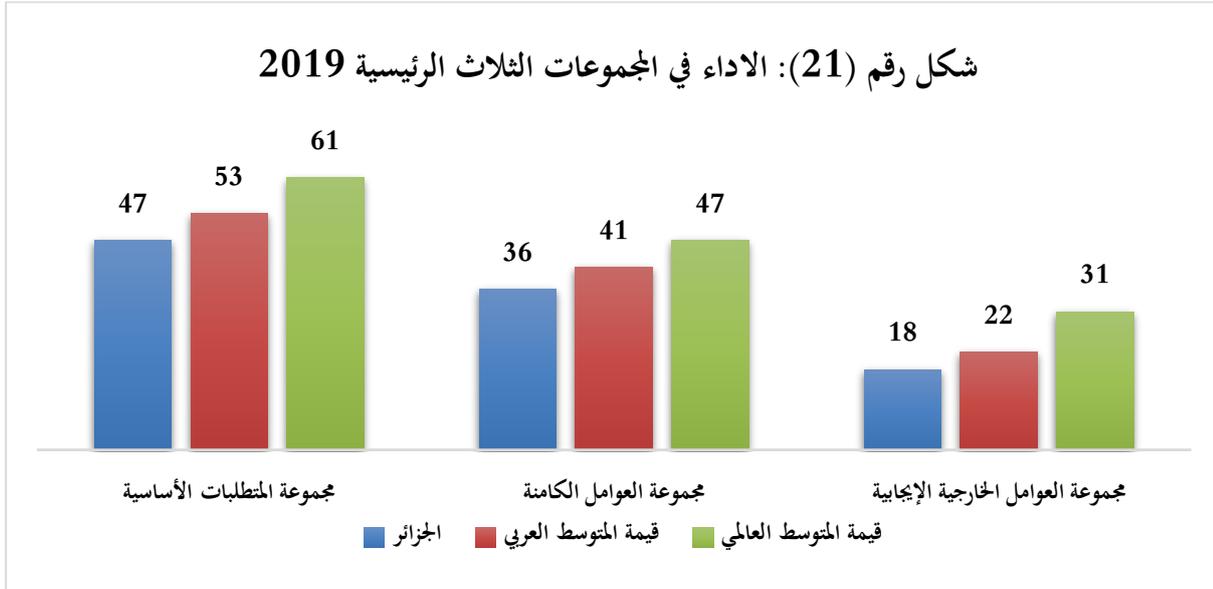
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019، ص 56

من خلال الشكل وحسب تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية لسنة 2019 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فقد احتلت الجزائر المرتبة 84 بقيمة 33 نقطة من أصل 100 نقطة وهو أداء ضعيف مقارنة بالمتوسط العالمي (46 نقطة) وحتى العربي (38 نقطة).

هذا ويمكن الإشارة أكثر الى موقع الجزائر ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار وذلك من خلال معرفة موقعها ضمن المكونات الرئيسية وكذا الفرعية التي يتضمنها المؤشر، وهذا من خلال الشكلين المواليين:

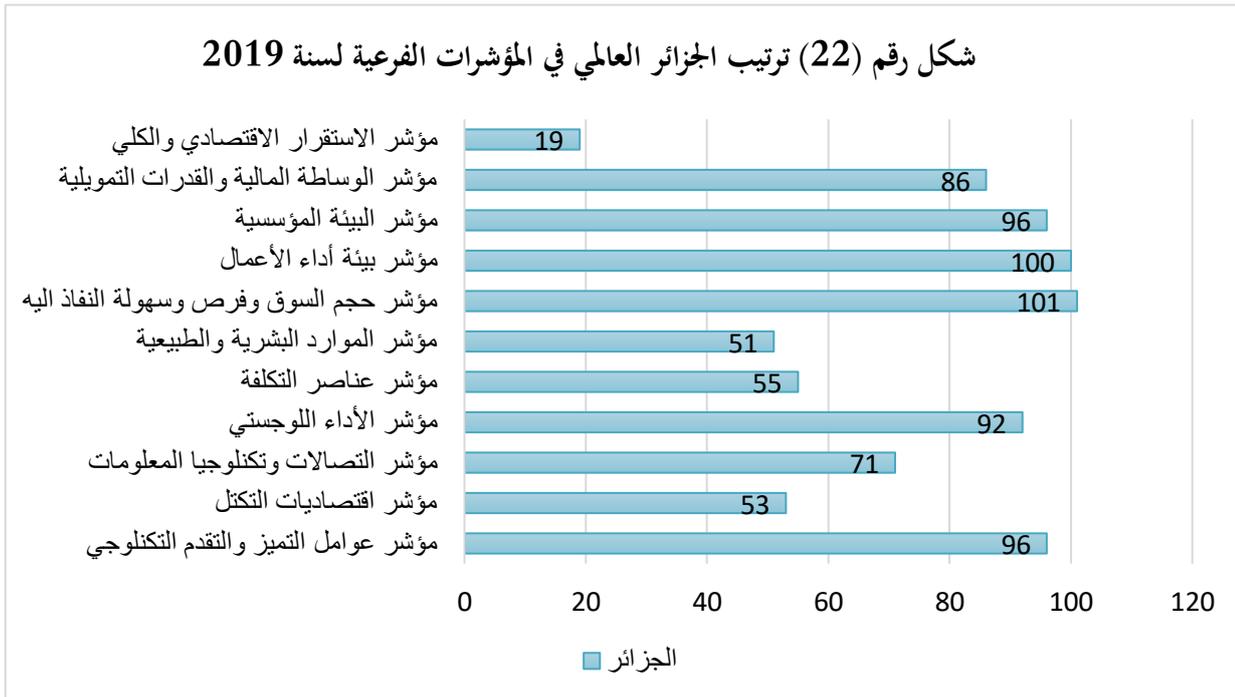
⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار تطلق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 12

شكل رقم (21): الاداء في المجموعات الثلاث الرئيسية 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019، ص56.

شكل رقم (22) ترتيب الجزائر العالمي في المؤشرات الفرعية لسنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019، ص56

بالرجوع الى الشكلين السابقين يمكن القول ان الجزائر سجلت مستوى أداء منخفض في المجموعات الثلاث الرئيسية يمكن توضيح ذلك كمايلي:

1- مجموعة المتطلبات الأساسية: حيث تحصلت الجزائر على 47 نقطة وهي اقل من المتوسط العالمي (61 نقطة) والمتوسط العربي (53 نقطة) وبهذا سجلت الجزائر أداء ضعيف ضمن هذه المجموعة ورغم ان ترتيبها في مؤشر الاستقرار الاقتصادي والكلي كان مقبولا (المرتبة 19 عالميا) الا انها سجلت تأخرا كبيرا في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية (المرتبة 86) ومؤشر البيئة المؤسسية (المرتبة 96) ومؤشر بيئة أداء الاعمال (المرتبة 100)

2- مجموعة العوامل الكامنة: سجلت الجزائر حسب هذه المجموعة أداء ضعيفا حيث تحصلت على 36 نقطة وهي اقل من المتوسط العالمي (47 نقطة) والمتوسط العربي (41 نقطة). هذا وقد سجلت الجزائر في كل المؤشرات الفرعية المكونة لهذه المجموعة نتيجة بين المتوسط والضعيف حيث احتلت المرتبة 101 حسب مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه والمرتبة 51 حسب مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، والمرتبة 55 حسب مؤشر عناصر التكلفة، والمرتبة 92 حسب مؤشر الأداء اللوجستي، أما بالنسبة لمؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد احتلت المرتبة 71

3- مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: من خلال الشكلين نرى ان الجزائر سجلت من خلال هذا المؤشر أداء ضعيفا جدا حيث سجلت 18 نقطة فقط في حين كان المتوسط العالمي يقدر ب 31 نقطة والمتوسط العربي 22 نقطة، حيث احتلت الجزائر وحسب مؤشر اقتصاديات التكتل المرتبة 53 وحسب مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي المرتبة 96.

من خلال ما سبق يمكن القول انه ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة وذلك عن طريق استحداث سياسات استثمارية مناسبة، الا انها لم تحقق الأهداف المرجوة، ويرجع السبب الى مجموعة الحواجز والعراقيل التي تحول دون ذلك.

المبحث الثالث: تقييم أداء قطاع النفط في الجزائر

يعد قطاع النفط في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية ما دفع بالحكومات المتعاقبة إلى وضع هذا القطاع في قائمة الأولويات، فأصبح بذلك مصدرا أساسيا للإيرادات العامة وميزان المدفوعات والبرامج التنموية، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت الجزائر ومنذ حصولها على الاستقلال على القيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها ان تتسبب في ارجاع سيادتها على هذه الثروة التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية، وهذا ما نحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لقطاع النفط في الجزائر

شهد قطاع النفط في الجزائر الذي يشكل محور الاقتصاد الوطني العديد من التغييرات الهيكلية قبل وبعد الاستقلال نشير اليها كمايلي:

أولا: مرحلة قبل الاستقلال

ترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن المحروقات في الجزائر إلى بداية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي سنة 1880 جرت أولى محاولة تنقيب عن النفط في حوض شمال الوطن ونتج عنها اكتشاف مجموعة آبار لكنها اتّسمت بقلة عمقها مثل بئر "عين الزفت" سنة 1895 وبئر "تليوانت" الذي يقع في الجنوب الغربي لولاية غليزان والذي اكتشف عام 1915 وبئر "واد قطرين" بالقرب من مدينة سور الغزلان والذي يقع على بعد 150 كلم جنوب الجزائر العاصمة، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.⁸

في جانفي 1956 تم اكتشاف بئر نفطية أخرى في حقل "عجيلة" بالصحراء، ثم في شهر جوان من نفس العام اكتشف أكبر حقل للنفط "بحاسي مسعود"، ولهذا قررت الحكومة الفرنسية آنذاك تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات البترولية، وفي عام 1957 تم شحن أولى البراميل البترولية إلى فرنسا.⁸ هذا وقد انتجت الصحراء 9.6 مليون طن سنة 1960، و15.7 مليون طن سنة 1961، و20.5 مليون طن في سنة 1962.⁸

⁸شباب سهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية للموازنة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص 127

⁸- Hocine Malti , « Histoire secrète du pétrole algérien », 1 édition, édition la découverte, paris, 2010, p p 15- 17

⁸Mustapha Baba-Ahmed, L'Algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris,France, 1999, p 25.

بعد تأكد وجود النفط في الجزائر برزت جملة من المشاكل القانونية والإدارية، فكان قانون البترول الصحراوي واتفاقية إيفان كحل لهذه المشاكل من وجهة نظر فرنسية:⁸

1- قانون البترول الصحراوي: نظراً للتغيرات في الإطار القانوني للجباية البترولية تجسدت عدة قوانين من بينها القوانين الفرنسية المحجفة في حق الجزائر كالقانون البترول الصحراوي من خلال الاكتشافات التي قامت بها الشركات الفرنسية بالجزائر، أدى بالمشروع الفرنسي الى وضع قانون خاص الذي طبق في الجزائر قبل الاستقلال بقليل وبعده. مما جعل من فرنسا تفكر بعزل المناطق الصحراوية عن الجزائر وذلك بإنشاء هيئة خاصة للمناطق سنة 1957.

2- اتفاقية إيفان 1962: تضمنت هذه الاتفاقية احكاما وبنودا تتعلق بالمسائل النفطية، الا أن السيادة الجبائية كانت كمظهر فقط، ففي الواقع المؤسسات الفرنسية هي التي كانت تطبق أسعار بيع منخفضة، والتي كانت السبب في تراجع عائدات الخزينة العمومية، إلا أن النزاعات التي وقعت نظراً لقلّة الإيرادات الجبائية دفع بالسلطات الجزائرية إلى إنشاء شركة سوناطراك سنة 1963.

ثانياً: مرحلة بعد الاستقلال

وهذه أبرز محطات تطور النفط في الجزائر منذ استقلالها:

- 05 جويلية 1962: بعد أن نالت الجزائر استقلالها بسطت يدها على موارد البلد من المحروقات، إلا أن فرنسا بقيت تملك السلطة الحقيقية على تسيير هذه الثروات من خلال الشركة الوطنية للبحث والتنقيب عن البترول. وبموجب اتفاقيات إيفان بقي التشريع الفرنسي (قانون بترول الصحراء 1958) ساري المفعول.
- 13 ديسمبر 1963: إنشاء الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سوناطراك"، والتي ستصبح فيما بعد أداة للسياسة الوطنية للمحروقات. وقد أنشئت سوناطراك للتكفل بنقل وتسويق المحروقات لتتوسع بعدها نحو نشاطات بترولية أخرى.
- 29 جويلية 1965: التوقيع على اتفاق الجزائر الذي احتفظ بنظام الامتيازات لكنه يوجب على الشركات الفرنسية (توتال و او أل أف) تقديم نسبة من فوائدها للدولة الجزائرية على شكل استثمارات أو ضرائب مباشرة.
- 24 أوت 1967: الجزائر تقرر تأميم النشاطات الامريكية (موبييل وإيسو) المتعلقة بالتكرير والتوزيع في الجزائر.
- أوت 1968: سوناطراك تستفيد من مجموعة من العمليات التي سمحت لها باحتكار تسويق المنتجات البترولية ومراقبة قطاع البتروكيميااء.

⁸ عقبة مخنان، لقمان بامون، النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 21، العدد 12، مارس 2019، ص ص

- 19 أكتوبر 1968: سوناطراك توقع اتفاقا مع المجمع الأمريكي "غيتي أويل" يتنازل بموجبه للشركة الوطنية عن 51% من أرباحه في الجزائر. وقد سمح هذا الاتفاق بتعزيز موقف الجزائر إزاء الطرف الفرنسي الذي اتهم بعدم احترام اتفاق الجزائر.
- 30 جانفي 1969: ضرورة مراجعة الاتاوات والضرائب على الشركات الفرنسية إلا أن القرار تم تأجيله.
- 24 فبراير 1971: الجزائر تسترجع سيادتها الكاملة على المحروقات. وبفضل هذا التأميم فُرضت على الشركات الأجنبية ضرورة الشراكة مع سوناطراك للتمكن من الاستثمار في نشاطات البحث والانتاج. كما يجب عليهم كذلك انشاء شركات تخضع للقانون الجزائري للاستفادة من هذه الامتيازات. وسمح هذا القرار للبلد برصد عائدات مهمة لتمويل مشاريعها التنموية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- 27 فيفري 1975: صدور الأمر 13-75 الذي ينص على الرفع من إتاوة المحروقات والضرائب بغية بلوغ 20% على المحروقات السائلة و 5% على المحروقات الغازية و 85% بخصوص نسبة الضريبة البترولية المباشرة على فوائد سوناطراك.
- 19 أوت 1986: الجزائر تصدر قانونا للمحروقات يتميز بانفتاح على الإنتاج القبلي للنفط، في سياق "صدمة بترولية" أدت بالبلد إلى أزمة مالية خطيرة. أن هذا القانون "الليبرالي" الذي يهدف إلى إعادة بعث الاستثمار أدرج مستجدات في مجال العقود: تقاسم اكتشافات المحروقات السائلة.⁸
- 24 ديسمبر 1991: سن قانون رقم 09-91 الذي بفضله تمكنت شركة "سونطراك" من تقمص دورين هامين، فالأول تظهر فيه "سونطراك" كمتعامل اقتصادي هدفه الاستثمار في قطاع المحروقات كأى شركة بترولية في العالم، والثاني تظهر فيه "سونطراك" كسلطة لضبط وتنظيم قطاع المحروقات.
- 28 افريل 2005: سن قانون رقم 07-05 تضمن هذا القانون تحويل الشركة الوطنية "سونطراك" إلى شركة ذات أسهم بناء على طلب من الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات "النفط" ويتم نقل كل أو جزء من العناصر المكونة لبنوك المعطيات التي تمتلكها "سونطراك" إليها.⁸
- 20 فيفري 2013: امام النتائج المتباينة لقانون المحروقات، تم سن تعديل جديد من خلال ادراج اجراءات تحفيزية تسمح بتحسين جاذبية المجال المنجمي الوطني لاسيما في عرض البحر و الحقول ذات الجيولوجيا المعقدة و تكتيف جهد الاستكشاف وإبراز احتياطات جديدة للمحروقات غير التقليدية.

⁸وكالة الأنباء الجزائرية، تطور القوانين المسيرة للمحروقات منذ الاستقلال

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

➤ 11 ديسمبر 2019 : اصدار قانون المحروقات الجديد بغية تدارك تباطء جهد الاستكشاف لاسيما بالشراكة في سياق جديد تميز بانخفاض هيكلي لأسعار النفط و ارتفاع متزايد للاستهلاك الطاقوي الوطني و منافسة شديدة بين الدول المنتجة للمحروقات و الاستكشاف على نطاق واسع للنفط و الغاز الصخريين.⁸

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

تحتل الجزائر مكانة مهمة في السوق النفطية العالمية، ودور بارز في منظمة الأوبك وذلك لامتلاكها احتياطات و طاقة إنتاجية نفطية معتبرة، وهذا ما سوف نشير اليه في هذا المطلب من خلال معرفة حجم الاحتياطي وكذا الطاقة الإنتاجية النفطية للجزائر، بالإضافة الى مستوى استهلاك النفط فيها.

أولا: الاحتياطات النفطية

ان دراسة موضوع احتياطي النفط في الجزائر يعد من المواضيع المهمة نظرا لما تمتلكه هذه الاخيرة من إمكانيات جد معتبرة من الاحتياطات النفطية المثبتة.

1- تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019: لإعطاء صورة أكثر وضوحا حول تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019 نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (46): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019

مليار برميل

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاحتياطي	11.3	11.3	11.3	11.3	11.8	11.3	12.2
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

-التقارير السنوية لمنظمة الاوابك،

- BP Statistical Review of World 2020

⁸وكالة الأنباء الجزائرية، تطور القوانين المسيرة للمحروقات منذ الاستقلال، مرجع سبق ذكره

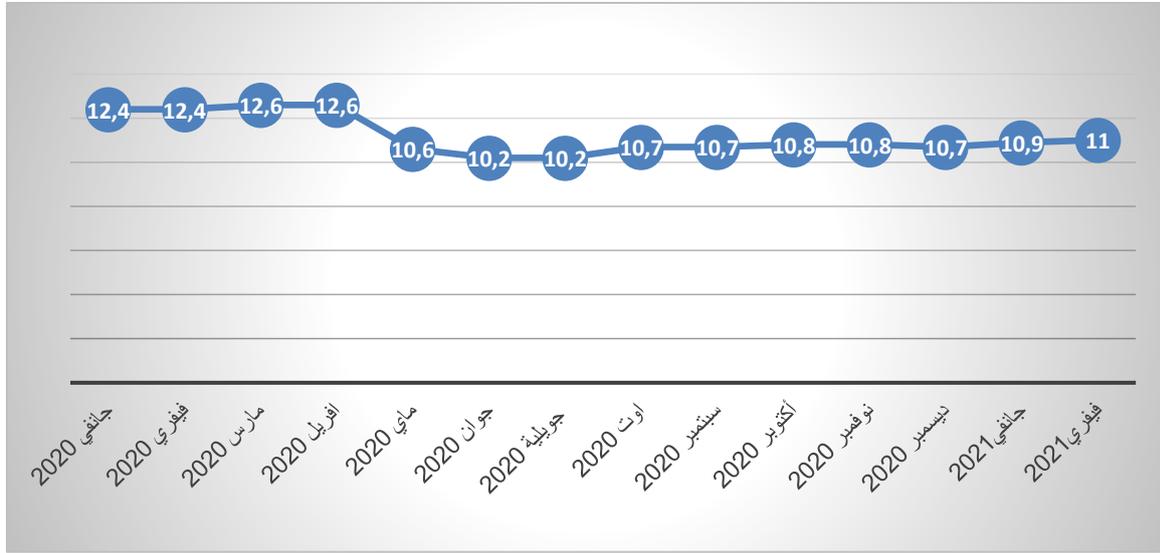
الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي تغير حاد منذ سنة 1999، حيث استقر مستوى الاحتياطي تقريبا عند 11 مليار ليتر بعد ذلك ارتفاعا سنة 2005 قدر بـ 0.9 مليار برميل، ويعود هذا الارتفاع الى الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد بعد فترة العشرية السوداء، الامر الذي زاد من حجم الاستثمار في مجال البحث والتنقيب على المحروقات من طرف شركة سوناطراك، بالإضافة لاتفاقيات الشراكة في هذا المجال، الامر الذي رفع من الاحتياطات الى 12.2 مليار برميل سنة 2005 لتستقر بعد ذلك عند هذا المستوى الى غاية 2019.

بالرغم من تحسن الوضع الأمني والسياسي مقارنة بما كان عليه سابقا، الا ان الجزائر لم تستطع زيادة حجم احتياطاتها من النفط وبقية مستقرة في حدود 12.2 مليار برميل، وذلك بسبب المشاكل الكثيرة التي يعرفها القطاع من بينها افتقار شركة سوناطراك للتكنولوجيا المتطورة في مجال البحث والتنقيب، قدم بعض الحقول النفطية وصعوبة التعامل معها، بالإضافة الى عدم وجود مناخ استثماري مشجع لدخول شركات النفط العالمية بقوة.

2- تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021: الشكل الموالي يوضح تطور احتياطي النفط في الجزائر بالمليار برميل بدء من جانفي 2020 الى غاية فيفيري 2021.

شكل رقم(23): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على <https://ar.knoema.com/atlas/>

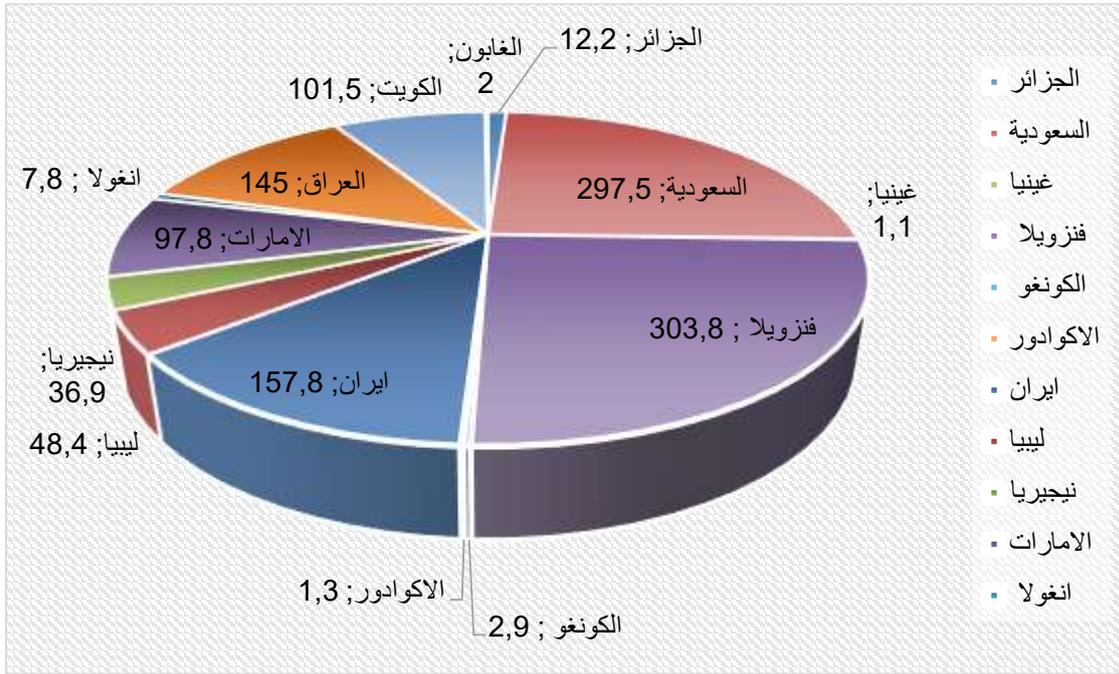
من خلال الجدول نلاحظ تراجع احتياطي النفط في الجزائر بدء من ماي 2020 الى 10.6 مليار برميل بعدما كان 12.6 في أفريل من نفس السنة أي بنسبة تغير تقدر بـ 15.87%، حيث ان حالة الركود التي طبعها الاقتصاد العالمي نتيجة جائحة كورونا وكذا التذبذب الحاصل في أسعار النفط بالأسواق العالمية، أجبرت الحكومة الجزائرية على

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

خفض موازنة عملاق النفط "سوناطراك" إلى النصف وتأجيل المشاريع غير المستعجلة وتراجع عمليات البحث والتنقيب.

3- موقع الجزائر ضمن دول الأوبك من حيث الاحتياطي: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا من حيث الاحتياطي النفطي. بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، ويعتبر حقل حاسي مسعود أكبر حقل نفط في الجزائر وفي القارة الأفريقية.

شكل رقم(24): حصة الجزائر من حيث الاحتياطي ضمن دول الأوبك سنة 2020



BP Statistical Review of World 2021

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على :

ثانيا: الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر

1- تطور إنتاج النفط للفترة 1999-2019: عرف إنتاج النفط الخام في الجزائر منذ اكتشافه الى يومنا هذا تطورا ملحوظا، والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج النفط خلال الفترة 1999-2019:

الجدول رقم (47): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019

الف برميل/اليوم

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج	749,6	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0	1368,8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8	1161,6	1199,8	1202,6	1192,8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019			
الإنتاج	1157.1	1146.3	1058.7	1040.1	1023.2			

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin,2007,2014,2020

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول نلاحظ تذبذب انتاج النفط في الجزائر بين الارتفاع والانخفاض، حيث انه ارتفع من 749.6 الف برميل/اليوم في سنة 1999 الى 1371.6 الف برميل/اليوم سنة 2007 ليعاود بعد ذلك الانخفاض سنة 2008 ليصل الى 1356 الف برميل/اليوم، حيث ان سوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 2008، ليواصل حجم انتاج النفط في الانخفاض ليرتفع مجددا الى 1199.8 الف برميل/اليوم سنة 2012، واستمر في الارتفاع سنة 2013 ولم يلبث هذا الارتفاع طويلا حتى عرف الاقتصاد العالمي صدمة نفطية سنة 2014 أدت الى تراجع انتاج النفط للعديد من الدول والجزائر من بينها، واستمر هذا الانخفاض الى غاية 2019 ويأتي ذلك على خلفية دخول اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط حيز التنفيذ.

2- انتاج النفط للفترة 2020-2021: نتج عن انخفاض الاستثمار في قطاع النفط الجزائري هبوطاً مستمراً في إنتاج النفط (كما يوضح الجدول الموالي) حيث تراجع الإنتاج من 1023.2 ألف برميل يومياً في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يومياً فقط في 2020، واستمر انخفاض إنتاج الجزائر النفطي في بداية عام 2021 لما هو أقل من حصة الجزائر المقررة في أوبك، والتي كانت تبلغ 1.04 مليون برميل يومياً.

جدول رقم (48): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021

الف برميل/اليوم

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2020	2020	2020	2020	2021	2021	2021	2021
1,018	874	843	862	874	886	874	922

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على:

December 2021. OPEC Monthly Oil Market Report, December 2020, May 2021,

من خلال الجدول يظهر لنا جليا التراجع الملحوظ في انتاج النفط في الجزائر خلال 2020-2021، حيث وبالمقارنة بين الربع الأول والثاني من عام 2020 انخفض الإنتاج من 1,018 ألف برميل/اليوم الى 874 ألف برميل/اليوم أي ب 144 ألف برميل يوميا وهو ما يمثل نسبة تراجع ب 14.14%. هذا وقد استمر الانخفاض طيلة 2020.

يعود هذا التراجع الى الوضع الذي فرضه فيروس كورونا على قطاع النفط في العالم ككل، بالإضافة الاتفاق الذي وقعته "أوبك +" والدول المنتجة الأخرى في وقت سابق لتقليص الإنتاج بهدف ضبط التوازن بين العرض والطلب فيسوق النفط العالمي.

اما بالمقارنة بين الربع الثالث لكل من 2020 و2021 نلاحظ عودة انتعاش انتاج النفط في الجزائر حيث ارتفع الى 922 ألف برميل/اليوم بعدما كان 843 ألف برميل/اليوم أي بزيادة تقدر ب 9.3%.

ثالثا: الطاقة الاستهلاكية للنفط

عرف استهلاك النفط ومشتقاته في الجزائر تطورا ملحوظا، فليس كل ما ينتج من النفط يصدر فهناك جزء يوجه للسوق المحلي لتغطية حاجيات البلد من الطاقة.

1- تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2019: يمكن الإشارة الى حجم استهلاك الجزائر للنفط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (49): تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2019

الف برميل/اليوم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستهلاك	191	198	221	230	239	250	258
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاستهلاك	286	309	327	327	349	370	387
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الاستهلاك	401	425	412	407	417	454	

BP Statistical Review of World

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على اعداد مختلفة من:

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن استهلاك الجزائر للنفط في تزايد مستمر سنة بعد أخرى، حيث انه في سنة 2019 مثلا ارتفع الاستهلاك الى 454 ألف برميل/ يوم بعدما كان 417 في سنة 2018 أي ارتفع بمتوسط 37 ألف برميل يوميا بمعنى زيادة بنسبة 8.87%، هذه الزيادة من الاستهلاك في النفط انما مردها تزايد عدد مشاريع البنى التحتية التي تعتمد على النفط، بالإضافة الى زيادة متطلبات السكان من المنتجات النفطية كالوقود والتدفئة، البلاستيك... الخ، ورغم زيادة حجم استهلاك النفط في الجزائر الا انها تبقى في الأخير دولة منتجة للذهب الأسود أكثر منها مستهلكة.

2- تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021: كما ذكرنا سابقا فقد عرف استهلاك الجزائريين للنفط ومشتقاته تطورا ملحوظا سنة بعد أخرى الا ان فترة 2020-2021 عرفت حالة استثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا، ولتوضيح ذلك نرفق الجدول التالي:

الجدول رقم (50): تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020-2021

الف برميل/اليوم

التاريخ	القيمة	التغير	التاريخ	القيمة	التغير
جانفي 2020	435	/	أوت 2020	362	1.69%
فيفري 2020	431	-0.9%	سبتمبر 2020	396	9.39%
مارس 2020	382	-11.37%	أكتوبر 2020	397	0.25%
افريل 2020	280	-26.7%	نوفمبر 2020	388	-2.27%
ماي 2020	285	1.79%	جانفي 2021	402	3.61%
جوان 2020	369	29.47%	فيفري 2021	409	1.74%
جويلية 2020	356	3.52%			

<https://ar.knoema.com/atlas/>

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه أن استهلاك الجزائر للنفط خلال جانفي 2020 و فيفري 2021 عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض فبعدها كان حجم الاستهلاك يقدر ب 435 ألف برميل/اليوم في جانفي 2020 انخفض الى 431 ألف برميل/اليوم في فيفري من نفس السنة أي بنسبة تراجع تقدر ب 0.9%، واستمر في الانخفاض لغاية أفريل 2020 ليصل الى 280 ألف برميل/اليوم وهذا مرده الى انخفاض انتاج واحتياطات النفط في الجزائر، بالإضافة الى توقف وتأجيل العديد من المشاريع المعتمدة بالأساس على النفط، نتيجة لتفشي فيروس كورونا، ليعاود حجم الاستهلاك الارتفاع من جديد ليصل ال 409 ألف برميل/اليوم في فيفري 2021 وذلك مع بداية عودة الحياة الى طبيعتها.

المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي لقطاع النفط في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، الامر الذي جعل من النفط يلعب دورا محوريا في تمويل الموازنة العامة للدولة، وكذا تكوين الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى دوره الحيوي في التجارة الخارجية وفي تكوين الاحتياطات النقدية، وفيما يلي سوف نتطرق الى بعض المؤشرات التي من شأنها ان تعطي لنا صورة واضحة حول أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

أولا: مساهمة قطاع النفط على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

يبرز الجدول الموالي أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته بنسب جد معتبرة في تكوين الناتج المحلي الخام:

الجدول رقم (51): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال 2009-2019

مليار دينار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	9968,0	11991,6	14519,8	16208,7	16643,8	17205,1
مساهمة قطاع المحروقات	3109,1	4180,4	5242,1	5536,4	4968,0	4657,8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	
الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	16712,7	17514,6	18876,2	20259,0	20284,2	
مساهمة قطاع المحروقات	3134,2	3025,6	3699,7	4547,8	3910,1	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على: النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائري للسنوات: 2012-2015-2019

* Banque d'Algérie [2015-2019]: «Rapport: évaluation économique et monétaire en Algérie», Annexe (tableau 2).

* Bank of Algeria[2011]: « bulletin statistique trimestriel.

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2019 عرفت معدلات نمو متباينة تناسبت في أغلب الأحيان مع تبيان قيمة الناتج المحلي لقطاع المحروقات التي تأثر بالأسعار النفطية في الأسواق العالمية، ففي سنة 2009 كانت قيمة الناتج المحلي لقطاع المحروقات منخفض ويقدر بـ 3109,1 مليار دولار صاحبه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بـ 9968,0 مليار دينار، وهذا بسبب ما شهده العالم من أزمة مالية سنة 2008 والتي أدت الى انخفاض أسعار النفط، ليرتفع بعد ذلك الناتج المحلي الإجمالي الى اعلى مستوى له ليصل الى 17205,1 مليار دينار سنة 2014 ، وهذا نتيجة وصول أسعار النفط خلال هذه الفترة لمستويات قياسية فاقت 100 دولار/البرميل، حيث ساهم الناتج المحلي لقطاع المحروقات في تلك السنة بـ 27.07% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تراجع هذا الأخير ابتداء من 2014 بسبب الازمة النفطية ليعاود الارتفاع الى غاية 2019 متبوع بارتفاع في الناتج المحلي لقطاع المحروقات، من خلال كل هذا يمكن القول ان الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري نتج عنه وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي لقطاع المحروقات.

ثانيا: مساهمة قطاع النفط في الصادرات

تشكل صادرات النفط النسبة الكبرى من صادرات الجزائر بسبب تبني الجزائر لسياسة تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع، في حين نجد أن مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضئيلة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (52): صادرات الجزائر خلال الفترة 2009-2020

مليار دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	حصة النفط من اجمالي الصادرات %
2009	48,542	30,584	63.00
2010	61,971	38,209	61.65
2011	73,679	51,395	69.75
2012	72,775	48,268	66.32
2013	69,659	44,462	63.82
2014	62,886	40,628	64.60
2015	38,547	21,742	56.40
2016	33,396	18,643	55.82
2017	37,937	22,355	58.92
2018	44,514	26,082	58.59
2019	38,059	22,674	59.57
2020	23,797	13.2	55.46

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على اعداد مختلفة من:

*OPEC Annual Statistical Bulletin 2013-2016- 2020

• المديرية العامة للجمارك، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر 2020، مديرية الدراسات والاستشراف، الجزائر، جانفي 2021، ص 53

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول يمكن القول انه خلال الفترة محل الدراسة يظهر جليا هيمنة قطاع النفط على قيمة الصادرات بحيث انه خلال 2009-2014 كانت حصة مساهمة النفط في اجمالي الصادرات تفوق 60 % أي أكثر من النصف. لتتخفف سنة 2015 بحيث شكلت فيها نسبة مساهمة صادرات النفط 56.40 % من إجمالي صادرات البلد، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار النفط إلى مستوياته الدنيا حيث بلغت خلال ذات السنة ما مقداره 40 دولار للبرميل، الأمر الذي أثر سلبا على حجم الصادرات الاجمالية حيث انخفضت من 62,886 مليار دولار سنة 2014 الى 38,547 مليار دولار، اي بنسبة انخفاض تقدر ب 38.70%، لتستمر في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 2016 إلى 33,396 مليار دولار وهي أدنى قيمة تسجلها الصادرات الإجمالية خلال تلك الفترة، متأثرة بانخفاض صادرات النفط ووصولها إلى 18,643 مليار دولار والتي بدورها تأثرت بانخفاض

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

أسعار النفط، ثم عرفت الصادرات الاجمالية ارتفاعا لتراجع سنة 2020 وذلك بسبب ما خلفته جائحة كورونا من اثار سلبية على اسعار النفط، وكذا الصادرات النفطية وبالتالي الصادرات الاجمالية. على العموم فإن الارتفاع او الانخفاض المسجل في قيمة صادرات البلد يجد أصله في تزايد صادرات النفط والمرتبطة بدورها بأسعار هذا الاخير، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا مقيدا وتابعا بشكل يكاد يكون مطلقا لقطاع واحد ألا وهو قطاع النفط.

ثالثا: مساهمة قطاع النفط في حجم الاحتياطيات

بما أن صادرات الجزائر تعتمد أساسا على المحروقات، فإن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال 2009-2013 أدت الى زيادة الاحتياطيات الرسمية للجزائر حيث ارتفعت هذه الأخيرة خلال هذه الفترة من 149.04 مليار دولار الى 194.71 مليار دولار أي ارتفاع بنسبة 30.64% لتتخفص بعد ذلك الاحتياطيات بسبب تراجع أسعار النفط كما أشرنا سابقا من أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2013 الى حدود 40 دولار للبرميل سنة 2016، ويمكن الإشارة الى تطورات الاحتياطيات في الجزائر من العملة الصعبة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (53): إجمالي الاحتياطيات مطروحا منها الذهب خلال 2009-2020

مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطي	149.04	162.61	182.82	191.29	194.71	179.61
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطي	144.6	114.3	97.61	80.22	63.29	48.88

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

وقد كشفت الأرقام الصادرة عن الحكومة الجزائرية عن تآكل متسارع لاحتياطي الصرف، فاق توقعات الحكومة، فبالرغم من تقاطع أرقام الحكومة والبنك المركزي في العديد من المرات وفي مناسبات كثيرة، إلا أن جل البيانات تجتمع في واقع واحد وهو تبخر سريع لاحتياطي الجزائر من العملة الصعبة.

وقال الرئيس عبد المجيد تبون في مقابلة بثها التلفزيون الرسمي: "احتياطيات الصرف للبلاد وباحتساب مداخل النفط لعام 2020 التي بلغت 24 مليار دولار، هبطت من 60 مليار دولار إلى 42 مليار دولار بداية 2021، ويتضح من خلال الأرقام التي كشف عنها الرئيس، أن تآكل احتياطي البلاد الذي يعد الممول الوحيد للتجارة

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الخارجية، خرج عن سيطرة السلطات، بسبب تواصل تهاوي عائدات النفط، ودخول جائحة كورونا على خط الأزمة، حيث أثرت على الاقتصاد، ودفعت بالحكومة للجوء إلى احتياطي الصرف لمواجهة ارتفاع الإنفاق العام.⁸

رابعا: مساهمة قطاع النفط في ميزانية الدولة: تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا لميزانية الدولة، حيث تحتل حصة الجباية البترولية قدرا كبيرا من إجمالي الإيرادات العامة، كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم(54): مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2020

مليار دينار

الموازنة	رصيد العامة	نسبة الجباية البترولية من مجموع الإيرادات %	النفقات العامة	الجبائية البترولية	الإيرادات العامة	
-1392.3		48.81	4 466,9	1 501,7	3 074,6	2010
-2363.8		43.82	5 853,6	1 529,4	3 489,8	2011
-3254.2		39.93	7 058,2	1 519,0	3 804,0	2012
-2128.8		41.48	6 024,1	1 615,9	3 895,3	2013
-3068.1		40.15	6 995,8	1 577,0	3 927,7	2014
-3103.8		37.84	7 656,3	1 722,9	4 552,5	2015
-2285.9		33.57	7 297,5	1 682,6	5 011,6	2016
-1234.7		35.16	7 282,6	2 127,0	6 047,9	2017
-1124.8		37.21	7 726,3	2 349,7	6 314,0	2018
-1139.8		38.14	7741,3	2518,4	6601,5	2019
-622		31.77	5010,9	1394,7	4388,9	سبتمبر 2020

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على

Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à (2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الميزانية العامة في الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط، وذلك من أجل تغطية النفقات العامة للدولة، حيث انه يلاحظ وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والإيرادات الكلية، حيث ان هذه الأخيرة تتأثر بشكل واضح بالتذبذب الحاصل في الجباية البترولية، كما هو مبين في

⁸ العربي الجديد، تراجع احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي إلى 42 مليار دولار،

الجدول حيث ان الجباية النفطية سجلت مثلاً انخفاضاً سنة 2014 مقارنة بـ 2013 نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط منتصف 2014، لتعود للارتفاع مرة أخرى إلى غاية 2019 وتراجع مجدداً في 2020 وذلك بسبب الاختيار الحاد لأسعار النفط والتي كان سببها جائحة كورونا، نفس الشيء تقريباً بالنسبة للإيرادات الكلية حيث سلكت نفس منحى الجباية النفطية، هذا ما يدل على أن الإيرادات الكلية للدولة تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الجباية النفطية، وذلك لاستحواذ هذه على حصة الأسد من الميزانية العامة للدولة كما هو مبين في الجدول، فكل انخفاض حاد في أسعار النفط فمن شأنه ان يكون له وقع على الإيرادات الكلية وبالتالي على الميزانية العامة ككل.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أهم الأدوات المساعدة في تحليل العلاقات الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال الأساليب الرياضية وذلك بغية التقدير والتنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة للوصول الى وضع القرار المناسب بشكل كمي علمي. ولتبيان أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر سنحاول من خلال هذا العنصر بناء نموذج قياسي مستخدمين في ذلك منهجية الانحدار الذاتي VAR، الموزعة على بيانات سنوية للفترة 1990-2022.

المطلب الأول: دراسة استقراريه متغيرات الدراسة

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة، سنحاول دراسة استقرارية سلسلة تطور أسعار النفط، وكذا سلسلة تغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2022، وذلك بالاستعانة باختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي، وكذا اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، لكن قبل ذلك لابد أولا من التعريف بالمتغيرات، وذلك كمايلي:

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 أي أن حجم العينة المستعملة 33 مشاهدة ويتمثل مجتمع الدراسة في الدولة الجزائرية (ملحق رقم 14)، وتشمل الدراسة المتغيرات التالية:

1. المتغير المستقل: والمتمثل في سعر النفط يرمز له بالرمز (oil)، والمعبر عنه بالدولار للبرميل، المعطيات مأخوذة من البيانات المنشورة من طرف منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC).
2. المتغير التابع: والمتمثل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ويرمز له بالرمز (FID)، والمعبر عنه بمليون دولار، المعطيات مأخوذة من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

ثانيا: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرين لابد أولا من اجراء الإحصاءات الوصفية لكل من اسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم(55): نتائج الدراسة الإحصائية لأسعار النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي

	FDI	OIL
Mean	995.7139	49.60061
Median	1064.960	41.47000
Maximum	2753.760	109.5000
Minimum	-584.5300	12.30000
Std. Dev.	866.7735	31.70749
Skewness	0.351187	0.566135
Kurtosis	2.277616	2.001555
Jarque-Bera	1.395854	3.133524
Probability	0.497616	0.208720
Sum	32858.56	1636.820
Sum Sq. Dev.	24041482	32171.67
Observations	33	33

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 9views

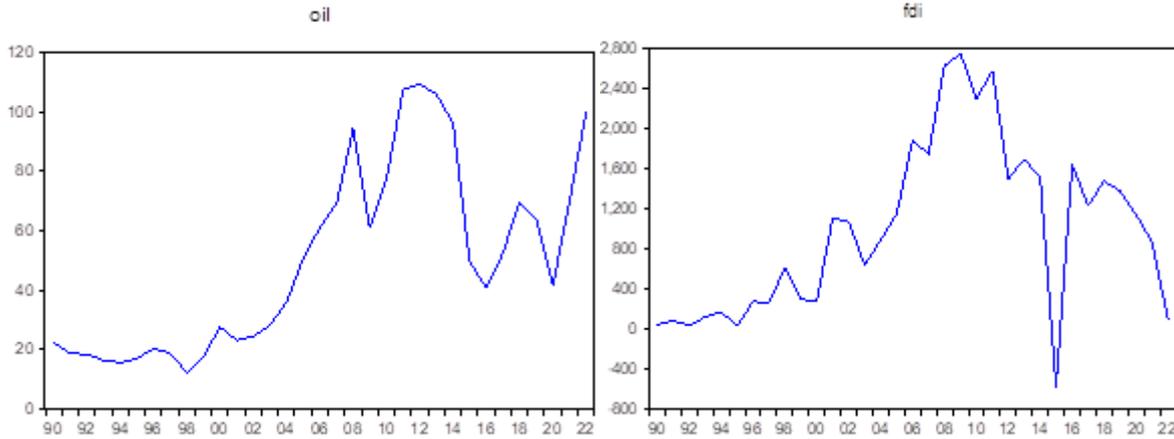
* دراسة وصفية لبيانات السلسلة (FDI): تتكون السلسلة من 33 مشاهدة بمستوى وسط حسابي 995.7139، وقيمة عظمى قدرت ب 2753.760، وقيمة صغرى -584.5300، تعكس لنا على الترتيب اعلى واقل قيمة سجلتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2022، هذا وتتوسط السلسلة قيمة وسيط تقدر ب 1064.960، وانحراف معياري قدره 866.7735.

* دراسة وصفية لبيانات السلسلة (OIL): تتكون السلسلة من 33 مشاهدة بمستوى وسط حسابي 49.60061، وقيمة عظمى قدرت ب 109.5000، وقيمة صغرى 12.30000، تعكس لنا على الترتيب اعلى واقل قيمة سجلتها أسعار النفط خلال الفترة 1990-2022، هذا وتتوسط السلسلة قيمة وسيط تقدر ب 41.47000، وانحراف معياري قدره 31.70749

قبل البدء بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية سوف نقوم بتحليل السلاسل الزمنية للمتغيرين من خلال الشكلين

التاليين:

شكل رقم (25): تطور سلسلة fdi خلال الفترة 1990-2022 شكل رقم (26): تطور سلسلة oil خلال الفترة 1990-2022



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews9 المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews9
من الشكلين السابقين يتضح لنا ان السلسلتين غير مستقرتين كما يلاحظ وجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلة، مع وجود تذبذبات متمثلة في تقعرات وتبوءات سواء بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أو أسعار النفط، و لبيان ما إذا كانت كل من السلسلتين مستقرة من عدمه استخدمنا اختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي و اختبار جذر الوحدة (unit root tests).

ثالثا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، وهذه الصفة تتحدد بمجموعة من الخصائص الاحصائية، وفي حال غياب هذه الصفة فان الانحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا، ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها أين تكون قيم مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة وذلك كمايلي:

1- اختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي: تكون السلسلة مستقرة وفق اختبار معنوية الارتباط الذاتي اذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا لا تختلف عن الصفر.

1-1 اختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي للسلسلة fdi: تكون السلسلة fdi مستقرة اذا كان معامل الارتباط الذاتي ومعامل الارتباط الذاتي الجزئي يقع داخل حدود الثقة، أي معامل الارتباط P_k لا يختلف جوهريا عن الصفر، والشكل الموالي يبين دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي للسلسلة محل الدراسة:

شكل رقم (27): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي للسلسلة fdi

Date: 10/20/23 Time: 20:19
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Sta...	Prob	
		1	0.662	0.662	15.831	0.000
		2	0.599	0.286	29.213	0.000
		3	0.492	0.038	38.546	0.000
		4	0.291	-0.23...	41.911	0.000
		5	0.265	0.070	44.818	0.000
		6	0.103	-0.13...	45.268	0.000
		7	0.139	0.194	46.132	0.000
		8	0.046	-0.12...	46.229	0.000
		9	-0.06...	-0.14...	46.413	0.000
		1...	-0.07...	-0.08...	46.698	0.000
		1...	-0.21...	-0.10...	49.109	0.000
		1...	-0.22...	-0.03...	51.981	0.000
		1...	-0.33...	-0.14...	58.344	0.000
		1...	-0.39...	-0.13...	67.732	0.000
		1...	-0.32...	0.094	74.413	0.000
		1...	-0.35...	0.018	83.167	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews9

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة (fdi)، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات: (1.2.3.4) معنويا تختلف عن الصفر. كما نلاحظ القيمة الاحتمالية الإحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي أن معاملات الارتباط تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

1-2 اختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي للسلسلة oil: تكون السلسلة oil مستقرة اذا كان معامل الارتباط الذاتي ومعامل الارتباط الذاتي الجزئي يقع داخل حدود الثقة، أي معامل الارتباط PK لا يختلف جوهريا عن الصفر، والشكل الموالي يبين دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي للسلسلة محل الدراسة:

شكل رقم(28): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي للسلسلة oil

Date: 10/20/23 Time: 20:22
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Sta...	Prob
		1 0.814	0.814	23.897	0.000
		2 0.642	-0.06...	39.244	0.000
		3 0.586	0.240	52.444	0.000
		4 0.499	-0.12...	62.370	0.000
		5 0.405	0.013	69.132	0.000
		6 0.311	-0.11...	73.270	0.000
		7 0.215	-0.05...	75.326	0.000
		8 0.157	0.022	76.462	0.000
		9 0.049	-0.22...	76.576	0.000
		1... -0.00...	0.159	76.577	0.000
		1... -0.05...	-0.20...	76.757	0.000
		1... -0.18...	-0.14...	78.622	0.000
		1... -0.23...	0.061	81.862	0.000
		1... -0.24...	-0.04...	85.411	0.000
		1... -0.31...	-0.14...	91.847	0.000
		1... -0.33...	0.093	99.450	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews9

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة (oil)، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات: (1.2.3.4) معنويًا تختلف عن الصفر، و كما نلاحظ القيمة الاحتمالية الإحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي أن معاملات الارتباط تختلف معنويًا عن الصفر عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

2- اختبار ديكي فولر (ADF):

يجب التأكد من أن السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير مستقرة حتى لا يكون التقدير زائفًا أي السلاسل لا تشمل على جذر الوحدة، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر.

2-1- اختبار استقرارية السلسلتين باستخدام (ADF): لمعرفة مدى استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر

الوارد وكذا سلسلة أسعار النفط سنحاول الاستعانة باختبار (ADF) وبالاستعانة ببرنامج eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

جدول رقم(56): اختبار استقرارية السلسلتين باستخدام (ADF)

السلسلة oil			السلسلة fdi			السلسلة الزمنية	
بدون ثابت	الثابت والاتجاه	الثابت	بدون ثابت	الثابت والاتجاه	الثابت	القيم الحرجة	
-2.639210	-4.273277	-3.653730	-2.641672	-4.273277	-3.653730	%1	عند المستوى
-1.951687	-3.557759	-2.957110	-1.952066	-3.557759	-2.957110	%5	
-1.610579	-3.212361	-2.617434	-1.610400	-3.212361	-2.617434	%10	
0.7000	0.4899	0.6731	0.3181	0.4639	0.1562	P-Value	
0.076536	-2.168780	-1.174337	-0.900734	-2.218392	-2.375856	T-test	
غير مستقرة			غير مستقرة			نتيجة اختبار الاستقرارية	
-2.641672	-4.284580	-3.661661	-2.641672	-4.284580	-3.661661	%1	عند الفرق الأول
-1.952066	-3.562882	-2.960411	-1.952066	-3.562882	-2.960411	%5	
-1.610400	-3.215267	-2.619160	-1.610400	-3.215267	-2.619160	%10	
0.0000	0.0055	0.0009	0.0000	0.0000	0.0000	P-Value	
-4.578877	-4.531940	-4.608065	-8.367962	-8.363161	-8.226162	T-test	
مستقرة			مستقرة			نتيجة اختبار الاستقرارية	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews9

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة المبينة في الجدول أعلاه والمفصلة في الملاحق رقم (15-26) فان السلسلتين محل الدراسة غير مستقرين عند المستوى، فمن خلال مقارنة القيمة المحسوبة T لديكي فولر ADF نلاحظ أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة، مما يدل علي أن السلسلة غير مستقرة في مستواها، وتحتوي علي جذر الوحدة، كذلك لدينا قيمة كل الاحتمالات اكبر من 5% في جميع النماذج، بينما أصبحت السلسلتين مستقرتين بعد إجراء الفرق الأول في جميع النماذج (القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة).

المطلب الثاني: تقدير النموذج

بعد التأكد من استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول سيتم تقدير علاقة الانحدار الذاتي بين المتغيرين أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، قبل تقدير النموذج ووجب تحديد درجة التأخير المثلى التي تتوافق مع البيانات المدرجة في الدراسة.

أولاً: تحديد درجة التأخير المعتمدة في الدراسة

تم تحديد درجة الإبطاء المثلى من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير الإحصائية، أهمها معيار Schwarz (SC) و معيار Akaike (AIC)، وكذا معيار معدل خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، بالإضافة الى معيار معدل دالة الامكانات العظمى.

جدول رقم (57): درجة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-370.5211	NA	4.93e+08	25.69111	25.78541	25.72064
1	-348.3853	39.69174*	1.41e+08*	24.44037*	24.72326*	24.52896*
2	-344.7643	5.993347	1.46e+08	24.46651	24.93799	24.61417
3	-340.7733	6.055425	1.48e+08	24.46712	25.12720	24.67385
4	-339.1305	2.265842	1.78e+08	24.62969	25.47836	24.89548

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات 9views

تشير العلامة * إلى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل مقياس، الاختبار أجري عند مستوى دلالة 5%، من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير المثلى هي (t-1) ؛ أي تأخير بفترة واحدة لمتغيرات الدراسة وذلك بناء على أن أقل قيم أغلبية المعايير كانت عند التأخير 1. و عليه سيتم الاعتماد على هذه الفترة في النموذج.

ثانياً: اختبار علاقة التكامل المشترك وفق جوهانس (Johansen)

يهدف هذا الاختبار الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، فنقوم باختبار الفرضية العدمية لتحديد أي من المتجهات تمثل دلالة احصائية معنوية، عند إجرائنا لاختبار التكامل المتزامن بطريقة (Johansen) حول السلسلتين سجلنا النتائج التالية:

1- اختبار الأثر: يمكن الإشارة الى نتائج اختبار الأثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(58): نتائج اختبار الأثر Trace statistic

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.273696	12.78173	15.49471	0.1231
At most 1	0.088375	2.868332	3.841466	0.0903

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات 9views

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 12.78173 أقل من القيمة الجدولة المقدر بـ 15.49471 عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ أن الاحتمال المرافق ($0.05 < 0.1231$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية و التي تقول انه لا وجود لتكامل مشترك بين المتغيرين (فيما يخص الفرضة الأولى)، كما يلاحظ كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والتي تقدر بـ 2.868332 أقل من القيمة الجدولة المقدر بـ 3.841466 عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ أن الاحتمال المرافق ($0.05 < 0.0903$) أي نقبل الفرضية الصفرية و التي تقول انه لا وجود لتكامل مشترك بين المتغيرين (فيما يخص الفرضية الثانية). وعليه نستنتج أنه لا وجود لعلاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار الأثر.

2- اختبار القيمة الذاتية العظمى: اعطى اختبار القيمة الذاتية العظمى النتائج التالية:

الجدول رقم (59): اختبار القيمة المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.273696	9.913398	14.26460	0.2177
At most 1	0.088375	2.868332	3.841466	0.0903

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات 9views

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى والتي تقدر بـ 9.913398 أقل من القيمة الجدولة المقدر بـ 14.26460 عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ أن الاحتمال المرافق ($0.05 < 0.2177$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية و التي تقول انه لا وجود لتكامل مشترك بين المتغيرين (فيما يخص الفرضة الأولى)، كما يلاحظ كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى والتي تقدر بـ 2.868332 أقل من القيمة الجدولة المقدر بـ 3.841466 عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ أن الاحتمال المرافق ($0.05 < 0.0903$) أي نقبل الفرضية الصفرية و التي تقول انه لا وجود لتكامل مشترك بين المتغيرين

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

(فيما يخص الفرضية الثانية). وعليه نستنتج أنه لا وجود لعلاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار القيمة الذاتية العظمى.

حسب نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك وفق جوهانس الموضحة اعلاه يمكننا قبول الفرضية المعدومة والإقرار بعدم وجود شعاع تكامل مشترك أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وعليه يمكن دراسة العلاقة في المدى القصير عن طريق نموذج الانحدار الذاتي VAR.

ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي (var)

بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية وعدم وجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، سنقوم بتقدير معادلة النموذج قصيرة الأجل.

الجدول (60) : تقدير نموذج الاحدار الذاتي (VAR)

	FDI	OIL
FDI(-1)	0.630459	0.009150
	(0.20425)	(0.00500)
	[3.08663]	[1.82885]
OIL(-1)	2.041608	0.694490
	(5.72300)	(0.14018)
	[0.35674]	[4.95441]
C	281.9150	7.732511
	(214.041)	(5.24261)
	[1.31711]	[1.47493]
R-squared	0.473889	0.767827
Adj. R-squared	0.437605	0.751815
Sum sq. resid	12152935	7290.931
S.E. equation	647.3536	15.85596
F-statistic	13.06071	47.95352
Log likelihood	-250.9636	-132.2644
Akaike AIC	15.87272	8.454028
Schwarz SC	16.01014	8.591440
Mean dependent	1025.580	50.45375
S.D. dependent	863.2188	31.82769
Determinant resid covariance (dof adj.)		95951554
Determinant resid covariance		78803962
Log likelihood		-381.7316
Akaike information criterion		24.23323
Schwarz criterion		24.50805

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على eviews9

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

بهدف التأكد من معنوية المعلمات والمعنوية الكلية لنموذج سيتم تقدير معادلة الانحدار الذاتي بطريقة المربعات

الصغرى (OLS) ونتائج التقدير موضحة في الجدول اسفله:

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.630459	0.204255	3.086628	0.0044
C(2)	2.041608	5.722995	0.356738	0.7239
C(3)	281.9150	214.0410	1.317108	0.1981
Determinant residual covariance		379779.2		
Equation: $FDI = C(1)*FDI(-1) + C(2)*OIL(-1) + C(3)$				
Observations: 32				
R-squared	0.473889	Mean dependent var	1025.580	
Adjusted R-squared	0.437605	S.D. dependent var	863.2188	
S.E. of regression	647.3536	Sum squared resid	12152935	
Durbin-Watson stat	2.303417			

يكتب نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للمتغيرات محل الدراسة بتباطؤ واحد على النحو التالي:

$$FDI_t = 281.9150 + 2.041608OIL_{t-1} + 0.630459FDI_{t-1}$$

$$[1.31711]$$

$$[0.35674]$$

$$[3.08663]$$

$$t = [...] R^2 = 0.47$$

$$F = 13.06071$$

$$n = 33$$

(1) التحليل الاحصائي:

❖ اختبار المعنوية الجزئية للنموذج

● بالنسبة للقيمة الثابتة: نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.1981 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي

فالثابت ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha = 5\%$

● بالنسبة لمعلمة OIL_{t-1} : نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.7239 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي

فالمعلمة OIL_{t-1} ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha = 5\%$ ، أي أن أسعار النفط في السنة

السابقة لا تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في السنة الحالية.

● بالنسبة لمعلمة FDI_{t-1} : نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0044 وهي اقل من 0.05، وبالتالي

فالمعلمة FDI_{t-1} لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha = 5\%$ ، أي أن حجم الاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد في السنة السابقة يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في السنة الحالية.

❖ اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

من الجدول أعلاه يظهر أنه يمكن قبول النموذج ككل من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة f-statistic = 13.06071 وهي أكبر من القيمة الجدولية، من جهة ثانية بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.473889$ وهي قيمة مقبولة وبالتالي نقبل الفرضية البديلة؛ أي أن النموذج ككل معنوي.

بما أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.473889 ذلك يعني أن المتغير المستقل يساهم في تفسير 47% من التغيرات في حجم حركة رؤوس الأموال، والنسبة الباقية أي 53% ترجع إلى متغيرات أو عوامل غير مدرجة في النموذج، كما تظهر إحصائية $DW=2.303417$ وهو قوي (أكبر من 1.5 وأقل من 2.5). وتعني أن بواقى التقدير لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

(2) التحليل الاقتصادي:

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR ، وبعد التحليل الإحصائي يمكن تفسير أن التغيرات التي تطرأ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2022 كان سببها تغيرات أسعار النفط. وهي نتيجة جد منطقية بالنظر أولا إلى أن الجزائر بلد ريعي يعتمد في معظم إيراداته على عائدات المحروقات، وبالتالي فأي تغير في هذه الأخيرة سيؤثر بالضرورة على باقي مغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر بشكل أو بآخر، ومن جهة أخرى تسعى الجزائر في سياستها إلى استغلال الزيادة في أسعار النفط قصد إحداث تنوع اقتصادي، فأي ارتفاع في أسعار النفط فإن ذلك يؤدي الى زيادة في إيرادات الدولة وبالتالي تشكل هامش أمان يمكنها من تطوير البنية التحتية وإعطاء إعفاءات وحوافز وامتيازات ضريبية للمستثمرين الحاليين أو تقديم وعود بمنحها على شكل قوانين ومراسيم تشريعية للراغبين في الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار محلي أو أجنبي، هذا الأمر يحرص المستثمرين الحاليين على توسعة مشاريعهم كما يحفز المستثمرين المحتملين ويدفعهم للاستثمار، والعكس في حالة الانخفاض.

هذا لا يعني أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لا يتأثر بعوامل أخرى، حيث أنه في سنة 2009 مثلا عرف حجم الاستثمارات الوارد أعلى مستوى له ويرجع ذلك الى محاولة الجزائر الى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الخخصة والإصلاحات التي من شأنها تنمية البلاد، بالإضافة إلى ما حققته البلاد من توازنات اقتصادية واستقرار سياسي وأمني وكذا نمو حجم السوق والبنية الأساسية التحتية، في حين عرفت سنة 2017 تراجعاً ملحوظاً يعود سببها الى اصدار قوانين جديدة قيدت حرية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما أدى الى تراجع حجمها، كما سجلت سنة 2019 هي الأخرى تراجعاً وذلك بسبب الظروف السياسية التي شهدتها البلاد من

حراك شعبي ، هذا وقد سجلت سنة 2021 انخفاضا كبيرا ويرجع ذلك الى ما خلفته جائحة كورونا من آثار سلبية على الاقتصاد ككل من بينها تدفقات الاستثمار.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج وتحليل دوال الاستجابة

من اجل اختبار صلاحية النموذج، يجب التأكد من ان البواقي تتبع القانون الطبيعي، ، إضافة الى استقراره النموذج، دراسة الارتباط الذاتي لمتغيرات النموذج ويمكن الإشارة الى ذلك كمايلي:

أولاً: اختبار صلاحية النموذج

1- اختبار استقرارية البواقي باستخدام جذر الوحدة: أولاً لاختبار صلاحية نموذج الانحدار الذاتي (VAR) من خلال معرفة هل البواقي مستقرة أم لا للمعادلة الأولى والمعادلة الثانية، لابد من تطبيق اختبار جذر الوحدة، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (29) : اختبار استقرارية النموذج

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: FDI OIL

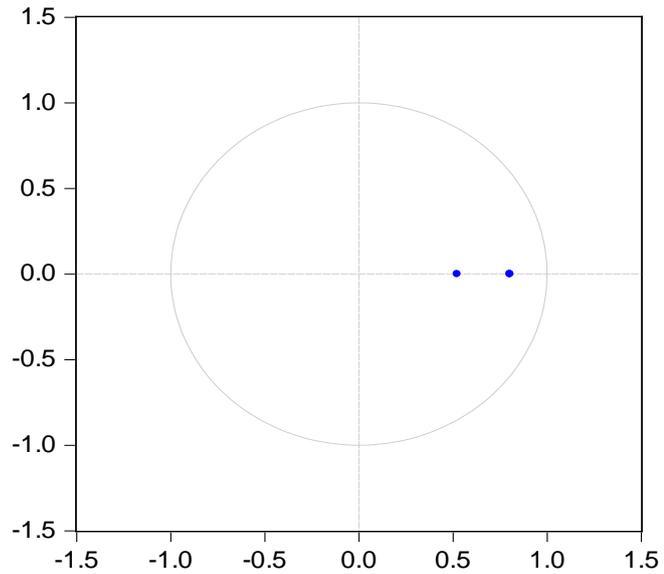
Exogenous variables: C

Lag specification: 1 1

Date: 10/21/23 Time: 21:17

Root	Modulus
0.802849	0.802849
0.522100	0.522100

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على eviews9

ان عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة ، ومن خلال قراءة الشكل أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر النموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) مستقر.

2- اختبار ثبات تباين البواقي: بغرض اختبار ثبات تباين البواقي نعتمد على اختبار (White) حيث أن الفرضية المدعومة لهذا الاختبار تنص على ثبات تباين البواقي ونتيجة الاختبار مسجلة في الجدول التالي:

جدول رقم(61): اختبار ثبات تباين البواقى

Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
29.25439	12	0.0036			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(4,27)	Prob.	Chi-sq(4)	Prob.
res1*res1	0.343342	3.529322	0.0193	10.98694	0.0267
res2*res2	0.271993	2.521894	0.0643	8.703789	0.0689
res2*res1	0.070028	0.508283	0.7300	2.240896	0.6915

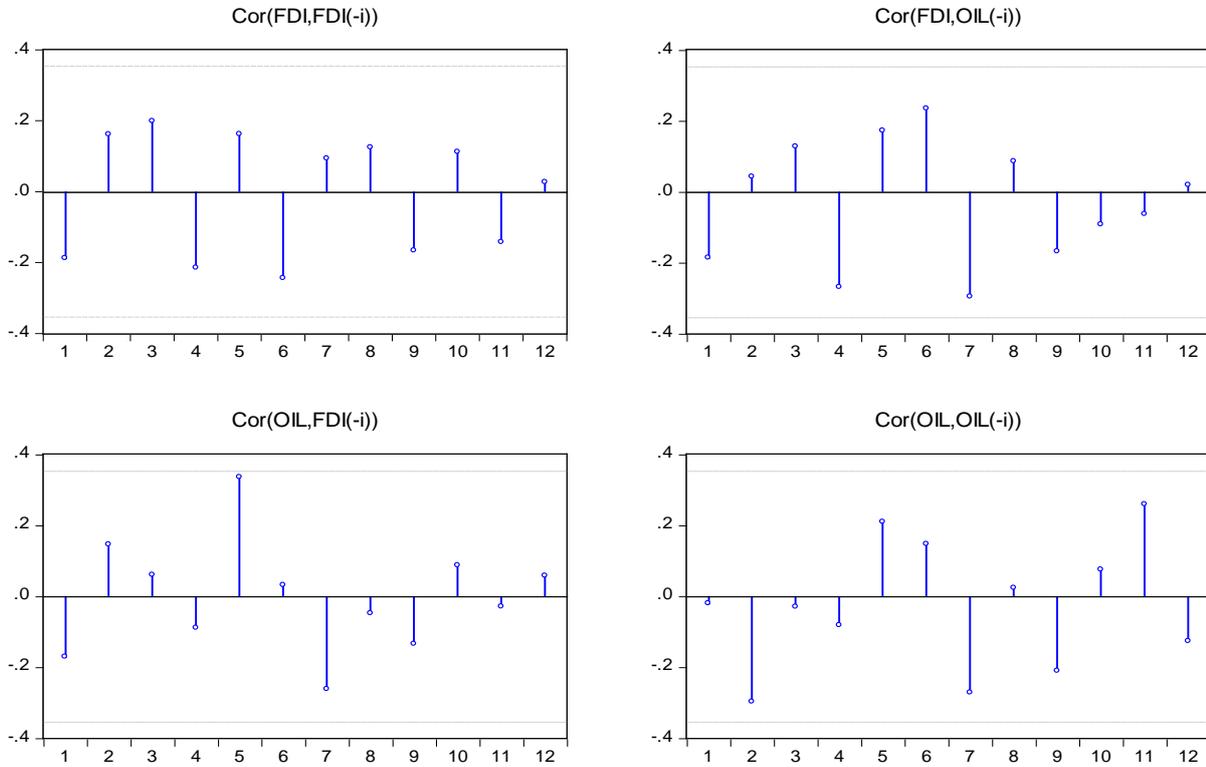
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على eviews9

نتائج الجدول تؤكد قبول الفرضية المعدومة بمستوى معنوية 5% بالنسبة لبواقى المعادلتين أو الفرضية المشتركة لكل بواقى النموذج، وعليه فان تباين البواقى ثابت خلال فترة الدراسة.

3- اختبار الارتباط الذاتي للبواقى: ندرس ذلك من خلال التمثيل البياني الذي يبين إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل ويعتمد هذا الاختبار على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقى

شكل رقم (30): التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للأخطاء

Autocorrelations with 2 Std.Err. Bounds



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على eviews9

الفصل الثالث: تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الشكل والمتضمن للتمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي لبواقى المعادلات مثنى مثنى يوضح أن أغلبها يقع داخل مجال الثقة أي أنها ذات معنوية إحصائية معدومة.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى: وذلك باختبار الفرضيتين:

* البواقى لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

* البواقى توزع توزيعا طبيعيا.

جدول رقم(62): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.325026	0.563424	1	0.4529
2	0.069601	0.025836	1	0.8723
Joint		0.589260	2	0.7448

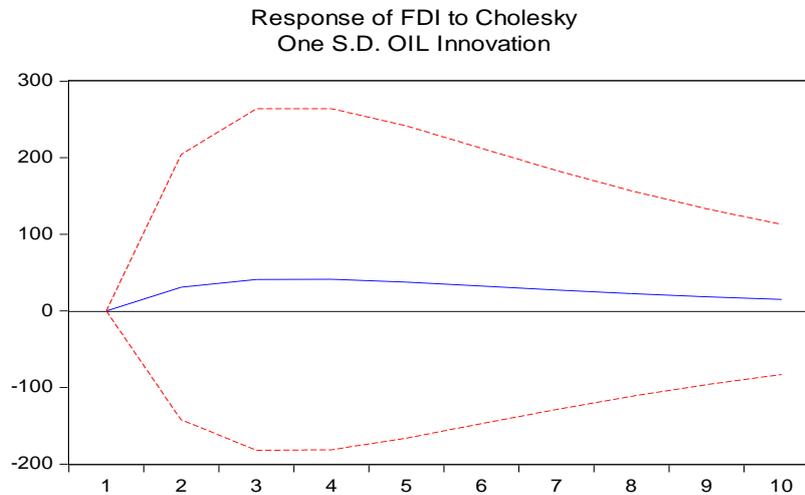
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم الاحتمالية أكبر من 0,05 اي اننا نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن البواقى تتوزع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا: تحليل دوال الاستجابة

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة في الشكل أسفله والتي تعبر عن استجابة المتغير التابع للصدمات في المتغيرات المدرجة في الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى كل من أسعار النفط، وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها إلى المتغير التابع.

شكل رقم (31): استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر عند احداث صدمة على أسعار النفط



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على eviews9

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن أي صدمة مفاجئة في أسعار النفط بانحراف معياري واحد، تؤثر بشكل إيجابي على حركة رؤوس الأموال ويبدأ هذا التأثير بعد السنة الرابعة بالتراجع والنزول التدريجي والطفيف إلى السنة العاشرة. وهو ما يدل على غياب استراتيجية واضحة وإرادة سياسية لاستغلال الطفرة الموجبة لأسعار النفط قصد خلق تنوع اقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا بصورة مختصرة للمتغيرين محل الدراسة والعلاقة بينها، حيث قدمنا عرضاً وجيزاً عن تطورات سياسات الاستثمار في الجزائر من خلال عرض لأهم القوانين الصادرة قبل وبعد الإصلاحات بين 1963 الى غاية 2022، والتي تباينت فعاليتها بين القوانين المحفزة وأخرى منفرة للاستثمار، ثم تناولنا تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ولاحظنا أنه بالرغم من تحسنها الا انها تبقى ضعيفة، وما زاد من تفاقم حدة الوضع بدء من سنة 2019، هو الظروف السياسية التي شهدتها البلاد من حراك شعبي، ثم جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، هذه الأسباب التي خلفت اثارا اقتصادية كبيرة، زادا تعقيداً التأخر في إصدار قانون الاستثمار الجديد، والقوانين غير الواضحة التي تتغير أحياناً بين قانون المالية والمالية التكميلي. وذلك كما أكدته بعض المؤشرات مثل مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، اللذان بينا أن سياسات الاستثمار في الجزائر غير ملائمة وغير محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،

اما في الجزء الثاني من الفصل الثالث فقد تطرقنا الى واقع قطاع النفط في الجزائر من خلال الإشارة إماكنيات الجزائر النفطية، حيث شهد قطاع النفط في الجزائر والذي يشكل محور الاقتصاد الوطني العديد من التغييرات الهيكلية قبل وبعد الاستقلال، فقد زاد حجم الاحتياطي من النفط الى ان استقر في السنوات الأخيرة في حدود 12.2 مليار الا ان الجزائر لم تستطع زيادة حجم احتياطاتها من النفط ، وذلك بسبب المشاكل الكثيرة التي يعرفها القطاع من بينها افتقار شركة سوناطراك للتكنولوجيا المتطورة في مجال البحث والتنقيب، قدم بعض الحقول النفطية وصعوبة التعامل معها، بالإضافة الى عدم وجود مناخ استثماري مشجع لدخول شركات النفط العالمية بقوة. اما بالنسبة لحجم الإنتاج والاستهلاك فرأينا انه رغم زيادة حجم الاستهلاك الا ان الجزائر تبقى دولة منتجة للنفط أكثر منها مستهلكة له. ما يمكن قوله هنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، الامر الذي جعل من النفط يلعب دوراً محورياً فيه سواء في تمويل الموازنة العامة للدولة، أو في تكوين الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى دوره الحيوي في التجارة الخارجية وفي تكوين الاحتياطات النقدية.

في الأخير ومن خلال دراستنا القياسية توصلنا الى أن النموذج معنوي مابين وجود علاقة بين كل من تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2022 وفق نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

الخاتمة

أولاً: خلاصة الدراسة

انطلاقاً من أهمية الاستثمار وتنامي اهتمام الدول به سواء المتقدمة منها أو النامية ، الجزائر وعلى غرار هذه الدول سعى صانعي ومتخذي القرار في وضع سياسات استثمارية من شأنها جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، وذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي ركزت في مجملها في لوائحها التنفيذية على منح جملة من الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة الأجانب، إلا أنه ورغم الإصلاحات في مجال الاستثمار في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع التحرر من هيمنة قطاع المحروقات عليه، باعتبار أن هذا الأخير يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، وذلك في ظل الضعف المسجل في مختلف القطاعات الأخرى غير بترولية.

من أجل ذلك خصصنا هذه الدراسة، للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في: "كيف وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على سياسات الاستثمار المتبعة في الجزائر؟ وما طبيعة العلاقة بينهما؟". ومحاولة منا للإمام ببعض الجوانب النظرية والتطبيقية للمتغيرات المستخدمة، أشرنا إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسات الاستثمار، بالإضافة إلى إعطاء دراسة تحليلية لقطاع النفط والسياسات التسعيرية له، لنصل إلى تحليل واقع سياسات الاستثمار في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، من خلال دراسة أثر هذه الأخيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990-2022.

ثانياً: اختبار الفرضيات

كاختبار لصحة أو نفي الفرضيات التي كانت منطلق الدراسة توصلنا إلى:

- (1) بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أنه بقدر إتباع سياسات استثمار ملائمة في الجزائر، بقدر ما تزيد حجم الاستثمارات الأجنبية، فقد أثبتت الدراسة صحتها بشكل نسبي تقريبا، ذلك أنه وخلال الفترة الأخيرة وسعياً من الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار فيها بفرض المزيد من الإصلاحات في مجال الاستثمار فقد انعكس ذلك على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بشكل يبقى ضعيف.
- (2) بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول أن الجزائر تحرص في ظل تقلبات أسعار النفط على تهيئة مناخ استثماري ملائم من خلال إصلاحات وتعديلات على مستوى سياسات وقوانين الاستثمار، فقد أثبتت الدراسة صحتها لكن ذلك يبقى ضعيفاً، حيث أنه باعتبار الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطاً كبيراً بقطاع المحروقات فهي تعتمد على العائدات النفطية لتمويل اقتصادها بشكل أكبر مقارنة بإنشاء بيئة للاستثمار تكون مشبعة لتلبية مختلف حاجيات الدولة والمجتمع، وعلى هذا الأساس لا بد من دعم مخصصات الطاقة المحلية وتعزيز التنوع الاقتصادي

من خلال تشجيع القطاع غير النفطي واتباع سياسة استثمارية أكثر فعالية على مستوى المدى القصير، المتوسط والبعيد.

(3) بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تقول أن التقلبات في أسعار النفط تؤثر تأثيرا مباشرا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر فقد أثبتت صحتها، حيث يمكن القول أنه من خلال دراستنا القياسية توصلنا الى وجود علاقة بين المتغيرين، أي أن أسعار النفط تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة خلال الفترة المدروسة 1990-2022.

(4) بالنسبة للفرضية الرابعة والتي تقول أنه عند احداث صدمة على أسعار النفط فان ذلك لا يؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر فقد أثبتت الدراسة عدم صحتها حيث انه عند احداث أي صدمة مفاجئة في أسعار النفط بانحراف معياري واحد، فان ذلك يؤثر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

ثالثا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة سواء في شقها النظري أم التطبيقي نذكر منها مايلي:

(1) على المستوى النظري:

- قيام الجزائر بإصلاحات جذرية وخطط استثمارية، من شأنها أن تزيد من التدفقات الاستثمارية بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة، إلا أنه يبقى التحدي الحقيقي أمامها هو النجاح في اتباع سياسات واعية ومتوازنة ومدروسة لجذب الاستثمار بوسائل مقنعة تحقق مصالح المستثمرين المحليين والأجانب على صعيد الأمان والربحية.
- لم يكن لسياسات الاستثمار المتمثلة في القوانين واللوائح الصادرة من طرف الهيئات الحكومية والخاصة بالاستثمار تأثير كبير على معدلات الاستثمار في الجزائر.
- انعدام الجانب التسويقي للاستثمارات والترويج لها من قبل الحكومة الجزائرية، ، ذلك أن تخفيف الاجراءات والترويج للاستثمار يساعد على زيادته.
- الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1996-2021) كان متباينا بين الانخفاض والارتفاع، ورغم تحسنه خلال السنوات الأخيرة إلا أنه يبقى ضعيفا بالنسبة لإمكانيات الجزائر المادية والبشرية.
- من خلال تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات الدولية توصلنا إلى النتائج التالية:

● حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال فإن الجزائر تحتل في معظم المؤشرات المكونة له مراكز متأخرة عالمياً، حيث أن ترتيب الجزائر سنة 2020 عرف تراجعاً بصفة شبه كلية في جميع المؤشرات الفرعية مقارنة ب 2019، ماعداً تحسن واحد وهو مؤشر التجارة عبر الحدود (مركز واحد). مع الحفاظ على ترتيبها العالمي في مؤشري تسجيل الملكية وحماية المستثمرين الأقلية. فمن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن سياسات الاستثمار في الجزائر غير ملائمة وغير محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة مجموعة من العراقيل أهمها البيروقراطية.

● حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الوارد في تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية لسنة 2019 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فقد احتلت الجزائر المرتبة 84 بقيمة 33 نقطة من أصل 100 نقطة وهو أداء ضعيف مقارنة بالمتوسط العالمي (46 نقطة) وحتى العربي (38 نقطة).

➤ من خلال دراستنا يمكن القول انه خلال الفترة محل الدراسة يظهر جلياً هيمنة قطاع النفط على قيمة الصادرات بحيث انه خلال 2009-2020 مثلاً كانت حصة مساهمة النفط في اجمالي الصادرات تفوق 55 % أي أكثر من النصف. هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاداً مقيداً وتابعا بشكل يكاد يكون مطلقاً لقطاع واحد ألا وهو قطاع النفط.

(2) على المستوى التطبيقي:

لتحقيق هذه الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، انطلاقاً من استخدام اختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي واختبار ديكي فولر (ADF) لاختبار الاستقرار، ثم اختبار التكامل المشترك وفق جوهانس (Johansen)، ولتبيان العلاقة بين المتغيرات تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

✓ بينت نتائج اختبارات الاستقرار لكل من أسعار النفط و حجم الاستثمار الأجنبي الوارد، أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى إلا أنها تكون مستقرة في الفروق الأولى.

✓ عدم وجود شعاع تكامل مشترك أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وعليه يمكن دراسة العلاقة في المدى القصير.

✓ بعد تقدير النموذج في الأجل القصير تم التوصل الى أن المتغير المستقل وهو أسعار النفط يساهم في تفسير

التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2022.

✓ بإحداث صدمة في أسعار النفط فان ذلك يؤدي الى استجابة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

رابعاً: التوصيات

- بعد النتائج التي تم التوصل إليها، ومن خلال القراءات المتعددة في الموضوع والاطلاع على دراسات سابقة، حاولنا تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات و التي نراها حسب رأينا أكثر واقعية وهي كالتالي:
- التوجه نحو سياسة تطوير وتشجيع الطاقات المتجددة واحلالها محل المحروقات التقليدية. وذلك من خلال توفير الدعم المناسب والإجراءات المحفزة التي تمكن من تسريع وتيرة تنفيذ هذه المشاريع في الجزائر، مع ضرورة وأهمية انشاء مختبرات دورها مراقبة الجودة وتأهيل وتعزيز الخبرات في هذا المجال.
 - دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد الجزائري وتفعيل القطاعات الراكدة خاصة في قطاع الزراعة، الصناعة، والسياحة ، ذلك أن الجزائر تمتلك مجموعة من الامكانيات التي يجب الاهتمام بها من أجل الخروج من دائرة التبعية النفطية.
 - تأكيد شفافية المعلومات و إتاحتها للمستثمرين، من خلال توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الإنترنت وبعده لغات، تشمل دليل للاستثمار يتضمن التوزيع القطاعي، مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد ومدى قرب أو بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية،
 - العمل على رفع كفاءة الاطار التشريعي وذلك من خلال تبسيط الإجراءات والحد من تعدد القوانين المقيدة للاستثمار في المقابل السعي لتفعيل قوانين المنافسة وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
 - توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الاقتصادية المهمة ذات القيمة المضافة، والتي من شأنها أن تترك أثرا ايجابيا على أداء الاقتصاد الجزائري كتقليل حجم البطالة، ونقل التكنولوجيا، توفير الموارد اللازمة للإنتاج،
 - الترويج للاستثمار وذلك من خلال إقامة استراتيجية تسويقية من قبل خبراء ومختصين، لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمارات.

خامساً: آفاق البحث

- قبل طي صفحات هذه الدراسة، فعلى ضوء التوصيات والاقتراحات السابقة و نظرا لاتساع الموضوع نود أن نضع بعض العناوين التي يمكن أخذها كدراسات في المستقبل و كأساس لبحوث لاحقة لمن يهيمه الموضوع ونوردها فيما يلي:
- تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.
 - استخدام القياس الاقتصادي في تقدير العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية.

- أثر العوائد النفطية على متغيرات السياسة النقدية في الجزائر.
- التحول الطاقوي في الجزائر بين تحقيق التنمية و الطلب الدولي.
- انهيار أسعار النفط في ظل جائحة كورونا وأثره على الدول المصدرة للنفط.
- دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الاستثمار في قطاع المحروقات
- أثر التغيرات في أسعار النفط على حجم الاستثمارات النفطية في الأقطار العربية المصدرة للنفط.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: قائمة الكتب

- 1) أحمد زكرياء صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، 2003.
- 2) أحمد عبد الاله المراغي، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016.
- 3) أحمد محمد لطفي، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2013.
- 4) أحمد محمد محمود نصاره، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010.
- 5) أسعد حميد العلي، الادارة المالية، دار وائل، عمان، 2013.
- 6) إسماعيل عبد الفتاح عبدة الكافي، مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007.
- 7) أكبر عمر الجباري، كيفية تقليل الاعتماد على الاقتصاد الربعي في العراق، ضمن كتاب العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
- 8) بن علي بن عزوز، وآخرون، إدارة المخاطر، الوراق، الأردن، بدون تاريخ.
- 9) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، دار جميل للنشر والتوزيع، 1997.
- 10) جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 11) حافظ برياس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت، 2000.
- 12) حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، دار العلوم، القاهرة، 2010.
- 13) حميد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.
- 14) خضير عباس النداوي- ريام علي حسين، الاكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكيتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005، دار دحلة، بدون تاريخ.
- 15) خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمخاطر المالية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

- 16) دريد كامل آل شبيب، إدارة الاستثمارات تحليل الاستثمارات الأسواق المالية، المحافظ الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 17) رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 18) رشدي إبراهيم، اقتصاديات الثروة البترولية (الاقتصاد المصري نموذج للدراسة)، دار النشر نور، 2001.
- 19) رشدي إبراهيم، اقتصاديات الثروة البترولية: الاقتصاد المصري نموذج للدراسة، دار نور، لندن، 2019.
- 20) سارة الجزائر، الحوافز والعوامل المؤهلة للبيئة الاستثمارية في العالم العربي، دائرة البحوث الاقتصادية، ابتداء الغرف العربية.
- 21) ساكسو بنك، تداول العقود المستقبلية على منصة SaxoTrader، الدنمارك، بدون تاريخ.
- 22) سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)، دار الأكاديميون للنشر، عمان، 2016.
- 23) سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 24) سمير عبد الحميد، أسواق الأوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الأسواق، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
- 25) سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدائها، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005.
- 26) سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009.
- 27) سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، عمان، 2009.
- 28) شيماء السيد إبراهيم حطب، نحو علاج جذري لمشكلة البطالة في مصر دور صياغة الأفكار والمؤسسات في السياسات التنموية، ضمن كتاب جماعي بعنوان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

- (29) صلاح الدين حسن السييسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني)، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2011.
- (30) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (31) طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية (حالة مصر)، المنظمة العربية الإدارية، القاهرة، 2006.
- (32) عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.
- (33) عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار البازوري العالمية للنشر والتوزيع، مصر.
- (34) عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، بدون تاريخ.
- (35) عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر، دار إي كتب، لندن، 2018.
- (36) عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- (37) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، عمان، 2012.
- (38) علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- (39) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- (40) عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- (41) عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999.
- (42) غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج، الأردن، 2008.
- (43) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي في الدول الغربي الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- (44) كارين أ. هورشر، ترجمة عطاء الله وراد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، أساسيات إدارة المخاطر، مكتبة الحرية، مصر، 2008.

- (45) كرسنانبيسون تر مظهر بايرلي، ادخار الموارد، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، بدون تاريخ.
- (46) محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية، دار رسلان، دمشق، 2010
- (47) محمد عبد الله شاهين محمد، اتجاهات الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
- (48) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1982
- (49) محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري، عمان، 2018.
- (50) محمود حامد محمود، الاقتصاد النقدي، دار حميثر، القاهرة، 2017.
- (51) محمود قاسم، مفاهيم عصرية، دار البستاني للنشر والتوزيع، 2015.
- (52) مشتاق ه. خان، سياسات الاستثمار والتقنية، مذكرات توجيه في السياسات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة، 2007.
- (53) مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، شركة دار الأكاديميين، للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- (54) منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، 2013.
- (55) مهدي أحمد رشدي، جغرافيا النفط، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- (56) هالي عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر، عمان، 2011.
- (57) هواري معراج ، وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، كنوز المعرفة، 2013.
- (58) هويشار معروف، الاستثمار والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- (59) يوسف مسعداوي، أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

- (1) إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائر 1980-2014)، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- (2) امينة مخلفي، أثر أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى التجارب العالمية)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

- (3) ايمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011.
- (4) بابا عبد القادر، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004
- (5) بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الائتمانية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2012)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- (6) بلقاسم زياني، سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2017-2018
- (7) يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2017-2018.
- (8) بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، رسالة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2018-2019.
- (9) جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة، الجزائر، مصر، السعودية، 2000-2012)، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- (10) خوميحة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أكلي محمد أولحاج البويرة، 2017-2018.
- (11) زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) - حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
- (12) زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

- 13) صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول (دراسة حالة الجزائر 1995-2014)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019.
- 14) عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 15) عبد الكريم بغداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 16) علاء أحمد عيادة، التنظيم الدولي للاستثمار في إطار اتفاقية استثمار متعددة الأطراف، عين شمس، دكتوراه، 2006، 25 فيفري 2020.
- 17) سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
- 18) شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر في الفترة 1980-2016، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019.
- 19) لبلع فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
- 20) محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
- 21) مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة وهــران، 2013-2014.
- 22) منصور داود، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 23) مومني لمياء، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2018-2019.

24) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

25) ياسين مصطفى، أثر تقلبات اسعار النفط على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2016-1986، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي اوحد الحاج، البويرة، 2019-2020

26) يحي حمود حسن البوعلي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010

ثالثا: المجلات

1) ابراهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة 2000-2010، مجلة المعارف، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013.

2) السعدي رحال - شوقي جباري، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، العراق، 2014.

3) الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، الأوابك، الكويت، 2012

4) الوافي حمزة، زكريا خلف الله، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الرابع - ديسمبر 2015

5) إلياس العبداني ، أهمية سياسة تشجيع الاستثمار في تعزيز مقومات التنمية في القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 01، المجلد 12، جانفي 2020.

6) أمال دحمان - محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل - حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.

7) أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد: 01، جامعة عمار تليجي الاغواط، مارس 2020

8) إيمان عبد المطلب حسن المولى، أهمية المعرفة المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 43، العراق، 2018.

- (9) إيهاب مقابلة، البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات تنمية العدد 48، الكويت، أكتوبر 2014.
- (10) بشرى فاضل خضير الطائي، انعكاس الإبلاغ المالي على رأس المال الفكري على قرارات الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 95، العراق، 2017.
- (11) بلقلة براهيم، قسولأمين، بحيت حسان، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، القسم (أ) العلوم الاقتصادية و القانونية.
- (12) بولويز عبد الوافي، صالح السعيد، تفاوت العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر بين التجريبتين الجزائرية و المغربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، المجلد 12، المسيلة، 2019.
- (13) بوالشعور شريفة، أثر تقلبات أسعار النفط عمى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلت الباحث الاقتصادي، العدد 05 جوان 2016
- (14) بن عمارة أحلام، اتجاهات الاستثمار العالمية الحالية ومستقبل الاستثمار العالمي، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 12، العدد 01.
- (15) بن يب محمد - بن العارفة حسين، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 23، 2020.
- (16) جمال بلخياط، اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، باتنة، ديسمبر 2016.
- (17) جوامع لبيبة-رايس حدة، تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07 ديسمبر 2010.
- (18) حاكم محسن محمد، بشرى سامي محمد، السلوك المالي لمنظمات الأعمال وأثره في العائد والمخاطرة، مجلة أهل البيت، العدد 08، العراق، 2009.
- (19) حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون تاريخ،
- (20) حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23.

- (21) حسين عبد المطلب الأسرح، آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
- (22) حسين وليد حسين وآخرون، قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، محاسبية ومالية العدد 22، 2013.
- (23) حيدر نجيب أحمد المفتي، سياسة الامتيازات والحوافز الضريبية وتطبيقها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، العراق، 2013.
- (24) دعموش هشام، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 01، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر، الجزائر، 03، 2016.
- (25) رزقة سيدي عمر - غريب بولباح، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك (2000-2018)، مجلة المؤسسات، العدد 9، 2020.
- (26) ريجان الشريف - هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2004.
- (27) زاوي عبير، الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط (2010-2017)، مجلد للدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 02، المجلد 04، 2019.
- (28) زهية لموشى، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر، المجلة العلمية، المجلد: 06، العدد 11، جامعة الجزائر3، جانفي 2018.
- (29) زواقري الطاهر، أوشنحنان، محمد شعيب توفيق، الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث، جامعة باتنة، سبتمبر 2014.
- (30) زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربية الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008.
- (31) سعاد بن مسعود - الحدي نجوية، أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020.

- (32) سعدي أحمد حميد الموسوي، حسين عبد الحسن علي الضرب، " أثر قرار الاستثمار على الأداء المالي"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد4، 2018.
- (33) سفيان بوقطاية عبد الوهاب - بن زاير مبارك بن زاير، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFEB، العدد 06، جوان 2018.
- (34) سكنه جهية فرج، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية المدة (2003-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015.
- (35) سندس جاسم -شدى سالم دلى، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (العراق حالة دراسة)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، العراق، 2018.
- (36) سنديّة مروان سلطان الحيايلى، ليث محمد سعيد محمد الجعفرى، دور الحكمة في دعم قرار الاستثمار، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00، 2015.
- (37) سهير إبراهيم حاجم - صبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية مع الإشارة إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 11، المجلد 06، العراق، 2011.
- (38) شريفة العابد برينيس- نور الهدى دحماني، أثر أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (نحو ضرورة التنوع الاقتصادي)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 2020.
- (39) طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.
- (40) صالح التومي - رضوان جمعة، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
- (41) صالح عمر فلاحى - منال بلقاسم، تحولات السوق النفطية وأثرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، المجلد 26.
- (42) عادل عيسى الوزني، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 32، المجلد 08، العراق، 2019.

- (43) عادل عيسى الوزني، تقييم مناخ الاستثماري الأجنبي المباشر في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 32، العراق، 2019.
- (44) عاشور عبد الحكيم، بوبكر بن العايب، اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1995-2016، مجلة المعارف، العدد 23، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2017.
- (45) عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك في كل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 1، 2011
- (46) عباس فاضل رسن التميمي، التضخم وإنعكاساته على العائد والمخاطرة، مجلة أهل البيت، العدد 24، العراق، 2019.
- (47) عبد الجبار محمود العبيدي، الحل الكينزي للأزمة الاقتصادية الرأسمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 47، 2007
- (48) عبد الحميد زعباط، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- (49) عبد الرحمان كريم عبد الرضا الطائي-رحمان حسن علي المكصوصي، تحليل واقع العلاقة بين أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد 14، العراق، 2018.
- (50) عبد القادر هاملي - سفيان بولعراس، الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعوقات الواقع، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 02، 01 أكتوبر 2016.
- (51) عبد الوافي بولويز - صالح السعيد، تفاوت العائد من الاستثمار المباشر بين التجريبتين الجزائرية والمغربية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، المجلد 12، 2019.
- (52) عطوي سميرة، السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الاجنب الى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
- (53) عقبة مخنان، لقمان بامون، النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 21، العدد 12، مارس 2019.
- (54) علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 13، الإمارات، يناير 2017.

- (55) علي رجب، تطور تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، العدد 191، المجلد 38، 2012.
- (56) عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر، العدد، المجلد 15، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، 2013.
- (57) عماد عزازي - رضا بهياني، نمذجة تطاير أسعار النفط والشبوه به للفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، المجلد 08، 2020.
- (58) عماد عزازي، نمذجة تقلبات أسعار نفط البرنت باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين للفترة (جانفي 1990-جوان 2019)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، الجزء الثاني، المجلد 10، 2020.
- (59) عيساوي سهام، انهيار أسعار النفط وأثره على اقتصاديات الدول - دراسة حالة الجزائر -، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
- (60) فراس خضير الزبيدي؛ العلاقة بين العائد والمخاطرة وأثرها على القيمة السوقية للأسهم، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2014.
- (61) قسيميوري كفية -علوي شمس برمان، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية، الضمانات والحوافز، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 03، 2018.
- (62) قطوش رزق - بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، الشلف، السادسي الثاني، 2017.
- (63) كريستوف ألسوب، بسام فتوح، تطورات اسوق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 2010.
- (64) مجادي مروان، سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12.

- 65) لعبيدي خيرة، مزيان محمد الأمين، الإطار القانوني للاستثمار بالجزائر (قطاع المحروقات نموذجاً)، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد 09، مخبر القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم، 2017
- 66) مبروك عبد النور، قوانين الاستثمار في الجزائر من التقييد والحرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، المجلد 20، جامعة بسكرة، 2020
- 67) محمد ساحل، أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012.
- 68) محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، المجلد 23، العراق، 2017.
- 69) مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية (دراسة تحليلية للفترة 2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 09، المجلد 03، جامعة الوادي، بدون تاريخ.
- 70) مروان عبد الملك ذنون، قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي وأثرها على النمو الاقتصادي في تركيا 1970-2011، مجلة تنمية الرافدين، العدد 117، العراق، 2018.
- 71) مسعي عبد الكريم - بودوشن ياقوتة، الآثار المحتملة لاتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية () على نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 01، المجلد 03، 2019.
- 72) مسلم قاسم حسن العلي، مروان عبد الملك العباسي، العلاقة بين الاستثمار الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، العدد 119، العراق، 2018.
- 73) منصف شربي، تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2016 على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهةها في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 04 المجلد 19، 2018.
- 74) منور أوسرير - عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الشلف، ماي 2005.
- 75) منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2005

- (76) منصورى المبروك، الطيبى البركة، فعالية الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2019.
- (77) منور اوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، بدون تاريخ.
- (78) مهدي عطية الجبوري، أقداس حسين هادي الناصر، أثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية، العدد 19، 2016.
- (79) ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2003.
- (80) ناصري مروة - ساطور رشيد، دراسة العلاقة السببية بين تذبذب أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 1970-2014)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة، 2018.
- (81) نعمان عباس - ندى الخياني، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (إشارة خاصة لدولة العراق)، مجلة الدنانير، العدد 03، 2013.
- (82) نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 04، جامعة بابل، العراق، 2011.
- (83) نور الدين هرمز - فادي الخليل - دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط وفوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العالمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 29، 2007.
- (84) هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، 2018.
- (85) وسام موسىي - أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، المجلد 03، جامعة أم البواقي،
- (86) وليد حفاف، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمة العالمية للتجارة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2016.

- (87) ونوغي نبيل، نظام المزايا والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 03، نوفمبر 2019
- (88) يحيى مصلة، تقييم مدى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة (1995-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، سطيف، 2017.
- (89) يوسف أمير بابير، تأثير النفط الخام والمشتقات النفطية على الخرسانة المتصلبة، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 124، مركز البحوث النفطي، بغداد، 2013
- (90) يوسف علي عبد الأسدي، جواد كاظم حميد، الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20، العراق، 2012.
- (91) يوسف الخليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

رابعا : الملتقيات والمؤتمرات

- (1) إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 25 مارس 2009.
- (2) أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل الاقتصاد البترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014
- (3) أونيسي العياشي، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، الملتقى الدولي السادس عشر حول "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بكسرة، 22-23 فيفري 2016.
- (4) اوباية مليكة، تفعيل الأحكام الخاصة بالمزايا في إطار القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الملتقى الوطني حول: مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08 ماي 2017
- (5) حساني رقية، خير الدين بلعز، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بكسرة، 22-23 فيفري 2016

- 6) داودي فاطمة الزهراء، سليمان رزيقة، مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقطاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 29-30 نوفمبر 2016.
- 7) دحسين فريدة. ازيل الكاهنة، تعليق على أهم ما جاءت به النصوص المنظمة للاستثمار على ضوء مستجدات القانون رقم 16-09، الملتقى الوطني حول: مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08 ماي 2017-2016
- 8) عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، 17-18 نوفمبر 2008، دمشق.
- 9) عسلي نور الدين - بن معاد سمير، دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تحليلية لتجربة تركيا)، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد رحمة لخضر، الوادي، 2017-2018.
- 10) عماد إشوي، عادل جداودة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ملتقى حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوقاًهراس، 05 و 06 ديسمبر 2012
- 11) فرحات حرشاتي، استيعاب المفاهيم الأساسية في صياغة الاتفاقيات الدولية، ورشة عمل وطنية حول صياغة الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي، بيروت، مارس 2013.
- 12) محمد خليل فياض، خالد على الزائدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، الندوة العلمية الثالثة حول : الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المنظمة العلمية للطاقة، طرابلس، يوم الثلاثاء الموافق 2009/1/20
- 13) والي نادية، بلحار ثليندة، سياسة الاستثمار الاجنبي في الجزائر تحفيز ام تنفير، الملتقى الوطني حول: مستجدات الاستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 08 ماي 2017.

خامسا: الوثائق الرسمية والدراسات

- 1) الأمانة العامة للاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة ميدانية لمعوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2007.

- (2) الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، OECD، أكتوبر 2020
- (3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتفاقيات الاستثمار الدولية، الكويت، 1989.
- (4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2004، العدد 03، الكويت، 2005.
- (5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2012-2013)، الكويت، 2013.
- (6) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار تطلق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، نشرة فصلية، العدد 01، الكويت، 2013.
- (7) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار، الكويت، 2015
- (8) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2019، الكويت، 2019.
- (9) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، 2020.
- (10) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2019، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، 2020،
- (11) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، الكويت 2021.
- (12) الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، تقرير سهولة ممارسة أنشطة لأعمال الصادر عن البنك الدولي، 2020/03/09.
- (13) تقدير موقف، آثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020
- (14) جيمس ماسون، لويز بينتو، عبد الرحمان الجهني، تحليل اقتصادي: احتمال ارتفاع أسعار النفط في عام 2020، تقرير صادر عن قسم الاقتصاد في QNB، ديسمبر 2019
- (15) خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015

- 16) رابطة التجارة الخارجية (Amfori)، مرجع **2001 BSCI (amfori)**، النسخة الأولى، بروكسل، 2017.
- 17) شانتا ديفاراجان، ليلى متقي، أسعار النفط.. إلى أين؟، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، 2016
- 18) عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، الإصدار الحادي عشر - أبريل 2021
- 19) علي مرزا، معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، قطر، مارس 2017.
- 20) ماجد عبد الله المنيف، تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات اسواقه، ورقة مقدمة الى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 07-09 افريل 2015.
- 21) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال تقرير الأمين العام، العدد 39، الكويت، 2012
- 22) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال (أوبك)، الأوضاع البترولية العالمية، التقرير الربع سنوي (الربع الثالث)، سبتمبر 2019
- 23) تقرير الأمين العام، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال، العدد 46، الكويت، 2019.
- 24) منظمة العمل الدولية، إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (ما الفوائد التي سيعود بها العمال) مكتب الأنشطة العالمية، الطبعة 01، ألمانيا، 2017.
- 25) وحدة الدراسات السياسية، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، سلسلة تقييم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، افريل 2020
- سادسا: القوانين
- 1) الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق لـ 19 جويلية 2006
- 2) الجريدة الرسمية، العدد 81، المادة 109 من القانون رقم 19_14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق لـ 11 ديسمبر 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020
- 3) القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، سنة 1963. الملغى

- (4) القانون 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993، يتضمن قانون ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الموافق لـ 10 أكتوبر 1993
- (5) القانون رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق لـ 22 أوت 2001
- (6) المواد 03-04-05-06 من القانون رقم 63-277، المؤرخ في 26 جويلية 1963
- (7) المرسوم الرئاسي رقم 05-235 المؤرخ في 23 يونيو 2005، الذي يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجلس الفيدرالي السويسري حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع ببيزن في 30 نوفمبر 2004، الجريدة الرسمية، بتاريخ الأربعاء 29 يونيو 2005، العدد 45، ص 05.
- (8) المرسوم الرئاسي رقم 17-311 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017، الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية طاجكستان حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع الجزائر بتاريخ 11 مارس 2008، الجريدة الرسمية، عدد 65 صادر في 09 نوفمبر 2017
- (9) قانون رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الموافق لـ 17 سبتمبر 1966

سابعا: المواقع الالكترونية

- 1) www.tourism.uokerbala.edu.iq
- 2) www.al-sharpi.com/opinion
- 3) www.industriall-union-org/ar/dwe-mnzm-lml-Idnly
- 4) www.Rachel center
- 5) www.ocado.org
- 6) www.international-orabitation-attorney.com
- 7) <https://www.alroeya.com/117-53/2246684>
- 8) www.mubasher.info/news/2291364
- 9) www-albayau.ae/economy/the-world-today/2013
- 10) www.mawdoo3.com
- 11) www.petro-press.com
- 12) www.aljazeera.net/news/a-business/
- 13) www.argaop.com/ar/article/articledetail/id/
- 14) www.sa.investing.com/analysis/article
- 15) www.maw-doo3.com
- 16) www.mokatel.com/openishare/behoth
- 17) www.aljazeera.net/ebusiness/2020/6/3
- 18) www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/2

- 19) www.alarabya.net/ar/politica
- 20) www.envanlibyaby/news/
- 21) www.alaraby.co.uk/
- 22) www.independentarabia.com/node/140316
- 23) www.aljazeera.net/opinions
- 24) www.argaam.com/ar/article/articledetail/id
- 25) www.mokatel.com/openshare/behoth/ektesad8/opec.
- 26) www.mogatel.com/openshare/behoth/Ektesad 8/OAPEC.
- 27) www.oapecorg.org/or/hom/about-Us/18:16,05/12/2020.
- 28) www.iea.org/about/membership
- 29) www.alhurra.com/business/2020/12/28
- 30) www.oil invest-oil.ae
- 31) <https://mecei.org/basic-concepts-world-petroleum-reserves-debate-adequacy-achieve-global-energy-security>
- 32) www.ennaharonline.com/
- 33) www.droitentreprise.com/
- 34) <https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020>
- 35) <https://www.aps.dz/ar/economie/ 9121-2021>
- 36) www.skynewsarabia.com/business
- 37) www.mubasher.info/news
- 38) www.aps.dz/ar/economie/84161
- 39) www.alaraby.co.uk/economy
- 40) www.qafilah.com/ar/
- 41) www.albayan.ae/economy/the-world-today/2020-06-18
- 42) www.suor.com/17 :39, 12/01/2021
- 43) www.trading-secrets.guru/
- 44) www.universitylifestyle.net
- 45) www.unctad.org
- 46) www.elmahatta.com
- 47) www.attaqia.net
- 48) www.opec.org
- 49) www.orgoam.com/ar/article/artickdetail
- 50) <https://rawabetcenter.com>
- 51) <http://attaqa.net/2022/06/29>
- 52) <https://www.almawso3a.com>
- 53) <https://dhaman.net/statistics/>
- 54) <https://ar.knoema.com/atlas/>

المراجع باللغة الأجنبية

A/ Ouvrages

- 1) Erik Banks and Richard Dumu, **Practical risk management: an executive guide to ovo ding surprises and losses**, John wiley. England, 2003.
- 2) Hocine Malti , « **Histoire secrète du pétrole algérien** », 1 édition, édition la découverte, paris, 2010
- 3) Howard Devold, **oil and gaz production handbook**, ABB, 2013.
- 4) JUNG WOOK Park, oil price, Shoks and stock marke Behavior (empirical evidence for the US and Europe Countries, in partial fulfillment of the recurrences for the degree doctor of philosophy, 1 Dissertation presented to the faculty of the Graduate School Universes of Missouri, Columbia, May 2007.
- 5) Jorion Phillippe and Sarkis . J.Khoury, **Financial Risk Management. Domestic and international Dimensions**, Black well publisher cambridge, mossachsetts.
- 6) Michel Porter, **l'avantage concurrentiel**, traduite par Philipe de la vergue, Fleury, Hubert, 1999.
- 7) Mustapha Baba-Ahmed, **L'Algérie : diagnostic d'un non-développement**, L'Harmattan, Paris, France, 1999
- 8) Nicolas CARNOT & Catherine HAGEGE, **le marché pétrolier**, Economie et prevision, B° 166, France, 2004.

B/ Rapports

- 1) CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2020 La production internationale à l'issue de la pandémie**, 30e édition, Genève, 2020,
- 2) Banque d'Algérie [2015-2019]: «Rapport: évaluation économique et monétaire en Algérie»
- 3) Bank of Algeria[2011]: « bulletin statistique trimestriel.
- 4) British petroleum .**statistical review of world energy** 69th édition, 2020
- 5) British Petroleum, **Statistical Review of World Energy**, 70th Edition, 2021
- 6) International Energy Agency, world energy outlook 2018, secure sustainable together, Exer France, November 2018
- 7) International lab our organization, **Tripartite Declaration of principles concerning multinational Enterprises and social policy**, Fifth Edition, Geneva, March 2017.
- 8) OECD. **Investment in the MENA region in the time of COVID-19**. 2020.
- 9) UNCTAD, Investment, **Trade and International policy Arrangements**, world Investment report 1996, United Nations, New York and Geneva, 1996.
- 10) Organization of opec, **Annual Statistical Bulletin**, 2007.
- 11) Organization of opec, **Annual Statistical Bulletin**, 2014.
- 12) Organization of opec, **Annual Statistical Bulletin**, 2020.
- 13) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2011
- 14) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2012
- 15) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2013
- 16) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2014
- 17) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2015

- 18) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2016
- 19) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2017
- 20) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2018
- 21) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2019
- 22) Ministère des finances ,Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à 2020
- 23) zhenbo HOU ,Jodi keane, jane Kennan, **the oil price shock of 2014**, working paper, 415, adi,2015
- 24) World Bank Groupe, **Doing Business 2020**, World Bank Publications, Washington, 2020,

C/ Revues

- 1) Ahmad Arif Karim, **The impact of Islamic financial instruments on risk and return**, Journal of baghdad colbge for university economic scirnces, issue, 21, baghdad, 2009.
- 2) Alexeie Botchkarere, peter Andru, **information Systems, intredixliplinary**, journal of information, knowledge, and managment, volume 6, 2011.
- 3) Francesco Grigoli .Alexander Herman .Andrew Swiston .**A Crude Shock: Explaining the Impact of the 2014-16 Oil Price Decline Across Exporters** .Article in IMF Working Papers.17/160 · January 2017
- 4) Reinhard Ellwanger, Benjamin Sawatzky . Konrad Zmitrowicz.**Factors Behind the 2014 Oil Price Decline** .The Bank of Canada Review .autumn 2017
- 5) Unoctad.**fdi and stocks**. Unictad training manual on statsitics for fdi and operation tnc. Volum1.unictad nation. 2009.
- 6) Zahvgir Alam, Masukujiaman, **Risk Management paractices: Acritical Diagnosis of some selected commerical Banks indogladecer**, Journal of busines and technologie, volum 01, January, June.

D/ Sites internet

- 1) www.collèges.ac.rouem.fr.
- 2) www.mckinseyenergyinsights.com/resources/refinery-reference-desk
- 3) www.investopedia.com/terms/p/posted-price-asp,
- 4) www.intherlandsueel.com/differential.tutoria
- 5) [www, economiesonline-com, uk/definitions/price](http://www.economiesonline-com.uk/definitions/price)
- 6) https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=F000000_3&f=A
- 7) https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=F000000_3&f=A
- 8) <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مجموعة العوامل الخرجية الإيجابية		مجموعة العوامل الكامنة					مجموعة المتطلبات الأساسية			
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	مؤشر اقتصاديات التكفل	مؤشر الاتصالات والتكنولوجيا والمعلومات	مؤشر الأداء اللوجستي	مؤشر عناصر التكلفة	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	مؤشر حجم السوق وفرق النفاذ إليه	مؤشر بيئة أداء الأعمال	مؤشر البيئة المؤسسية	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	مؤشر تطور السوق	اشتراكات خدمات النطاق العريض (برودباند)	كفاءة أداء التخليص الجمركي	ضريبة العمل والمساهمات (%) من الأرباح (التجارية)	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	الطلب المحلي الحقيقي للفرد	سهولة بدء الأعمال	مؤشر المشاركة والمحاسبة	مؤشر العمق المالي للأسواق المالية	تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة بنسبة من إجمالي العام	مؤشر تطور بيئة الأعمال	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	إجمالي معدل الضريبة (%) من الأرباح (التجارية)	متوسط النمو إنتاجية العمل	تقلبات الطلب المحلي	التعامل مع تراخيص البناء	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	مؤشر النفاذ المالي	معدل التضخم
الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة	مخرجات المعرفة والتقدم التكنولوجي	نسبة مستخدمي الانترنت من السكان	أداء الشحن الدولي	زمن دفع الضرائب (ساعات/سنوات)	متوسط السنوات الدراسية للبالغين	مؤشر الأداء التجاري	تسجيل الملكية	مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية	مؤشر الكفاءة المالية للأسواق المالية	تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال
المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وغير نظام لاهاي)	مؤشر الحكومة الإلكترونية	اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان	جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية	مؤشر أداء التجارة عبر الحدود (مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء)	سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	الحصول على الكهرباء	مؤشر نوعية الأطر التنظيمية	عدد أزمات سعر الصرف خلال سنوات العشر الأخيرة	نسبة عمز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
		تتبع وتعقب الأداء		مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية	تطبيق التعرفة المحركية	الحصول على الائتمان	مؤشر سيادة القانون	نسبة عمز أو فائض الميزانية العمومية إلى ناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
		زمن إنجاز الإجراءات				مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي	حماية المستثمرين	مؤشر السيطرة على الفساد		نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
							تنفيذ العقود			

الملحق رقم (2)

لعام الكلي الاقتصادي الاستقرار مؤشر في الدول مجموعات أداء 2019

الفرعية المؤشرات																								الاستقرار مؤشر				الجغرافية المجموعات الترتيب حسب المؤشر لقيمة التنزالي					
إلى الإجمالي العام الدين نسبة الإجمالي المحلي الناتج				الميزانية فائض أو عجز نسبة المحلي الناتج إلى العمومية الإجمالي				الحساب فائض أو عجز نسبة المحلي الناتج إلى الجاري الإجمالي				خلال الصرف سعر أزمات عدد الأخيرة العشر السنوات				الحقيقي الصرف سعر تقلب الفعال				التضخم معدل				المحلي الناتج نمو معدل تقلب الحقيقي الإجمالي					الاستقرار مؤشر				
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019			2018	2019		2018	2019
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة						
30	39,9	32	39,7	48	94,6	51	99,0	45	81,0	44	80,9	39	79,4	44	78,1	32	70,9	34	65,8	53	98,3	44	100,0	43	86,5	45	85,5	21	78,7	24	78,4	الهادئ والمحيط آسيا شرق	
27	45,2	28	45,3	79	89,8	78	98,1	55	78,5	55	78,0	62	69,1	76	68,0	39	65,9	51	56,9	79	98,0	79	100,0	45	84,1	45	83,2	39	75,8	42	75,7	آسيا جنوب	
60	28,5	61	28,6	72	90,4	68	98,3	42	82,0	39	82,8	39	76,6	33	79,1	43	65,0	43	60,4	73	97,7	68	100,0	81	70,3	79	71,0	58	72,9	51	74,3	الوسطى وآسيا أوروبا	
70	27,7	70	27,9	45	94,4	43	99,0	68	68,7	66	69,3	37	78,1	36	78,4	36	67,5	37	62,3	40	98,4	30	100,0	50	83,2	53	82,1	53	74,0	55	74,1	والتنمية الاقتصادي التعاون منظمة	
40	40,3	39	41,2	59	86,2	65	91,6	39	82,6	44	80,8	64	64,5	67	65,6	61	59,8	58	54,9	70	90,9	72	92,9	59	79,5	59	77,9	48	72,0	48	72,1	والكاريبي اللاتينية أمريكا	
59	29,8	58	30,4	59	92,1	60	98,5	51	79,1	52	78,6	72	67,6	71	69,5	81	52,8	79	47,1	68	97,9	62	100,0	51	80,0	49	80,3	66	71,3	66	72,1	الصحراء جنوب أفريقيا	
49	39,3	48	38,8	53	91,1	51	98,4	61	73,5	64	71,6	78	57,1	75	64,8	77	51,5	74	45,6	38	98,4	75	100,0	61	75,9	57	76,7	71	69,5	70	70,8	العربية المنطقة	
46	41,6	47	41,4	44	95,0	44	99,1	30	86,0	35	83,9	66	54,6	65	65,3	52	60,2	44	58,1	5	99,5	75	100,0	75	73,2	74	73,9	54	72,9	53	74,5	دول الخليج العربي	
39	51,0	40	47,0	12	98,0	20	99,5	52	79,5	55	77,8	90	56,5	91	63,1	91	47,2	95	39,8	44	98,3	64	100,0	19	93,4	18	92,8	45	74,9	52	74,3	دول المغرب العربي	
39	38,0	34	39,6	59	91,8	54	98,0	99	52,9	99	52,6	91	55,7	90	59,4	98	42,3	97	31,3	72	97,7	63	100,0	48	85,1	34	88,2	94	66,2	94	67,0	دول المشرق العربي	
68	28,0	68	28,2	91	79,5	85	96,6	86	65,6	87	63,0	78	62,3	68	69,4	90	48,7	85	41,8	60	97,4	91	100,0	79	59,9	79	60,1	99	63,1	91	65,6	دول الأداء المنخفض	
55	33,2	55	33,4	55	91,9	55	97,7	55	76,0	55	75,6	55	70,7	55	72,6	55	61,1	55	55,6	55	97,2	55	99,1	55	80,1	55	79,7	55	72,9	55	73,4	العالمي المتوسط	

الملحق رقم (3)

لعام التمويلية والقدرات المالية مؤشر الوساطة في الدول مجموعات أداء 2019

الفرعية المؤشرات												المالية مؤشر الوساطة التمويلية والقدرات				الجغرافية المجموعات الترتيب حسب المؤشر لقيمة التنزلي
المالية للأسواق المالية الكفاءة مؤشر				المالي النفاذ مؤشر				المالية للأسواق المالي العمق مؤشر				2018		2019		
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
28	60,9	28	61,9	25	61,9	25	61,0	25	61,9	26	61,9	24	61,6	24	61,6	والتنمية الاقتصادي التعاون منظمة
33	56,3	34	56,2	50	38,0	49	39,1	36	51,9	35	53,2	39	48,7	38	49,5	الهادئ والمحيط آسيا شرق
54	39,0	54	39,8	64	28,3	64	29,0	65	20,9	64	22,2	62	29,4	62	30,3	العربية المنطقة
35	51,1	37	51,3	45	43,2	44	44,6	43	33,2	40	36,1	42	42,5	41	44,0	دول الخليج العربي
46	42,5	44	44,0	60	30,0	62	30,1	58	22,0	60	21,7	57	31,5	57	32,0	دول المشرق العربي
60	33,8	61	34,5	71	22,7	70	23,2	73	15,8	73	16,2	68	24,1	68	24,7	دول المغرب العربي
83	22,4	84	23,4	91	8,9	91	9,2	96	5,5	95	6,0	93	12,3	94	12,9	دول الأداء المنخفض
72	27,7	71	29,1	50	40,4	50	39,5	68	17,1	68	18,0	63	28,4	63	28,9	الوسطى وآسيا أوروبا
46	42,8	45	44,3	71	21,9	69	22,8	68	18,4	69	18,5	63	27,7	63	28,5	آسيا جنوب
82	23,5	83	24,0	62	29,9	61	30,7	70	16,1	70	16,8	72	23,2	72	23,8	والكاربي اللاتينية أمريكا
82	23,4	81	25,1	90	10,0	90	10,1	82	13,5	82	14,0	86	15,6	86	16,4	الصحراء جنوب أفريقيا
55	40,9	55	41,9	55	36,5	55	36,5	55	33,3	55	33,8	55	36,9	55	37,4	العالمي المتوسط

الملحق رقم (4)

لعام المؤسسية البيئة مؤشر في الدول مجموعات أداء 2019

الفرعية المؤشرات																								المؤسسية البيئة مؤشر				الجغرافية المجموعات الترتيب حسب المؤشر لقيمة التنزالي			
الفساد على السيطرة				القانون سيادة				التنظيمية الأطر نوعية				السياسات فعالية الحكومية والإجراءات				وغياب السياسي الاستقرار العنف				والمحاسبة المشاركة											
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019					
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة		
23	72,2	23	72,1	22	81,5	22	81,5	22	77,2	22	78,3	22	77,1	22	76,5	29	78,9	30	78,0	21	83,6	21	83,3	22	78,4	22	78,3	والتنمية الاقتصادي التعاون منظمة			
54	43,3	54	43,3	53	55,2	52	57,0	49	57,1	49	58,1	43	59,5	44	59,1	53	64,1	53	64,6	75	37,4	75	36,8	55	52,8	55	53,1	الهادئ والمحيط آسيا شرق			
63	35,6	63	36,2	58	51,3	57	53,4	50	54,7	50	56,2	54	51,1	53	51,1	53	62,7	52	63,3	57	53,1	57	52,9	57	51,4	56	52,2	الوسطى وآسيا أوروبا			
74	27,6	73	28,2	79	35,3	79	37,3	72	39,0	72	40,1	75	35,9	75	36,2	59	60,5	58	61,2	57	53,1	57	53,0	67	41,9	67	42,7	والكاربيبي اللاتينية أمريكا			
75	26,6	75	26,9	75	38,7	75	40,3	79	35,5	79	36,3	82	30,8	82	30,6	71	51,1	70	51,9	67	44,1	67	44,2	76	37,8	76	38,4	الصحراء جنوب أفريقيا			
65	33,0	65	33,1	67	44,2	67	45,6	71	39,7	72	40,0	69	39,4	69	38,7	75	45,3	76	45,8	89	24,2	89	23,8	74	37,6	74	37,8	العربية المنطفة			
39	51,7	39	51,0	42	60,9	41	62,4	44	58,3	45	58,5	43	58,3	43	57,2	47	68,6	50	67,2	94	19,0	94	19,0	51	52,8	52	52,5	دول الخليج العربي			
60	33,3	60	33,7	68	42,6	69	44,3	83	32,1	82	33,1	69	39,6	69	38,9	84	45,3	83	46,3	71	40,8	72	40,4	74	38,9	74	39,5	دول المغرب العربي			
71	29,5	70	30,5	71	42,6	71	44,0	74	38,1	74	38,8	74	36,7	73	36,6	92	35,4	90	37,4	86	29,8	86	29,0	81	35,3	81	36,0	دول المشرق العربي			
103	7,3	103	7,6	102	21,4	101	22,6	102	18,7	103	18,6	104	13,1	104	12,2	100	17,7	100	19,7	98	15,4	98	14,5	105	15,6	104	15,9	دول الأداء المنخفض			
75	25,3	78	25,3	80	36,0	79	38,8	90	27,6	90	30,0	79	33,9	78	35,1	90	34,5	90	36,0	75	37,4	75	38,3	86	32,4	85	33,9	آسيا جنوب			
55	43,6	55	43,8	55	54,4	55	55,7	55	52,4	55	53,5	55	51,1	55	50,8	55	61,4	55	61,6	55	54,3	55	54,1	55	52,9	55	53,2	العالمي المتوسط			

الملحق رقم (5)

لعام الأعمال أداء بيئة مؤشر في الدول مجموعات أداء 2019																																
الفرعية المؤشرات																								الأعمال أداء بيئة مؤشر				الجغرافية المجموعات الترتيب حسب المؤشر لقيمة التنافلي				
العقود تنفيذ				المستثمرين حماية				الائتمان على الحصول				الكهرباء على الحصول				الملكية تسجيل				البناء تراخيص مع التعامل				الأعمال بدء سهولة				2018		2019		
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
25	75,0	24	75,9	33	67,8	33	68,3	34	65,8	29	70,3	58	72,6	59	73,6	32	73,2	32	73,3	38	83,4	35	85,2	30	88,4	34	87,8	30	75,2	30	76,3	الوسطى وأسيا أوروبا
35	69,1	34	69,6	34	66,1	36	65,3	37	65,1	39	66,3	31	84,6	33	84,9	34	71,8	34	71,7	37	84,2	38	84,4	32	87,7	34	88,0	28	75,5	30	75,7	والتنمية الاقتصادي التعاون منظمة
46	61,0	46	61,1	38	65,8	37	66,4	31	64,8	33	65,4	34	83,2	22	89,0	50	61,4	46	63,6	47	78,4	42	83,1	58	75,5	53	78,9	42	70,0	38	72,5	الهادئ والمحيط آسيا شرق
64	50,8	65	51,0	71	40,0	66	43,6	84	32,6	81	36,3	61	68,9	62	69,8	51	59,7	52	60,0	55	74,4	57	74,7	63	77,6	62	79,1	69	57,7	68	59,2	العربية المنطقة
52	58,9	52	59,3	56	50,5	47	56,2	76	41,4	73	45,6	45	80,5	46	80,9	24	77,3	23	77,7	34	85,1	37	85,0	52	81,8	51	83,7	47	67,9	46	69,7	دول الخليج العربي
56	55,9	59	55,5	71	40,4	70	41,5	78	35,7	81	35,7	54	74,5	52	78,0	71	46,0	71	47,1	48	80,7	49	81,0	57	79,6	51	83,0	69	59,0	69	60,3	دول المغرب العربي
83	39,5	82	40,3	79	34,9	73	38,7	78	40,6	70	47,2	61	71,8	65	71,8	68	49,0	69	49,0	75	69,8	78	70,2	71	75,2	72	76,8	81	54,4	76	56,3	دول المشرق العربي
76	43,3	76	43,4	86	27,8	85	30,0	105	10,9	103	14,6	90	45,1	92	45,6	66	51,6	67	51,5	77	57,2	77	58,0	78	71,6	81	71,0	94	43,9	93	44,9	دول الأداء المنخفض
73	44,5	74	44,2	70	39,3	71	38,2	47	59,3	49	60,0	60	69,7	63	70,0	67	50,0	68	50,0	76	69,9	79	70,1	80	65,4	78	69,5	71	56,9	73	57,4	والكاريببي اللاتينية أمريكا
87	36,9	87	36,7	44	60,1	46	59,0	51	55,5	54	56,7	70	64,3	73	64,5	83	35,9	84	36,4	90	60,6	77	70,6	86	67,4	83	71,8	79	54,4	78	56,5	آسيا جنوب
78	38,8	78	39,8	74	38,7	73	38,8	68	44,5	68	46,8	87	51,8	84	55,7	88	33,0	87	35,5	73	69,4	74	71,2	72	70,7	71	73,6	85	49,6	84	51,6	الصحراء جنوب أفريقيا
55	55,6	55	56,0	53	52,9	53	53,2	52	54,9	52	56,9	55	71,5	55	73,2	55	57,0	55	57,7	55	76,4	55	77,8	55	78,1	55	79,9	55	63,8	55	65,0	العالمي المتوسط

الملحق رقم (6)

لعام إليه النفاذ وفرص السوق حجم مؤشر في الدول مجموعات أداء 2019

الفرعية المؤشرات																								السوق حجم مؤشر				الجغرافية المجموعات الترتيب حسب المؤشر لقيمة التنازلي
العالم على الانفتاح الخارجي				الجمركية التعرفة تطبيق				الخارجية التجارة نسبة الإجمالي المحلي الناتج إلى				التجاري الأداء				المحلي الطلب تقلبات				الحقيقي المحلي الطلب للفرد				إليه النفاذ وفرص				
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019						
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة					
20	93,4	20	93,5	18	84,1	19	84,4	48	19,2	47	21,0	26	69,2	26	69,1	28	85,2	29	84,3	21	44,5	21	44,9	22	65,9	22	66,2	والنتمية الاقتصادي التعاون منظمة
34	86,9	34	87,8	37	78,2	35	78,5	37	24,8	35	26,6	47	50,8	49	50,4	46	73,3	46	73,4	52	13,6	51	13,8	44	54,6	43	55,1	الوسطى وآسيا أوروبا
51	78,4	50	80,0	52	75,4	52	75,8	37	37,3	36	38,7	39	58,5	39	58,7	78	55,4	78	52,3	63	14,3	63	14,5	45	53,2	46	53,3	الهائى والمحيط آسيا شرق
79	54,5	79	55,8	62	66,4	64	67,0	52	17,2	53	17,9	72	31,4	72	30,7	65	61,6	62	62,2	59	15,0	59	14,6	70	41,0	69	41,3	العربية المنطقة
68	67,4	69	68,4	49	78,7	49	78,9	27	26,0	30	26,7	73	31,0	72	30,7	69	59,9	66	61,8	28	31,4	29	30,3	53	49,1	52	49,5	دول الخليج العربي
79	60,1	80	60,1	54	70,5	63	70,4	55	15,2	57	15,9	49	46,9	50	46,1	52	72,4	44	74,4	69	7,2	69	7,1	58	45,4	58	45,7	دول المشرق العربي
71	60,2	69	64,5	98	41,9	94	44,8	53	15,0	53	16,4	58	41,1	61	39,4	62	65,9	57	68,2	72	5,8	73	5,8	75	38,3	71	39,9	دول المغرب العربي
101	26,9	101	26,9	63	63,2	64	63,1	88	6,9	86	7,3	100	13,2	98	12,4	69	53,0	74	48,9	89	3,2	89	3,2	101	27,7	102	27,0	دول الأداء المنخفض
69	66,0	71	66,4	68	66,4	67	66,8	76	9,5	79	9,6	73	30,5	73	29,8	63	65,0	65	63,1	64	9,0	64	8,9	70	41,1	72	40,8	والكاريبي اللاتينية أمريكا
81	61,4	68	70,5	95	38,7	96	39,0	79	9,0	75	10,6	62	39,0	60	39,8	59	67,8	63	62,8	87	3,3	88	3,3	83	36,5	82	37,7	آسيا جنوب
83	55,3	84	56,4	82	54,3	82	54,8	65	12,1	66	12,8	82	24,6	82	23,8	76	52,9	75	51,8	88	3,9	88	3,9	87	33,8	87	33,9	الصحراء جنوب أفريقيا
54	73,1	54	74,2	52	70,0	52	70,4	55	17,8	55	18,9	55	45,6	55	45,2	55	68,2	55	67,1	55	20,2	55	20,3	55	49,1	55	49,3	العالمي المتوسط

الملحق رقم (7)

لعام والطبيعية البشرية مؤشر الموارد في الدول مجموعات أداء 2019																								
الفرعية المؤشرات																		البشرية الموارد مؤشر				الجغرافية المجموعات الترتيب حسب المؤشر لقيمة التنازلي		
البشرية التنمية				المتوقعة التعليم سنوات للأطفال				الدراسة سنوات متوسط للبالغين				العمل إنتاجية نمو متوسط				الموارد عوائد نصيب الناتج إجمالي من الطبيعية المحلي				والطبيعية				
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018	2019			
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة
20	89,6	21	89,8	21	71,9	21	68,5	23	86,1	23	86,1	26	51,0	26	51,9	82	3,7	82	3,6	24	60,5	25	60,0	والتنمية الاقتصادي التعاون منظمة
45	75,4	45	75,7	43	58,9	43	55,8	29	83,4	29	83,6	53	29,3	52	30,2	56	13,0	57	13,0	44	52,0	44	51,7	الوسطى وأسيا أوروبا
62	61,2	63	61,1	68	41,0	68	39,0	72	49,2	71	49,7	45	39,4	46	39,3	29	38,3	30	35,9	53	45,8	53	45,0	العربية المنطقة
38	79,8	38	80,3	53	52,5	51	50,8	57	62,7	56	63,7	12	70,1	13	69,8	10	59,9	11	56,1	17	65,0	18	64,1	دول الخليج العربي
64	64,2	65	63,5	65	46,2	68	42,7	60	59,9	60	60,1	60	24,3	60	24,6	71	6,8	71	5,9	67	40,3	68	39,4	دول المشرق العربي
70	59,7	69	59,9	58	50,2	59	47,7	80	43,8	80	44,1	61	23,5	61	23,8	40	17,4	39	16,2	67	38,9	68	38,3	دول المغرب العربي
93	32,1	94	31,3	101	12,9	101	12,2	96	25,1	96	25,1	73	16,5	74	16,4	18	45,3	22	43,0	86	26,4	86	25,6	دول الأداء المنخفض
56	66,4	56	66,8	63	46,7	62	45,3	58	61,4	59	61,1	60	29,3	60	30,2	66	6,4	68	5,6	61	42,0	61	41,8	الهادئ والمحيط آسيا شرق
65	62,6	65	62,8	59	48,7	60	46,3	66	55,6	66	56,5	72	17,1	72	17,2	52	10,4	50	9,7	69	38,9	69	38,5	والكاربي اللاتينية أمريكا
79	46,3	79	46,9	78	35,1	78	33,7	84	38,8	83	40,3	78	14,8	78	15,5	52	14,1	52	13,3	80	29,8	80	30,0	آسيا جنوب
93	29,9	93	30,4	90	24,9	90	24,3	88	33,3	88	33,4	89	9,4	89	9,5	32	23,0	31	23,2	90	24,1	90	24,2	الصحراء جنوب أفريقيا
55	64,6	55	64,8	55	49,8	55	47,6	55	61,6	55	61,9	55	31,1	55	31,5	55	15,2	55	14,6	55	44,5	55	44,1	العالمي المتوسط

الملحق رقم (8)

أداء مجموعات الدول في مؤشر عناصر التكلفة لعام 2019

المؤشرات الفرعية																مؤشر عناصر التكلفة				المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر			
مؤشر أداء التجارة عبر الحدود (مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء)				زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً				إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية				ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية											
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019					
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة				
20	93,4	20	93,5	32	79,1	32	79,1	52	31,9	53	31,8	47	45,1	46	46,6	26	62,4	28	62,8	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية			
34	86,9	34	87,8	36	77,4	36	77,5	61	29,0	60	29,4	39	46,8	38	49,2	30	60,0	29	61,0	أوروبا وآسيا الوسطى			
51	78,4	50	80,0	51	69,9	50	71,0	72	25,3	71	25,5	71	30,7	71	31,8	57	51,1	57	52,1	شرق آسيا والمحيط الهادئ			
69	66,0	71	66,4	87	42,3	87	43,0	37	46,1	36	46,2	55	37,3	56	38,4	66	47,9	66	48,5	أمريكا اللاتينية والكاريبي			
81	61,4	68	70,5	85	48,0	86	48,0	55	32,1	51	33,0	55	36,0	47	41,2	79	44,4	69	48,2	جنوب آسيا			
79	54,5	79	55,8	50	69,0	50	69,3	69	24,9	69	25,1	59	34,8	60	36,1	71	45,8	71	46,5	المنطقة العربية			
71	60,2	69	64,5	62	61,1	62	62,0	13	51,9	14	50,5	26	52,5	27	53,9	39	56,4	37	57,7	دول الخليج العربي			
68	67,4	69	68,4	13	90,7	13	90,6	105	5,5	105	6,1	76	26,3	76	27,0	68	47,5	69	48,1	دول المشرق العربي			
79	60,1	80	60,1	74	57,2	72	58,2	71	25,3	69	26,2	39	44,0	39	47,1	70	46,7	70	47,9	دول المغرب العربي			
101	26,9	101	26,9	79	51,1	80	51,1	55	33,6	56	33,6	75	27,3	76	28,0	101	34,7	101	34,9	دول الأداء المنخفض			
83	55,3	84	56,4	77	49,9	77	49,7	51	33,4	52	33,4	63	31,6	64	32,5	84	42,5	85	43,0	أفريقيا جنوب الصحراء			
54	73,1	54	74,2	55	64,7	55	64,9	55	32,2	55	32,3	55	38,4	55	39,8	55	52,1	55	52,8	المتوسط العالمي			

الملحق رقم (9)

أداء مجموعات الدول في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2019

المؤشرات الفرعية																								مؤشر الأداء اللوجستي				المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنافلي لقيمة المؤشر
زمن إنجاز الإجراءات				تتبع وتعقب الأداء				جودة الخدمات اللوجستية				أداء الشحن الدولي				كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل				كفاءة أداء التخليص الجمركي								
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
22	82,0	23	80,2	23	78,9	22	74,6	24	75,0	22	72,8	27	73,9	25	72,6	24	74,4	22	71,7	23	74,8	21	76,2	23	76,5	21	74,7	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
42	68,2	40	64,9	43	63,6	37	60,5	42	60,4	37	59,8	33	69,3	31	66,4	45	58,0	42	54,0	42	60,2	42	59,5	40	63,3	37	60,8	شرق آسيا والمحيط الهادئ
63	52,5	63	45,6	61	49,7	65	36,9	63	43,5	65	35,4	65	44,1	66	39,7	62	43,5	63	34,7	67	41,1	61	43,8	63	45,7	63	39,3	أوروبا وآسيا الوسطى
66	48,6	69	40,9	66	45,7	70	35,4	65	42,1	72	32,5	59	48,9	71	36,1	65	41,8	67	34,0	70	38,3	73	38,5	66	44,2	71	36,2	المنطقة العربية
42	66,9	42	63,3	40	64,9	47	53,0	38	61,8	43	52,2	29	73,5	39	61,4	34	64,1	36	55,2	40	59,6	44	54,2	37	65,1	41	56,5	دول الخليج العربي
67	49,6	68	41,6	59	50,3	71	33,6	62	44,2	74	30,0	52	54,2	74	31,3	58	45,0	64	35,1	64	41,8	76	37,2	61	47,5	71	34,8	دول المشرق العربي
79	41,7	81	30,8	78	38,6	79	29,0	72	38,2	92	21,0	74	37,2	92	21,3	78	33,5	90	19,1	96	22,7	94	28,7	79	35,3	89	25,0	دول المغرب العربي
92	25,5	100	14,2	101	18,9	97	15,0	103	13,8	98	13,7	100	16,7	99	12,9	106	12,2	∞	12,5	101	15,6	98	23,5	102	17,1	102	15,3	دول الأداء المنخفض
68	48,1	71	40,1	68	46,2	72	32,8	68	40,3	65	35,9	67	43,2	73	34,5	65	42,0	75	26,9	74	35,9	75	37,5	69	42,6	72	34,6	جنوب آسيا
75	43,4	73	38,1	74	41,0	72	33,2	74	36,8	73	31,4	75	36,8	71	35,1	77	34,9	76	27,0	76	34,3	77	35,2	76	37,9	74	33,3	أمريكا اللاتينية والكاريبي
81	36,0	81	30,6	82	35,8	81	26,8	80	33,1	80	26,1	82	31,4	79	29,3	79	33,5	80	24,0	75	35,7	77	35,3	81	34,3	81	28,7	أفريقيا جنوب الصحراء
55	57,3	55	52,6	55	54,9	55	47,3	55	51,0	55	45,8	55	52,3	55	48,4	55	50,5	55	43,9	55	50,3	55	51,0	55	52,7	55	48,2	المتوسط العالمي

الملحق رقم (10)

أداء مجموعات الدول في مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2019

المؤشرات الفرعية														مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات				المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر		
اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان				نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان				اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة				اشتراكات النطاق العريض (البرودباند)				2018		2019		
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
51	45,2	49	43,5	25	82,1	26	84,8	24	60,2	26	57,7	21	69,6	21	71,0	22	64,3	23	64,2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
33	51,5	36	47,9	43	68,6	45	73,1	36	44,3	36	41,3	37	49,4	38	51,3	39	53,5	39	53,4	أوروبا وآسيا الوسطى
30	56,4	33	54,9	59	52,3	58	59,5	59	28,9	60	27,9	57	28,7	55	31,6	55	41,6	55	43,5	شرق آسيا والمحيط الهادئ
48	48,2	54	42,4	53	55,7	50	64,4	68	17,8	67	17,8	71	15,6	70	17,5	65	34,3	64	35,5	المنطقة العربية
7	70,9	14	60,8	20	85,3	13	92,8	53	27,5	51	27,9	58	23,1	56	26,9	42	51,7	40	52,1	دول الخليج العربي
71	36,5	84	30,7	55	56,6	55	63,3	67	18,6	70	14,8	59	22,5	61	22,8	65	33,6	68	32,9	دول المشرق العربي
49	45,6	53	42,5	66	47,2	68	54,5	70	13,6	69	15,0	69	11,5	68	14,3	70	29,5	69	31,6	دول المغرب العربي
93	24,7	94	23,4	92	17,1	88	30,2	89	5,8	86	6,9	99	2,0	98	2,1	95	12,4	92	15,6	دول الأداء المنخفض
58	42,2	59	39,3	65	47,3	65	54,7	58	25,0	57	24,4	62	19,6	62	21,3	65	33,5	65	34,9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
88	28,4	76	33,0	87	24,3	86	31,2	71	19,4	70	19,5	80	7,6	78	9,8	84	19,9	82	23,4	جنوب آسيا
77	29,7	76	28,3	92	18,7	93	23,5	92	6,0	92	6,0	92	3,8	93	4,1	91	14,5	92	15,5	أفريقيا جنوب الصحراء
55	42,9	55	40,6	55	54,6	55	59,9	55	32,5	55	31,3	55	33,9	55	35,3	55	40,9	55	41,8	المتوسط العالمي

الملحق رقم (11)

أداء مجموعات الدول في مؤشرات اقتصاديات التكتل لعام 2019

المؤشرات الفرعية												مؤشرات اقتصاديات التكتل				المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة				رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي				عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية				2018		2019		
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
38	45,3	38	45,4	29	9,8	29	9,4	32	7,4	32	7,6	35	20,8	35	20,8	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
45	39,0	45	38,8	29	9,6	29	9,3	24	5,8	24	5,6	38	18,1	38	17,9	شرق آسيا والمحيط الهادئ
34	42,8	34	43,5	54	2,5	53	2,4	48	2,4	48	2,3	39	15,9	38	16,1	أوروبا وآسيا الوسطى
46	35,8	44	37,8	65	1,8	66	1,7	70	1,7	71	1,6	51	13,1	49	13,7	المنطقة العربية
25	52,1	24	52,9	53	2,0	53	2,0	74	1,3	76	1,3	31	18,5	30	18,7	دول المشرق العربي
32	42,7	32	43,6	61	1,6	62	1,6	66	1,5	66	1,5	39	15,3	39	15,5	دول المغرب العربي
44	36,1	40	40,2	58	2,2	58	2,1	53	2,3	54	2,2	47	13,5	44	14,8	دول الخليج العربي
75	18,1	74	18,6	89	1,2	90	1,2	94	1,1	94	1,1	81	6,8	80	6,9	دول الأداء المنخفض
49	34,3	61	27,8	61	2,5	60	2,5	69	3,7	67	3,7	51	13,5	59	11,4	جنوب آسيا
78	17,6	79	17,6	65	2,4	66	2,3	64	2,0	64	1,9	78	7,4	79	7,3	أمريكا اللاتينية والكاريبي
83	15,3	82	15,9	89	1,3	88	1,3	84	1,3	84	1,3	87	6,0	86	6,1	أفريقيا جنوب الصحراء
54	32,9	54	33,1	55	4,9	55	4,7	55	3,9	55	3,9	55	13,9	55	13,9	المتوسط العالمي

الملحق رقم (12)

أداء مجموعات الدول في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2019

المؤشرات الفرعية																				مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي				المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافلي لقيمة المؤشر			
الحكومة الإلكترونية				المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)				المعرفة				تطور بيئة الأعمال				تطور السوق											
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019					
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة				
22	83,5	21	88,5	35	4,7	35	4,3	22	60,9	23	53,6	25	69,3	24	63,9	25	68,3	26	67,7	22	57,3	22	55,6	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية			
58	58,0	57	65,5	25	12,6	26	12,5	39	48,0	38	41,6	40	57,7	40	49,4	35	64,4	30	66,5	40	48,1	38	47,1	شرق آسيا والمحيط الهادئ			
39	71,7	43	75,4	57	1,4	58	1,4	45	42,0	46	33,8	53	44,6	44	41,5	54	51,4	53	55,2	45	42,2	44	41,4	أوروبا وآسيا الوسطى			
63	54,6	63	59,9	55	1,3	57	1,2	81	25,0	85	15,0	62	38,6	65	26,5	63	47,6	64	50,9	66	33,4	68	30,7	أمريكا اللاتينية والكاريبي			
84	36,8	77	48,2	37	2,3	37	2,2	75	26,9	61	26,8	83	27,6	74	20,7	79	41,5	65	51,2	83	27,1	71	29,8	جنوب آسيا			
65	51,3	68	53,3	62	1,1	61	1,1	72	26,2	73	19,9	78	28,6	84	16,1	78	38,0	76	40,4	73	29,0	76	26,2	المنطقة العربية			
37	73,8	37	79,1	59	1,1	56	1,1	60	31,9	60	25,6	56	43,8	65	28,7	53	51,7	51	55,9	48	40,5	51	38,1	دول الخليج العربي			
69	52,0	73	52,1	55	1,1	62	1,0	65	29,9	75	18,8	67	36,1	85	14,9	85	40,3	78	46,1	71	31,9	79	26,6	دول المشرق العربي			
73	46,2	75	50,9	51	1,1	49	1,1	74	26,7	74	20,0	94	20,7	93	10,4	86	39,3	85	43,0	82	26,8	82	25,1	دول المغرب العربي			
99	20,7	104	17,3	82	1,0	75	1,0	94	14,4	89	11,9	107	6,2	104	2,5	103	15,0	104	10,9	106	11,5	106	8,7	دول الأداء المنخفض			
91	28,5	90	32,5	88	1,0	87	1,0	82	23,6	80	17,0	80	27,7	80	17,4	82	36,9	85	37,7	88	23,6	89	21,1	أفريقيا جنوب الصحراء			
55	58,6	55	63,3	54	3,2	54	3,1	55	39,3	55	32,2	55	45,9	55	37,4	55	51,7	55	53,4	55	39,7	55	37,9	المتوسط العالمي			

الملحق رقم (13) تصنيف الدول حسب سهولة أداء الاعمال 2019

Rank	Economy	DB score	Rank	Economy	DB score	Rank	Economy	DB score
1	New Zealand	86.8	65	Puerto Rico (U.S.)	70.1	128	Barbados	57.9
2	Singapore	86.2	66	Brunei Darussalam	70.1	129	Ecuador	57.7
3	Hong Kong SAR, China	85.3	67	Colombia	70.1	130	St. Vincent and the Grenadines	57.1
4	Denmark	85.3	68	Oman	70.0	131	Nigeria	56.9
5	Korea, Rep.	84.0	69	Uzbekistan	69.9	132	Niger	56.8
6	United States	84.0	70	Vietnam	69.8	133	Honduras	56.3
7	Georgia	83.7	71	Jamaica	69.7	134	Guyana	55.5
8	United Kingdom	83.5	72	Luxembourg	69.6	135	Belize	55.5
9	Norway	82.6	73	Indonesia	69.6	136	Solomon Islands	55.3
10	Sweden	82.0	74	Costa Rica	69.2	137	Cabo Verde	55.0
11	Lithuania	81.6	75	Jordan	69.0	138	Mozambique	55.0
12	Malaysia	81.5	76	Peru	68.7	139	St. Kitts and Nevis	54.6
13	Mauritius	81.5	77	Qatar	68.7	140	Zimbabwe	54.5
14	Australia	81.2	78	Tunisia	68.7	141	Tanzania	54.5
15	Taiwan, China	80.9	79	Greece	68.4	142	Nicaragua	54.4
16	United Arab Emirates	80.9	80	Kyrgyz Republic	67.8	143	Lebanon	54.3
17	North Macedonia	80.7	81	Mongolia	67.8	144	Cambodia	53.8
18	Estonia	80.6	82	Albania	67.7	145	Palau	53.7
19	Latvia	80.3	83	Kuwait	67.4	146	Grenada	53.4
20	Finland	80.2	84	South Africa	67.0	147	Maldives	53.3
21	Thailand	80.1	85	Zambia	66.9	148	Mali	52.9
22	Germany	79.7	86	Panama	66.6	149	Benin	52.4
23	Canada	79.6	87	Botswana	66.2	150	Bolivia	51.7
24	Ireland	79.6	88	Malta	66.1	151	Burkina Faso	51.4
25	Kazakhstan	79.6	89	Bhutan	66.0	152	Mauritania	51.1
26	Iceland	79.0	90	Bosnia and Herzegovina	65.4	153	Marshall Islands	50.9
27	Austria	78.7	91	El Salvador	65.3	154	Lao PDR	50.8
28	Russian Federation	78.2	92	San Marino	64.2	155	Gambia, The	50.3
29	Japan	78.0	93	St. Lucia	63.7	156	Guinea	49.4
30	Spain	77.9	94	Nepal	63.2	157	Algeria	48.6
31	China	77.9	95	Philippines	62.8	158	Micronesia, Fed. Sts.	48.1
32	France	76.8	96	Guatemala	62.6	159	Ethiopia	48.0
33	Turkey	76.8	97	Togo	62.3	160	Comoros	47.9
34	Azerbaijan	76.7	98	Samoa	62.1	161	Madagascar	47.7
35	Israel	76.7	99	Sri Lanka	61.8	162	Suriname	47.5
36	Switzerland	76.6	100	Seychelles	61.7	163	Sierra Leone	47.5
37	Slovenia	76.5	101	Uruguay	61.5	164	Kiribati	46.9
38	Rwanda	76.5	102	Fiji	61.5	165	Myanmar	46.8
39	Portugal	76.5	103	Tonga	61.4	166	Burundi	46.8
40	Poland	76.4	104	Namibia	61.4	167	Cameroon	46.1
41	Czech Republic	76.3	105	Trinidad and Tobago	61.3	168	Bangladesh	45.0
42	Netherlands	76.1	106	Tajikistan	61.3	169	Gabon	45.0
43	Bahrain	76.0	107	Vanuatu	61.1	170	São Tomé and Príncipe	45.0
44	Serbia	75.7	108	Pakistan	61.0	171	Sudan	44.8
45	Slovak Republic	75.6	109	Malawi	60.9	172	Iraq	44.7
46	Belgium	75.0	110	Côte d'Ivoire	60.7	173	Afghanistan	44.1
47	Armenia	74.5	111	Dominica	60.5	174	Guinea-Bissau	43.2
48	Moldova	74.4	112	Djibouti	60.5	175	Liberia	43.2
49	Belarus	74.3	113	Antigua and Barbuda	60.3	176	Syrian Arab Republic	42.0
50	Montenegro	73.8	114	Egypt, Arab Rep.	60.1	177	Angola	41.3
51	Croatia	73.6	115	Dominican Republic	60.0	178	Equatorial Guinea	41.1
52	Hungary	73.4	116	Uganda	60.0	179	Haiti	40.7
53	Morocco	73.4	117	West Bank and Gaza	60.0	180	Congo, Rep.	39.5
54	Cyprus	73.4	118	Ghana	60.0	181	Timor-Leste	39.4
55	Romania	73.3	119	Bahamas, The	59.9	182	Chad	36.9
56	Kenya	73.2	120	Papua New Guinea	59.8	183	Congo, Dem. Rep.	36.2
57	Kosovo	73.2	121	Eswatini	59.5	184	Central African Republic	35.6
58	Italy	72.9	122	Lesotho	59.4	185	South Sudan	34.6
59	Chile	72.6	123	Senegal	59.3	186	Libya	32.7
60	Mexico	72.4	124	Brazil	59.1	187	Yemen, Rep.	31.8
61	Bulgaria	72.0	125	Paraguay	59.1	188	Venezuela, RB	30.2
62	Saudi Arabia	71.6	126	Argentina	59.0	189	Eritrea	21.6
63	India	71.0	127	Iran, Islamic Rep.	58.5	190	Somalia	20.0
64	Ukraine	70.2						

ملحق رقم(14): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر وأسعار النفط

oil	fdi	السنة	oil	fdi	السنة
61,08	1888,17	2006	22,3	40	1990
69,08	1743,33	2007	18,6	80	1991
94,45	2631,71	2008	18,4	30	1992
61,06	2753,76	2009	16,3	117	1993
77,45	2301,23	2010	15,5	167,1	1994
107,5	2580,63	2011	16,9	25	1995
109,5	1499,45	2012	20,3	270	1996
105,87	1696,87	2013	18,7	260	1997
96,29	1506,73	2014	12,3	606,6	1998
49,49	-584,53	2015	17,5	291,6	1999
40,76	1636,3	2016	27,6	280,1	2000
52,43	1232,34	2017	23,1	1113,11	2001
69,78	1475	2018	24,36	1064,96	2002
64,04	1381,89	2019	28,1	637,88	2003
41,47	1143	2020	36	885	2004
69,89	870	2021	50,64	1145,33	2005
100,08	89	2022			

الملحق رقم (15): دراسة الاستقرارية ل FDI (الثابت - عند المستوى)

Null Hypothesis: FDI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.375856	0.1562
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FDI)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:22
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.314678	0.132448	-2.375856	0.0241
C	323.7767	176.3839	1.835636	0.0763
R-squared	0.158360	Mean dependent var		1.531250
Adjusted R-squared	0.130305	S.D. dependent var		683.9862
S.E. of regression	637.8680	Akaike info criterion		15.81460
Sum squared resid	12206266	Schwarz criterion		15.90621
Log likelihood	-251.0336	Hannan-Quinn criter.		15.84497
F-statistic	5.644690	Durbin-Watson stat		2.380476
Prob(F-statistic)	0.024094			

الملحق رقم (16): دراسة الاستقرارية ل FDI (الثابت و الاتجاه - عند المستوى)

Null Hypothesis: FDI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.218392	0.4639
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FDI)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:24
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.360202	0.162371	-2.218392	0.0345
C	247.4757	235.4262	1.051182	0.3019
@TREND("1990")	7.449707	14.97168	0.497587	0.6225
R-squared	0.165485	Mean dependent var		1.531250
Adjusted R-squared	0.107932	S.D. dependent var		683.9862
S.E. of regression	646.0206	Akaike info criterion		15.86860
Sum squared resid	12102935	Schwarz criterion		16.00601
Log likelihood	-250.8976	Hannan-Quinn criter.		15.91415
F-statistic	2.875356	Durbin-Watson stat		2.288262
Prob(F-statistic)	0.072577			

الملحق رقم (17): دراسة الاستقرار ل FDI (بدون الثابت - عند المستوى)

Null Hypothesis: FDI has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.900734	0.3181
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FDI)

Method: Least Squares

Date: 10/28/23 Time: 19:25

Sample (adjusted): 1992 2022

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.078682	0.087353	-0.900734	0.3751
D(FDI(-1))	-0.380219	0.176546	-2.153651	0.0397
R-squared	0.192948	Mean dependent var		0.290323
Adjusted R-squared	0.165119	S.D. dependent var		695.2559
S.E. of regression	635.2681	Akaike info criterion		15.80831
Sum squared resid	11703400	Schwarz criterion		15.90083
Log likelihood	-243.0288	Hannan-Quinn criter.		15.83847
Durbin-Watson stat	2.003552			

الملحق رقم (18): دراسة الاستقرارية ل FDI (الثابت - عند الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.226162	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FDI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:26
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.422392	0.172911	-8.226162	0.0000
C	11.59953	115.7551	0.100207	0.9209
R-squared	0.700010	Mean dependent var		-26.48387
Adjusted R-squared	0.689665	S.D. dependent var		1156.001
S.E. of regression	643.9816	Akaike info criterion		15.83556
Sum squared resid	12026658	Schwarz criterion		15.92807
Log likelihood	-243.4512	Hannan-Quinn criter.		15.86572
F-statistic	67.66974	Durbin-Watson stat		2.023903
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (19): دراسة الاستقرار ل FDI (الثابت والاتجاه – عند الفرق الاول)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.363161	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FDI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:27
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.442600	0.172495	-8.363161	0.0000
C	273.8179	247.9926	1.104137	0.2789
@TREND("1990")	-15.39278	12.90033	-1.193208	0.2428
R-squared	0.714525	Mean dependent var		-26.48387
Adjusted R-squared	0.694134	S.D. dependent var		1156.001
S.E. of regression	639.3277	Akaike info criterion		15.85048
Sum squared resid	11444716	Schwarz criterion		15.98925
Log likelihood	-242.6824	Hannan-Quinn criter.		15.89571
F-statistic	35.04114	Durbin-Watson stat		2.090350
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (20): دراسة الاستقرارية ل FDI (بدون الثابت - عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.367962	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FDI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:28
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.421699	0.169898	-8.367962	0.0000
R-squared	0.699906	Mean dependent var	-26.48387	
Adjusted R-squared	0.699906	S.D. dependent var	1156.001	
S.E. of regression	633.2673	Akaike info criterion	15.77139	
Sum squared resid	12030822	Schwarz criterion	15.81765	
Log likelihood	-243.4565	Hannan-Quinn criter.	15.78647	
Durbin-Watson stat	2.024384			

الملحق رقم (21) دراسة الاستقرار ل OIL (الثابت - عند المستوى)

Null Hypothesis: OIL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.174337	0.6731
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OIL)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:29
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.112485	0.095786	-1.174337	0.2495
C	7.832483	5.443337	1.438912	0.1605
R-squared	0.043949	Mean dependent var		2.430625
Adjusted R-squared	0.012080	S.D. dependent var		16.56428
S.E. of regression	16.46393	Akaike info criterion		8.500682
Sum squared resid	8131.829	Schwarz criterion		8.592291
Log likelihood	-134.0109	Hannan-Quinn criter.		8.531048
F-statistic	1.379069	Durbin-Watson stat		1.612246
Prob(F-statistic)	0.249498			

الملحق رقم (22) دراسة الاستقرارية ل OIL (الثابت والاتجاه - عند المستوى)

Null Hypothesis: OIL has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.168780	0.4899
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OIL)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:29
 Sample (adjusted): 1991 2022
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.280424	0.129300	-2.168780	0.0384
C	2.900593	5.874564	0.493755	0.6252
@TREND("1990")	0.787689	0.425511	1.851158	0.0744
R-squared	0.144982	Mean dependent var		2.430625
Adjusted R-squared	0.086015	S.D. dependent var		16.56428
S.E. of regression	15.83588	Akaike info criterion		8.451493
Sum squared resid	7272.476	Schwarz criterion		8.588906
Log likelihood	-132.2239	Hannan-Quinn criter.		8.497042
F-statistic	2.458706	Durbin-Watson stat		1.550584
Prob(F-statistic)	0.103191			

الملحق رقم (23) دراسة الاستقرارية ل OIL (بدون ثابت - عند المستوى)

Null Hypothesis: OIL has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.076536	0.7000
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(OIL)

Method: Least Squares

Date: 10/28/23 Time: 19:30

Sample (adjusted): 1991 2022

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	0.003987	0.052091	0.076536	0.9395
R-squared	-0.022034	Mean dependent var		2.430625
Adjusted R-squared	-0.022034	S.D. dependent var		16.56428
S.E. of regression	16.74578	Akaike info criterion		8.504921
Sum squared resid	8693.052	Schwarz criterion		8.550725
Log likelihood	-135.0787	Hannan-Quinn criter.		8.520103
Durbin-Watson stat	1.679726			

الملحق رقم(24): دراسة الاستقرارية ل OIL (الثابت - عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.608055	0.0009
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OIL,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:31
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.891916	0.193556	-4.608055	0.0001
C	2.462461	3.066948	0.802903	0.4286
R-squared	0.422704	Mean dependent var		1.093226
Adjusted R-squared	0.402797	S.D. dependent var		21.99269
S.E. of regression	16.99571	Akaike info criterion		8.566140
Sum squared resid	8376.773	Schwarz criterion		8.658655
Log likelihood	-130.7752	Hannan-Quinn criter.		8.596298
F-statistic	21.23417	Durbin-Watson stat		1.869545
Prob(F-statistic)	0.000075			

الملحق رقم (25): دراسة الاستقرارية ل OIL (الثابت والاتجاه - عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.531940	0.0055
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OIL,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:31
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.890977	0.196600	-4.531940	0.0001
C	0.465667	6.669359	0.069822	0.9448
@TREND("1990")	0.117374	0.346649	0.338596	0.7374
R-squared	0.425058	Mean dependent var		1.093226
Adjusted R-squared	0.383990	S.D. dependent var		21.99269
S.E. of regression	17.26124	Akaike info criterion		8.626570
Sum squared resid	8342.613	Schwarz criterion		8.765343
Log likelihood	-130.7118	Hannan-Quinn criter.		8.671807
F-statistic	10.35027	Durbin-Watson stat		1.877844
Prob(F-statistic)	0.000431			

الملحق رقم (26): دراسة الاستقرارية ل OIL (بدون الثابت - عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.578877	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OIL,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/23 Time: 19:32
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficien...	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.876860	0.191501	-4.578877	0.0001
R-squared	0.409871	Mean dependent var		1.093226
Adjusted R-squared	0.409871	S.D. dependent var		21.99269
S.E. of regression	16.89476	Akaike info criterion		8.523610
Sum squared resid	8562.983	Schwarz criterion		8.569868
Log likelihood	-131.1160	Hannan-Quinn criter.		8.538689
Durbin-Watson stat	1.850350			